

النظرية المعاصرة في علم الاجتماع

التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع

الدكتور محمد عبد الكريم الخوراني



علي مولا

النظرية المعاصرة في علم الاجتماع

التوازن التفاضلي صيغة توليفية

بين الوظيفة والصراع

الدكتور

محمد عبد الكريم الحوراني

قسم علم الاجتماع - جامعة اليرموك

أربد - الأردن



25 عاماً من العطاء في صناعة الكتاب

حقوق التأليف محفوظة، ولا يجوز إعادة طبع هذا الكتاب لو أي جزء منه
على أية هيئة أو بأية وسيلة إلا بإذن كتابي من الناشر.

للطبعة الأولى

1428هـ - 2008م

لمملكة الأردنية الهاشمية رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2007/9/3030)

301

الحوراني، محمد

النظرية المعاصرة في علم الاجتماع / محمد عبد الكريم الحوراني -

عمان: دار مجدلاوي، 2007

() ص.

ر.أ: (2007/9/3030)

الوصفات: / علم الاجتماع

* أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات للتعبئة والتصنيف الأولية

ISBN 978-9957-02-310-2 (رصيدك)

Dar Majdawi Pub. & Dis.

Telephone: 5349487 - 5349488

P.O.Box: 1758 Code 11941

Amman- Jordan



دار مجدلاوي للنشر والتوزيع

هاتف: ٥٣٤٩٤٨٧ - ٥٣٤٩٤٨٨

ص. ب. ١٧٥٨ قريه ١١٩٤١

عمان - الأردن

www.majdawipub.com

E-mail: customer@majdawipub.com

➔ الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر دار الناشر.

الإهداء

إلى روح والدي

تغمده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جنانه

إلى والدي

أطال الله عمرها، ومنحها الصحة والعافية

محمد الحوراني

المحتويات

الصفحة	الموضوع
6-5	الإهداء
12-7	المحتويات
16-13	قائمة النماذج
20-17	1- المقدمة
134-21	2- الفصل الأول: القوة والمعنى في النظرية السوسولوجية
25	2-1: القوة والمعنى في الحياة الاجتماعية: استنراك على التحليل السوسولوجي قصير المدى
28	2-1-1: التفاعلية الرمزية
36	2-1-2: الظاهرية
40	2-1-3: الإنثوميثودولوجي
45	2-2: نظرية التبادل الاجتماعي
45	2-2-1: جورج هومانز
52	2-2-2: بينر بلاو
61	2-2-3: ريتشارد إمرسون

الصفحة	الموضوع
66	2-3: النظريات التوليفية
67	2-3-1: أنثوني جدينز
75	2-3-2: بير بورديو
86	2-4: نظرية الصراع الاجتماعي
87	2-4-1: كارل ماركس
95	2-4-2: رالف دارندورف
102	2-4-3: لويس كوزر
109	2-5: النظرية البنائية الوظيفية
109	2-5-1: تالكوت بارسونز
118	2-5-2: روبرت ميرتون
123	2-6: الوظيفية الجديدة: إعادة الاعتبار لتصورات بارسونز
126	2-7: ملاحظات ختامية
135-250	3- الفصل الثاني: نظرية الفعل الاجتماعي عند بارسونز (محاولة تحليلية نقدية)
139	3-1: سوسولوجيا الفعل عند بارسونز
154	3-2: النظرية الطوعية

الصفحة	الموضوع
171	3-3: أنساق الفعل
174	3-3-1: النسق الاجتماعي
187	3-3-2: النسق الثقافي
203	3-3-3: نسق الشخصية
222	4-3: الأنساق المجتمعية
237	5-3: التنوير الاجتماعي
248	6-3: ملاحظات ختامية
334-251	4- الفصل الثالث: القوة وصيغ المعنى في الفعل الاجتماعي (نموذج التوازن التفاضلي)
255	4-1: العناصر المفاهيمية
255	مفهوم التوازن
256	التفاضل
256	القوة
256	القدرة
257	المصلحة
257	العايير الاجتماعية

الصفحة	الموضوع
260	الثقافة
261	الزمن
262	2-4: موقع النموذج في النظرية السوسولوجية
267	3-4: المستوى التحليلي
269	4-4: الطوعية المتقدمة
271	1-4-4: الفاعل وتفاضلات الحرية - التقييد
274	2-4-4: تباير أنظمة الغايات: (غايات في أطر اجتماعية موجهة)
277	3-4-4: التمكين المتمايز (النكماش الرسائل المصدرية وتقدمها)
280	4-4-4: التمايز المعياري: تصدع البنية الداخلية للمعايير الاجتماعية
286	5-4: اتساق التوازن التفاضلي: (حلقة مفرغة للآزق الفعل الاجتماعي)
287	1-5-4: النسق الاجتماعي (ازدراجية وتكامل)
296	2-5-4: صناعة النسق الثقافي (الأدلة والتمويه)

الصفحة	الموضوع
302	4-5-3: نسق الشخصية (أداة القوة، ووعاء الأدلة والتصويه)
310	4-6: الأنساق المجتمعية للتوازن التفاضلي (هيئة النسق السياسي)
312	نسق الاستحواد
315	نسق الواجهة التعددية
318	نسق التواء الشرعية
324	4-7: التغير الاجتماعي (الانقضاء بنظرية الصراع - كسر الحلقة المرغوة)
326	أولاً: التغير الراديكالي (من القاعدة إلى القمة)
331	ثانياً: التغير الاسترضائي - التكيفي (من القمة إلى القاعدة)
332	ثالثاً: التغير بفعل قوة خارجية
333	4-8 ملاحظات ختامية
336-335	6- الخاتمة
351-337	7- قائمة المصادر والمراجع

قائمة النماذج

الصفحة	النموذج
44	(1) القوة والمعنى في الحياة الاجتماعية
52	(2) القوة والمعنى في طروحات هومانز
60	(3) القوة والمعنى في تبادلية بلاو
66	(4) القوة والمعنى في تبادلية إمرسون
74	(5) القوة والمعنى في طروحات جيلنز
85	(6) القوة والمعنى في طروحات بيير بورديو
94	(7) القوة والمعنى في الطروحات الماركسية
101	(8) القوة والمعنى في طروحات دارتدورف
108	(9) القوة والمعنى في طروحات لويس كوزر
117	(10) القوة والمعنى في طروحات نالكوت بارسونز
122	(11) القوة والمعنى في طروحات روبرت ميرتون
127	(12) متصل مركزية مفهوم القوة في النظرية السوسيولوجية
130	(13) تفاضل القوة وسيئات المعنى في النظرية السوسيولوجية

- | | |
|-----|--|
| 154 | (14) سوسيوولوجيا الفعل عند بارسونز |
| 156 | (15) أبعاد الفعل حسب الاتجاه التنموي |
| 157 | (16) تعديل بارسونز على النغمة |
| 160 | (17) النظرية الطوعية عند بارسونز |
| 162 | (18) الموقع المعرفي والمنهجي لتوليفة بارسونز الطوعية |
| 171 | (19) القوة والعناصر التحليلية لطوعية بارسونز |
| 180 | (20) نسق التفاعل الثنائي |
| 186 | (21) انسق المؤسسي |
| 203 | (22) انسق التقافي كوسيط بين الشخصية والنسق الاجتماعي |
| 215 | (23) نسق الشخصية |
| 216 | (24) أنساق الفعل |
| 219 | (25) المستلزمات الوظيفية وأنساق الفعل |
| 221 | (26) التدرج السيرنطقي |
| 230 | (27) تبادل الموارد بين الأنساق المجتمعية |

الصفحة	النموذج
266	(28) مرفق نموذج التوازن التفاضلي في النظرية السرميولوجية
285	(29) الطوعية المقيدة
292	(30) نسق التفاضل الثاني
295	(31) ازدواجية النسق الاجتماعي
302	(32) أدلة ونموه النسق الثقافي
307	(33) نسق الشخصية كمرء للأدلة والنموه
308	(34) الحلقة المفرغة لأزق الفعل الاجتماعي
324	(35) الأنساق المجتمعية للتوازن التفاضلي

1 - المقدمة

انني أؤمن بضرورة السعي الجاد إلى بناء نظري شامل في علم الاجتماع، ومع ذلك، فإنني لا أعتبر الانتقال من موقف نظري إلى آخر، في الوقت الراهن، خطيئة كبرى، بل من شأنه أن يمكن إشكالية واضحة في البناء المعرفي لهذا العلم. لكن الخطيئة الكبرى بحق، تظهر في تصليب المواقف النظرية والافتقار التام إلى منظورات بعينها، بحيث يعلن الفكر انتصاره على العقل وهيمته عليه، فيبدو المرء أسير أفكاره، ولا تتجاوز رؤيته للعالم الاجتماعي أكثر مما هو حاضر في ذهنه سلفاً. وبكل الأحوال، فإن عدم القدرة على تجاوز الوضع الراهن للنظرية السوسيولوجية يعني الاستمرار في التشرذم والانقسام، والجمود الفكري، وتراجع العمل النظري، وسقوط هبة النظرية، وانحسار قدراتها التفسيرية، ولذلك فإن الإيمان بفكرة البناء النظري الشامل في علم الاجتماع، بأقل تقدير، يبقى الأمل والمُحرِّض على العمل.

لا شك أن أبرز وظائف النظرية، أنها تزودنا بفهم أعمق وتفسير أشمل لما يدور حولنا، وما يحدث لنا، كما تجعلنا نعي صعوبة المشكلات التي نواجهها ومدى تعقدها. لكن عملية تطوير النظرية ذاتها، والقضي بها قدماً تأتي من خلال وظيفة أخرى هامة للنظرية وهي 'توليد الأفكار'، بمعنى أن كل نظرية بمفردها، أو مجموعة نظريات متفاعلة، هي خصبة بما فيه الكفاية لإنتاج أفكار جديدة، وتبدو هذه المهمة واضحة في المحاولات التوليفية، والتجسيرية، وصياغة النماذج النظرية.

ورغم احتياجات المرحلة الراهنة في المجتمع العربي إلى أعمال نظرية تولد الإنكار وتعمق الوعي بمحتوى المرحلة وما يحيط بها، إلا أن علماء الاجتماع العرب يصرون على ممارسة الحياء والهامشية في ما يتعلق بالقضايا المصرية والهامة، ويقترون أكثر فأكثر بأمبريقية حرفية مشوهة، نسطح الواقع، وستغرق في كل ما هو معطل. ولذلك يبدو علم الاجتماع العربي، أي علم الاجتماع كما هو حاضر في ممارسات علماء الاجتماع العرب

"تكيفياً"، و"تعبيراً"، و"إنسحابياً" أكثر من كونه "إبداعياً"، و"ثورياً"، و"تجديدياً". لقد أمنت الإمبريقية كل مبادرة لصياغة المفاهيم، وإنتاج الفكر، وتفسير الواقع تفسيراً شعورياً. أما على مستوى تطوير النظرية السوسولوجية وإنتاجها بالنسبة لعلماء الاجتماع العرب، فيبدو أن الأمر لا يعنيهم، وغالباً ما يميلون إلى طراز فكري استهلاكي، وأكثر إبداعاً منهم تتجلى في أعمال نظرية تمهيدية، أو ترجمات متفرقة هنا وهناك للمؤلفات معينة في النظرية. إنني لا أقلل من قيمة الإمبريقية، ولا المؤلفات المترجمة، ولا التجميعية بل أدعو إلى فك القيد الفكري، وتجاوز هذه الحالة الإغترابية، تمهيداً لفهم أنفسنا، وواقعنا، والمساهمة في الفكر السوسولوجي العالمي.

ومن هنا، يسمى العمل الراهن إلى تقديم صيغة توليفية جديدة في النظرية السوسولوجية بين النظرية الوظيفية ونظرية الصراع - مستوحاة من واقع المجتمع العربي -، ويوتكر هذا العمل في الطابع التوليفي على إحلال أو تسكين القوة بمعناها الصراعية، في الظروف الوظيفية لتلكوت ماركس حول الفعل الاجتماعي، ومن ثم إمالة المثام عن سياقات المعنى المنبثقة عن الفعل، وما يرتبط به من تفاعلات وعلاقات. يتبع عن عملية التوليف هذه شكلاً من التوازن "الإشكالي"، قائم على تفاضلات القوة وتناقضات المعنى، أصغه بـ "التوازن التفاضلي".

إن وجه الإشكالية في التوازن التفاضلي، ينبع من أنه توازن قلبي، ومرتبك، وغير مستقر، لما يحتويه من تناقضات، والخصائص، ونشوات في مكوناته، كما يتبع عنه ظلم، وحرمان، واستغلال، لكنه يدوم عبر الزمن بفعل آليات إعادة الإنتاج التي تكرس معادلة السيطرة - الخضوع، ونعني عليها شرعية، كالمعايير الاجتماعية، والبنى الرمزية، والمؤسسات الاجتماعية القائمة، واستراتيجيات أصحاب القوة بما في ذلك القهر المادي المضمر.

يبرز نموذج التوازن التفاضلي الطبيعة التكميلية للنظرية الوظيفية ونظرية الصراع، متجاوزاً الفهم الشائع باعتبارهما نظريتين متعارضتين، وحيث أن نظرية ماركس هي

الأكثر شمولاً واتساعاً بين النظريات السوسولوجية، فإن طروحات التوازن التفاضلي تنطلق من قلب النظرية البنائية الوظيفية لتلقي بنظرية الصراع. وحين تم صياغة هذا الناتج الجديد، فإننا نكون بصدد تأليف نظري أكثر قدرة على فهم وتفسير المرتكزات البنائية والمنوقية للعملية الصراعية. علاوة على فهم وتفسير البنية الداخلية للمعاملات المغضبة إلى الصراع، والتي لا يمكن تعديلها إلا بنائياً.

لقد استوحيت معظم طروحات التوازن التفاضلي من واقع المجتمع العربي، في مختلف مستوياته التحليلية، ولذلك أجدد منسراً للأفعال الطوعية، وفي مجال العلاقات الاجتماعية، ونظوى البنائي للبنى والمؤسسات، بالإضافة إلى علاقة الدولة بالأنساق المجتمعية المختلفة، ولكن رغم إمكانية ظهور التمثلات الواقعية للتوازن التفاضلي في السياق العربي بصورة واضحة، إلا أن طروحاته يمكن أن تعمل بكفاءة حيثما ظهرت علاقات القوة المستمرة عبر الزمن.

يتضمن هذا الكتاب، ثلاثة فصول مترابطة منطقياً ومكملة لبعضها في بناء الأطروحة المراد بلورتها، وهي: الفصل الأول: (القوة والمعنى في النظرية السوسولوجية)، يعرض هذا الفصل للاتجاهات النظرية السوسولوجية من خلال طروحات أبرز أعلامها، فقد شمل طروحات التفاعلية الرمزية، والنسادية، وأعمال بيار بورديو وأنتوني جينز، والنظرية الوظيفية، ونظرية الصراع، وقد تم التركيز في عرض هذه المنظورات على موقع مفهوم القوة في طروحات أعلام كل منظور، وطريقة استخدامه، وانعكاساته على أطر المعنى، وسلسلة الإجراءات التي تطرحها النظرية، والفرص من هذا الفصل هو تحديد موقع موضوع الدراسة في النظرية السوسولوجية، ومدى تميز الإضافة التي تقدمها، أما الفصل الثاني فهو: (نظرية الفعل الاجتماعي عند تالكوت بارسونز: محاولة تحليلية نقدية). ويتضمن تحليل العناصر التفصيلية لنظرية الفعل بمستوياتها المختلفة (المستوى الطوعي، والمستوى التسقي، ومستوى أنظمة المجتمع)، ومن ثم نقدها في ضوء مفهوم القوة. والفرص من هذا الفصل هو الكشف عن عناصر المادة الخام التي سبب توليفها، وطبيعة أطر المعنى التي يوظفها بارسونز في تقريره، ويكشف

عن مدى شرعية التوليف وأهميته وإمكاناته، أما الفصل الثالث: (القوة وصيغ المعنى في العمل الاجتماعي)، فهو يمرض للمجزء الأكثر إيجابية في الدراسة وهو توليف (نموذج التوليف التفاضلي)، وعناصره المفاهيمية، ومرقمه في النظرية السوسيولوجية، ومستواه التحليلي.

الفصل الأول

القوة والمعنى في النظرية

السوسولوجية

الفصل الأول

القوة والمعنى في النظرية السوسبيولوجية

يعرض هذا الفصل للمنظورات السوسبيولوجية من خلال طروحات أبرز أعلامها، فيشتمل على طروحات التفاعلية، والظاهراتية، والإثنوميثودولوجي، وكذلك الأعمال التوثيقية لـ بيار بورديو وأنتوني جنتز، بالإضافة إلى نظرية الصراع، والنظرية الوظيفية، والوظيفية الجديدة. يتم التركيز في عرض هذه المنظورات على موقع مفهوم القوة في كل منظور، وطريقة استخدامه، وانمكاساته على سلسلة الإجراءات التي يطرحها المنظور وأطر المعنى المتضمنة فيه، وذلك بغرض تحديد موقع الدراسة من هذه المنظورات، والإضافة النوعية التي تقدمها.

2- الفصل الأول: القوة والمعنى في النظرية السوسيولوجية

1-2: القوة والمعنى في الحياة الاجتماعية: استدراك على التحليل السوسيولوجي قصير المدى:

يتضمن التحليل السوسيولوجي قصير المدى Micro Sociological Analysis، ثلاثة منظورات أساسية هي: التفاعل الرمزي، والظاهراتية، والإثنوميثودولوجي، وإذ تمثل المعاني التي ينتجها الأفراد في تفاعلاتهم جوهر الأطروحة الأساسية لهذه المنظورات فيمكن اعتبارها منظورات في المعنى الاجتماعي أساساً. لقد ركز التحليل السوسيولوجي قصير المدى على أن الأنساق الاجتماعية نتاجاً إنسانياً يتشكل (عملياً) بموجب تفاعلات الأفراد مع بعضهم، وهذه الفكرة تقف على الجانب الآخر من الوجود الاجتماعي الذي ركزت عليه البنائية الوظيفية، أي الأنساق، ومستلزماتها، وطرق تحقيق تلك المستلزمات.

بهذا الخصوص يشرح كريغ كاهون Calhoun وزملاؤه في مؤلفهم النظرية السوسيولوجية المعاصرة Contemporary sociological Theory: أن علم الاجتماع قصير المدى يشمل ثلاثة مكونات أساسية: الأول هو التركيز على تفاعلات الوجه لوجه للمفاعلين الاجتماعيين، أكثر من التركيز على الوحدات الاجتماعية المجردة كالتطبقات. والثاني: هو التركيز على المعاني أكثر من الوظائف، ولذلك يحاول تفسير المعاني التي يلصقها الأفراد بأفعالهم، والثالث: أنه يركز على الخبرة المعاشة أكثر من المفاهيم المجردة مثل المجتمع، والمؤسسات. (Callhoun , 2002: P 26-27).

إن هذا النشاط النظري - كما يوضح إيان كريب - يمثل اتجاهاً يسعى نحو الابتعاد عن أي نظرة ترى المجتمع كياناً قائماً بذاته مستقلاً عن أفراد المكونين له، والتركيز بدلاً من ذلك، تركيزاً فجأ، على الأساليب التي يخلق بواسطتها البشر عالمهم الاجتماعي. (كريب، 1999، ص147)، وفي الاتجاه ذاته تنكّرت هذه المنظورات لكل القوى

الخارجية التي يمكن أن تمارس تأثيراً على الأفراد، وتوجه سياقات المعنى في تفاعلاتهم وبشكل خاص بناءات القوة وعلاقاتها، الأمر الذي أضفى على طروحاتها طابع ما يمكن تسميته بـ (انساقية المعنى)، والابتعاد عن سياقات التفاضل والتمايز والملائمات المرتبط بالمعاني المؤسسة في علاقات القوة.

يتكون المعنى من خلال العملية الاجتماعية، ويبقى مرتبطاً بقوة مع هذه العملية، ويمكن وجود المعنى موضوعياً حتى في غياب الإدراك والوعي، ويقول ميد Mead بهذا الخصوص: إن المعنى هو... تطور لشيء موضوعي موجود كعلاقة بين أطوار معينة في الفعل الاجتماعي إنه ليس زيادة فيزيقية لهذا الفعل، كما أنه ليس فكرة تم تصورهما بالطريقة التقليدية إن الاستجابة التوافقية لكتان اتجاه الآخر هي معناه ففي ميازة السيف نعتبر محاولة التجنب تأويلاً لمحاولة الطعن. (زايتلن: 1989: ص 267-268).

يتابع زايتلن Zeitlin فكرة ميد حول المعنى بقوله: أنه عندما يعي الإنسان إيماءات واستجابات ذاته والغير ومحتوياتها وسياقاتها، فإن الإيماءات تصح ذات دلالة رمزية ولكن لا يعني هذا أن التأويل يقتصر كلياً على العقل، فالتأويل أيضاً عملية خارجية في ميدان حقيقي من التجارب الاجتماعية، فقد سعى ميد إلى إبراز هذه الحقيقة والتأكيد عليها، حيث أن المعنى يسكن في العملية الاجتماعية كلها، وليس في العقل كمنطقة منفصلة وتأتي أهمية طروحات المؤسس بعد أن احتفظ معظم التفاعليون الرمزيون بمصطلحات المعنى والتأويل للمرحلة الإنسانية المعقدة التي تحتوي على رمز ووعي، ويتجنبون هذه المصطلحات في المستويات غير الرمزية. (المراجع السابق، ص 368).

الآن، وأكثر من أي وقت مضى، يمكن الاستدراك على منظورات المعنى، بعد أن اكتملت طروحاتها، واستقرت نسبياً، بعد متابعات طويلة لأفكار ميد، فاستحضار مفهوم القوة أمام طروحات هذه المنظورات يكشف عن أهمية وشراء طروحات القوة في الإطار الفكري الرمزي، وكذلك يبط اللثام عن الشبهات التي أحدثتها الأبناء في فكر الأب المؤسس.

إن جعل القوة في سياق التفاعلات الاجتماعية، يوضح بدقة أن القوة تمثل موضوعاً رمزياً يخضع للتفسير والتأويل من قبل أطراف العلاقة، وبصورة أكثر وضوحاً، فإن القوة تعرف من خلال علاقة قائمة بين طرفين أو عدة أطراف، ولذلك تعرف من خلال مؤشرات ورموز ومجانٍ يجعلها أطراف العلاقة، فصاحب القوة مثلاً، يعرف موقعه في العلاقة القائمة ويعلم أن بإمكانه أن يتحكم ويؤثر، والطرف الخاضع بالمقابل يعلم موقعه وأن عليه أن يقدم تنازلات أو يمارس الخضوع والإذعان، وعندما يعنى النظر في علاقات القوة القائمة والمستمرة يتبين أن المعيير التي يطورها المتفاعلون حتماً في بناء العلاقة تمثل مصدراً أساسياً للمعاني المتداولة في العلاقة.

وأمام هذه الحقيقة، فإن منظورات المعنى، أو علم الاجتماع قصير المدى، لا يقوى بصفته الراهنة على تفسير هذه العلاقات، عنماً بأنها تقع في دائرة طروحاتنا نحمله من أبعاد رمزية، ومن هنا، يمكن الوقوف على أبرز انتقادات وأشكال المسخ التي تعرضت لها الأيديولوجية الرمزية عند ميد، على أيدي أتباعه، فبينما سعى ميد إلى وضع الأفراد في علاقة جدلية مع البناءات التي يشيدونها، عمل الأتباع على اختزال الرزية، وتقصير مدى الفهم بوضع الأفراد في إطار تدفق علائقي أحادي الجانب، ومنحى خطي في العلاقة مع المجتمع، حيث أن البنى والمؤسسات القائمة تمتلك وجوداً فقط من خلال الفعل الإنساني، والخبرة المعاشة.

وترتب على ذلك أنه بينما سعى ميد إلى وضع المعنى المنبثق من العملية الاجتماعية، في إطار معمم يتساقط مع نطاق العلاقة الجدلية، والحقيقة الخارجية لوجود البناءات، عمل الأتباع على وضع المعنى في عقول الأفراد، والبناءات في رؤوسهم؛ وهكذا، تم مسخ أفكار ميد التي أمكن استثمارها في بناء نظرية ماركسيولوجية لجميع المستويات التحليلية قصيرة المدى وبعيدة المدى، لم تستندت القوي الاجتماعية والبناءات في طروحاتها، وينطبق هذا على التفاعلية الرمزية أكثر من غيرها، لعلاقتها المباشرة بطروحات ميد.

2-2-1: التفاعلية الرمزية:

إن التفاعلية الرمزية أقدم تقاليد التحليل السوسولوجي قصير المدى (أنظر، كريب: 1999، ص174)، ويعود إلى هيربرت بلومر H.Blumer سنة 1937 في مقال تحت عنوان علم النفس الاجتماعي صكّ تعبير (التفاعلي الرمزي)، وفي مقال لاحق له سنة 1962 بعنوان (المجتمع والتفاعل الرمزي) يؤكد بلومر بأن ميد أكثر من أي من الآخرين وضع أساس هذا الاتجاه. رغم أنه لم يطور ما ينطوي عليه من منهجية للدراسات الاجتماعية. (زايتلن: 1989: ص365).

في كتابه التفاعلية الرمزية Symbolic interactionism يعرف هيربرت بلومر Blumer التفاعل الرمزي بأنه: خاصية مميزة وفريدة للتفاعل الذي يقع بين الناس، وما يجعل هذا التفاعل فريداً هو أن الناس يُفسرون ويؤدولون أفعال بعضهم بدلاً من الاستجابة المجرّدة لها، إن استجاباتهم لا تصنع مباشرة وبدلاً من ذلك تستند إلى المعنى الذي ينصقونه بأفعالهم. (Blumer: 1969: p 78-79).

ويوضح بلومر أن المراكز المعرفية الأساسية للتفاعلية الرمزية تتمثل في أن البشر ينصرفون حيال الأشياء على أساس ما تعنيه بالنسبة لهم، أي من خلال المعاني المتصلة بها، وهذه المعاني هي نتاج للتفاعل الاجتماعي في المجتمع الإنساني، وهي متحور وتعديل ويتم تداولها عبر عملية تأويل يستخدمها كل فرد في تعامله مع الإشارات التي يواجهها. (Ibid , 66-68).

إن التفاعلية الرمزية، وبشكل خاص، كما يتضح من توظيف بلومر مقولة مؤشرات الذات Self-indicators عند ميد تغترف الخطأ ذاته الذي تنهم به الفكر السوسولوجي الذي يركّز على البناءات والأنساق والقوى الاجتماعية والمؤسسات، ويمرّ هذا من خلال إنكارها للقوى التي تؤثر في الفرد وتقع خارجه، وتمثل حقائق داخل المجتمع. إن الرمزيون - كما يؤكد بلومر - يرفضون هذه الطريقة في فهم المجتمع

لأنها تتعامل مع الأفراد وكأنهم وسائط تعمل هذه البناءات من خلالها، وتتجاهل أن الأفراد هم الذين يقومون ببناء مؤشرات الذات. (Ibid , P82-83).

إن مؤشرات الذات كما يفهمها بلومر من طروحات ميد تقع في مسارين: فهي من ناحية تشير إلى أن الناس يستطيعون جعل ذواتهم موضوعات لتأملاتهم، ومن ناحية أخرى أن الفعل الإنساني ينشأ من خلال الفرد عبر ملاحظة وتأويل أوجه الموقف الذي يولد فيه، ويفود ذلك إلى فهم المجتمع باعتباره، ما يمكن ملاحظته إمبيريقياً في تفاعلات الأفراد، ومن هنا فليس لعالم الاجتماع أن يتحدث عن موضوعات ليس لها مؤشرات ميدانية مباشرة. (Ibid: p 83).

إن هذه الطريقة في التفكير جعلت بلومر ينتعد عن ذكر أية مؤثرات خارجية يمكن أن تقع على الأفراد في صياغته لتعريف التفاعل الرمزي الذي بناء على التفسير، أو المركبات المعرفية للتفاعلية الرمزية التي بناها على المعنى. ويعقب إرفنج زايتلن على طرح بلومر هذا بقوله: هنا يترك بلومر فلسفة ميد الجدلية ويستبدلها بتأويل أحادي الاتجاه ينكر فيه كلياً العلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعي والتنظيمات الاجتماعية، فيصبح المجتمع من وجهة النظر هذه فارغ المضمون، وذوات غير منطقية، وعلاوة على ذلك، فإذا كان تنظيم المجتمع الإنساني هو إطار يحدث فيه الفعل، ولكنه لا يقرر هذا الفعل، فهل العلاقات الوسمية وغير الوسمية التي يتفاعل الناس من خلالها مجرد أطر عقيمة؟ وإذا كان بعض الناس يسيطرون على ملكيات، والبعض الآخر على موارد، وبينما آخرون لا يملكون، وأن هؤلاء الآخرين لا يستطيعون كسب عيشهم إلا بالعمل لدى الأولين، فهل ينكر بلومر أن هذه العلاقة تؤثر في الفعل؟ (زايتلن: 1989: ص360).

ويصنف ليشمان Litchman في مقاله: التفاعلية الرمزية والواقع الاجتماعي أن التفاعلية الرمزية نظرية مثالية، ومن ضمن الانتقادات التي بنى عليها هذا الحكم، أن تعين المعاني المفسرة غالباً هو مبني طيقياً، وينشكّل من خلال العيش في إتلافات داخل

المؤسسات المسيطرة في المجتمع، وهذه المؤسسات مسيطرة طبقياً، وتظهر بناءً طبقياً محدداً. (Litchman: 1970). وفي هذا الطرح إشارة إلى المعاني الأكثر حسامية داخل المجتمع، والتي تنعكس تأثيراتها بقوة على مسارات الفعل، وهذه المعاني هي التي ترتبط بشكل واضح بسياقات التفاضل في القوة والتميزات الاجتماعية.

ويتهم كاتر Kanter التفاعلية الرمزية بأنها منحازة وذات نظرة محدودة وضيقة حول طبيعة القوة الاجتماعية، فهي عقيدة جداً في تحليل التساؤلات حول القوة الاجتماعية تحت ظروف مأسسة الفوانين، -نوريج القوة. (Miltzer: 1975 : P 37).

ربما يكون إيمان كريب محقاً عندما يصف التفاعليون الرمزيون، الذين يتكبرون لجميع أشكال الوجود الاجتماعي الخارج عن الأفراد، بأنهم عمي أو أعمى، فهناك قصر نظر متعدد في طروحات بلومر حول تشكل أطر المعنى، يجعل من طروحاته ضرباً من السداجة المعرفية. فإطار المعنى ليست معلقة في فراغ؛ ولا تمثل ضرباً من الترف الإبتاعي وكمالياته، فكل ما هو منتج اجتماعياً من قبل الأفراد يرتبط بالمصالح ومعمليات إشباع الحاجات، ولذلك فإن المصالح والحاجات والبنى وجميع ما هو منتج اجتماعياً هو بذات الوقت ذو قيمة اجتماعية تنطوي على دلالة رمزية للأفراد، ولكن المصالح والحاجات الإنسانية ليست متماثلة، كما أن سبل إشباعها ليست ميسرة بشكل متساو أمام الأفراد، ومن هنا يمكن الحديث عن (هرمية المعنى) في سياقات التفاضل في القوة التي يستحضرها الفاعلون لإشباع حاجاتهم وتحقيق مصالحهم وكذلك تفصيل أدوارهم في البنى والمؤسسات القائمة.

ولذلك يتساءل لينسكي Gerhard E. Lenski، في كتابه القوة والامتياز Power and Privilege: من يأخذ ماذا؟ ولماذا؟ ومثل هذا التساؤل يمثل مرتكزاً لجميع المناقشات حول الطبقات والتدرج وعلاقتها أبتائية، حيث يوضح لينسكي: بأن للفرد مصالح كما للمجتمع مصالح كذلك، ونبس بالضرورة أن تتطابق مصالح المجتمع مع مصالح الفرد، وبذات الوقت فإن المصالح والرغبات والإمكانات على امتداد

المنصع ليست متعائلة، ولذلك لا بد من التاحية التحليلية، الابعاد عن الحكم المطلق حول تصرفات الأفراد في المواقع المختلفة. (Lenski: 1984: p3).

وحول هرمية المعنى وارتباطه بالمصالح، يعقب هابرماس على ماركس بقوله: يدرك ماركس الإطار المؤسسي من حيث أنه تنظيم للمصالح موضوع مباشرة في نسق العمل الاجتماعي تبعاً لعلاقة التعميصات الاجتماعية والأعباء المفروضة، وقوة المؤسسات تشير هذا السبب، بأن هذه المؤسسات تمثل على الدوام توزيعاً مشوهاً للتعميصات والأعباء مؤسساً على القوة ومرتبطة بالتنوع الطبقي. (هابرماس: 2002: ص258).

في ضوء ما تقدم لا يمكن تجاوز الحقيقة الرمزية لعلاقة القوة وبناءها بما فيها من مصالح متضاربة، ترتبط بالفعل الإنساني باستمراره، فيلصق بها المعنى، ويعيد إنتاجها ولا شك أن التوقعات المعيارية الناشئة في علاقة القوة - وهي رمزية بطبيعتها - تلعب دوراً بارزاً في العلاقة، فهي من جهة تحدد للخاصين وضعهم ومسارات فعلهم، ووجود فعلهم إزاء المطالب التي تقابل خضوعهم ومستويات الحرية، والفدرات الاعتراضية وإمكانات الرفض، ولزوميات القبول. ومن جهة أخرى، تحدد لصاحب القوة وضعه، ودرجات التحكم الذي يمكن أن يفرضه، وحدود المطالب، وضرورات التنازل. وكذلك فإن رمزية القوة تمثل أداة معرفية هامة تكشف عن نوع من الديالكتيك، يمكن وصفه (بالديالكتيك التفاضلي)، حيث أن مستوى التدفق في العلاقة وتوجيهها يصدر بشكل أقوى عن صاحب القوة، ولكن بذات الوقت فإن الخاصين ليسوا ذوي سلبية مطلقة، إذ تمة إدراك للمعاني المنبثقة عن العلاقات وتنفضي إلى مشاعر الاستياء والكرهية والعداء.

لقد أظهرت نتائج دراسة جالينسكي Galinsky المرسومة به من القوة إلى الفعل From power to action: أن القوة يمكن أن تفهم وتستوعب باعتبارها بناءً إدراكياً فالخبر على القوة في موقف معين يولد منظومة من الخصائص والمميزات التي تظهر ذاتها في التأثير والإدراك والسلوك، كما كشفت الدراسة عن أن أصحاب القوة

يتحركون غالباً باتجاه إشباع حاجاتهم وتحقيق مصالحهم. ولكنهم بذات الوقت يتحركون من أجل المصلحة العامة، وقد تبين أن القوة تسمح لمنظومة القواعد والمعايير الاجتماعية أن تنفذ قوتها. (Galinsky: 2003: P 45).

وبالمقابل فقد لاحظ موكمن وستوكمان Moken and stokeman: أن كثيراً من التطبيقات المرتبطة بموانع القوة لا نستغنى جميعها، إذ أن أصحاب المواقع غير مدركين أو لا يعلمون المدى الذي تصل إليه قوتهم، أو ربما لأنهم لا يستطيعون قيادتها والسيادة عليها بشكل تام، ولذلك فإن الاستخدامات اللاعقلانية للقوة تمثل جزءاً من الواقع الاجتماعي اندي تنتمي إليه مذهبياً. (Bary: 1976: p34).

من الواضح أن المحتوى الرمزي لعلاقة القوة يكشف عن تقييد رمزي للاعتبارات المصلحية المادية، ومعنى آخر، فإن رمزية علاقة القوة تمثل ضابطاً لمعنى الإجحاف الإنساني، حيث أن تعظيم الفائدة لا يتم بصرف النظر عن السياق الرمزي لممارسة القوة، إذ يستدعي الأمر من صاحب القوة مراقبة ردود فعل الخاضعين وفهمها كمتطلب أساس لاستمرار القوة وإضفاء الشرعية عليها، وفي مثل هذه الحالة تنحسر علاقة القوة بمعناها المادي مقابل العلاقة بمعناها الرمزي.

ومن الأمثلة على ذلك، أنه إذا كانت عقلانية البرجوازية تسمى إلى تحديد الأسلوب الرشيد لتراكم رأس المال وسرعة دورته، فإن قصورها عن إدراك متاليات فعلها العقلاني المحدود يقودها إلى تخليف نقيضها، البروليتاريا الواعية، وبذات الوقت فإنها حينما تتأسس البروليتاريا فإن العلاقة تفرض عليها أن تسعى إلى تحقيق أهداف مجتمعية وليس طبقية. (ثيلة: د.ت: ص294).

في تعقيد على تشومسكي، بلنفت هابرماس إلى حقائق غابت عن أنعان التفاعلين الرمزيين، فيشرح أن تواصل المعنى في التفاعل يتطلب أكثر بكثير مما يذهب إليه مقصد تشومسكي في المقدرة اللغوية، إذ أن هذا التواصل يتضمن المعرفة الجيدة بصفات المحتوى الذي يحدث فيه التفاعل، ويشير هابرماس إلى أنه أية حالة من حالات الحوار توضح

ضمناً عناصر ثلاثة من التفاعل تقدم أساساً يمكن من خلاله تحديد تشوهات التواصل، وهذه العناصر التي تحدد التواصل المشوه هي: تحقيق إجماع عام فقط من خلال النقاش الفعلي، والتفهم العميق المتبادل من جانب المشاركين في التفاعل، والاعتراف المتبادل بالحق المشروع للطرف الآخر للاشتراك بالحوار كشريك متكافل متضامن ويعمل بروحي من ذاته. وتعرض هذه الشروط للاختلال من خلال الظروف التجريبية للتواصل بسبب وجود القوة عند أحد المشاركين مثلاً، والتي من شأنها أن تفرض رأياً على الآخرين من أجل الحصول على إجماع. (جدنز: 1985: ص204).

وفي إطار شرحه لبناءات المعنى عند ماكس فيبر، يوضح البرو Albrow أن تحليل فيبر للفهم لا يفرد فقط إلى مفهوم الاتصال التام، ولكن إلى إدراك القوة باعتبارها محدد للمعنى، فالحاجة للتعامل مع المعاني كحقايق موضوعية يعني أن مالك القوة في علاقة اجتماعية معينة يمسك المصادر الحيوية لخلق ظروف الاتصال، وبشكل محدد يصبح قادراً على تعريف ما يمثل أو لا يمثل حقيقة في الممارسة وفي التجربة اليومية للجماعات. وإذا ما تعاملنا مع الفهم كنقطة انطلاق، فيمكن أن نرى القوة والالتساق فيها يظهر غالباً في المعنى المؤسس. (Albrow: 1990: p224).

ويجادل البرو بأن: تعلم اجتماع السيطرة عند فيبر يوازي علم اجتماع المعرفة الذي يؤلّد فيه القادة المعنى، والأتباع ينشرونه، والمفكرون يفسرونه، والموظفون الرسميون يدبرون أمره ويفرضونه. وجمهير المعتقدين يتكيفون معه. (Ibid.).

وهكذا، من الناحية العملية، لا يمكن للمعنى أن يكون محايداً ويعمل بمعزل عن مصالح أطراف العلاقة، فالمعنى برموزه الأخلاقية والاعتبارية يتجه غالباً نحو مصالح الأقوى، ولذلك فإن المعنى قد ينطوي على التواء كما قد ينطوي على الامتياز، وبهذا الخصوص يشرح ألفن جولدنر Gouldner في كتابه الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي. *The coming crisis of western sociology*: إن أصحاب القوة، هم بالتبعية، مستعدون وقادرون على تأسيس النظم في النظام الأخلاقي ضمن مشريات

تناسب معهم وتخدم مصالحهم. وبذات الوقت تصبح مكلفة لأوتئك الأقل قوة.
(Gouldner: 1970: p292).

ويذهب جولدنر أبعد من ذلك، فيؤكد: أنه إذا امتزجت الأخلاقية مع القوة على نطاق واسع، فليس نذك فقط لأن القوة تؤثر في المستويات التي تصبح عندها عملية التكيف مع القيم الأخلاقية تغطي بالإجماع، بل لأن القوة فعلياً تستطيع أن تشكل وتعرف ما هو أخلاقي وما هو حقيقي، فما هو أخلاقي غالباً ليس مؤكداً، وبين الحين والآخر يمكن إنكاره، فهؤلاء الذين يمتلكون القوة يقررون أي القواعد الأخلاقية تطبق، وماذا تعني القاعدة في حالة معينة. وهذا يعني أنهم يعرفون ما هو أخلاقي، وحسب تعبير جولدنر فإن أصحاب القوة لا يخلقون النظام الاجتماعي الأخلاقي عكس ما يلبس الجميع، ولكنهم يظلون ويقصرون بما يناسبهم. (Ibid).

إن بناءات المعنى المرتبطة ببناءات القوة، لا تعكس التفاضل ودلالته فقط ولكنها تعمل على تأسيسه وتحقق له الديمومة والاستقرار، ويشير جي روشيه Guy Rocher فهماً ذا أهمية بهذا الخصوص في كتابه مدخل إلى علم الاجتماع العام فيوضح: أنه يصاحب جميع أشكال التدرج الاجتماعي، نوعاً من الرمزية غاية في الغنى، فكم من رموز تعبر عن الاختلاف بين الطبقات والشرائح والنمذ في المجتمع، إن كل ذلك يأخذ قيمة رمزية. الحلي، نمط السكن، السيارة، المدرسة... كل ذلك يستخدم كرمز للمكانة التي تحتلها والسلطة التي تمارسها والهوية أو الواجهة التي تمنح بها، ولا يتجو من ذلك حتى المجتمعات التي تدعي بأنها الأكثر ديمقراطية ومساواة. إن هذه الرمزية تعبر عن التدرج الاجتماعي وثبتة وتزيد من صلابته وتساهم غالباً في إنفان دقائمه. (روشيه: 1983: ص118).

ومن الأمثلة الواضحة التي يقدمها روشيه، أن الجهاز الرمزي خاصة جميع البيروقراطيات، حسب المقاييس المختلفة، فالمربة والسلطة والوضع القانوني للموظفين،

كل ذلك يعبر عنه رمزياً بطرق مختلفة... فجميع هذه الجوانب الفرعية تساعد على تحديد مركز كل موظف ومدى سلطته. (المراجع السابق).

إن التفاعلية الرمزية، تقف عاجزة بكل وضوح عن تفسير الحالة الاجتماعية التي تتحلل فيها أطر المعنى بالنسبة للأفراد، فتصبح غير قادرة على توجيههم، أو مركبة في عملية التوجيه، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الاغتراب المعياري، أو اللامعيارية Normlessness وهي حالة قد تنج عن قهر القوة، وإستغلاليتها، وفي وقت تتقدم فيه قدرة الأفراد على التأثير في مجريات الأحداث من حولهم. إن علاقة القوة تفرض نوعاً من القهر الرمزي يتضمن في محتواه معاني الخضوع، والإذلال، والحرمان، والاستغلال، والامتهان. وهي قد تستحضر عن قصد من قبل صاحب القوة ويدركها الخاضعون كسمان في إطار العلاقة، ولهذا من المهم حقاً، بالنسبة لنظرية تتحدث عن المعنى، أن تلتفت إلى ما يمكن أن تحدثه الأيديولوجيا في المجتمع، وكذلك الأشكال المشوهة من الوعي داخل الوجود الاجتماعي، فالقوة تفرض شكلاً من بناء المعنى يستحق التفهم والتفسير.

بصورة تدعو إلى الإعجاب، تجاوز أنتوني جدنز Giddens الشرك التي وقعت فيها التفاعلية الرمزية، فيؤكد في كتابه قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع: يشمل إنتاج التفاعل ثلاثة مكونات أساسية: تكوينه كتفاعل له معنى، وتكوينه كنظام أخلاقي، وتكوينه كتفعيل لعلاقات قوة معينة (جدنز: 2000: ص212). لقد أدرك جدنز أن المعنى قد يعبر عن عدم الاتساق في القوة، وأن كثيراً من المعايير الأخلاقية يتم فرضها بوصفها التزامات في إطار اتساق الهيمنة المعمول بها.

كما التفت البعض في الأونة الأخيرة إلى مذاجة الطروحات التقليدية للتفاعلية الرمزية، فبدأت تلوح في الأفق، بوادر تفاعلية رمزية جديدة، أو ما يطلق عليه جاري فاين Gary Alan Fine التفاعلية الرمزية في الحقبة ما بعد البلومرية Symbolic Interactionism in the Post Blumerian Age لقد نُمت إعادة بناء بلومر،

ولكن ليس تجاهله، إن التفاعلية الرمزية الجديدة تحافظ على بعض ما طرحته التفاعلية الرمزية التقليدية مثل التفاعل، والمعنى، والخبر المعاشة، والهوية، ولكنهم يؤمنون بإمكانية توظيفها على المستوى جيد المدى Large scale، فبرزت التنظيمات الاجتماعية كمحقل للدراسة كما درس البعض تشكلات الأوليغاركية في ضوء أفكار ميد وفيبر ومشلز، وتحقق القوة والنظام مع الأخذ بعين الاعتبار الخبرة والفهم التفارضي للأعضاء، وبذلك فقد فعلت القاصية الرمزية - كما يوضح فاين - ليلومر مثلما فعلت الوظيفية الجديدة لبارسونز. (Fine: 1990: p117 - 158).

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن التفاعلية الرمزية لا تمثل إطاراً نظرياً متجانساً من حيث المركبات المعرفية المرتبطة بطبيعة البشر، وطبيعة التفاعل والتنظيم الاجتماعي، والمناهج السوسيولوجية، والنظرية السوسيولوجية، وهذه الفروقات واضحة تماماً بين مدرسة شيكاغو Chicago school ومدرسة أيوا Iowa School ممثلة بكون Kuhn ومن الفارقات الهامة أن مدرسة أيوا تؤكد بأن البناءات الاجتماعية تتألف من شبكة مواقع مرتبطة بتوقعات ومعايير وأن البناءات ذات ثبات نسبي وتعمل على تقييد التفاعل، ووجهة النظر هذه تقضي إلى نظرية سوسيولوجية قادرة على تجاوز وصف وتفسير السلوك إلى صياغة تخرجات تسمح بالتنبؤ بالسلوك والتفاعل، بالإضافة إلى أنها تمثل بيئة نظرية أكثر مرونة لاستعمار مفهوم القوة. (Turner: 1978: 244-245).

2-1-2: الظاهراتية:

كما هو الحال بالنسبة للتفاعلية الرمزية، فقد دخلت الظاهراتية phenomenology ذات المأزق من حيث تركيزها على المعنى والخبرة المعاشة، متجاهلة القوة وما يمكن أن تحدده من انقلابات في سياقات المعنى. لقد تمثلت الحركة التاريخية للظاهراتية بالتقليد الفلسفي الذي تصاعد في العقد الأخير من القرن التاسع عشر وارتبط بكل من إدموند هوسرل وهابيدجر، وبونتي، وسارتر. لكن هوسرل كان له

إسهاماً كبيراً في تطوير المنهج الظاهراتي وتوصيفه، الأمر الذي جعله الأكثر شهرة من بين المؤسسين، وبعد ذلك دخلت الظاهراتية إلى التحليل السوسبيولوجي بشكل واضح عن طريق الفرد شوتز Schutz الذي حاول مزج أفكار الفلاسفة الظاهراتية مع علم الاجتماع عبر نقد فلسفي لأعمال ماكس فيبر. (كريب: 1999: 150)

تركز الظاهراتية أطروحتها الأساسية حول بناءات الخبرة والوعي، فظهور الأشياء في خبرتنا، والطرق التي نخبر بها هذه الأشياء، والمعاني التي تكسبها الأشياء في خبرتنا، جميعها مرتكزات معرفية أساسية في الظاهراتية، فالموضوعات، والأحداث، والأدوات، وجريان الوقت، والذات، والآخر، جميعها تظهر في عالمنا المعاش الذي نخبره ثانياً، والأشكال المختلفة للخبرة الذاتية تتراوح بين التصور، والتفكير، والذاكرة، والتخيل، والعاطفة، والرغبة، وإدراك الذات، وصولاً إلى النشاط الاجتماعي، بما في ذلك النشاط اللغوي.

يطرح الفرد شوتز المطلق المعرفي للظاهراتية، بالتحديد على فكرة البينداتية Intersubjectivity كنقطة بدء مركزية. فالعالم الذي يعيشه الأفراد هو عالم بين ذاتي يشترك الأفراد في صناعته، وبيانات شوتز، إنه عالم مشترك لدينا جميعاً، ليس لي وحدي ولكن هناك أشخاص آخرون يشتركون معي فيه، إنني أجد نفسي دائماً في عالم معطى تاريخياً، كما هو الحال بالنسبة للعالم الطبيعي والاجتماعي والثقافي، وجد قبل ميلادي وسيستمر في الوجود بعد موتي. (Wagner: 1970: 164).

ويؤكد شوتز بأن الناس يتوصلون إلى معنى أي موضوع في عالمهم البينداتي من خلال التوجه إليه كمعنى، وليس كموضوع مادي، وفي ضوء ما نعرفه من خلال الحس البدهي الذي تشكل لدينا مسبقاً حول جميع الموضوعات التي نخبرها، فتحن نسمع صوت الآخر ككلمات تحمل معانٍ ذات دلالة تفضي إلى الفهم، وليس كصوت مجرد خارجي. إن هناك حدود لخبرات الأفراد ونطاقاً لتفاعلاتهم، فحصيلته المعاني التي

يحملونها تباين حسب ظروفهم التفاعلية، وهكذا تظهر العوالم الفرعية للأفراد ومناطق المعاني المحدودة. (Ibid).

يمكن القول، أن استثمار طروحات شوتر الظاهرانية في ملاحظة الخبرة الوجودية المعاشة ومعانيها للأفراد في إطار علاقات القوة وبناءاتها، يعتبر إنجازاً عظيماً بالنسبة للنظرية السوسولوجية، ولكن إذا كانت البنائية الوظيفية قد انفصلت في معرفتها عن نضج الحياة اليومية، كما يزعم الظاهراتيون، فإن الظاهرانية التي حاولت أن تعيد الصلة بين المعرفة العلمية وخبرة الحياة اليومية ونشاطها، تشارك البنائية الوظيفية الخطأ ذاته بتجاهلها لعلاقات القوة وما تحدثه من أثر في سياقات المعنى.

إن تشييد سياقات المعنى، تمثل فكرة أساسية في فينومينولوجيا العالم الاجتماعي عند شوتر، وهي مجموعة المعايير التي تنظم بواسطتها مدركاتنا الحسية ونحوها إلى عالم ذي معنى وإلى ذخيرة من المعرفة، وهي ليست ذخيرة من المعرفة عن العالم بقدر ما هي العالم ذاته، ولكن شوتر يتعد عن خبرات الخضوع، والإذلال، والمظلم، والفقر، والاستجداء الذي يمكن أن ينشأ عن القوة، وإذا نظرنا معرفتنا الحياتية انطلاقاً من مشروعاً صلى حد تعبير شوتر، فإن التساؤل المركزي الهام هنا هو: ما هو مشروع أولئك الذين يعانون من جميع مظاهر الإجحاف الإنساني؟¹⁹.

تعدّ الهاء ظاهراتي معدل يبدو في المؤلف المشترك لبيتر بيرغر وجيمس لوكمان والموسوم بـ «أبنية الاجتماعية للواقع» حيث يستمد أهميته من صيغة الجدل التي يطرحها المؤلفان، ولكن دون استثمارها في فهم وتفسير علاقات القوة وبناءاتها. فيوضح بيرغر ولوكمان فيما يتعلق بأصول التحول إلى المؤسسات: «إن الإنسان قادر على إنتاج عالم يجرده بعدد على أنه شيء آخر ليس بنتاج إنساني، ومن المهم في لحظتنا تلك التأكيد على أن العلاقة بين الإنسان المنتج والعالم الاجتماعي الذي هو ليس من إنتاجه علاقة جدلية وسوف تبقى كذلك، بمعنى أن الإنسان وعائلته الاجتماعي يتفاعلان معاً» (بيرغر، ولوكمان: 2000:85).

يتم تشييد العالم الاجتماعي عبر ثلاث عمليات أساسية متتالية: الشيء أو إنتاج النظام الاجتماعي (Externalization)، والتعرض أو جعل النظام والمنتج الإنساني مستقلاً عن الأفراد كموضوع لذاته ذو وجود خاص (Objectification)، والاستدماج (Internalization) وهنا تبرز أهمية التنبؤ الاجتماعية في ربط الأفراد بالعالم الذي عملوا على بناءه. (المرجع السابق)، إن هذه العمليات الغنية معرفياً قدمت بعيداً عن سياقات التفاضل في القوة، وما يمكن أن تموضعه القوى، وتجعله راجعاً للإستدماج، وإذا ما تم التركيز على مؤسسات القوة فإن الفجوة تصبح أكثر وضوحاً حيث هناك عمليات إجبار وانقاء ومعايير مشوهة يجري إستدماجها.

ولذلك يكشف جدنز عن محضلة كبيرة تواجه الظاهرية بقوله: إن عملية إنتاج عالم اجتماعي منظم وقابل للتفسير لا يمكن أن تفهم بيساطة بوصفها عملاً تعاونياً يتم تشييده بواسطة أندا (جدنز: 2000: 153)، ويضيف: إن المعاني ذات الأهمية هي تلك المعاني التي تنطوي على عدم التماثل في القوة. (المرجع السابق).

ومن هنا، فإن بعض المحاولات المتأخرة، حاولت تجاوز بعض نقاط الضعف في الظاهرية من خلال لفت الأنظار إلى الدور الذي تلعبه القوة في تشكيل الخبرة المعاشة لفئات اجتماعية عريضة داخل المجتمع، ومثال ذلك دراسة سيمون شارلزورث Cahlesworth، ظاهراتية خبرة الطبقة العاملة A Phenomenology of working class Experience لقد أظهر شارلزورث الخبرات الاجتماعية التي تعيشها الجماعات الاجتماعية المهمشة، والخبرات المألوفة لمن يفتقدون القوة الاقتصادية، وخبرات الخاضعين سياسياً، والفقر والطبقة هما خطاب وثقافة ضرورية، وظروف واضحة فقط بالنسبة للفقراء الذين يجربونها، وليس للمعطي السياسة الاجتماعية، وهكذا فإن القوة وهي مسؤولة عن الخضوع والاستغلال الذي يقع على الفقراء تلعب دوراً حاسماً في خبرة الابتلاء والفت والاشتمزاز وخيبة الأمل لديهم. (See: Cahles worth: 2003).

2-1-3: الإثنوميثودولوجي:

لم يكن الأمر أفضل حالاً من الظاهرانية بالنسبة للإثنوميثودولوجي Ethno methodology. لي وصفها لويس كوزر Coser في الكلمات الانتاحية التي القاها أمام الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع عام 1977، بأنها نافذة ونقل مرفوقاً عن المألوف، وتغمس في نزعة ذاتية. (عبدا الجواد: 2002: 1992)، كما وصفها دون هيرتيج Heriatage، بأنها منهج بلا جوهر، وأنها تتحدث عن علم اجتماع أي شيء يزول any thing goes sociology (Heriatage: 1987: 225)، وذلك باعتبارها تنتكر لكل أشكال التنظيم والمؤسسات الراسخة داخل المجتمع.

تأسست الإثنوميثودولوجي على يد هارولد جارفنكل Garfinkel، وتشير بالمعنى المباشر لها إلى دراسة أساليب الشعوب في خلق النظام الاجتماعي. (أنظر: كريب، 1999: 156)، ولذلك بطييب للبعض تسميتها (المنهجية الشعبية) Folk methodology أي المناهج التي يفهم براسطتها الشعب أو الناس العاديين ظروفهم. وفي هذا الإطار العام تركز الإثنوميثودولوجي على أن النظام العام غير موجود، لكنه يصنع بجهود الأفراد في المواقف المختلفة، ولذلك فإن الفعل الاجتماعي هو محارلة مجهدة لإغماز انظام الاجتماعي.

لقد ركزت الدراسات اتوسميولوجية التقليدية، على بنية المؤسسات، والقواعد الرسمية، والإجراءات المهنية، لتوضح ماذا يفعل الأفراد في المؤسسات، لكن الإثنوميثودولوجي تؤكد بأن مثل هذه القيود الخارجية ليست كافية لتوضيح ما الذي يجري بحق في هذه المؤسسات، فالأفراد ليسوا مقبدين بهذه القوى الخارجية، وأكثر من ذلك، فإنهم يستخدمونها لينجزوا واجباتهم، وليخلقوا المؤسسة التي يوجدون فيها، إن الأفراد يقومون بإجراءاتهم العملية ليس لتحقيق معيشتهم اليومية، ولكن لتصنعوا مشجعات المؤسسات. (Ritzer: 1992: 257).

بوضوح هيرتيج Heritage في مقاله: الإثنوميثودولوجي، بأن جارفنكل قد تنكر للتوافق السلي الذي يفرضه بارسونز على الفاعل، كما اعترض على مسألة الإجماع القيمي، وعلى عكس ذلك اعتبر أن من الخصائص المركزية للمجتمع والتاريخ الإنساني أن الناس العاديين يتخربطون في نضالات مكلفة لتحقيق أهدافهم. ومن أجل تطوير منهج يديل لبارسونز انضت جارفنكل إلى أعمال أستاذه شوتز الذي ركز على معرفة التفاعلين، وفسر العالم الاجتماعي في ضوء فئات الحس العام، ومن ثم حاول جارفنكل إسقاط صورة المفاهيم المثالية العقلانية مركزاً على دراسة خصائص عقلانية الحس العام العملي في مواقف عينية للفاعل. (Heritage: 1987: 231)

وهكذا، كانت نلهمة الأساسية أمام الدراسات الإثنوميثودولوجية تتمثل في اكتشاف عن الكيفية التي تصنع بها حساً بعائنا الاجتماعي، وكيف تبنيه، ونعمل على بناءه بشكل مستمر، وكيف نعمل بشكل فعّال لبعده بحري بنعمه، فنحن دائماً نأظر إلى عائنا، ونأصرف فيه، ونفسره لنفرض النظام عليه، ولكن الحقيقة التي لم يتابعها جارفنكل أو حتى تلامذته، ولم تشكل بالنسبة لهم قضية مركزية هي: أن ما قد يشغل الأفراد بيننا، من خلال عالمهم قد يمثل ضرباً من الأيديولوجيا أو الوعي الزائف. إن بين الحكام والمحكومين، معايير وقيم، يشترك كل منهما في إدارة إنتاجها. ومن هنا، فإن التساؤلات المركزية التي ابتعدت الإثنوميثودولوجي عن الإجابة عليها هي: كيف ينجز الأفراد مواقف اللاتساق في القوة؟ وكيف ينجزون أفعال الخضوع، والرضا بالاستقلال أو الثورة عليه؟ ربما يمكن للإثنوميثودولوجي القيام بهذه المهمة ولكنها لم تفعل، وانشغلت بدلاً من ذلك بالهأدة والتبادلات الكلامية.

لذلك، يوضح جدرز في كتابه دراسات في النظرية الاجتماعية والسياسية، نافداً إثنوميثودولوجيا جارفنكل وتلامذته: من أجل تحقيق علم اجتماع منظم علينا أن نرجع ليس فقط إلى الطبيعة الواضحة ذات المدنولات، وإنما نرجع إلى التشابكات والصراع في المصالح التي يجد بها الفاعلون العمليات القابلة للتفسير، والتي يحاول المتفاعلون متابعتها

كجزء من تلك العمليات، وهنا في رأينا يفسر سبب اختفاء بيانات المخادنة التي تصدر كتابات المنهجية الإثنومثودولوجية على ضيعة فارغة المهوى. (جدنز: 1985: 263 - 264).

ويضيف جدنز: إن في مختلف أشكال المخادنة اليومية، هناك عناصر تتعلق بالقوة قد توجد بالمعنى المباشر كمصادر تفاضلية للمشاركين يدورن بها التفاعل، ومن هذه المصادر مثلاً امتلاكهم لمصدر كلامية عالية المستوى، إلا أن عناصر القوة هذه قد تعكس حالة من عدم توازن القوى (كالعلاقات التطبيقية مثلاً) نجد لها بنية في المجتمع ككل. (المرجع السابق: 264).

وفي كتابه قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع، يوضح جدنز ناقداً كل من المظاهرانية والإثنومثودولوجي: إن أي منهما لا يرى الأهمية المركزية التي تحتلها اللغة في الحياة الاجتماعية فحتى المخادنة العابرة المتبادلة بين شخصين هي علاقة قوة يستحضر فيها المشاركون مصادر غير متكافئة للقوة. (جدنز: 2000: 153).

وبذات اخصوص يؤكد فيتجنشتاين Wittgenstein أن مفاهيم القوة تظهر في لعبة اللغة كأي نوع من الموضوعات الأخرى، وهي لا تغيب إلا عندما تغيب اللغة، التي تظهر تطبيقاتها المفاهيمية في العالم الاجتماعي. (Clegg: 1975: 8).

إن عنصر المصلحة الذاتية الذي تتجاهه الإثنومثودولوجيا، قد يمثل دافعاً حقيقياً لإنجاز الفعل، وكذلك يفرد إلى توجيه مساره، وأبعد من ذلك يصنع العداوة والصراع وانتلاف انقوى، وقد حاول وثيام جراهام سمنر في كتابه الطرق الشعبية Folk ways طرح مفهوم التعاون التخاصمي أو العدائي. antagonistic cooperation، ليلفت الانتباه إلى صراع القوى المصلحية والطبيعة المتناقضة ظاهرياً لحياة الإنسان، حيث ينخرط الناس في تنظيمات وإتلافات بالإخضاع، أي إخضاع انصلحة الذاتية. (Summer: 1906: 32).

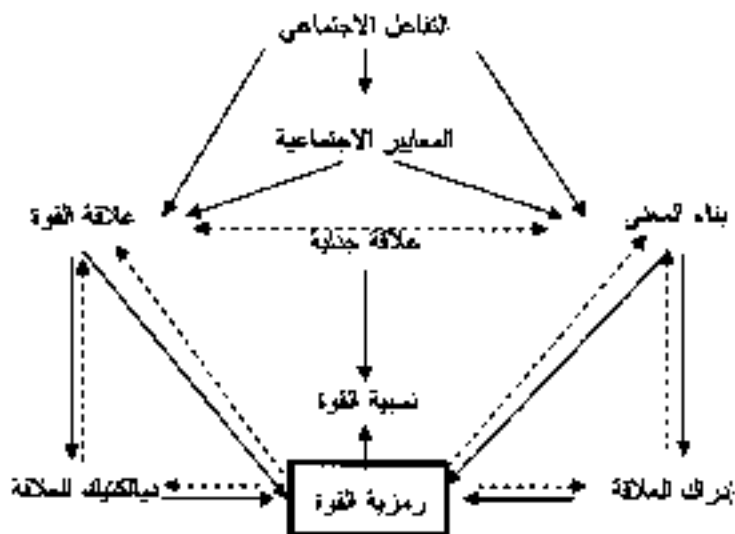
عند هذا الحد، يمكن القول بأن نظرية التفاعل الرمزي، وكذلك المظاهرانية والإثنومثودولوجي هي نظريات في المعنى بصورة أساسية، ولكن رغم أهمية وثراء ما

طرحه هذه النظريات، إلا أن المفهوم الواضح الذي يجعلها تمشي على قدم واحدة هو تجاهلها الصريح لبناءات الاجتماعية المؤسسة والراسخة - بشكل خاص مدرسة شيكاغو - بما في ذلك بناءات القوة وعلاقتها، وما تحدته من تأثير في سياقات المعنى المرتبطة بأوضاع الأفراد وتصرفاتهم وتوجهاتهم، وبناءة على ذلك يمكن استدراك جهة من الأفكار الهامة على طروحات تلك النظريات والتي تندرج في سياق ما تم وصفه بالقوة والمعنى في الحياة الاجتماعية:

أولاً: تعتبر القوة خاصية متأصلة في التفاعلات والعلاقات الاجتماعية. كما هو الحال بالنسبة للمعايير الاجتماعية والبنى الرمزية التي تشكل أطر المعنى، والحقيقة الكاملة للحياة الاجتماعية توضح أن التفاضل واللاتساق هو خاصية مرتبطة بالعلاقات الاجتماعية عبر مستوياتها المختلفة، وإذا وضعت الحاجات والمصالح والمنافع في إطار دافعية الفعل الإنساني وتبني العلاقات الاجتماعية. سوف يظهر أن سبيل الإشباع وإمكانياته والقدرات المرتبطة بذلك وحاجات الإشباع وتنوعها ومقدار الملكية... جميع هذه تمثل جوهرًا أساساً منطقياً للتدرج والتفاضل والتراخي في الحياة الاجتماعية، ولا يمكن تجاهله في التحليلات السوسولوجية.

ثانياً: ينبثق عن تفاعلات الأفراد بناءات اجتماعية تنطوي على تراتب وتفاضل في القوة، ينعكس في صور ملكية، ونفوذ وهيبة، واحترام. إن الأساس الاجتماعي لهذه البناءات هو القدرة المنعكسة في صورة أفعال اجتماعية تحمل في مسارها قيمة وأهمية الحاجات والمنافع المراد تحقيقها أو المراد تزويد الآخرين بها، ومعنى ذلك، أن الحاجات والمنافع ذات معنى ودلالة بالنسبة للأفراد، كما تمثل أساساً لتفاضلات القوة وتبلور البناءات، وهنا تظهر حالة الاقتران بين المصلحة والمعنى والقوة، الأمر الذي يفرض على ما يمكن وصفه بـ (رمزية المصلحة)، و(رمزية القوة)، و(رمزية البناء).

ثالثاً: إن المعنى المنبثق عن علاقة القوة يمثل ركيزة أساسية لفهم كل من الطرفين المتفاعلين تصرفات الآخر - وحدة اجتماعية صغيرة أو كبيرة - وهنا، تظهر (العقلانية الرمزية) التي تنطوي على مراقبة وتأييد وتفسير، وهكذا فإن القوة ذات طبيعة رمزية غائبة في الأهمية بالنسبة للحياة الاجتماعية، وبشكل خاص مسار الفعل الاجتماعي ونتائجه. ولذلك، فإن القوة الاجتماعية لا تبتق ولا تعرف إلا من خلال العلاقات الاجتماعية المستقرة ليها والتي تقرر مراتب التحكم والخضوع وديناميتها الرمزية، ومثل هذه الحقيقة تفرض على القوة أن تكون غالباً ذات طابع نسبي تتحدد بأهمية ومعنى وقيمة مصادرها في السياقات الاجتماعية الذي توجد فيه.



النموذج رقم (1): القوة والمعنى في الحياة الاجتماعية

يوضح النموذج رقم (1) أن التفاعل الاجتماعي يكشف عن بناءات المعنى والاتساق في القوة بين الأفراد في مسارات (شباع حاجاتهم، ومع استمرار التفاعل تنشأ علاقة جدلية بين المعنى والقوة في إطار العلاقة القائمة، الأمر الذي يوفر إدراك عمق

العلاقة، ويفضي إلى إضفاء الطابع الدبالكتيكي عليها، وفي كل ذلك تقرير لرمزية القوة في الحياة الاجتماعية القائمة على التفاعلات بين الأفراد وضروب العلاقات التي تنشأ بينهم.

2-2: نظرية التبادل الاجتماعي:

ينصبّ التركيز في نظرية التبادل الاجتماعي Social Exchange Theory، على تفسير الفعل الاجتماعي من خلال عمل الأفراد بفاعلية لتحقيق مصالحهم، والآلية التي يفهمون بها تلك المصالح، ومن ثم كيفية تبادلها، وتنتظر التبادلية إلى عملية التبادل كعملية متصلة في الفعل الاجتماعي، وأنها الأكثر شيوعاً في الحياة الاجتماعية، ولأن التبادل يمثل أطروحتها الأساسية، فقد حاولت التبادلية الاستفادة من علوم مختلفة تعرضت للتبادل، وكما يوضح جوناثان تيرنر Turner بهذا الخصوص: أجد أن النظريات التبادلية الراحنة، تمثل مزيجاً مختلطاً وغير محدد من الاقتصاد النفسي والأنثروبولوجيا الوظيفية، وعلم اجتماع الصواع، وعلم النفس السلوكي. (Cook: 1990: 158).

2-2-1: جورج هومانز:

تعد ارتبطت نظرية التبادل الاجتماعي باسم كل من جورج هومانز Homans وبيتر بلاو Blau، وريتشارد إمرسون Emerson، ثم بعد ذلك كارن كوك Cook، وقد انطلقت نظرية التبادل في حالة جورج هومانز بشكل خاص على رفض النظريات التي تؤكد على أن هناك بنىءات تشكل خارج الفرد، ولذلك فقد رفض أفكار دوركايم حول مبدأ الانبثاق Emergence، ووجهة نظره في علم النفس، الذي حصره في دراسة الظواهر الداخلية، وكذلك متجهيته في التفسير، كما رفض جميع المحاولات التي اقتبست أفكار دوركايم، مثل النوركامية الجديدة المتصلة بأعمال شتراوس التي تركز على الكليات Collectivities وميلها إلى اعتبار الفرد ليس ضرورياً. كما خاص معركة فكرية حامية مع البنائية الوظيفية موجهة انتقاداته لفكرة المؤسسات.

وكما يشرح جورج ريتزر Ritzer: لقد رفض هومانز أي فكر يتعامل الفرد أو يعتبر أن ثمة بناءات أو كيانات قائمة خارجية، كما رفض أية محاولة لا تركز على أصول سيكولوجية، ولذلك عندما صاغ قضايا التبادل كان حريصاً على إظهار أنها سيكولوجية لاعتبارين: الأول: أنها غالباً ما تختبر إمبيريقياً من قبل علماء النفس، والثاني: الأكثر أهمية هو المستوى الذي تتعامل فيه مع الفرد داخل المجتمع. (Ritzer: 1992: 291).

وهكذا، اعتبر هومانز اختزانياً Reductionist حيث سعى إلى إظهار أن قضايا علم الاجتماع تنبع منطقياً من قضايا علم النفس، ولكن ينبغي التذكير بأن هومانز لم يتعامل مع الأفراد كذوات منعزلة، إنما أدرك حقيقة التفاعل بينهم، ولكنه أراد توضيح السلوك الاجتماعي بمبادئه السيكولوجية. كما أن منطق نظرية التبادل يقتضي التعامل مع السلوك الاجتماعي كتبادل للنشاط سواء كان مادي أم غير مادي، مجدي أم مكلف بين فردين على الأقل. (Ibid: 292).

منذ شروعه بإجراء دراساته المبكرة، تبنى هومانز إلى أهمية القوة واتعكساتها على مسارات السلوك وطبيعة العلاقات الاجتماعية، ففي الملخص الذي قدمه حول دراسته المشهورة عن غرفة ملاحظة خطوط الأسلاك في مصانع هاوثورن لشركة الكهرباء الغربية قدم هومانز خمس قضايا مضطردة بشكل منتظم. الأولى منها: أنه إذا تزايد تكرار التفاعل بين شخصين أو أكثر تزايدت درجة احتمال التماثل بينهما، والعكس صحيح، لكنه في اختباره هذه القضية وغيرها بطرحها عنى دراسة رموند فيرت الإثنوغرافية المشهورة عن عاقلة نيكوبيا اكتشف هومانز أن هذا التعميم لا يصدق في الظروف التي تتبادل فيها قوة أحد الأشخاص على الآخرين، ففي نسق عائلة نيكوبيا يكشف الأخوة عن عواطفهم ومشاعرهم الودية نتيجة تفاعلاتهم المتكررة، إذ لا يمارس أحد منهم السلطة على الآخرين، بيد أن التفاعل المتكرر مع والدهم، الذي يمارس سلطته عليهم يصطبغ بالتوتر، إذ يبادر الأب بالتفاعل ويتضمن هذا التفاعل ممارسة الأب لقوته. (تيرنر: 1999: 302 - 303).

بجاول هومانز في كتابه الأشكال الأولية للسلوك الاجتماعي: *Social Behavior: Its Elementary Forms*، أن يجيب على تساولين مركزيين فيما يتعلق بتحليله لمفهوم القوة: الأول كيف يحصل الإنسان على السلطة: والثاني، تأثيرات سلطته على من يخضعون له؟ ويعرف السلطة *Authority* بأنها تشير إلى التفاضلات والتفاوت بين الأعضاء في كمية التأثير الذي يمكن ممارسته، وكلما زاد عدد الأفراد الذين يمتلك فرد معين القدرة على التأثير بهم، كلما ارتفعت سلطته. (Homans: 1961: 286).

إن الفرد الذي يمارسه الفرد والقدرة على التأثير لا تتحقق بشكل منظم ومنسرد فبوضه هومانز أنه من الأمور الغامضة القول بأن السلطة تتضمن التأثير على الآخرين بشكل منظم. فالآخرين الذي يتأثرون بتغيرون، ولذلك فإنه ليس صحيحاً دائماً أن سلطة أحد الأفراد تستمر بشكل عام وهكذا فإن أحد الأشخاص ربما يكون قادراً على التأثير في آخرين كثر، ولكن لا يكون قادر على فعل ذلك غالباً بصورة منتظمة (Ibid): فالشخص الذي يحظى بمكانة متدنية في جماعة، قد يقدم ذات يوم اقتراح ويأخذ به الآخرين ويتأثرون به.

وفي السياق ذاته بلغت هومانز الانتباه إلى ما يمكن وصفه بنسبية القوة، وذلك من خلال ما يطلق عليه السلطة المتخصصة *specialized* فأحد الأشخاص ربما يمارس نفوذاً على آخرين كثر، ولكن ليس في أكثر من حقل ضيق، بينما خارج هذا الحقل لا يمتلك نفوذاً. (Ibid).

من الأمور الواضحة عند هومانز أن القوة مكتسبة، وتتحقق عن طريق الخدمات والقيم المتبادرة التي يمكن تزويد الآخرين بها، مما يستوجب ضبط سلوكهم والسيطرة عليهم، وهكذا يضع الفرد بين يديه القوة التي تتيح له فرصة توجيه أفعالهم بما يخدم مصالحه. (Ibid:287 - 288).

إن طاعة السلطة تمثل اختباراً حقيقياً لفعاليتها، فالشخص يمكن أن يقدم اقتراحاً ونتائجه يمكن أن تثبت سلطته أو تقوض أركانها فالشخص يخاطر بسلطته في كل اقتراح

جديد يفرضه على الجماعة، وطبيعة الأوامر الموجهة إلى الاتباع، وما إذا كانت مجدية أم لا، وخبرة الخاضعين، كل ذلك يلعب دوراً في السلطة الرسمية كما هو الحال في السلطة غير الرسمية، فصاحب السلطة من شأنه أن يوجد القناعة والتسليم بأن الخضوع للنظام ينتج عنه مكائلاً، والفشل في الخضوع ينتج عنه عقوبة (Ibid: 993)، ولكن من أجل نشر الشعور الجيد بين الأتباع أو الخاضعين، فإن القائد أو صاحب القوة لا يمكن أن يصنع شيئاً أفضل من أن يؤسس ظروف العدالة التوزيعية Distributive Justice، التي تختزل معها وتخلص الامتعاظ والاستياء. (Ibid: 295).

إن اقتران فاعلية السلطة بطاعتها من قبل الأتباع، يظهر أن هومانز يتحدث عن الوجه الناعم للسلطة التي تحظى بالشرعية، ولكن ثمة معيار آخر يمثل وجهاً آخر لإتبات الفاعلية وهو فرض الخضوع والإذعان والقدرة على إخماد التمرد وهذا هو الوجه الذي يظهر في تعريف ماكس فيبر للقوة بأنها قدرة أحد الفاعلين في علاقة اجتماعية معينة على فرض إرادته حتى لو كان ذلك رغم مقاومة الآخرين.

وليبن هومانز النتائج المترتبة على دخول الفرد في عملية تبادلية مع من هو أقوى منه وكذلك من هو مساو له في القوة يستقي الشواهد على ذلك من التبادل البدائي Primitive وحجة ذلك أن مؤسسات السوق في المجتمع الحديث، قد جعلت التبادل اقتصادياً وغير شخصي وبذلك وضعت تبادل البضائع المادية خارج مجال السلوك الاجتماعي الأولي. (Ibid: 318)، ويصرح هومانز بهذا الخصوص: في المجتمع البدائي، كما هو الحال في مجتمعاتنا، فإن تبادل الهدايا بين شخصين يؤدي إلى صداقتهما ومزيد من التفاعل بينهما، ولكن المجتمع البدائي ذهب أبعد من ذلك فيما يتعلق بمجموعة القواعد حول ما يجب أن يحدث، فبينما عملنا على مؤسسة السوق، عملوا هم على مؤسسة الهدية. (Ibid: 319).

ويشرح هومانز: أنه إذا رفض الآخر الهدية يازحوا فإنه يقدم نفسه كعدو، وإذا كان عليه أن يأخذها ويقدم بدلاً لها فإنه يصبح صديقاً، ولكن ماذا إذا أخذها ولم يتمكن من

إعادتها، أو تقديم بديل لها^{٩٦}. إن الشخص الذي يقدم بدلاً عادلاً، يقدم ذاته كمبادل مساوٍ اجتماعياً ويظهر قدرته على تزويد ما هو نادر والمكافئات القيمة، والشخص الذي يتقبل في تقديم ذاته بهذه الطريقة، لا يمثل عدوً ولا حديفاً، ولكنه في وضع أدنى، باختصار، إنه يفقد مكانته مقابل المعطي بحيث يبدو في وضع اجتماعي أدنى منه، وأكثر من ذلك، قد تظهر علاقة القوة بشكل واضح فيصبح المرء خاضعاً، والطريقة الوحيدة ليسدد دية، ربما أن يتقبل ما يلقيه عليه المعطي من أوامر. (Ibid: 419).

في إطار التفاضل في القوة، فإن عدم القدرة على رد الهدية عند الطرف الخاضع يكون بمثابة تكلفة Cost تأخذ شكل الدونية الاجتماعية social inferiority، وملاحظ هومانز، أن الشخص قد يتقبل التكلفة، ويشعر بذات الوقت أنه يفعل أمراً حسناً، فإذا كانت قيسة الهدية مرتفعة وهو بحاجة لها، وبذات الوقت يشعر بأنه ذو مكانة دونية، فإنه لن يشعر بأن التكلفة كبيرة، وبموجب قواعد المكافأة فإن دونيته في التبادل تجعله يشعر بأنه لن يفقد كثيراً، ولكنه إذا كان مساوٍ تبادلياً، فإنه يشعر بأن التكلفة كبيرة عندما تنخفض مكانته في المكان الذي يعيش فيه، وهكذا يصبح التاريخ الماضي لتبادلية المرء ذا أهمية بالغة في قبول التكلفة الإجماعية. (Ibid: 319).

أما بالنسبة للطرف الأقوى في العلاقة، فيوضح هومانز: أن إنسان مثل ذلك الآخر الذي يسيطر على مصدر البضائع النادرة، فإنه قد يهدد الآخر غالباً بانتهاك فكرة العدالة التوزيعية أو يستغله، وربما هذا بسبب احتكاره للقوة بشكل كامل بحيث يصبح قادراً على مكافئة ومغافة الآخرين، في حالة أن الآخرين لا يمتلكون بدلاً إلا أن يمتروا في التبادل معه ومن ثم فإن المحتكر لا يخسر في أن يبقى خبر عادل (Ibid: 77-78). ولذلك يستند هومانز في تحليله للقوة على مبدأ (المصلحة الأقل) حيث أن الطرف القوي هو صاحب المصلحة الأقل بينما الطرف الخاضع أو المعتمد صاحب مصلحة أكبر في استمرار العلاقة، ولذلك فإن الشخص يكون قادراً على إملاء شروط العلاقة التي تحقق له مصلحة أقل. (زاتيلن: 1973: 136-137).

لكن يبدو أن هومانز يعود مرة أخرى إلى التأكيد على أن ظروف القوة تتجه إلى الاختفاء خلال التبادلات المتكررة بين الأشخاص، إن لم تحدث تغيرات أخرى في الظروف، وحين يتحقق التوازن العملي تخفّي القوة وتصبح علاقة التبادل علاقة تكافؤ مرة أخرى. (المرجع السابق: 138)، وهنا يضع هومانز حداً لنهاية تحليله لمفهوم القوة، دون متابعة لما يمكن أن يحدث في حالة استمرار التفاضل أو استغلال القوي للضعيف وغيره. لذلك فإن القوة لا تمثل فكرة مركزية في الأطروحة العامة لنظرية هومانز، ويبدو ذلك بصورة أكثر وضوحاً في قضايا التبادل عند هومانز التي تخلو من أي استثمار لمفهوم القوة.

ويجادل زائينن ناقداً هومانز: إن هذا التصور التحفّي يميل إلى تجاهل استمرار القوة ودوافعها في العلاقات القائمة والمستقرة بين أطراف ليست بالنسبة لهم غير عادلة فقط وغير متكافئة. لكن أحد الأطراف يستطيع من خلالها أن يسيطر وأن يخضع الآخرين ويقمعهم، وإذا تناولنا مثال اتحاد العمال مقابل رب العمل، فإن إتحادهم لا يعني أن قوتهم أصبحت متكافئة مع قوة الإدارة، إنهم قد يجسنون من وضعهم في التفاوض والمساومة لكن ذلك لن يغير من حقيقة استمرارهم خاضعين وتابعين لرب العمل في قوته وسلطته ومن ثم يظنون معتمدين عليه في حياتهم. (المرجع السابق: 138).

على الرغم من استحضاره نسألة انعدام البدائل أمام الخاضعين في علاقات القوة، إلا أن هومانز لم يتابع هذه المسألة التي كانت من الممكن أن تفضي به إلى طروحات خصبة حول القوة وتداعياتها، ولذلك يعترض زائينن على هومانز بقوله: لن بدعم من حجة هومانز ومتناقضته ما يذهب إليه من أن العلاقات القائمة والموجودة هي علاقات عادلة لأنها إن لم تكن كذلك سوف يقطعها أطرافها ويبحثون عن مصادر بديلة للخدمة موضوع الاهتمام. إن ذلك القول أيضاً ضعيف ومتهاوٍ فبأي حق يفترض أن المصادر البديلة متاحة ومتوفرة دائماً، ويخلص زائينن إلى أن مفهوم هومانز عن التبادل يرفض

الاعتراف بأن الناس يستمرون في علاقات تفرض عليهم التحكم والاستغلال حتى وإن أدركوا أنها علاقات غير عادلة. (المرجع السابق: 132 - 124).

لقد أدرك هومانز دور القوة في توجيه أطر المعنى القائمة في علاقات التبادل التي تتوغل فيها، وقد أظهر أن القوة يمكن أن تولد منظومة المعاني المرتبطة بالاستغلال والدونية الاجتماعية، وانتهاك العدالة، والخضوع.... لكنه توقف عند هذا الحد، تاركاً تبعات هذه المعاني وراء ظهره. لقد انشغل هومانز بنزاعته الاختزالية وأحياناً ابتعد عنها، أو لم يبين منطقي وجودها في فضايا معينة، ومثال ذلك - كما يبين جوناثان تيرنر - أن مصادر القوة تتمدد لدى هومانز، ويتعد عن نزاعته الاختزالية في تفسيرها، مثل تقديم مكافآت للآخرين سواء كان ذلك ملكية فائض الطعام، أو فائض رأس المال، أو تقديم القواعد الأخلاقية التنظيمية أو الخصائص القيادية ذات القيمة، وجميعها يمكن أن تستمر بإقناع أناس آخرين من خلال المكافآت والتهديد بالعقوبات بالاشتراك في أنشطة جديدة. (تيرنر: 1999: 345).

عندما انشغل هومانز بالرد السيكولوجي، ضاق أمامه إنق التحليل أحياناً، مثلاً لم يتنكر هومانز للالتناق، ولكنه أراد تفسيره بناءً على قواعد سيكولوجية، وليس سوسولوجية والمثال الواضح الذي استخدمه هو مفهوم (المعيار الاجتماعي) Social Norm، للرد على تفسير الحقيقة الاجتماعية لدى دوركايم، فبوضوح أن المسألة ليست فيما يفرضه المعيار من قيد، ولكن في تفسيره، فالمعيار لا يقيد مباشرة وبصورة أوتوماتيكية، فالأفراد يتكيفون وعندما يفعلون ذلك فإنهم يدركون صفاتي الفائدة والمضعة من التكيف، وهذا الموضوع يقع في مجال علم النفس الذي يتعامل مع إدراك الفائدة وتأثيرها على السلوك. (Ritzer: 1992: 292).

وهنا يجيد هومانز بشكل واضح، عن حقيقة أن كثيرين من الناس يخضعون للمعايير الاجتماعية رغم إرادتهم، وربما تتعارض مع مصالحهم، ولذلك لا يد من الاستناد إلى القواعد السوسولوجية التي تفسر هذه المعادلة من خلال تفاضل القوة

القائم على إخضاع بعض الناس لغيرهم بموجب ما يمتلكونه من مصادر تمكّنهم من السيطرة على الآخرين والتحكم بهم وهي أسس اجتماعية وليست سيكولوجية، ولذلك فإن اعتراف هومانز بالانباتي لا يشفع له في تفسيراته الاختزالية.



النموذج رقم (2): القوة والمعنى في طروحات هومتلز

يوضح النموذج رقم (2) أن تبادل المنافع والخدمات بين الناس يكشف عن تفاضل في القوة يؤدي إلى تشكيل أطر المعنى القائمة في العلاقة، فتنبثق عند الخاضع معاني الخضوع، وانتهاك العدالة ودونية المكانة، والاستغلال، ولكن مع استمرار التفاعل، يقدم الطرف الخاضع مكافآت قيمة تؤدي إلى إعادة التوازن إلى العلاقة وتبلور معاني العدالة والمساواة الاجتماعية.

2-2-2: بيتر بلاو:

على خلاف هومانز، فقد مثل مفهوم القوة عند بيتر بلاو Peter Blau جزءاً مركزياً في أطروحاته التبادلية، لقد حاول بلاو توظيف مفهوم القوة في التبادل الاجتماعي في عمله الأساسي، التبادل والقوة في الحياة الاجتماعية Exchange and Power in Social Life من أجل ربط المستوى الاجتماعي الأصغر بالمستوى الإجماعي الأكبر

والتجسير بينهما، لذلك يمكن وصف عملة بأنه تجسيري علمي، ليس اختزالياً ولا كلاًياً، ويصف بلاو عمله بقوله: إنها محاولة لتقديم حلقة وصل بين دراسة الحياة اليومية كما ظهرت في أعمال جورج زميل وإرنست جوفمان، والنظريات العامة للمجتمع كذلك التي قدمها ماكس فيبر وبارسونز. (Blau: 1964: 8).

تقد آثار هذا العمل الشاق تحفظات بعض العلماء على إمكانية إيجازه، فيلاحظ نيولا تيماشيف: أن معظم تعميمات بلاو المرتبطة بالحقائق التي يوردها قد تكون صحيحة ولكن رد العمليات ذات المستوى الأعلى إلى المستوى الأدنى هي عملية تستحق مزيد من الضبط والإحكام. (تيماشيف: 1993: 383 - 384)، وبذات الوقت يؤكد جونانان تبرنر: أن بلاو قد فشل في توجيه القضية التي يدعي أن لها أهمية كبيرة في الصفحات الافتتاحية من عمله العظيم، المشكلة هي أن تشق العمليات الاجتماعية التي تحكم البنيات المعقدة للجماهير والمجتمعات من عمليات أبسط تتخلل التواصل اليومي بين الأفراد وعلاقاتهم الشخصية. (Turner: 1978: 272).

ولكن في الجهة المقابلة، يوضح إرنست زايلنر، أن بلاو يصوغ مفهوماته عن العلاقات الاجتماعية المضطربة وواسعة النطاق، بقوة عاشق على الآخر ناتجة عن التزاماتهما وتعهداتهما غير المتكافئة، وقوة رب العمل على مستخدميه ترجع إلى التحكم القانوني والسيطرة على وسائل الإنتاج، وفي كلا الحالتين يتحكم واحد من الطرفين في إتاحة الخدمات اللازمة للآخر. (زايلنر: 1989: 150).

منذ البداية، يصرح بلاو أنه يستخدم مفهوم فيبر للقوة، والذي يشير إلى: قدرة أحد الفاعلين في علاقة اجتماعية على فرض إرادته من خلال موقعه حتى لو كان ذلك رغم المقاومة. (Blau: 1964: 115)، فالشخص الذي يسيطر على الخدمات التي يحتاجها الآخرون، يمتنع قوة عليهم وذلك يجعل إشباعهم لحاجاتهم الضرورية مشرفاً على طاعتهم. (Ibid: 22).

إن الخدمات التي تناسس عليها القوة، لا تقتصر على المادية منها فقط، فالشخص الذي يمتلك مقدرات ومهيزات مميزة، يفرض على الآخرين احترامه وقبول قراراته واقتراحاته وذلك لما يتوقعونه من فائدة جراء ذلك، وإذا ما تحقق لهم الرفاه نتيجة إتباع آرائه، فإن ذلك لا يقوّي احترام الآخرين له، إنما ينزّمهم أيضاً بالخضوع إلى توجيهاته بغض النظر ما إذا كان هذا الفعل لمصالحهم الشخصية. (Ibid: 22).

إن الشخص الذي يمتلك القوة يستطيع استغلال الآخرين بتوظيفهم لخدمة مصالحه الخاصة، ويوضح بلاو بهذا الخصوص: يمكن أن تستخدم هذه القوة في استغلال الآخر كما تستغل المرأة عواطف الرجل من أجل مكسب اقتصادي، أو على نحو الشاب الذي يستغل الفتاة التي تحبه جنسياً. (Ibid: 78)، إن تقديم المكافآت بشكل متظم يجعل الأفراد معتمدين على مصدر هذه المكافآت وخاضعين لقوته، فصاحب العمل مثلاً، يستطيع من خلال الجزاءات السلبية التي قد يفرضها على العمال، أن يجبرهم على الإذعان لتوجيهاته والخضوع له. (Ibid: 117).

تختلف القوة التي يؤسس بلاو عليها نظريته عن المفهوم الفيزيقي، فهي تتضمن بعض المناقح وقدر من الحرية، وتحمي من خلال الجزاءات السلبية، وبهذا الخصوص يقول بلاو: ألمه المادي أو الخوف منه، حالة متطرفة للقوة، لكن الجزاءات السلبية أو الخوف من فرضها هي عادة وسيلة فعّالة لفرض إرادة الشخص على الآخرين، فالتناس يخافوا أن يجسروا أعماطهم، أو أن يندبوا، أو أن يدفعوا غرامات، أو أن يجسروا مكاتهم الاجتماعية... (Ibid: 116).

يقدم بلاو ثلاث ملاحظات أساسية حول فهمه للقوة:

- الملاحظة الأولى: إن القوة تتضمن عملياً فرض الإرادة من قبل فرد أو جماعة على الآخرين، ولذلك فإن القوة تنطوي على تحقيق مصالح شخصية على حساب الآخرين، وليست موجهة نحو الصانع العام.

- الملاحظة الثانية: تتضمن القوة فرض التهديدات المختلفة بالمعقوبة، إذا ما ظهرت المقاومة أو الرفض، وبذلك فإن القوة تتضمن قدراً من فرض الإذعان، ولكنها تتميز عن الفهر المادي بعنصر الحرية الذي يتيح فرصة الاختيار بين الخضوع والإذعان أو المعاناة من النتائج.

- الملاحظة الثالثة: إن عدم الاتساق هو الخاصية المناصلة في القوة، ولذلك فهي تتضمن الاعتماد والتبعية من قبل طرف واحد، حيث يدل الاعتماد والتأثير المتبادل المتكافئ على فقدان القوة. (Ibid: 117).

وهكذا، يمكن الاستنتاج، بأن القوة عد بلاو ذات طبيعة إختزائية سكونية، ولكن على مستوى الممارسة فإن التضائل يظهر بصورة واضحة، والمصياغة الدقيقة لبلاو بهذا الخصوص هي: أن الذي يتمتع بالقوة يستطيع أن يستخدم قوته في فرض الخضوع والإذعان، واستغلال الآخرين، وذلك بإجبارهم على العمل لحساب مصلحته. (Ibid: 228).

ولكن قد لا يستطيع، أو ربما لا يرغب أن يفعل ذلك، ويبدو أن بلاو يجعل الباب مفتوحاً لاحتمالات متعددة، لكنه يتابع احتمالاً دون غيره، وهو ممارسة القوة أو الرغبة في ممارستها.

إذن، القوة القائمة على تزويد الآخرين بالخدمات، لا تظهر ولا تكون فاعلة إلاً يظهر ما يثيرها، وهو حاجة الآخرين للخدمات، فمن يمتلك مصادر وخدمات من نوع معين، لا يمكن اعتباره صاحب قوة طالما أن الآخرين ليسوا بحاجة إليه، ولكن تبقى قوته كامة بحيث تأخذ طريقها في سياقات ظرفية معينة. علاوة على ذلك فإن القوة ليست حتمية على مستوى الممارسة حتى في حالة حاجة الآخرين لها ولذلك يبرز بلاو بحرص شديد عنصر الاستطاعة أو القدرة. (الخرزاتي: 1998: 60).

يتابع بلاو أطروحاته من خلال افتراض ممارسة القوة المفضية إلى الاستغلال، وهنا يضع القوة في سياق رمزي صريح؛ فالمعايير الاجتماعية هي التي تحدد ما إذا كانت مطالب صاحب القوة عادلة أم لا كما تلزم صاحب القوة في تحديد طلباته أو تقديم زيادة في المكافآت من خلال مراقبة ردود فعل الخاضعين له، (Blau: 1964: 22)، وقد تكون المعايير على مستوى من العمومية. المعايير العامة التي تنطور في المجتمعات تحدد معدلات عادلة للتبادل بين المنافع الاجتماعية، وما يستحقه الأفراد كموائد لإسهاماتهم المبدولة في المنافع المقدمة، (Ibid: 117) فالمعايير الاجتماعية تحدد توقعات الخاضعين وتقييماتهم لطلبات القوي، فالممارسة العادلة للقوة تؤدي إلى الموافقة، والممارسة الاستغلالية غير العادلة تولد المعارضة. (Ibid: 22).

ولذلك فإن الشرعية التي يضيفها الأفراد على أفعال القوة ترتبط بشكل مباشر بالموائد التي يتلقونها، فيضفون الشرعية على القوة في حال أن تكون الموائد متجاوزة لتوقعاتهم، ويصطلون على سحب الشرعية عندما تقل الموائد عن توقعاتهم (Ibid: 223)، ولكن لا بد من التأكيد على أن الأفراد قد يظهرون الموافقة ويضفون الشرعية تحت ضغوطات القوة والخوف من الجزاءات السلبية، وبشكل خاص عندما تنعدم أو تندر البدائل المتاحة. وعندها ذلك، فإن بلاو لم يلتفت إلى ما قد يطرأ على المعايير من نشوهات تحت ضغوطات القوة، فتكرس بدورها الخضوع والإذعان، وتظهر الموافقة والشرعية.

إن الممارسة الاستغلالية للقوة، تفود إلى ظهور ميول أولية لدى الخاضعين، وكما يوضح بلاو: إن الاستغلال والقهر خبرات قاسية تظهر الغضب وعدم القبول والتزعمة العدائية ضد أولئك الذين هم سبب لها، وكذلك الرغبة في الانتقام والتأر والمشاعر المدوانية والعنف هي الاستجابات الأولية للمضهورين (Ibid: 229-232)، وفي هذه الأثناء يميل بعض الأفراد إلى تبني أيديولوجيا ثورية، تحول الميول الأولية لدى المستغلين إلى رغبة في الانتقام، وتمثل رمزاً طوية الجماعة، كما تخلق عملية اتصال بين المستغلين لتبلور المعارضة وتصفى عليها شرعية، وهكذا يتكثف الصراع.

يقول بلاو: المعارضة تُعرض الصراع بإعطاء تعبير اجتماعي علني لعدم الموافقة والعداء الكامن، ولكنها أيضاً تساعد في إزالة مصادر هذه الصراعات، إنها قوة توزيع وتقسيم تؤدي في النهاية إلى الاستقرار والتماسك الاجتماعي... والتريبات الاجتماعية الجديدة المرسمة من قبل قوة المعارضة الناجحة تخلق حالات عدم رضا جديدة في مسار مطابق للإجراءات المتعارف عليها، تعمل على تحريض المعارضة مرة أخرى. إن التغيير الاجتماعي عملية ديبالكتيكية، لأن أي شكل من التنظيم يتضمن احتمالية نشوء مشكلات وصراعات تدعوا إلى بعض التنظيم. (Tbid: 304).

إذن، ترتبط القوة عند بلاو بالديالتيك، وتعبر عن أشكال كثيرة من الوجود المنظم داخل المجتمع، كما تعبر عن حركة من التخيرات المتدفقة نتيجة تفاعلات القوة مع بعضها في إطار صراعي أو تفاوضي، ولكن ما يشد بلاو التأكيد عليه هو: أن هناك عناصر نصلب يتالي تعزى إلى المصالح المكتسبة والقوة المستقرة، والتعهدات التنظيمية والنظم والمؤامرات التقليدية، التي تمنع التعديل والمواكبة ما لم يحدث من خلال الصراع الاجتماعي والمعارضة. (Tbid: 301).

لقد استشر بلاو مفهوم القوة على امتداد نظريته بدءاً من ظهور التفاضل في القوة الذي تكشف عنه التبادلات وصولاً إلى عملية التغيير الاجتماعي، ويبدو أن هذا الاستثمار للقوة في الفهم والتفسير يلقى استحسان إرنست زاينلن الذي يقول: يُضع بلاو، كما يشير عنوان كتابه، القوة والسيطرة، وصراع المصالح في بؤرة تحليله ومركز اهتمامه، وكنيجة لذلك يأتي تصويره للواقع الاجتماعي أكثر قيمة وأعظم فائدة من تصور بارسونز وهومانز. (زاينلن: 1989: 169).

يرتبط تحقيق القوة في إطار التبادلات الاجتماعية، بالبدائل المتوفرة أمام الخصامين ليحققوا الاستقلال أو تلك الثوفرة أمام أصحاب القوة ليحققوا السيطرة. بالنسبة للخصامين عليهم تزويد الأخر القوى بخدمة أو مكافآت بديلة يحققوا من خلالها اعتمادية متبادلة تحميهم من الخضوع أو أن يبحثوا عن مصدر آخر لإشباع حاجاتهم، أو

إجبار الآخر على تقديم الخدمة وذلك بفرض السيطرة عليه، أو التخلي عن الخدمة بشكل مطلق وإيجاد بديل لها. وأنا لم يتحقق أي من هذه البدائل فإن البديل الآخر هو الخضوع لتوجيهات صاحب القوة. وإزاء هذه البدائل فإن صاحب القوة قد يتخذ بدائل متبادلة يبقى من خلالها على قوته، فقد يلجأ إلى عدم المبالاة بما يقدم له، أو احتكار الميكانات الضرورية في حال توجهه الخاضعين للبحث عن مصادر بديلة. أو منع الخاضعين من تجميع قوة لتحقيق مطالباتهم، ومن ثم تضخيم قيمة الخدمات التي يحتاجها الآخرون حتى لا يتخلوا عن خدماته. (Blau: 1964: 119 - 122).

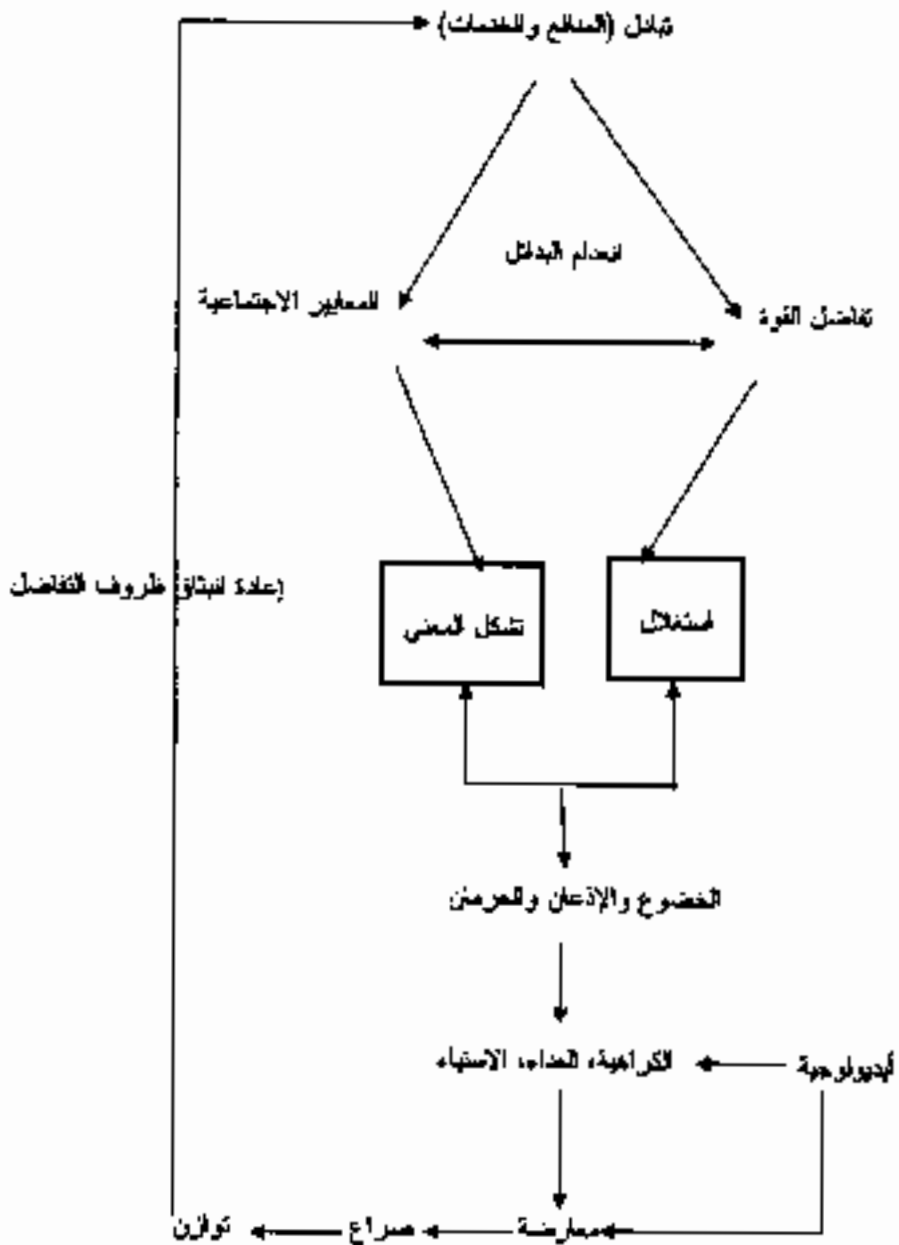
إن هذه البدائل تعبر بشكل صريح عن مسايات لتحقيق القوة في التبادلات الاجتماعية والحركة الدائمة بينها تضع ما يمكن وضعه بدائل كتيك القوة أو لعبة القوة وهي نصف متصل (المصلحة - المعنى)، حيث تتألف المصالح والحاجات المادية مع اعتبارات الذات والمكانة الاجتماعية للإفراد وتوقعات الدور، ولا يغيب عن الأنظار، أن بلاو منذ انطلاقة تحليله ربط القوة بالمعنى من خلال المعايير الاجتماعية الناشئة في العلاقات وهي بمثابة موجه لتوقعات الأفراد نحو معاني العدالة والإجماع، واستحقاق القبول والشرعية أو سعيها، والحرمان والكراهية والعداء والاستياء، والتضامن، والمعارضة...

بالإضافة إلى ما تقدم، يظهر بلاو ممارسة القوة الاستغلالية في المنظمات الرسمية وكما هو معروف فإن هذه المنظمات التي تتضمن مكانات سلطوية متدرجة هرمياً تقوم على معايير عامة بين مجموعة الأعضاء، تفيد الأعضاء وتجعلهم يتقبلون أوامر الرئيس، كما تحدد التقييدات البنائية للرئيس، لذلك فهو لا يستطيع أن يجبر الأعضاء على الخضوع لأوامره الشخصية. (Ibid: 280).

على الرغم من هذه الطبيعة البنائية للمنظمات الرسمية، إلا أن ظهور القوة فيها يبدو أمراً ممكناً، ولكن يبقى أقل منه خارج المنظمات. فالرئيس يمكن أن يعمل على خلق التزامات اجتماعية عن طريق صلاحيات قوة المكانة التنظيمية، واستثمارها فيما

بعد لفرض الخضوع والإذعان فمتدما يتفاعل مع الخاضعين لسلطته، بعدم استخدام كامل صلاحياته في فرض الجزاءات السلبية، يتلقى بذلك التزامات اجتماعية، وعلى المرؤوسين أن يقدموا مقابلاً للمحافظة عليها، والمقابل غالباً، هو الخضوع لأوامر الرئيس وتوجيهاته حتى لو أن التنظيم لا يفرضها لأن التسهيلات التي يستفيد منها المرؤوسين لا يفرضها التنظيم كذلك. (Ibid: 208).

وهكذا يصف بلاو الظروف التي تتحول من خلالها السلطة الرسمية، إلى قوة إكراه تعمل لخدمة المصالح الشخصية، وفي كتابه، البيروقراطية في المجتمع الحديث، يقدم بلاو مثلاً على ذلك، فيوضح أنه مهما كانت حقوق الرئيس الرسمية في أن يطاع وواجبات المرؤوس الرسمية في أن يطيع، فإن سلطة الرئيس على مرؤوسيه إنما تشمل فقط ذلك السلوك الذي يسمح المرؤوس طوعاً بإخضاعه لأوامر الرئيس، فالسلطة الحقيقية إذن ليست نابعة من نظام المؤسسة، وإنما يجب أن تنشأ عن التفاعل الاجتماعي، فالمراقب المتسامح يمتلك بعض العادات مثل السماح للمرؤوسين بمخالفة القواعد الصغيرة كالتدخين، والتكلم، بالرغم من أن الإدارة قد منعتها، وهذا يتجاوز كثيراً ما يزيد سطوته على مرؤوسيه لأنه يعطيه سلطات رادعة مشروعة يمكن أن يستخدمها كما يشاء... (بلاو: 1961: 98 - 99).



للمنموذج رقم (3): القوة والمعنى في تبادلية بلاو

يوضح النموذج رقم (3)، أن التبادل الاجتماعي يؤسس معه التفاضل في القوة والمعايير الاجتماعية التي توجه أطر المعنى في العلاقة القائمة، ينشأ عن التفاضل في القوة استغلال يحمل معه يشمل المعايير الاجتماعية معنى الخضوع والإذعان والحرمان والكراهية والعداء، ويفضل الأيديولوجيا الثورية التي يحملها بعض الأفراد تتحول تلك المعاني إلى معارضة ومن ثم صراع يتجح حالة من التوازن المؤقت، حيث تشتق ظروف التفاضل من جديد.

2-2-3: ريتشارد إمرسون:

ريتشارد إمرسون Richard Emerson من التبادليين الذين اكتسبوا شهرة واسعة في الآونة الأخيرة، ويشكل خاص، بعد عام 1972، حيث نشر مقالتيّن طور فيهما الرنكيزات الأساسية لنظرية تبادلية تكاملية. تعامل إمرسون في المقالة الأولى مع المرتكزات السيكلوجية للتبادل الاجتماعي، بينما تحول في المقالة الثانية إلى المستوى الأكبر من خلال دراسة شبكات علاقات التبادل في البناءات، وفي مقالة ثالثة ركز إمرسون على التجسير بين المستوى قصير المدى والمستوى بعيد المدى، ويصح عن هذا بقوله: أنا أحاول توسيع نظرية التبادل، والبحث من المدى قصير المدى إلى المستوى بعيد المدى لتحليل وذلك من خلال دراسة بناءات شبكة التبادل Exchange NetWork Structures. (Ritzer: 1992: 484). بمعنى آخر، أراد إمرسون في مقاله الثاني عام 1972، البدء ببناء نظرية في التبادل الاجتماعي يكون فيها البناء الاجتماعي متغيراً تابعاً، بينما كان مهتم في المقالة الأولى بالفاعل الفرد متخراط في تبادل مع بيئته، ولكن في نظريته بعيدة المدى يمكن أن يكون الفاعلون أفراد أو جماعات أو كليات اجتماعية، على امتداد المستويات الاجتماعية المختلفة.

تمثل شبكة التبادل بناء اجتماعي معين بشكل موجب اثنين أو أكثر في العلاقات التبادلية المتصلة بين الأفراد، وتتضمن المكونات التالية:

1- هناك فاعلون أفراد أو جماعات.

- 2- المصادر القيمة توزع بين الفاعلين.
 - 3- هناك تبادل بين جميع الفاعلين في الشبكة.
 - 4- تتأسس علاقات وفرص لتبادل بين الفاعلين.
 - 5- تتصل علاقات التبادل إحداها بالأخرى في بناء الشبكة. (Ibid: 485)
- لقد لقيت أفكار شبكة التبادل استحساناً وثناءً من قبل العلماء، فقد أكد كارن كوك Cook على أهمية شبكات التبادل في التجسر وردم الفجوة المفاهيمية للتفكير بين الأفراد المنعزلين، والتفاعلات الشائبة، وانشجعات الأكبر من الأفراد، كما أكد كل من ياماجيشي Yamagishi، ومارسدن Marsedn، وتيرنر Turner: أن هذا التزاوج المستمر بين التبادل وتحليل شبكة العمل يتطوي على فائدة ومنفعة كبيرة لإيجاد نظرية تبادلية ذات صبغة بنيائية أوسع. (Cook and others: 1990: 158-181).
- في إطار فهم البناء الاجتماعي كسلسلة من المواقع المتصلة في شبكة تبادل، يركز إمرسون على أن القوة تفهم وتذكر فقط من خلال البناء، أي أنها تنشق من أنماط علاقات التبادل، التي تبدو فيها الاعتمادية واضحة، ومن هنا يوضح إمرسون في مقالة الموسوم بـ "علاقات القوة - الاعتماد: Power - dependence Relations"، أنه بصدد إنشاء نظرية مبسطة حول جوانب القوة في العلاقات الاجتماعية، مع التركيز على خصائص العلاقة بعيداً عن خصائص الأفراد، ويؤكد أن نظريته معدة لتطبيق على البناءات المعقدة كما هو الحال بالنسبة للجماعات الصغيرة، ولذلك إن الفاعل يمكن أن يكون شخص أو جماعة، والعلاقة بين شخص وشخص أو شخص وجماعة، أو جماعة وجماعة. (Emerson: 1993: 48-49).

يلاحظ إمرسون أن العلاقات الاجتماعية تتضمن روابط اعتماد متبادل بين الوحدات (أ) يعتمد على (ب) إذا كانت أهدافه وإشبعائه التي يحققها تتسهل بموجب أفعال يقدمها (ب)، وبالنسبة للوحدات المتفاعلة فإن الأمر مغرٍ ليسيطر كل على الآخر.

وهكذا فإن كل طرف يحتل موقع يسهل من خلاله أو يبرق أو يمنح أو يمنح إشباعات الأخر، ولذلك فإن القوة اللازمة للسيطرة أو التأثير تتحقق من خلال السيطرة على الأشياء القيمة بالنسبة للأخر، والتي تمتد من مصادر التنظ إلى تدعيم الذات وهي جميعها تقع في سؤال علاقة القوة وباختصار فإن القوة تتركز بشكل واضح على اعتمادية الأخر. (Ibid: 50).

يعرف إمرسون القوة من خلال المقاومة، فيوضح أن قوة (أ) على فعل الفاعل (ب) هي كمية المقاومة التي يستطيع (أ) التغلب عليها من قبل (ب)، وهكذا تظهر القوة من خلال مستوى الكلفة الممكنة التي يستطيع أحد الفاعلين إرغام الأخر على قبولها، حتى لو كان هناك مقاومة، وبما يتعلق بشبكة التبادلات البنائية، فإن القوة ترتبط بالموقع وقوة الموقع في شبكة التبادلات تتركز على كمية الاعتماد البنائية الكلية عليه، ونظام الاعتماد الواسع هنا يكشف عن المركزية البنائية للموقع. (Ibid).

إذن، تتأسس القوة حسب إمرسون على المنافع والخدمات والإشباعات المختلفة التي يزود بها الأنا الأخر، ويظهر ذلك أن اعتمادية الأخر على الأنا قد تحققت، وتكشف هذه الحقيقة من خلال التبادلات في الحياة الاجتماعية عموماً وفي شبكات التبادل البنائية، ولكن المعيار الحقيقي لممارسة القوة هو التغلب على المقاومة. وهكذا، فإن التبادلات الاجتماعية تكشف عن مستويات الاعتماد المختلفة التي تقود إلى أشكال التوازن في العلاقات والبناءات، ولكن، يؤكد إمرسون - على نحو ما فعل هومانز - أنه مع مرور الزمن تتجه حالات التوازن نحو علاقات اعتماد - قوة متوازنة.

ولكن، على الرغم من ذلك، فإن إمرسون يشدد على أن حالة التوازن في العلاقة التي نتعلم فيها القوة ليست واردته حتى لو أن قوة (أ) على (ب) ووجهت بقوة معارضة مساوية من قبل (ب) على (أ). فالقوة لا تزول ولا تتحلل، ولكن تحت السيطرة بين المتفاعلين قد لا يثبت، وسبب الحضور المستمر للقوة هو أن كل من المتفاعلين يستمر

في السعي لإيجاد سيطرة على الآخر، وهذا الطرح أكثر مصداقية كلما اقتربنا من الوحدات المتفاعلة التي تحتكم إلى علاقة بعينها. (Ibid: 51).

ويوضح إرسون أن تبادل القوة أو تناوبها يزودنا بدراسة ثلاث خصائص مميزة لعلاقة القوة:

أولاً: إن صافي الفائدة القوة هو (قوة (أ) على (ب) - قوة (ب) على (أ)).

ثانياً: إن تماسك العلاقة يعرف بمعدل اعتماد (أ) على (ب) واعتماد (ب) على (أ).

ثالثاً: إنها تفتح الباب أمام دراسة عمليات التوازن كتغيرات بنائية في علاقات الاعتماد - القوة التي تميل إلى تقليص فائدة القوة أو اختزال الكلفة Cost Reduction. (Ibid).

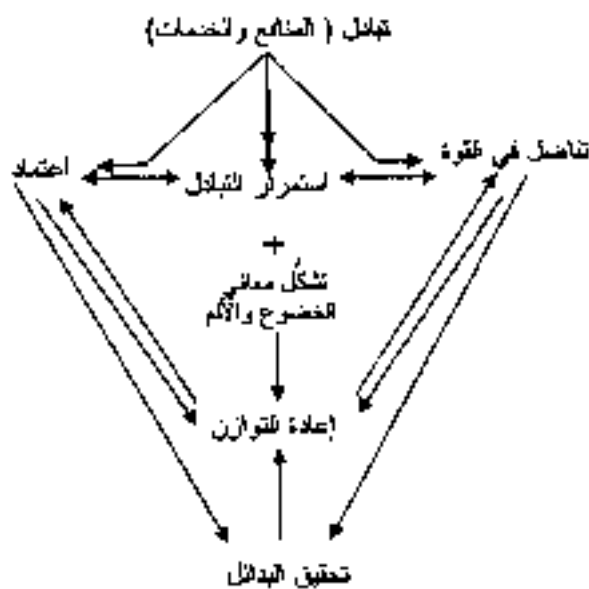
إن عملية اختزال الكلفة، تتضمن تقييداً في القيم الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والتي تقلل الألام الناجمة عن مقابلة متطلبات الآخر القوي، وتتم هذه العملية من خلال التماس أحد البدائل التالية التي تقوم العلاقة إلى التوازن:

- 1- إذا قلل (ب) استثماره الدافعي للأهداف التي تتحقق بواسطة (أ).
- 2- إذا حقق (ب) مصادر بديلة لتحقيق تلك الأهداف.
- 3- إذا زاد (أ) استثماره الدافعي للأهداف التي تتحقق بواسطة (ب).
- 4- إذا انتقد (أ) للمصادر البديلة التي يحقق من خلالها تلك الأهداف. (Ibid: 52-56).

وفي الختام، بوصي إرسون: بأنه يجب على الدراسات النظرية والإمبريقية أن تدعّب في اتجاهين:

الأول: دراسة عملية التفاعل لتحديد بعناية العوامل التي تقود إلى إدراك القوة والاعتماد عند الأنا والآخر، والمظروف التي تمارس تحتها القوة بالفعل، والثاني: أن دراسة شبكات القوة ستكون أكثر أهمية وخاصة بصورتها المعقدة التي تقود إلى فهم كافة لبنات القوة المركبة، ويصرح إمرسون أن نظريته لم تقدم سوى المرنكزات الأساسية لدراسة الشبكات المركبة. (Ibid: 57).

من خلال ما تقدم، يتبين أن إمرسون وضع القوة في مركز تحليله واهتمامه، وأولاهما اهتماماً فائقاً في مختلف مستويات التحليل السوسبيولوجي، مبيئاً ارتباطها بالفعل ومساراته ومدركات الأفراد والمعاني المنبثقة عن توغلها في العلاقات التبادلية، قسماً الاعتماد ويرافقه الخضوع والألم، والدونية، والحرمان، والرغبة في التحرر، تكن الملفات للانتباه، أن إمرسون يقر بحتمية اتجاه اللاتوازن إلى التوازن دون أن يطرح مسار المقاومة كواحد من البدائل التي قدمها، على الرغم من تأكيده على أهمية إخاذ المقاومة كمحرك لفاعلية القوة، وهنا تظهر ذات المعضلة التي ظهرت أمام هومانز وهي كيف يتحقق التوازن عندما تغيب البدائل¹⁹. لقد أوضح إمرسون أن ائتلاف الضعفاء الخاضعين أمام صاحب القوة في الشبكة البنائية يزيد من قوتهم، لكن هل يتمخص عن ذلك تحقيق التوازن في علاقة الاعتماد - القوة¹⁹.



النموذج رقم (4): الثقة والمعنى في تبادلية إرسون

يوضح النموذج رقم (4) أن التبادلات الاجتماعية تكشف عن التفاضل في القوة واعتماد أحد أطراف العلاقة على الآخر، ومع استمرار التبادل تتشكل المعاني التي تنتجها القوة والتي تتعطل في الكلفة والخضوع والألم والدونية، إن استمرار التبادل أو التماس أحد البدائل التي تحقق الاستئصال أو اختزال الكلفة يؤدي إلى إعادة التوازن للعلاقة.

2-3: النظريات التوليفية (أنثوني جدينز، ييار بورديو):

تضمن هذه المحاولات تجاوزاً مفصوداً للشائبة انتقادية في علم الاجتماع والتي تتمثل في (الذاتي، الموضوعي)، أو بصورة أوضح، ذلك الانقسام القائم في النظرية السوسولوجية بين البناية الوظيفية Structural Functionalism علم الاجتماع التفسيري Interpretative Sociology أو التأويل Hermenutics، وكان من جراء

التوليف بين هذين العسكرين التشديد في كل من المحاوكين (جدنز و بوردهو) على أن تكون الممارسة النشطة للأفراد موضوعاً لعلم الاجتماع، بحيث يتم الاحتفاظ بالذاتي والموضوعي في آن معاً.

2-3-1: أنتوني جدنز:

يندي أنتوني جدنز Giddens في كتابه تشكيل المجتمع The Constitution of society، استنبأ فكرياً واضحاً من الانقسام القائم في النظرية السوسولوجية بين البنائية - الوظيفية، علم الاجتماع التفسيري، ويؤكد بأن الفروق بينها ليست معرفية كما تم تناولها في العلوم الاجتماعية، ولكن أنطولوجية Ontology، ولذلك من الطموحات الأساسية لنظرية التشكيل Structuration وضع نهاية لكل من هذه الساعي ذات البناءات الإمبراطورية، حيث تفرض الوظيفية البنائية إمبراليتهما على ما هو موضوعي Objective، بينما يفرض علم الاجتماع التفسيري والتأويل إمبراليته على ما هو ذاتي Subjective، ومن هنا، تقترح نظرية التشكيل أن المجال الأساس لدراسة العلوم الاجتماعية، ليس خبرة الفاعل الفرد، ولا أي شكل وجودي للكليات الاجتماعية، ولكن، الممارسات المنتظمة عبر الزمان والمكان. (Giddens 1984: 1-2).

ويلاحظ جدنز أن استخدام مفهوم القوة في العلوم الإنسانية، جاء ليعكس تلك الثنائية بين الذاتي والموضوعي، ولذلك تعرف القوة، باعتبارها القدرة على تحقيق الرضية الذاتية من ناحية، وتحقيق الأهداف الموضوعية للمجتمعة والمجتمع من ناحية أخرى. (Ibid: 15).

بطبيعة الحال، لا يميل جدنز إلى أي من هذين التعريفين، ولكن يحاول ربط مفهوم القوة (تحتلياً)، بالفكرة المركزية لنظرية التشكيل وهي ثنائية البنية Duality of structure التي يوضحها جدنز على النحو التالي: إن الفاعل agent، والتي لا يمتلئ نوعين منفصلين من الظواهر التي تمثل ثنائيات متعارضة dualism، ولكن إزدواجية Duality، وحسب ثنائية البنية، فإن الخصائص البنائية للأنظمة الاجتماعية تمثل في أن

معاً وبسبباً ونتاجاً للممارسات التي تعيد تنظيمها باستمرار، إن البنية ليست خارجية بالنسبة للأفراد، فهي وموزة في الذاكرة ويتم إقرارها في الممارسات الاجتماعية. فهي داخلية أكثر منها خارجية بالنسبة لنشاطاتهم، وبذلك فإن البنية لا تعرف فقط من خلال ما تفرضه من قيود، ولكن تعرف دائماً من خلال التقييد والتأكيد، فهي تقيدتنا، وتمكنتنا بذات الوقت من فعل أمر ما. (Ibid: 25).

ومن أجل توضيح القوة من خلال ثنائية البنية يشرح جدنز: بأن القوة ليست بذاتها مصدراً، فالمصادر هي وسائل تمارس من خلالها القوة، وهي عبارة عن ملكيات تشيد وتبنى في النظم الاجتماعية، كما تنحصر ويعاد إنتاجها من قبل الفاعل الواسع في مسار التفاعل، والقوة في الأنظمة الاجتماعية التي تسبب بعض الاستمرارية عبر الزمان والمكان، تقيم علاقات منظمة من الاستقلال والاعتماد بين الفاعلين أو الكليات الاجتماعية Collectivities في سياقات التفاعل الاجتماعي، ولكن جميع أشكال الاعتماد تقدم بعض المصادر التي يمكن من خلالها لمؤلاء الخاضعين أن يؤثروا في نشاطات أصحاب القوة، وهذا ما يدعو جدنز دهاكتيك السيطرة في الأنظمة الاجتماعية Dialectic of Control. (Ibid: 16).

وهكذا، قد تحمل طروحات جدنز السابقة على أن الخاضعين هم أصحاب قوة عندما يمتلكون مصادر يؤثر من خلالها في نشاطات من يسيطرون عليهم، ولكن مثل هذا التصريح يتلوي على افتراض وجود المصادر، وعي الخاضعين بأهميتها وضرورة استخدامها وأن هذه المصادر تمثل ضرورة بالنسبة لأصحاب القوة، بحيث تنفي إلى اعتمادية متبادلة، إن هذا التحليل يفرغ علاقة القوة من محتواها الحقيقي، فإذا كان الخاضعون يمتلكون مصادر يؤثر من خلالها على نشاطات أصحاب القوة، فلماذا إذن يوصفون بالخضوع؟ إن تحليل القوة في ضوء ثنائية البنية جاء على حساب السياق المفاهيمي المرتبط منطقياً بالقوة؛ فالفاضل، والاستقلال، والصراع المحتمل، جميعها جمدت في هذا الطرح الذي يمثل حنقة مفرغة تبدأ وتنتهي بذاتها. وبموجب هذه الحقيقة فإن جدنز لم يقدم طروحات ثرية حول تفسير الطبيعة التفاضلية للقوة في ضوء ثنائية البنية،

فهل إمكانية فعل شيء ما بموجب الخضوع للقوة، يعني تجنب الخضوع والابتعاد عن الاستغلال؟!.

من هنا، يلاحظ إيان كريب في عرضه لنظرية التشكيل عند جدنز: بأن جدنز، ورغم درايته بأن الأنساق الرمزية يمكن أن تستخدم للحفاظ على القوة، فإن إمكانية أن يكون مثل هذا النسق، نسقاً أيديولوجياً، أي وعياً زائفاً بالمعنى الماركسي، هو أمر غير وارد في رأيه. (كريب: 1999: 174).

وفي كتابه النقد المعاصر للمادية التاريخية A contemporary critique of Historical Materialism يعيب جدنز على الاتجاهات السوسيولوجية التي اختزلت القوة إلى خاصية ثانوية في الحياة الاجتماعية، ويدخل في ذلك مختلف أشكال علم الاجتماع التفسيري، والوظيفية المعيارية التي اعتبرت اتصالية المعنى والجزاءات المعيارية هي المكونات الجوهرية للنشاط الاجتماعي ولذلك، فإن واحدة من التأكيدات الأساسية لنظرية التشكيل هي أن القوة مستدجة روتينياً في الممارسات الاجتماعية، وأن علاقات القوة المستقرة في الممارسات المنظمة المشكلة للنظام الاجتماعي يمكن اعتبارها علاقات إعادة إنتاج الاستقلال والاعتمادية في التفاعل. (Giddens: 1981: 50).

وكان جدنز في عمله هذا قد ألقى الضوء على مفهوم السيطرة Domination الذي يشير إلى اللاتساق البنائي للمصادر الذي يستحضر ويعاد تشكيله في هذا الشكل من علاقات القوة، الذي يسمح بالسيطرة على الآخرين وعلى عالمهم المادي وهنا، يصرح جدنز بأن مفهوم الهيمنة يستخدم في النظرية السوسيولوجية باعتبارها - أي الهيمنة - ظاهرة هدامة - باستثناء بارسونز وفوكو - وهو لا يريد استخدامها بهذه الطريقة، فاعتبار الهيمنة سلبية ومعادية لحرية الفعل هو النظر إليها باعتبارها قهرية، وهذه الفكرة مفيدة في تفسير تشكل الصراع ووجوده، ويفضل جدنز أن يتعد عن الناحية القهرية للقوة أو اعتبارها محرضة للصراع، وينظر بدلاً من ذلك إلى دور القوة في الحياة الاجتماعية، حيث تتشكل الحياة الاجتماعية بشكل جوهري عن طريق النضال من

أجل القوة، وهذه الفكرة تتوافق مع أفكار فوكو حول القوة، حيث أكد على ضرورة النظر إلى القوة كشبكة إنتاجية تسير عبر الجسم الاجتماعي ككل أكثر من كونها ذات وظيفة فخرية، فهي تنتج الأشياء وتدخل السرور وتشكل المعرفة، وتنتج الخطاب. (Ibid: 50-51).

بصر جدتزر على الاحتفاظ بهذه الأفكار، رغم إدراكه أن كل من يمتلك أدوات الإنتاج - أي صاحب القوة - هو في وضع امتياز اجتماعي يمكنه من الهيمنة. وهنا يبدو بشكل واضح أن جدتزر بصرف النظر عن حقيقة أن القوة تمكن أحد أطراف العلاقة من التحكم والتأثير والكسب أكثر من الطرف الآخر، وأن لهذا الأمر نتائج اجتماعية سلبية كثيرة، وبالمودة إلى المطلق التفسيري لتثابة البنية، فإنه من المبعث القول بأن ظروف الاستغلال والخصوع والإذعان مقبدة من ناحية، وذات صفة تمكينية من ناحية أخرى.

ويقدم جدتزر صورة أكثر وضوحاً لاستخدام وتحليل مفهوم القوة في كتابه: قواعد جديدة للمصنع في علم الاجتماع. وهنا يميل بشكل واضح إلى استخدام مفهوم القوة في أكثر معانيه عمومية، وهو القدرة التحويلية للفعل الإنساني، معرضاً بذلك عن اعتبار القوة قدرة الفاعل على تعبئة الموارد بهدف تحديد الوسائل لتحقيق الغايات، ولكنه يحتفظ بهذا التعريف لاستخدام أقل عمومية. (جدتزر: 2000: 219).

والقوة بمعنى القدرة التحويلية للفعل الإنساني، هي قدرة الفاعل على التدخل في سلسلة من الوقائع. بحيث يقضي هذا إلى تغيير مسارها، وهي بذلك تمثل الممكن الذي يتوسط النوايا والرغبات، وتحقيق الفعلي للنتائج المستهدفة. أما بالمعنى العلائقي الضيق، فالقوة هي خاصية للتفاعل، ويمكن أن تعرف بأنها القدرة على ضمان تحقيق النتائج، حيث يعتمد تحقيق هذه النتائج على أفعال الآخرين، وبهذا المعنى يمارس البعض قوة على الآخرين، وهذه هي القوة بوصفها سيطرة. (المراجع السابق: 230).

بهذا الموقف النظري، يعنى جدنز في إطار تحليلي، فهو لا يتنكر لحقيقة السيطرة التي تفضي إليها القوة. ولكن يزعم أنها ترتبط بصفة علائقية ضيقة ومحددة ويفضل بدلاً من ذلك، المعنى الأكثر شمولية الذي يتضمن إمكانية التدخل في سلسلة من الوقائع وهنا، ثمة مفارقة يمكن استحضارها من مقال جدنز الموسوم بـ "تسع أطروحات من أجل مستقبل علم الاجتماع"، وهي تكشف عن حضور السيطرة في أكثر العلاقات شمولية وأوسعها نطاقاً، فيوضح جدنز بأن واحدة من المشكلات الأساسية التي مستجذب اهتمام علماء الاجتماع، هي كيفية تشكيل الانتظام في النظام العالمي؟ ويرى ضمن هذه المقولة ضرورة الأخذ بعين الاعتبار (المهيمنة) التي تحققها الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي الموجه بقناعات سياسية بأن التحرر في التجارة العالمية ذو منفعة كبيرة لأولئك الذين يشاركون فيها، وهذه المسألة ضرورية لتربط بين تقسيم العمل الكوني، والتوزيع الكوني للقوة، بما في ذلك القوة العسكرية وشبكة التحالفات الأمنية التي هي تقف بالضرورة في تلاحق قريب مع مستويات التطور الاقتصادي. (Giddens: 1987: 36).

يعلم جدنز موقفه النظري من مفهوم القوة ضمن جملة من الملاحظات، يمكن توضيحها على النحو التالي:

أولاً: يلاحظ جدنز أن القوة قابلة للاختزان، وذلك يقتضي أن ظهور القوة إلى حيز الوجود مرتبط بالممارسة فقط بمعنى أن صاحب القوة، قد يمتلك المقومات والمصادر التي تهيئ له الاستخدام الفعلي، ولكنه يجم عن الممارسة، فهو بإمكانه أن يستخدم قوته ويستثمرها في ظروف مواتية بشكل أكبر، وهكذا فإن القوة ذات بعد مستقبلي.

ولكن، قد لا يدرك جدنز، بأن ارتباط الحالة الاختزالية الوجودية، والإمكانية الاستشارية للقوة، بأذهان الآخرين ومدركاتهم، قد يتج ما يمكن تسميته بـ (التهديد المغمور)، بحيث يتصرف الآخرون بصورة تكاد تكون مشابهة للحالة التي نشهر فيها

القوة، وتعاوضها الرغبة والثبة في الممارسة، وهنا تظهر العلاقة الإختزائية المزدوجة للقوة، التي تعمل من خلال التلويح بالاستخدام من جهة، والاستخدام الفعلي من جهة أخرى.

ثانياً: إن العلاقة بين القوة والصراع علاقة اعتمادية وليست سببية، وذلك يعني أن مفهوم القوة لا ينطوي منطقياً على وجود الصراع، ويجادل جدنز بأن طروحات فيبر حول مفهوم القوة قد تعرضت لإساءة الاستخدام، حيث يعرف فيبر القوة بأنها: قدرة الشخص على تحقيق إرادته حتى لو كان هذا بالرغم من معارضة الآخرين له وبعد حذف تعبير (حتى لو) في بعض قراءات المفهوم أمراً ذا أهمية، فهي تتحول عندئذ إلى حالة تفترض القوة لهما وجود الصراع مسبقاً، وحيث أن القوة لا توجد إلا في الحالات التي يتوجب فيها التقلب على مقاومة الآخرين فمعنى ذلك أنه سيتم إخضاع إرادتهم.

ثالثاً: يبرر جدنز المقولة السابقة، بأن مفهوم المصالح، وليس مفهوم القوة في حد ذاته هو الذي يرتبط مباشرة بالصراع والتضامن، فإذا كان ثمة تلازم في العادة بين القوة والصراع، فإن هذا لا يعود إلى أن أحدهما ينطوي منطقياً على الآخر، ولكن لأن القوة ترتبط بالسعي لتحقيق المصالح، ومصالح الناس تتعارض مع بعضها، ويريد جدنز من ذلك أنه في حين تعد القوة خاصية لكل أشكال التفاعل الإنساني، فإن تعارض المصالح ليس كذلك. (جدنز، 2000: 220 - 221).

ولكن ثمة التواء منطقي، فإذا كان تضارب المصالح يفضي إلى الصراع، وأن القوة ترتبط حتماً بالسعي إلى تحقيق المصالح، فإن القوة بهذا المعنى ترتبط بالصراع، إلا إذا توفرت بعض الشروط الموضوعية، مثل، السعي إلى تحقيق المصالح الجماعية، أو انعدام البدائل أمام الخاضعين للقوة، أو عدم قدرتهم على تجميع قوة موازية، أو إذا استندجوا

وعياً زائفاً حول مصالحهم، وضللت مدركاتهم. ولعل الاستقلال الذي يرتبط بانتهاك المصالح غالباً ما يكون بموجب التفاضل في القوة.

وعندما يقف جدنز على مفهوم الاستقلال، يقر بأن إشكالية ناطيره مفاهيمياً في النظرية السوسولوجية، تعادل من حيث الأهمية البحث في تحليل القوة والمهمنة، وهنا، يجادل جدنز حول طروحات ماركس في الاستقلال، موضحاً أن ماركس قد حمل العلاقات الطبقية الاستغلالية أكثر مما تحتمل في فهم الاستقلال، وعلى الرغم من أن جدنز لا ينكر بأن العلاقات الطبقية استغلالية بشكل جوهري، فليس جميع أشكال الاستغلال طبقية، وبذلك تزداد صعوبة التعامل مع الاستغلال مفاهيمياً. (Giddens: 1981: 60).

وإذ من المفترض أن يتابع جدنز أشكال الاستقلال في المستويات الاجتماعية غير الطبقية، فإنه يوجه الأنظار نحو استقلال البيئة الطبيعية التي لم يجد له متابعة عند ماركس على الرغم من وجود بعض الإشارات إلى ذلك في البيان الشيوعي عام 1844. وتذكر نبي جدنز تعريف قاموس أكسفورد للاستقلال الذي يشير إلى: انتفاع المرء من غنائه الذاتية وكما يزول جدنز هذا التعريف، فإن هذا المعنى يتضمن السيطرة على المصالح الذاتية، والبيئة الطبيعية للناس كذلك. (Ibid).

لا شك أن جدنز قد أدرك أهمية القوة في الحياة الاجتماعية، ودورها في توجيه مسارات الفعل واطر المعنى المرتبطة به، ولذلك فقد أكد أن القوة مستديجة ووثيقاً في الممارسات الاجتماعية، كما أكد مسبقاً بأن إنتاج التفاضل يشمل ثلاثة مكونات أساسية تكوينه كتفاعل له معنى، وتكوينه كنظام أخلاقي، وتكوينه كتفعيل لعلاقات قوة معينة. (جدنز: 2000: 212).

ولكن المثلث للانتباه، أن جدنز حرص قدر الإمكان أن يكون تحليلاً، وفي بعض الأحيان يميل إلى الوصف فيما يتعلق بمفهوم القوة، وربما يتوافق هذا الإجراء مع نهجه التريفي اندي لا يتيح له إعلان انتسائه أو ميله إلى معسكر نظري بعينه، ولكن هذا الأمر

2-3-2: بيير بورديو:

على نحو ما فعل جيلنز، فقد حاول بيير بورديو Pierre Bourdieu، تجاوز متناقضة (الذاتي والموضوعي)، في عمله النعام والموحد حول الممارسات الاجتماعية، عن طريق إعادة التمهيم التكاملية للعلاقات بين الأبعاد الرمزية والمادية للحياة الاجتماعية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فقد دخل بورديو في حوار حاسم مع الماركسية، وبشكل خاص الماركسية البنوية عند لويس ألتوسير، وخارج هذا التحدي مع الماركسية البنوية، طور بورديو اقتصاد سياسي للقوة الرمزية، والذي يتضمن: نظرية المصالح الرمزية، ونظرية في القوة كرأس المال ونظرية في العنف الرمزي، ورأس المال الرمزي. (Swartz, 1997: 65).

لقد تأى بورديو بذاته عن الماركسية بموجب إجرامين، فمن ناحية أطلق اصطلاح (المصالح الرمزية)، في محاولة منه لترسيخ فكرة الصلحة الاقتصادية التي تقتصر - بصورة مزعومة غير حقيقية - على البضائع والخدمات الاقتصادية، ومن ثم بموجب إعطاء البنى الاقتصادية صفة مركزية في الحياة الاجتماعية، فإن الماركسية تعيد إنتاج متعارضة الذاتي والموضوعي، وتقلل من قيمة الأبعاد الرمزية والسياسية، كما ترسخ التمييز بين البناء التحتي والبناء القوي لقد رفض بورديو كل ذلك، وذهب إلى إعطاء فكرة المصالح الاقتصادية مدى أوسع لتشمل المسائل الرمزية وغير المادية، مثلما شملت المادية. (Ibid; 66).

ومن جهة ثانية، عمل بورديو على ترسيخ فكرة رأس المال لتشمل جميع أشكال القوة، سواء كانت مادية أم ثقافية أم اجتماعية أم رمزية، فالأفراد يستحضرون مصادر ثقافية، واجتماعية ورمزية مختلفة من أجل المحافظة على مواقعهم ووضعهم في النظام الاجتماعي، ويوضح بورديو، أن هذه المصادر تمثل رأس مال عندما تترن بعلاقة قوة اجتماعية، بحيث تصبح موضوعات ذات قيمة يتناضل الأفراد من أجل الحصول عليها. (Ibid; 74).

في المجتمعات الحديثة ذات التنوع والاختلاف، فإن الوصول إلى الدخل في سوق العمل يعتمد على رأس المال الثقافي في شكل وثائق تعليمية وشهادات تحصيل، كذلك يعتمد على رأس مال اجتماعي في شكل شبكات عمل، وهذه الأشكال من القوة، وتوزيعها غير المتساوي بين الأفراد والجماعات، توضح أن المتناصفة النامة والعشوائية ليست كافية لفهم الحياة الاجتماعية، كما توضح أن التركيز الماركسي على رأس المال الاقتصادي يعتمد على مفهوم مقيد وضيق للقوة. (Ibid).

وهكذا، كما يوضح بيار أنصار في كتابه العلوم الاجتماعية المعاصرة: إن مقولات بيار بورديو التي نعطي أهمية مركزية للممارسات الرمزية نستجيب لبيدهيات أساسية مثل: أن العلاقات الطبقية ليست علاقات اقتصادية فقط، بل هي علاقات قوة وعلاقات معاني معاً، وهذه المقولة تضمن تقدماً كاملاً للمفهوم الماركسي عن الطبقات الاجتماعية حيث يستبعد بذلك الثنائية الماركسية عن الاقتصادي والأيدولوجي، فإذا كان من المقبول القول أن الطبقة الاجتماعية لها في الحقيقة أساس اقتصادي، فإن من المسلم به وبقره، أنه لا يمكن تقليصها إلى مجموعة من العلاقات الاقتصادية، فالتحليل البيوي للعلاقات الطبقية يفترض في الوقت نفسه، دراسة العلاقات الاقتصادية والممارسات الثقافية. (أنصار، 1992: 162).

إن التبادلات الرمزية التي تلازم هذه الحقيقة، مثل صلات جوهرية في إعادة إنتاج العلاقات الطبقية، وجميع عمليات التشريب والممارسات المتنوعة تساهم في الحفاظ على التماسك، فالنصير عن رأس المال الرمزي، يبني الوقوف عليه، لأنه يدل على أن مختلف مظاهر السلوك وقواعد التصرف ليست فقط من مستلزمات الرقابة الاجتماعية، بل إنها مكونة لكاسب اجتماعية ذات نتائج فعالة، فالأمر يتعلق أيضاً بتراكم منافع النفوذ من أجل ذاتها ومن أجل المصالح الناشئة عنها، ويؤكد بورديو أن الثروات الرمزية تشكل موضوع إنتاج متخصص ينبغي أن تستطلع سماته. (المرجع السابق: 163).

إن رأس المال يظهر القوة من خلال السيطرة على إنتاج متجمع من عمل سابق، وكذلك على الآليات التي تضمن إنتاج فئة معينة من البضائع، وعلى مجموعة من العوائد والدخل، وأنعلم يمكن أن يتجسد في أشكال متنوعة ومختلفة، وتحدث بورديو عن أربعة أنواع من رأس المال هي: (رأس المال الاقتصادي 'المال والمالكية)، ورأس المال الثقافي (المنتجات الثقافية والخدمات التي تتضمن الوثائق والمصدقات التعليمية)، ورأس المال الاجتماعي (المعارف الشخصية وشبكة العلاقات) ورأس المال الرمزي (الشرعية). وهكذا فإن مفهوم بورديو لرأس المال، لا يشبه مفهوم رأس المال عند ماركس، فهو لا يميز أنواع من العمل خاص بالرأسمالية. (Swartz ; 1997: 74).

على الرغم من أن بورديو يتعامل مع رأس المال في إطار علاقات قوة، إلا أن مفهومه لا يستطيع أن يميز أشكال العمل الرأسمالية عن غير الرأسمالية، وكذلك فإن مفهومه حول رأس المال لا يرتبط بنظرية عن الاستغلال من خلال التنازع فانض القيمة، ولكنه اقتصر فقط على عرض نطاق أوسع من أشكال العمل (الاجتماعي، الثقافي، الرمزي، الاقتصادي...) والتي تشكل جميعها مصادر للقوة. (Ibid: 25).

يمكن القول: أن ما يطرحه بورديو على المستوى التحليلي هام جداً، إلا أن المجتمعات الحديثة التي تتمسك بمقولة (لكل شيء سعره)، ونشيء الموضوعات الحياتية المختلفة وتسلمها، تعتبر رأس المال الاقتصادي من أهم المصادر التي تتحقق من خلالها القوة إلا إذا ارتبط الأمر بالقبول الاجتماعي، أو الحب كما أوضح ذلك أصحاب نظرية التبادل الاجتماعي.

وعلاوة على ذلك فإن طروحات بورديو حول مفهوم القوة، والتي تتوقف عند حد ذكر مصادر متعددة لرأس المال، لا تمثل الشرعية الكافية لمواجهة النظرية الماركسية فهي لا تقدم مشروعاً نظرياً مكتملاً حول ارتباط رأس المال بالقوة وتبعات ذلك في العلاقات الاجتماعية المختلفة، كما لم يطرح بورديو أية صيغة تفاضلية بين الأنواع المختلفة لرأس المال، ولم يعقد مقارنة بينها، فبالنسبة لماركس، موقع الفرد من ملكية

وسائل الإنتاج يحدد وضعه في البناء الطبقي، ويترتب على ذلك امتيازات وإمكانيات مختلفة يمتطي بها، بينما لم يقل بورديو شيئاً من هذا القبيل بالنسبة لأحد أنواع رأس المال. وإذا لم يمتلك بورديو مشروعاً نظرياً في القوة، فقد أسقط من حساباته، ما يمكن وصفه بـ (تحالفات رأس المال). وهي تظهر بصورة واضحة بالنسبة للدولة المركزية التي تمثل رأس المال السياسي من خلال السلطة التي تمتلكها، حيث تتحالف جميع أنواع رأس المال مع سلطة الدولة (الثقافي والاجتماعي، والديني، والريوي...)، ولقد أشار بورديو إلى العنف الرمزي في المؤسسات التعليمية باعتبارها شكل من أشكال الأدوات المستخدمة في إعادة إنتاج هيمنة الدولة، لكنه لم يتابع هذه المسألة عندما انشغل بتفصيل أنواع رأس المال المختلفة.

بعداً عن تحليل المجتمعات في ضوء الطبقات، استخدم بورديو مفهوم الحقل Field: أي ميدان للتنافس والصراع الاجتماعي، يتنافس الأفراد فيه كما في الألعاب، فهم يناورون ويطورون إستراتيجيات، ويناضلون من أجل الحصول على المصادر المرغوبة، وبدلاً من الحديث عن حقل كرة القدم - كما يشرح ولاس وولف - يتحدث بورديو عن الحقل الأكاديمي والحقل الديني، والحقل الاقتصادي، ويرى بورديو الحقل كشبكة علاقات موضوعية بين أوضاع اجتماعية مختلفة، تعرف موضوعياً في إطارها الوجودي، ومن خلال التحديدات المفروضة على من يحتلونها، وشكل بناء توزيع القوة أو رأس المال، ويكلمات أخرى فإن الحقل يمثل نسق من المواقع الاجتماعية مبنية داخلياً في ضوء علاقات القوة، وكل حقل هو محل لعلاقات القوة. (Wallace and Wolf: 1995: 134-135).

يشرح بورديو في كتابه العقلانية العملية حول الأسباب العملية ونظريتها، إن أساس تشكل القوة، هو المبدأ الذي يشيد الفوارق على أساس الموضوعية، وهذا المبدأ ليس إلا بنية توزيع السلطة وأنواع رأس المال التي تختلف تبعاً للإمكانيات والأوقات، والمكان الاجتماعي - أو مكانة الوضع - هو حقل، أي أنه بأن واحد، حقل قوي

يفرض ضرورته على الفاعلين المنخرطين فيه، وحقل كفاح يناضل الفاعلون فيه ويتصارعون بوسائل معينة ولأغراض متباينة، بحسب وضعهم داخل بنية حقل القوى، وبذلك يسهمون في المحافظة على بيته أو في تحويلها. (بورديو: 2000:161).

وفي ذات السياق يقدم بورديو بعض الأفكار الهامة التي تمثل مدخلاً لقراءة كتابه التمييز (Distinction)، إن ما يدعوه في العادة باسم التمييز، ليس في الحقل سوى الفارق، وهي خاصية علائقية لا توجد إلا في الصلة مع خصائص أخرى، وبهذه الصلة. إن هذه الفكرة عن الفارق تشكل أساس مفهوم المكان بالذات (أو الحقل). أي جملة أوضاع متميزة يواكب بعضها بعضاً ويحدد بعضها بعضاً من حيث سمتها الخارجية المتبادلة، وعلاقات القرب أو الجوار أو البعد، وكذلك بعلاقات ترتيب مثل فوق وتحت وبين. (المرجع السابق 2000:19).

إذن، يتألف المكان الاجتماعي من مجموعة أوضاع اجتماعية متميزة عن بعضها، وهي تترجم في إطار العلاقات إلى مسافات تفاضلية تحدد الأوضاع المختلفة، بحيث تقابل كل طبقة أوضاع، طبقة سجايا وأذواق مرتبطة بجملة الشروط الاجتماعية المرتبطة بالوضع إن الفوارق في المعارضات، والخبرات المكتناة، والآراء المعبر عنها، تتحول إلى فوارق رمزية وتؤلف لغة حقيقية، عندما ندرك عبر المقولات الاجتماعية، وهكذا فإن تشكل الفوارق مرتبط بتشكّل المنظومات الرمزية. (المرجع السابق: 22 - 24).

ومقابل مقولة الطبقة الوسطى التي تروّج لها المراكز الألمانية والأمريكية وحتى الفرنسية للتأكيد على أن الفارق في كل بلد أخذ بالتجانس ويزداد ديموقراطية، بشدد بورديو على أن الفارق يوجد باستمرار، وهذا هو المكان الاجتماعي بجوهرته، مكان فوارق توجد فيه انطبقات وبعاد إنتاجها من قبل الأفراد. وهنا تجلج الإشارة إلى أن بورديو حريص تماماً على إظهار البنى والمكان الاجتماعي باعتباره مشغولاً من قبل الأفراد، ولذلك يعترض على المنهجية الإثنية (الأنثوميثودولوجي) التي تزعم أن البنى

تعمل في فراغ، فالمكان الاجتماعي، يتضمن الشيء والتصورات التي يكونها القاعلون عنها. (المراجع السابق: 28).

ترتبط القوة في ديمومتها وبقايتها في الحقل، بإعادة الإنتاج وهي مسألة ترتبط بإعادة إنتاج ثقافة الأوساخ الطبقة عن طريق الأسرة والبنشنة الاجتماعية عموماً، وتعتبر شرعية رأس المال الثقافي حاسمة في تأثيرها كمصدر للقوة والنجاح، وقد ناقشها بورديو تحت مصطلح العنف الرمزي *Symbolic Violence* الذي يعرف بأنه: العنف الذي يمارس على الفاعل الاجتماعي مع إشراكه في الجريمة، وهذا يعني أن الناس يجيرون أنساق المعنى (الثقافة) على أنها شرعية، ولكن هناك في الواقع عملية من عدم الفهم، أو الإدراك لما يجري بالفعل. (Wallace and Wolf: 1995: 136).

بموجب الأبيتوس، *Habitus* إنتاج عن تفاعل الذات والموضوع (الفرد والبناء)، فإن الناس ينخرطون في سلسلة من خطط الاستمماج التي من خلالها يدركون ويفهمون، ويقدرون، ويقيمون عالمهم الاجتماعي. ومن خلال هذه الخطط فإن الناس يعملون في أن معاً على إنتاج ممارساتهم ويدركونها ويفعلونها، وكما يوضح جورج ريتزر *Ritzer* فإن الأبيتوس هو إنتاج عملية استمماج بناءات العالم الاجتماعي ديالكتيكياً. (Ritzer: 1992: 483).

وعلاوة على ذلك، فإن الأبيتوس يمثل بناءات اجتماعية متجسدة ومستديجة، تعكس تقسيمات موضوعية في بناء الطبقة، والجماعات العمرية، والجنس والطبقات. إن الأبيتوس يُكتسب بفعل طول الفترة الزمنية، ويعتمد على طبيعة موقع الفرد في العالم الاجتماعي، ولذلك لا يملك الجميع الأبيتوس ذاته، ولكن فقط من يحتلون مواقع متشابهة. إنه يمثل (بناء البنية) *Structring structur*، ويوضح بورديو: إن الأبيتوس ديالكتيك استمماج ما هو خارجي، وتجسد ما هو داخلي، فهو يحدد طرق التفكير، وأسس الاختيار لدى الفرد. (Ibid).

وكما يعمل الأبنوس على ترسيخ القوة بتمايزاتها. وتفاضلاتها، وجميع مظاهرها، فإن الأيديولوجيا تقترب من المهمة ذاتها كذلك؛ فيربط بورديو بين القوة والأيديولوجيا، حيث يرى أن الأيديولوجيا تمثل مجموعة من التمثلات المشوّهة عن العلاقات الاجتماعية تتجهها فئة أو طبقة لتحقق من خلالها مشروعية صريحة لممارستها، وكما هو الحال في حفل الإنتاج الرمزي، ثم الأيديولوجيا الناس بعلاقة تشجع بها الممارسات اللازمة لإعادة الإنتاج الاجتماعي، فالأيديولوجيا تلين الناس وتدفعهم لجعل الممارسات الاجتماعية مشروعاً تجاه الفئات أو الطبقات الأخرى، وبما أن العلاقة الواجبة بالممارسة هي بعد هام من أبعاد الممارسة الاجتماعية، تصبح البناءات الأيديولوجية هامة والمجاهبات الأيديولوجية مجاهبات حقيقية تساهم في معركة تثبيت المشروعية. (بورديو: 200: 170-171).

وهنا يلاحظ بورديو أن علاقات القوة الأكثر شراسة هي في الوقت ذاته علاقات رمزية، وأن أعمال الخضوع والطاعة هي أعمال معرفية، ولذلك فإن الدولة كقوة، تسهم إسهاماً حاسماً في إنتاج أدوات بناء الواقع الاجتماعي، فمن حيث أنها بنية تنظيمية وكيان ينظم الممارسات لمجدها تمارس باستمرار فعل تكوين استعدادات دائمة عبر جميع أنواع القسر والتهديب الجسدية والذهنية التي تفرض فرضاً متتائلاً على جملة الفاعلين. (المرجع السابق: 148).

إن اختراع الدولة لأفكار الجمهور، والخبر المشترك، والخدمة العامة، أمرٌ يتفصل عن اختراع مؤسسات تؤسس لسطة نيابة الدولة ولاطرادها، وهنا يشير بورديو صراحة إلى دور التعليم في مأسسة الوضع القائم من خلال العنف الرمزي، فيوضح أن دراسة نسق التعليم سوف يقودنا إلى دراسة مكان إقرار الثقافة بامتياز، أي مكان فرض العنف الثقافي، وهو مكان إنتاج التدابير الثقافية اللامتكافئة، وبالتالي تدابير إعادة إنتاج النظام القائم. (المرجع السابق: 167).

ويشرح يار أنصار بهذا الخصوص: أن الكتاب الممتون إعادة الإنتاج ينطلق في هذا التحليل من نقد تصورات التواصل ضمن العلاقة التربوية، وخلافاً للوهم التربوي السائد الذي يعتبر أن عملية التواصل هذه تقتصر على النقل البسيط للمعرفة، يشدد يار بورديو على واقع أن كل عمل تربوي هو عملية فرض ثقافة معينة، وهي بالضرورة عملية فرض نسقية. (أنصار: 1992: 167-168).

من هنا، يلاحظ آلان تورين في كتابه نقد الحداثة: أن عمل بورديو له فضل الكشف عن آليات القمع في مناطق تتعد عن السلطة بمعناها التقليدي، كما أن هذا العمل يكتب سمة نقدية لا تعرف التواضع مع أوهام المجتمع الحديث، ولكن تبقى مشكلة أنها تسد الطريق أمام إمكانيات التغيير. (تورين: 1997: 14)، ولكن تورين لم يلتفت إلى حقيقة أن بورديو يفسر من خلال طروحاته لماذا لا ينشأ التغيير؟، وكيف تفرض المؤسسات سيطرتها على الفكر في إطار عمليات إعادة الإنتاج المفروضة كما تبقى المسألة هنا ظرفية يعتمد فيها الاستمرار أو التغير على قوة ودرجة تنظيم أطراف الصراع.

على الرغم من قيمة وثراء التفاهة بورديو حول فعل الترميز والتعسف الثقافي للمؤسسة التعليمية، إلا أن ما يعيب هذا الطرح هو المبالغة والتعميم، فإذا كان النسق التعليمي بصطفي دلالات ومعاني ويسقط منها أخرى، مطابقة لثقافة انفضات والطبقات المسيطرة، فإن هذا الفعل لا يمثل فعلاً مطلقاً للنسق التعليمي، ولذلك فإن اعتبار النسق التعليمي واقعياً، كأداة لإضفاء الشرعية فقط، وصورياً لنقل المعرفة العلمية هي مقولة تحتاج إلى مزيد من التدقيق والتحجيص.

لكن، من الواضح حقاً، أن بورديو قد كرّس قسماً كبيراً من أعماله لعلم الاجتماع الثقافي، مركزاً بذلك على تحليل الممارسات الرمزية أخذاً بعين الاعتبار، وبشكل مركزي، القوة التي تغلب الممارسات وتتغلب بها، فهي مرتكزاً أساسياً في الحقل، وهي أساس التمايز والتمييز، وأساس الفارق، وهي تعمل في إطار جدل دائم، وإنتاج وإعادة

إنتاج، مع أطر المعنى والبنى الرمزية التي تشكل الوجود الاجتماعي، والإطار العام للممارسات الاجتماعية.

لقد قاربت طروحات بورديو حول القوة بعض الأفكار الأساسية لمشيل فوكو Faucult، وبشكل خاص تلك الطروحات المرتبطة بمصادر القوة، والحقل والتمييز، ويمكن الإشارة إلى بعض أفكار فوكو بعجالة في هذا السياق، وهو أنسب السياقات لذكر فوكو الذي اشتهر باهتمامه بالقوة. ولكن لم يحسب على اتجاه ما في النظرية السوسيولوجية، وربما يسعده ذلك.

بعد أن تخلى فوكو عن ثنائية الرغبة والقوة، ركز على مفهوم القوة فقط، متأثراً بخبراته مع أنظمة القوة التي تعارض النهوض الاجتماعي، وبدأ يدرك الأنساق والأنظمة الاجتماعية المختلفة باعتبارها شبكات للقوة الاجتماعية، حيث تكون فيها التشكيلات المعرفية مساندة للقوة ومعززة لديمومتها، ولذلك فقد تعامل مع الخطابات كأنساق للمعرفة الاجتماعية التي تجرد أصولها في متطلبات إستراتيجية تأسيس نظام القوة. ولكن التفت فوكو إلى إنها يمكن أن تعمل أحياناً ضد نظام قوة فعال. وهكذا تحول فوكو من البحث داخل الخطاب ومكوناته إلى اختبار العلاقات الخارجية للأنساق الاجتماعية وتشكيلات المعرفة وعلاقات القوة، وبهذه الطريقة تبرز - كما يوضح فوكو - النواحي الوظيفية للأنساق الاجتماعية المعرفية، التي تتكشف من خلال تحول نظام المعرفة إلى نظام قوة. (Honneth 1999: 154-155).

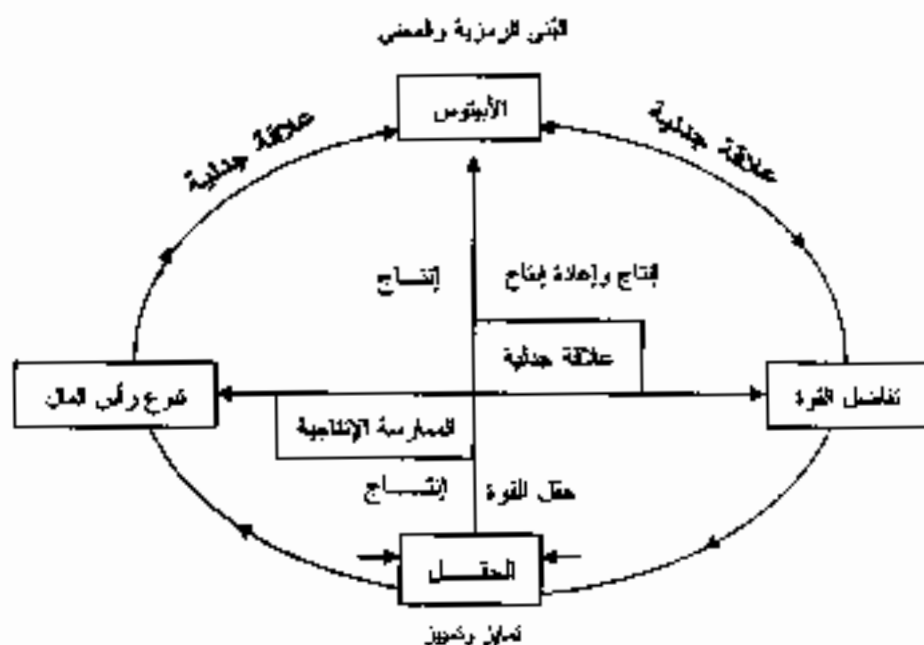
إذن، الخطاب الذي يمثل جملة المعتقدات والأفكار التي تسود في فترة زمنية معينة يقترب من البنى الرمزية والأبتوس عند بورديو، وكل من الخطاب والأبتوس يعمل على تدعيم القوة، وكما يوضح هيدن وايت White. فإن الخطاب يتكشف في كل مجتمع ضمن سياقات الضوابط الخارجية التي تظهر على هيئة قواعد استبعاد، قواعد تقرر ما يمكن أن يقال، وما لا يمكن أن يقال، من له حق الكلام حول موضوع ما، وأي الأفعال يمكن اعتبارها معقولة وأبها حمقاء، وما يمكن عده صحيحاً، وما يمكن عده

خطأ... وهذا هو مصدر التمييز التعسفي الذي نعتبره كل المجتمعات مع ذلك أمر مفروغ منه... وحيشما ينظر فوكو لا يجد شيئاً سوى الخطاب، وحيشما ينشأ الخطاب فإنه يجد الصراع بين تلك الجماعات التي تدعي حق الخطاب، وتلك التي حرمت حقها في أن يكون لها خطابها، ولكن فوكو انحاز إلى جانب الضحايا في خطاب القوة، وهد سلطة أولئك الذي يمارسون قوة الاستبعاد بحجة خدمة الحقيقة. (ستروك: 1996: 123-126).

وتزعم الطروحات بين بورديو وفوكو اقتراباً من خلال النظر إلى القوة نظرة شمولية من ناحية وإنها ذات ديمومة واستمرار من ناحية أخرى، ولذلك فقد تنكّر فوكو كما هو الحال بالنسبة لبورديو لمركزية القوة في نقطة واحدة، أو أنها تتضمن تعارضاً ثنائياً فقط ومن هنا يلجج كل منهما إلى مفهوم الحقل.

وفي هذا السياق يقول فوكو: يبدو لي أن القوة يجب أن نفهم في المقام الأول كعلاقات قوة متعددة متصلة في المجال - وهو شبكة لنسق القوة داخل النسق الكلي - الذي تعمل فيه. والذي يشكّل هذه العلاقات تنظيمها، حيث تعاضد علاقة القوة الأخرى فتشكل حلقة أو نسق، أو بالعكس تشكل تعارضات تفصل بعضها عن الأخرى، وهكذا فإن القوة متجذرة في معركة مستمرة. (Honnet: 1999: 157).

ومن التصريحات الهامة لفوكو: إن القوة تأتي من الأسفل، ويريد من ذلك أنه في ضوء علاقة القوة لا يوجد تعارض ثنائي أو هبوط من الأعلى إلى الأسفل كما هو الحال بين الحكّام والمحكومين، ويجب على المرء أن يفترض، بأن علاقات القوة المتنوعة التي تتشكل في العائلات والمؤسسات، والجماعات المحددة، تمثل أصول لتأثيرات منظمة على نطاق واسع وللانشقاق الذي يجري في الجسد الاجتماعي ككل. (Ibid: 157-158).



التمودج رقم (6): القوة والمعنى في طروحات بيار بورديو

يوضح التمودج رقم (6) أن أساس التفاضل في القوة عند بورديو هو رأس المال الذي يتنوع في أشكاله (السياسي والاقتصادي والثقافي...) ويستحضره الفاعلون في ممارسات كتنفيذ لعلاقة قوة معينة ويرتبط رأس المال وعلاقة القوة. بالأبنتوس والحقل في آن معاً، حيث ينتج الأبنتوس في حقل اجتماعي معين وبدوره يعمل على إعادة إنتاج كل من القوة والحقل وشكل رأس المال. وهكذا تبدأ علاقة القوة في طروحات بورديو، باستحضار الفاعلين لرأس المال معين في علاقة قوة معينة وتنتهي بإعادة إنتاج الوضع القائم.

2-4: نظرية الصراع الاجتماعي:

تحت عنوان (المصادر المفاهيمية لنظرية الصراع)، يلاحظ دون مارتنديل Don martindale في مؤلفته الأكثر شهرة، طيبة وألماط النظرية السوسولوجية The Nature and Types of sociological Theory: أن البحث عن المادة التي تزكز على فكرة الصراع كحقيقة مركزية في المجتمع، يكشف عن ثراء كبير متوفر حولها، فكل مجتمع يتطلب حد أدنى من مواجهة صراعاته للعيش، وتحليل المجتمع من وجهة النظر المرتبطة بصراعاته النموذجية ليست جديدة، ولا ترتبط بالغرب وحده، ولذلك يعود مارتنديل إلى تاصيل المفهوم في الحضارة اليونانية عند (بوليس)، وإلى الصين القديمة عند (هان في تزو) وإلى الحضارة العربية الإسلامية عند (ابن خلدون). وغير ذلك الكثير من الفلاسفة والمفكرين في حقب زمنية مختلفة. ويؤكد بأن أفكار هؤلاء جميعها دخلت إلى المناقشات الغربية عن طريق جيلوفتش وحظيت بالاهتمام من قبل نظرية الصراع الاجتماعي. (Martindale: 1960: 129-169).

إن تاصيل مارتنديل - سوسولوجياً - ينطوي على فائدة عظيمة، فكما يوضح ديفد لوكوود lookwood في نقده للوظيفة: أنه في كل المجتمعات أساليب تجعل من الصراع أمراً لا مفر منه وظاهرة حتمية، وعلى سبيل المثال، فإن تفاوت القوة داخل المجتمع يؤكد أن بعض الجماعات قد تستقل عن الجماعات الأخرى، وتكون بؤرة تعد مصدراً للتوتر والصراع في الأنساق الاجتماعية. وعلاوة على ذلك فإن ندرة الموارد تؤدي إلى تصاعد المقاومة ضد النظام الذي يتولى توزيع هذه الموارد، وأخيراً ثمة حقيقة هي أن الجماعات ذات المصالح المتباينة تبني أهدافاً متعارضة ومتضاربة، وتنافس هذه الجماعات يؤدي إلى حتمية انفجار الصراع في أي لحظة. (تبرنر: 1999: 103).

ومن هنا، بصوغ راندال كولنز Collins في مقاله، نظرية الصراع وتقدم علم الاجتماع التاريخي بعيد المدى، الأفكار الأساسية لنظرية الصراع على النحو التالي: (1) إن الخاصية المركزية للتنظيم الاجتماعي هي التدرج، الذي يعكس درجة من اللامساواة

بين الأفراد والجماعات وهيئة إحداهما على الأخرى. (2) إن مصالح الأفراد والجماعات داخل المجتمع تقف وراء نضالاتهم، وهي إما أن تبقى على مواقعهم المهيمنة، أو تخلفهم من هيمنة الآخرين. (3) إن الذي يربح هذه النضالات يعتمد على المصادر التي يسيطر عليها، وتضمن المصادر المادية للتعرف، وللتبادل الاقتصادي، والمصادر اللازمة للتنظيم الاجتماعي، وتشكيل العواطف والأفكار. (4) التنوير الاجتماعي ينبثق عن الصراع ومن هنا، فإن الفترات الزمنية الطويلة من السيطرة الناتجة نسبياً، توثق سلسلة أحداث درامية مؤثرة، ومكثفة لحراك الجماعة. (Collins: 1990: 68).

وهكذا، يحكم أطروحتها الأساسية، تعتبر نظرية الصراع الاجتماعي، من أكثر النظريات السوسيولوجية، اقتراباً من مفهوم القوة. بحثاً وتحليلاً ونقطة انطلاق، فالصراع كعملة اجتماعية تجري حتمياً بين قوى مختلفة، متساوية أو متباينة في حجمها وقدرتها بل إن الموضوعات الاجتماعية التي يناضل الناس من أجلها ويكافحون (كالثروة والمال والجاه...) هي أساساً مصادر للقوة. وموتكرات أساسية لاكتسابها، ولذلك فإن صراع القوة كما نظهره نظرية الصراع، يعتبر جوهر الدينامية في الحياة الاجتماعية، وأساس التغيرات فيها. ويمكن استجلاء ذلك من خلال مناقشة الأطروحات الأساسية لأبرز منظري الصراع.

2-4-1: كارل ماركس:

يؤكد والاس وولف في مؤلفهما، النظرية الاجتماعية المعاصرة: إن العناصر الأساسية لنظرية الصراع، وضعت من قبل اثنتان من الرواد العظام في علم الاجتماع: ماركس وماكس فيبر وهما يلتقيان في مسألتين مثلتا مركز اهتمامهما، وهما الطريقة التي نحدد فيها المواقع الاجتماعية قوة أقل أو أكثر لشاغليها، وكذلك دور الأفكار في خلق الشرعية للموقع الاجتماعي الذي هو عبارة عن تعبير لوضع قوة معين. (Wallace and wolf: 1995: 78).

وبالنسبة لماركس، فإن القوة تمثل مفهوماً مركزياً في طروحاته، حيث تجسد وجودياً بالطبقات الاجتماعية، التي تشكل المجتمع والتاريخ والعملية الاجتماعية وآلية التغيير. إن نقطة البدء المركزية في الطروحات الماركسية تتمثل في افتراض أن موقع الأفراد والجماعات من ملكية وسائل الإنتاج يحدد وضعهم الاجتماعي في بناء القوة داخل المجتمع، إما يتمون إلى الطبقة المسيطرة أو الطبقة الخاضعة، ومعادلة القوة هذه ذات بُعد تاريخي لا يمكن تجاهله في النظرية الماركسية وقد أوضح ماركس بأن: كل التاريخ السابق لم يكن إلا تاريخ صراع طبقي، والشيء الواحد البارز في كل الصراعات السياسية المعقدة والمتنوعة كان النظام الاجتماعي والسياسي للطبقات الاجتماعية، ويومئذ نشأ هذه الطبقات إلى الشروط المادية الملموسة داخل المجتمع. (ماركس، إنجلز، لينين: 1975: 165-157).

إن هذا الفهم للتاريخ، يصوره كتاريخ قوة تحركه صراعات القوى وتنافساتها والتي تتمثل في الطبقات الاجتماعية، حيث كان يوجد دائماً طبقات تمتلك وطبقات لا تمتلك وتبعاً لذلك طبقات حاكمة وطبقات محكومة، ولذلك فإن الأغلبية البشرية حسب التصور الماركسي كانت تعمل بشفقة، بينما كانت أقلية ضئيلة تتمتع بالملذات، ويصف ماركس هذا الشكل الوجودي في المجتمع الرأسمالي بقوله: إن طريقة الإنتاج الرأسمالية الحالية. نفترض سبباً وجود طبقتين اجتماعيتين فمن جهة، طبقة الرأسماليين التي تمتلك وسائل الإنتاج المعيشية، ومن جهة أخرى؛ طبقة البروليتاريا، التي نظراً لتجربتها من هذه الملكية، لا تمتلك للبيع سوى سلطة واحدة هي قوة عملها، ولذلك تضطر بيع قوة عملها بقيمة الحصول على وسائل معيشتها وقيمة هذه السلعة على أي حال، تحددها الكمية الضرورية اجتماعياً والمتجسدة في إنتاجها. (المرجع السابق: 158).

إذن، المصدر الأساس، والمركزي الهام للقوة عند ماركس، هو ملكية وسائل الإنتاج، التي تجسد بعداً اقتصادياً مادياً، بالوقت الذي يعزز من فاعلية القوة عوامل اجتماعية وسياسية وفكرية، ويصورة أكثر وضوحاً، فإن ماركس يضع نوعاً من المعادلة بين الملكية الاقتصادية والقوة، ويبدو ذلك في تصريحاته حول النقود حيث يقول: «وإنما أنا

ذا مالك النقود، لذلك فإن مدى قوة النقود هي مدى قوتي، كما أن مميزات النقود هي نفس مميزات وقواي الخاصة، أي قوى ومميزات صاحبها. وهكذا، فإن ما أكون عليه، وما أقدر عليه، لا يتحدد في ضوء إمكانياتي كفرد، فقد أكون فيحاً ولكنني أستطيع أن اشتري ثنسي أجمل النساء.... وهذه الأسباب يحتل مالك النقود منزلة رابعة، ولهذا كانت ملكية النقود شيئاً حسناً، وهي فضلاً عن هذا تحمي الانهزام بأن أكون غير شريف فمن المسلم به أنني شخص أمين... ألبت النقود إذن، هي التي تحول كل نقاط ضعفي إلى نقيض؟ (ريترز: 1993: 120).

إن مالك النقود، هو مالك وسائل الإنتاج والموارد الاقتصادية، ويحتل موقعاً متميزاً في الطبقة المسيطرة، ولذلك فإن مضمون صيغة القوة يعبر عن مصالح طبقية متعارضة كما أن سيطرة الطبقة تعد النتائج النهائي للمداهات الطبقة التي تتركز على اللامساواة الاقتصادية، ولكن ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أهمية عوامل أخرى تعزز وجود القوة، فكما يلاحظ آلان سوينجود Swingwood في كتابه تلخيص النظرية في علم الاجتماع: إن ماركس قد ميز بين ثلاثة أنماط من السيطرة هي: السيطرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتشير السيطرة الاجتماعية والاقتصادية إلى الطرق أو الوسائل التي يحدد بها رأس المال عمل النظم والمؤسسات بوجه عام، أما السيطرة السياسية فتشير إلى الطرق التي من خلالها تفلح الدولة في خلق وتدعيم الإطار الشرعي للتحكم البرجوازي. (سوينجود: 1996: 218-219). ولذلك فإن المنظرين الماركسيين المعاصرين لم يعودوا يهتمون بقوة الطبقة وبإعادة إنتاجها وتحولها من خلال النضال فقط، ولكن اهتموا أيضاً بالدولة، وبالتحليل النظري لقوة الدولة وعلاقتها بقوة الطبقة.

وفي البيان لشيوعي، وصف ماركس وإنجلز الدولة الحديثة على أنها: لجنة لإدارة المسائل العامة لكل البرجوازية، وحددا القوة السياسية كما لو كانت القوة المنظمة التي تمتلكها طبقة لغير طبقة أخرى. (أحمد: 1985: 218).

من الملاحظ أن القوة كما تصورها الطروحات الماركسية، ذات طبيعة علائقية، أي لا تعرف إلا في إطار علاقة اجتماعية، وهي العلاقة القائمة بين البرجوازية والبروليتاريا، وهذا الخصوص يوضح جيفري إسحاق Jeffrey Issac في كتابه القوة والنظرية الماركسية *Power and Marxist theory*: إن النظرية الماركسية أساساً نظرية في العلاقات الطبقيّة للرأسمالية، وتوزع القوة في هذه العلاقات، ومن وجهة نظر ماركسية فإن الطبقات تمثل تجمعات تتخبط في علاقات بنائية، وتمتلك المقدرة على التصرف كخاصية لتلك العلاقات لأن تلك القوى موزعة بشكل متفاضل، وبذلك فإن العلاقات الطبقيّة للرأسمالية هي علاقات سيطرة خضوع. (Issac, 1987: 110).

إن النظرية الماركسية تقيم معرفة حول الخاصية التناوبية لعلاقات القوة الاجتماعية والتفاوض المستمر المستوطن فيها. ومفهوم النضال الطبقي *Class struggle*، واحد من المفاهيم المركزية في التحليل الماركسي، يوضح هذه العملية من التفاوض أو تبادل التأثير المستمر للقوة، والأساس الدقيق لهذا التفاوض في العلاقات البنائية للسيطرة. (Ibid).

وهكذا فإن علاقة القوة بين الطبقات لا تتخذ وضعاً مكثوباً، حتى قبل أن تحدث التغيرات الراديكالية، وتبرز صورة الدينامية في علاقة القوة من خلال اتخاذ أطرافها استراتيجيات متضادة، فالبرجوازية مثلاً، تحاول الحفاظ على وضعها والإبقاء على خضوع البروليتاريا عن طريق الأيديولوجيا (الوعي الزائف)، والإعلام، وارتباطها بالنظام السياسي، بينما تحاول البروليتاريا ولو في مرحلة متأخرة وتخطى أبطأ استعادة الوعي الحقيقي، ومن ثم تجميع ثنائيات لتشكل قوة مضادة قادرة على الفعل، ومن هذا المنطلق، فإن الطبقة العاملة لا تكون طبقة (إلا إذا انتظمت من خلال عمل أو نشاط طبقي، فتزايد أعداد العمال قد يعتبر واحداً من مقومات نجاح هذه الطبقة، ولكن يكون لهذه الأعداد وزنها فقط عندما تتوحد بالتنظيم وتوجه بالوعي. (سوتجوود: 1996: 111).

إن بناء القوة في المجتمع الرأسمالي، يتشكل بموجب جملة من الأدوات التي تكرس علاقة التفاضل في القوة ومرتكزها الأساس المتشغل في ملكية وسائل الإنتاج، وهناك الأيديولوجيا التي تكرم خضوع البروليتاريا بموجب الوعي الزائف، حيث أن الأفكار السائدة في مجتمع معين - كما يؤكد ماركس - هي الأفكار المنبثقة عن القوة، وبشكل خاص أفكار الطبقة الحاكمة.

وتتميز هذه المسألة بالبناء التشريعي الذي يدعم سيطرة البرجوازية ويضفي عليها شرعية، وتشكل الدولة عنصراً آخر في بناء القوة وتمثل وسيلة الطبقة البرجوازية في الحكم والسيطرة. (ليلة: دت: 267-269).

إذن، الأيديولوجيا ترتبط بالقوة ارتباطاً وثيقاً، بل تمثل أحد مسارات ممارسة القوة، فهي تمثل مصالح الطبقة الحاكمة، كما تمثل انعكاساً مغلوياً ومبتوراً للحقيقة، ولها وجود مستقل يكون هزماً للأفراد، ونسق الأيديولوجيا هذا، يعمل على تغيير أفعال وأفكار أبناء الطبقة المهزومة، ويُشجع استغلالهم من خلال وسائط تنقل تعليمات الطبقة المسيطرة. (ريتزر: 1993: 142-143).

إن القوة توجه أطر المعنى المرتبطة بالفعل الاجتماعي بشكل واضح حسب ظروفات النظرية الماركسية، بل إن القوة تخلق ثقافة خاصة بالعلاقات الطبقة، وهي (ثقافة الاستغلال)، التي تتجسد في الاضطراب، والخضوع، والفقر وتقييد الحرية وكما يشرح ريتزر: أخلال عملية الإنتاج، لا يغير المتجون فقط من الظروف الموضوعية للإنتاج، لكنهم يغيرون هم أنفسهم أيضاً، فهم يكتسبون خصائص جديدة ويطورون أنفسهم في الإنتاج، ويطورون قوى وأفكار جديدة وأنماط جديدة للتفاعل وحاجات ولغة جديدة. (ريتزر: 1993: 106).

إن أعمال الخاضعين يغيرون عن نشاطهم الإنتاجي، حيث ينتجون من أجل الرأسماليين وبذلك فإن النشاط الإنتاجي ملك للرأسماليين، وهم يغيرون عن موضوع هذا النشاط، أي المنتج، حيث لا يتمكن العمال من استغلال منتجهم في إشباع

حاجاتهم، وحلاوة على ما تقدم فإنهم يفترون عن زملائهم، حيث يشعظم التعاون الطبيعي، وأخيراً يفترون عن قدراتهم البشرية الكامنة رويداً رويداً حتى ينحدرون إلى درجة تشبه عمل الحيوانات. (المراجع السابق: 118).

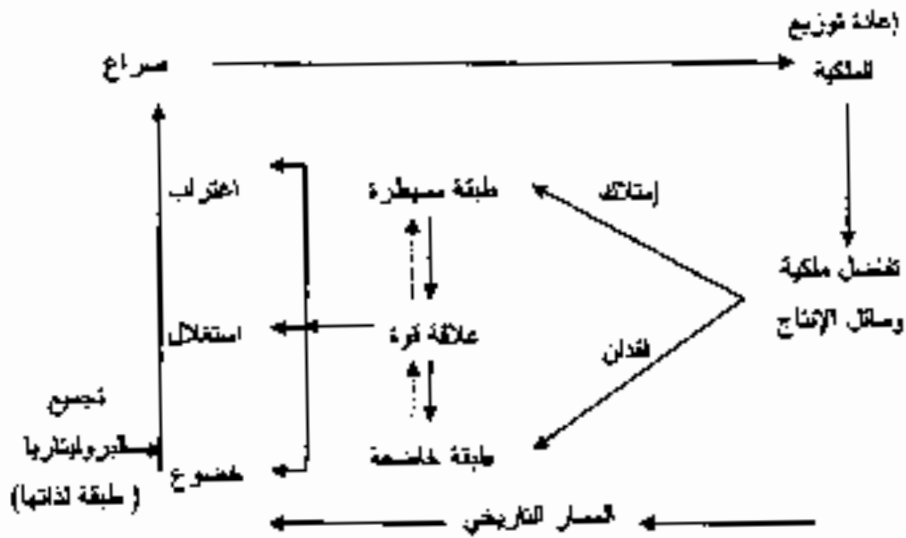
إن الحالة الاغترابية الناتجة عن ممارسة القوة الاستغلالية، تتضمن معنى فقدان السيطرة لدى الخاضعين، ولذلك فإن القوة التي تفضي إلى الخضوع، تقيد الحرية بذات الوقت، ومن هنا فإن فهم ماركس للحرية يلتصق كثيراً بفكرة السيطرة المستقلة على الذات، وهو ما يناقئ الاغتراب، ويوضح جدنر هذه المسألة في كتابه الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة *Capitalism and Modern Social Theory* بقوله: أن تكون حراً يعني أن تكون مستقلاً، وهكذا لا تجبر من قبل قوى داخلية أو خارجية تقف وراء الاختيار العقلاني، وهذا يوضح لماذا تعتبر الحرية امتيازاً إنسانياً، وذلك لأن الإنسان وحده فقط، ومن خلال عضويته في المجتمع قادر على أن يسيطر ليس فقط على شكل الإرادة، ولكن على محتواها كذلك. (Giddens: 1971: 227).

إن ممارسة القوة الاستغلالية، تحالف منطلق الحرية، ولكنها بذات الوقت تعزز منطق الحرية، إذا امتلكها الخاضعون أو طبقة البروليتاريا، حيث يدخل في اكتساب القوة هنا إعادة الاعتبار إلى الذات المغترية، وإنتاج الوعي التحرري، والسيطرة على كامل الحقوق وإعادة توزيع الملكية، وكسر جميع القيود التي تفرضها البرجوازية، بموجب الثورة التي تنجر بعد استكمال البروليتاريا لقوتها، بتشكيلها طبقة لذاتها في موقف طبقي موحد وشامل ولذلك فقط ربط ماركس القوة بالثورة التي أدخلها في المفهوم الشامل للتاريخ.

يلاحظ جورج ريتزر أن ماركس قد وضع قضية الاستغلال مكان القلب من آرائه السوسيولوجية، كما لم يفعل أي عالم اجتماع آخر، (ريتزر: 1993: 145)، وهنا ينبغي الإشارة إلى أن الاستغلال الذي تطرحه النظرية الماركسية، ويشكل خاص في العلاقة بين البرجوازية والبروليتاريا لا ينشأ عن قوة قهر فيزيقي، *Physical Force*، بل إن علاقة القوة تتضمن قدراً من الحرية، وربما يكون عقد العمل قد شكل بديلاً للسوط في

المراحل قبل الرأسمالية مثل العبودية والإقطاع إلا أن الوجه العملي للعلاقة بين الرأسمالي والعامل لا يتخذ صيغة الفهر وبهذا الخصوص يشرح سمير نعيم أحمد: أن العمال في المجتمع الرأسمالي أحرار في بيع قوة عملهم في سوق العمل، ومعنى ذلك أن قوة العمل في حد ذاتها سلعة تباع وتشتري في السوق، وقيمة هذه السلعة (أي قوة العمل) تتحدد مثل أي سلعة أخرى على أساس وقت العمل اللازم اجتماعياً لإنتاجها. (أحمد: 1985).

وهكذا، على خلاف جميع الطروحات السوسيولوجية السابقة لفهوم القوة وارتباطاته، فإن ما يميز الطروحات الماركسية، بأقل تقدير امرين: الأول: إن القوة تتركز على مصدر واحد وهو ملكية وسائل الإنتاج، غير أن الحياة الاجتماعية تتعدد فيها مصادر القوة حسب تنوع الحاجات داخل المجتمع، وحينما يستحضرها الفاعلون كتفعيل لعلاقة قوة معينة، وهنا تظهر مغالطة (التقدير الخاطيء لمصدر القوة) في الشيوعية، حيث تنوزع ملكية وسائل الإنتاج، ومنطق التحليل الماركسي يقضي غياب القوة ولو بشكل مؤقت، عندما غاب مصدرها، وعلاوة على ذلك فإن حصر القوة بمصدر واحد، يتنكر لعلاقات القوة التي قد تنشأ داخل الطبقات. أما الأمر الثاني فهو: إن مماهة القوة بالطبقة ونضالاتها، يقود حتماً إلى ربط القوة بالاستغلال من ناحية، وبالتغير والصراع من ناحية أخرى، علماً بأن ذلك قد لا يتحقق بالضرورة، فقد يظهر التفاضل في القوة، ولكن لا يأخذ شكل الممارسة الاستغلالية، ولذلك لا ينشأ الصراع، ولكن من الطروحات الهامة عند ماركس - وقد أشار بورديو إلى ذلك عندما ربط القوة بالأبيتوس - أن الاستغلال قد ينشأ ويديم لفترة زمنية طويلة دون وهي من قبل المستغلين، وذلك بفعل الأيديولوجيا، واستراتيجيات القوة التي ترسخ الاغتراب.



النموذج رقم (7): القوة والتميز في الظروف والظروف التاريخية.

يوضح النموذج رقم (7) أن موقع الجماعات من ملكية وسائل الإنتاج يحدد موقعها من البناء الطبقي القائم، فالطبقة المهيمنة المسيطرة، والطبقة التي لا تمتلك هي الخاضعة إن علاقة القوة الناتجة عن تفاضل ملكية وسائل الإنتاج، تؤدي إلى استغلال الطبقة المسيطرة للطبقة الخاضعة وتشكل ثقافة الاستغلال التي تتضمن اغتراب الخاضعين وخضوعهم وحرمانهم، وعبر المسار التاريخي لعلاقة القوة نستجمع الطبقة الخاضعة قوتها وتسميد وعيها، فتنازل من أجل حقوقها، وينشأ الصراع الاجتماعي، حيث تنور الطبقة الخاضعة على الأوضاع القائمة، فيعاد توزيع الملكية، لفترة زمنية معينة.

2-4-2: والف دارندورف:

يوضح دارندورف Dahrendorf في كتابه الأكثر شهرة، الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي Class and Class Conflict In an Industrial Society، أنه لا ينكر للطروحات الوظيفية سواء تلك التي وضعها يارسونز أم غيره من البنائين الوظيفيين، فهي كما يوضح، تساعدنا في فهم العديد من مشكلات الواقع الاجتماعي، وي طرح الافتراضات الأساسية للوظيفية على النحو التالي:

1- إن المجتمع يتضمن بناء ثابت نسبياً من العناصر 2- هذه العناصر متكاملة مع بعضها 3- كل عنصر يؤدي وظيفة تدعم بقاء النسق 4- كل بناء اجتماعي يركز على إجماع قيمي بين أعضائه. ولكن، لأن النموذج الوظيفي نجبرنا بصورة بسيطة جداً عن وجود القسر في النسق، فإن دارندورف يستدير ليقسر مشكلات من هذا النوع إلى نموذج معارض هو نظرية القهر، ويضع افتراضاتها على النحو التالي: 1) كل مجتمع عرضة لعمليات التغيير 2) كل مجتمع يتضمن الصراع والاتفاق وهي عملية شمولية 3) كل عنصر يهتم في عدم التكامل داخل النسق ويؤدي إلى التغيير 4) كل مجتمع يركز على قهر بعض أعضائه للبيض الآخر. (Dahrendorf: 1959: 161-162).

يبدو أن دارندورف لبس من دعاء الإطار النظري الموحد والعام، وفي تصريح له يؤكد أن توحيد النظرية غير عملي إلى درجة حيرت المفكرين منذ بداية مسيرة الفلسفة الغربية (زايتلن: 1989: 200)، ولذلك فإنه يحتفظ بالوظيفية إلى جانب الصراع، ويعتبر أن إحداهما قادرة على تفسير ظواهر لا تستطيع الأخرى تفسيرها. ولكن كما هو واضح من عنوان كتابه يهتم بتفسير الصراع، لأن التأكيد المستمر على التوازن والاستقرار يفضي إلى اليوتوبيا، وهكذا يشين أن دارندورف لا يكن عدواً للوظيفية - كما يزعم جوناثان تيرنز - بل يعتبرها مفسرة لظواهر يعينها في المجتمع. (تيرنز: 1999: 139).

لقد حاول دارندورف متابعة طروحات ماركس، في إطار التحولات التي طرأت على النسق الرأسمالي، ويشكل خاص وحدة الطبقة الرأسمالية، والدور الثوري الذي تم التمويل على الطبقة العاملة القيام به. ويوضح دارندورف بهذا الخصوص: "... اعتقد أنه بإمكاننا إتباع ماركس في تفسيره الراديكالي لهذه الظاهرة. إن انفصال الملكية عن السيطرة قد استبدل جماعة واحدة بجماعتين، موقعهما، وأدوارهما، ونظراتهما بعيدة عن التطابق ويرفض دارندورف، اعتبار ماركس هذا الانفصال شكل انتقاله من التطور التاريخي. (Dahrendorf: 1959: 47).

يلاحظ دارندورف أن الرأسمالية قد تعددت وتجزأت وتنافست، ولكنها لم تفقد خاصيتها الوجودية المرتبطة بالقوة، فالإداري قد يستمد شرعية التحكم والسيطرة من حقه في الملكية التي تبرز على شكل مساهمة، بصرف النظر عن طبيعة الإدارة، وفي الوقت ذاته فإن الشرعية تنبثق عن الاتفاق بين المرتبطين بالمشروع واجماعهم على طاعة الأوامر، ولذلك فإن الإداري يتوقع الطاعة والإذعان، وتبرز قوته في ضوء المتغيرين أو المرتكزين السابقين وهما رأس المال المساهم، والإجماع المتمثل بالمعايير المؤسسية. (Ibid: 45).

وهكذا، انطلاقاً من محاورته لكارل ماركس محاوره نقدية، يرصد فيها التغيرات التي طرأت على المجتمع الرأسمالي، والأوضاع الطبقية للرأسمالية، وكذلك ما طرأ على وضع الطبقة العاملة من تغيرات، لم يفض دارندورف الطرف عن توغل القوة في بني ومؤسسات المجتمع، حتى مع بروز المجتمع ما بعد الرأسمالي، وظهور الشركات المساهمة، وانفصال الملكية عن السيطرة، وندرج الطبقة العاملة، وتزايد الحراك، ونمو الطبقة الوسطى الجديدة، وتنظيم الصراع الطبقي، لقد أكد دارندورف أن هذا الوضع لا يعني بأنه لم تعد هناك قوة أو سيطرة أو صراع، فالمجتمع ما بعد الرأسمالي شأنه شأن المجتمع الرأسمالي يتطوي على أولئك الذين يسيطرون على المصادر الإستراتيجية وأمرؤ، وأولئك الذين لا يسيطرون ويطيعون، فحسبما كانت السلطة كانت علاقات السيطرة والخضوع. (زاتيلن: 1989: 195).

وفي مقابلة أجراها معه هاري كرايسلر Kreisler: يوضح دارندورف بأن تنظيم الصراع هو سر الحرية في الديمقراطية الليبرالية، فالتناس يمتلكون مصالح وطموحات مختلفة، ويطورون مؤسسات يظهرون فيها هذه الاختلافات والفروقات، التي تمكس الديمقراطية، فالديموقراطية هي ليست تشكياً لوجهة نظر موحدة يحملها الأفراد، بل هي تنظيم الصراع، والعيش مع الصراع. (Kreisler: 1989).

إن الترابط القسري هو ما يجعل التنظيمات الاجتماعية متسقة، وهذا يعني أنه في كل تنظيم اجتماعي هناك بعض المواقع مدعمه بالحق لممارسة السيطرة على المواقع الأخرى من أجل تأكيد الفهرم الفعال، وهذا يعني أن هناك توزيع تفاضلي للقوة والسلطة، (Dahrendorf: 1959: 165). واحدة من الأفكار الأساسية التي يؤكد عليها دارندورف، أن هذا التوزيع التفاضلي الثابت للسلطة يصبح العامل المحدد للصراع الاجتماعي النظامي، وهو نوع وثيق الصلة بصراع الطبقات ضمن الفهم الماركسي التقليدي لهذا المصطلح. (Ibid). إن الأصل البنائي لهذه الجماعات المتصارعة يجب أن يرى في ترتيب الأدوار الاجتماعية التي تقدم توقعات السيطرة والخضوع، وحبشما وجدت مثل هذه الأدوار، فإن الصراع متوقع، حيث ترتبط عملية الصراع بجماعات السلطة.

يسير دارندورف على خطى فيبر في تعريف القوة Power حيث تشير إلى إمكانية أحد الفاعلين في علاقة اجتماعية، فرض إرادته من خلال موقعه رغم مقاومة الآخرين، وذلك بصرف النظر عن الأسس التي ترتكز عليها هذه الإمكانية، ويرى دارندورف أن الفرق بين القوة والسلطة يتل في أن القوة ترتبط بالضرورة بشخصية الأفراد، بينما تتمركز السلطة في المواقع والأدوار التي ترتبط بالتوقعات التي تكون مستقلة عن الأشخاص. (Ibid: 166).

يعني دارندورف بعلاقات السلطة، التي نسج بشكل جماعات الصراع بشكل نظامي داخل التنظيمات. إن أهمية جماعات الصراع هذه تكمن في أنها نتج عندما

تأسس السلطة، وهذا يعني أنه في كل المجتمعات ونحت كل الظروف التاريخية يمكن الإفصاح عن ما يلي:

- 1- إن علاقات السلطة هي دائماً علاقات سيطرة - خضوع.
- 2- حيثما وجدت علاقات السلطة، فإن العنصر القيادي يتوقع اجتماعياً أن يسيطر بموجب الأوامر والتعليمات والتفويضات والتحديات الواقعة على سلوك العنصر الخاضع.
- 3- إن التوقعات المتصلة باستمرار نسي بالمواقع الاجتماعية ذات شرعية لأنها لا تنصق بالأشخاص.
- 4- بموجب الحقيقة السابقة فإن التوقعات تتضمن تحديات للأفراد الخاضعين للسيطرة، وفضاءات مسموح بها لمن يسيطرون، والسلطة إذ تتميز عن القوة فإنها لا تتضمن سيطرة معمة على الأفراد. ويوضح دارندورف بهذا الخصوص: أن تعريف السلطة يعتبر حاسماً وخرجاً، فالمدبر الذي يحاول السيطرة على الناس خارج حدود سلطته ليصل إلى حياتهم الخاصة في إطار السلطة، فإنه يتعدى الخط الفاصل بين السلطة والقوة، فعلى الرغم من أنه يمتلك سلطة على الأفراد في موقعه، فإن سلطته تتخذ شكل القوة، عندما يذهب خلف الفضاءات الشرعية، وهذا النوع من التعدي موجود في مختلف علاقات السلطة.
- 5- إن شرعية علاقات السلطة تتضمن إحدى وظائف التمسق القانوني (أو العادات والمعايير شبه القانونية)، حيث أن العقاب يكون نتيجة لعدم الخضوع للأوامر، ولذلك فإن السلطة ذات وجهين: فهي من ناحية نتج الصراع، ومن ناحية أخرى تقدم تسهيلات وظيفية للمجتمع ككل. (Ibid: 166 - 167).

في إطار علاقات السلطة يميز دارندورف بين السيطرة والخضوع، وهما الثانية التي تولد الصراع، فالسيطرة تعني المشاركة في ممارسة السلطة، أما الخضوع، فبشير إلى الحرمان من السلطة، أو الاستبعاد من ممارسة السلطة. إن الصراع ينشأ بين موقع السيطرة ومواقع الخضوع، حيث أن مصالح هذه المواقع متعارضة في جوهرها وفي اتجاهها، ويؤكد دارندورف أن المصالح هنا ترتبط بالأفراد، أي رغبتهم بفعل شيء ما، وليست خاصة للموقع، وهي بهذا المعنى تمثل مصالح كاملة، تختلف عن المصالح الموضوعية المرتبطة بالمعايير المؤسسة. (ibid: 179-175).

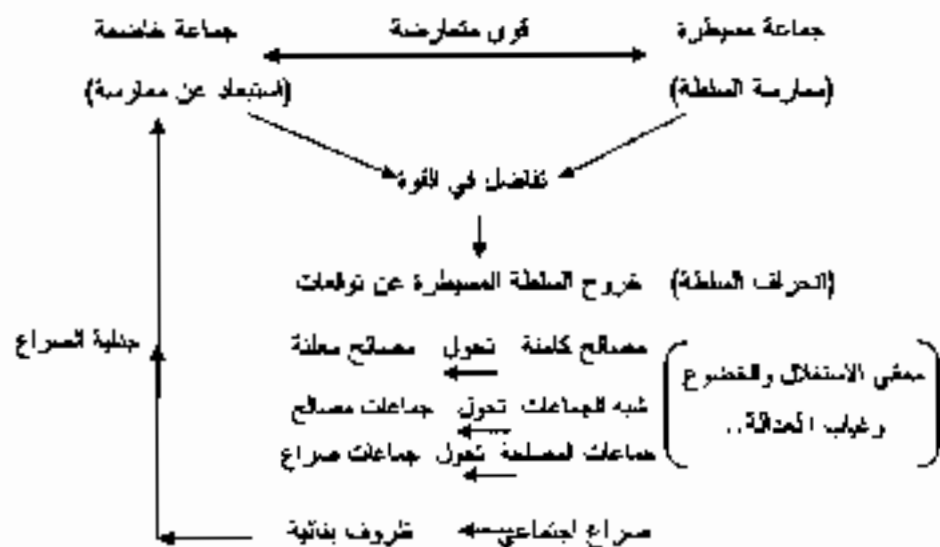
لقد حاول دارندورف إجراء نوع من التوليف بين بعض الطروحات الوظيفية وبعض طروحات الصراع ليحصل على فكرة المنظمة المترابطة بالقسور، التي تجمع بين السلطة والمصالح السلطوية والمعايير والأدوار، ومن قلب هذه التركيبة المهجينة، يعلن دارندورف هدف نظريته المتمثل في السعي إلى توضيح التغيرات البنائية في ضوء صراعات الجماعات التي يصفها على النحو التالي:

- 1- في كل منظمة مترابطة بالفسر هناك نوعين من المواقع المتشددة هي المواقع المسيطرة والخاضعة.
- 2- بوصف كل تجمع من خلال مصالح كاملة عامة، وتجمعات الأفراد التي تتحقق بموجبها تشكل شبه جماعات.
- 3- تتحول المصالح الكاملة - التي لا تكون مدركة لدى أصحابها - إلى مصالح معلنة وتتحول شبه الجماعات *quasi group* إلى جماعات مصلحة منظمة من النوع الطبقي.
- 4- إن تحول جماعات المصلحة المعلنة إلى جماعة صراع فعلية يمكن أن يكبح بوجود ظروف تقنية (العقود والالتزامات)، والظروف السياسية (الائتلافات)، والظروف الاجتماعية (الاتصال) وظروف سيكولوجية (استدماج مصالح الدور).

ولكن الصراع عملية حتمية تولد القوى المتعارضة داخل التنظيمات الاجتماعية، والظروف البنائية إما أن تعمل على تكثيف الصراع وتمجيده أو تسيطه، ويتج عن الصراع موقف بنائي جديد يقود حتماً تحت ظروف اجتماعية محددة إلى نشوب الصراع بين القوى المتعارضة من جديد، وهكذا يجري الصراع الاجتماعي بصورة دialeكتية. (Ibid: 238-239).

وهذا المنطق الجدلي للصراع، يتضح، أن القوة التي تمثل انحرافاً عن نظامية السلطة تمثل بالنسبة لدارندورف خاصية أصينة في الحياة الاجتماعية، وذات ديمومة واستمرار فالقوة عند دارندورف أطروحة أساسية ومشروعاً نظرياً متكاملًا، فالطبقة تمثل تعبيراً عن جماعة قوة وتجهزاً لها، وصراع الطبقات هو صراع قوى وتنتج لتفاضل القوة، فالقوة ترتبط بالأوضاع الوظيفية (المواقع) والصالح وتندمج معها، وتعود إلى التغيرات اليتائية ومن ثم فإن الأوضاع الجديدة هي أوضاع قوة متفاضلة.

ثمة مسألة هامة ينبغي ذكرها في هذا المقام، وهي أن دارندورف قد استعار مقولة وخطاف الصراع الاجتماعي من كوزر ووافق عليها، ويؤكد بأن الصراع من هذا المنظور يؤدي إلى صيانة الأنساق الاجتماعية، ولذلك ينبغي عدم تجاهل نظرية التكامل، لأن ظاهرة الصراع ترتبط بمحددات الدور وبالتنشئة والحراك (Ibid: 207)، وفي مقابلة كريسler المنشار إليها سابقاً صرح دارندورف أنه ينبغي إدارة الصراع وعدم تجاهله، من أجل تنظيمه والتعايش معه.



النموذج رقم (8): القوة والمضغ في ظروف دالندورف

يوضح النموذج رقم (8) أن التنظيم الاجتماعي عند دارندورف يتضمن نوعين من الجماعات هما الجماعة المسيطرة التي تمارس السلطة، والجماعة الخاضعة المستبعدة عن ممارسة السلطة، وهذا الوضع التفاضلي للقوة يؤدي إلى خروج الجماعة المسيطرة عن توقعات الدور المؤسسة في التنظيم مما يثير جملة من المعاني السلبية لدى الخاضعين كالشعور بالامتنال والقمع وغياب العدالة الأمر الذي يؤدي إلى تبلور جماعات مصلحة مغلنة تأخذ شكل جماعات الصراع خلال فترة زمنية تحددها الظروف البتائية للتنظيم، وعندما يشكل الصراع تبتق ظروف بتائية جديدة، تتضمن بدورها قوى متنافسة بسبب هزيمة السلطة التنظيمية، وتعود دورة الصراع من جديد بصورة جدلية.

2-4-3: لويس كوزر:

يعرف لويس كوزر Coser the الصراع الاجتماعي في كتابه، وظايف الصراع الاجتماعي *The Functions of Social Conflict* بأنه نُضال حول قيم وأحقية المصادر والقوة والمكانة النادرة وحيث يستهدف الفقراء المتخاصمين من خلاله تحييد منافسيهم أو الإضرار بهم أو التخلص منهم (زايتلن: 1989:187).

وضمن هذه الصياغة المفاهيمية لمفهوم الصراع، يضع كوزر نفسه في قلب نظرية الصراع حيث يظهر التعريف ضمناً تفاضل القوة، وما ينبثق عنها من استغلال ومطالبة باستعادة الحقوق المفضية إلى الصراع. ولكن منذ البداية يجهد كوزر عن الاتجاه الحقبلي لنظرية الصراع ويفرغ مفهوم القوة من محتواها، ويؤكد بأنه معني بشكل أساسي، ومهمم بوظايف الصراع الاجتماعي أكثر من اهتمامه بوظائفه السلبية أو اللاوظيفية، أي إنه معني بتلك النتائج المترتبة على الصراع الاجتماعي التي تزيد وتسمى تكيف وتوافق العلاقات الاجتماعية.

ولذلك يشغل على امتداد نظريته الواقعية وعدم واقعية الصراع تبعاً للأهداف التي يتناضل الأفراد من أجلها، ودور القيادة في عدة الصراع، ودور البناء الاجتماعي، وطبيعة العلاقات الاجتماعية في شدة الصراع. وأنواع الصراع (داخلي وخارجي) والوظائف المترتبة عليه.

يلاحظ إرفنج زايتلن: أن صياغة كوزر هذه تجهل الواقع وتحجبها، فقد صرح كوزر بأن الصراع لا وظيفي بالنسبة للبناء الاجتماعي الذي لا يتطوي على تسامح أو تنظيم بالنسبة للصراع، أو لا يتطوي إلا على قدر ضئيل منها. إن كثافة الصراع الاجتماعي الذي يهدد بالتمزيق، والذي يهاجم الأساس الاجتماعي لتسق اجتماعي يرتبط بجمود البناء وما يهدد توازن مثل هذا البناء ليس الصراع في حد ذاته ولكنه الجمود نفسه الذي يسمح بتراكم العداوات ونقلها عبر خط رئيسي واحد لتفزع والتي تنفجر في شكل صراع. (المرجع السابق: 83).

كما يلاحظ ووالاس وولف أن كوزر يشيع اضطراباً مفاهيمياً بين بقاء الجماعة واستمراريتها وتوازنها وبين إجماعها واتفاقها، حيث يصرح كوزر بأن كل ما يولد الاستمرارية يولد الاتفاق والإجماع، ولكن استخدام القوة المصحبة والإرهاب يدعم عدم توازن القوة، ويجعل المجتمع قادراً على البقاء ويبقى متوازن فترة زمنية طويلة في مواجهة قدر كبير من العداة الداخلي. ومثال ذلك ما يحدث في الأنظمة الدكتاتورية. (Wallace and wolf, 1995: 157)

وهذه الملاحظة توضح بدقة أن كوزر لم يتابع مفهوم القوة بصيغته التفاضلية، على الرغم من اعترافه به، حيث حوله إلى مفهوم ينطوي على نتائج إيجابية، كما لا بد من الانتباه أن القوة ليست هي العامل الوحيد لانبثاق الصراع، فهناك طبيعة البناء الاجتماعي وطبيعة العلاقات الاجتماعية.

يوضح جونانان تيرنر أن مدخل كوزر يمثل رؤية تحليلية تؤكد على جانب واحد، وإذا ما أخذ به وحده فقد يؤدي إلى رؤية مشوهة عن العالم الاجتماعي. ورغم أن كوزر قد بدأ تحليله بائتمان لبيان حتمية القوة والفقر والصراع، فإن تحليله سرعان ما تحول إلى نتائج تظهر تكامل وتوافق هذه العمليات. (تيرنر: 1999: 161).

يقدم كوزر في كتابه استمراريات في دراسة الصراع الاجتماعي Continuities in the Study of Social Conflict. بعض الإنكار الهامة المرتبطة بمفهوم القوة، فيوجه الأنظار إلى أن شعوب آسيا وإفريقيا، يمكن في المستقبل الراهن أو البعيد أن تتبنى نظم ديمقراطية ثابتة نسبياً وذلك يتوقف بشكل أساسي على الدرجة التي تتركز فيها القوة أو لا تتركز في السياسات. ويؤكد هنا مرة أخرى على الضرورة الوظيفية للصراعات بين الجماعات الفرعية المختلفة من أجل خلق البناءات الديمقراطية، التي تعني حالة انتشار القوة وتوزيعها داخل المجتمع فالديموقراطية الثابتة نسبياً تتحقق بقدر ما يتعمد النظام السياسي عن مركزية القوة ولذلك فإن مركزية القوة التي يشهها النظام السياسي تتيح

فرصة ظهور الصراع العنيف من قبل الجماعات التي تحاول الحصول على مصادر القوة، عن طريق اختزان قوة النظام القائم والإطاحة به. (Coser: 1967: 13).

يطلق كوزر على الصراع المادي، أي الذي يأخذ شكل المواجهة المادية، وصف الصراع العنيف *violent conflict*، وهو الصراع الذي يتضمن تقديراً وتحديداً لحجم ووطأة القوة المدعلة فيه، وهذا الصراع يحتل الجزء الأكبر من تحليل كوزر للقوة، حيث أن المشاحنات والحلقات تمثل أشكالاً من الصراع، ولكن ليست عنيفة.

يرشح كوزر بهذا الخصوص: إن امتلاك اواحد معنومات حول قوته وقدرته مثل واحدة من أكثر الدفاعات المؤثرة والمتكررة المشورة مالكي القوة، وإلى المدى الذي يستطيع فيه أن يمنع الطرف الخارجي من الحصول على معلومات حقبية عن قوته، وإلى المدى الذي يستطيع فيه أن يضاعف من قوته عنه، لقد كانت السرية تقليدياً واحدة من الأدوات الأساسية للرجال في مواقع القوة، ويقتبس كوزر هنا من فيبر قوله: إن مصالح القوة وبناء السيطرة على الطرف الخارجي تمثل رهاناً، ومواء كان منافس اقتصادي مشروع خاص، أم عدو محتمل، أم دول، نجد دائماً السرية حاضرة. (Ibid: 150).

وأكثر من ذلك فإن كوزر يوضح بأن السرية حول مقدرات القوة تطوي على صيغة تفاضلية، بل قد تعكس تفاضل القوة بذاته، وهي ربما تطوي على فائدة عظيمة بالنسبة للطرف الأضعف، ومثال ذلك، أن هنتر قد أخفى ضعفه عام 1936 عندما كان ضعيفاً، ولكن استخدم علبه عالية عندما أصبح قوياً عام 1939. (Ibid).

يذهب كوزر إلى أن القضايا الخلافية المعلنة للقوة المتعارضة، لا تقضي حتماً إلى الصراع، فيمكن أن تحل بوسائل متعددة غير انعنف، كالوساطة أو المساومة، ويوضح أن واحدة من الاستراتيجيات الهامة للقوة، هي إجراء المتخاصمين تقديراً لغوتهم الاعتبارية وتقييمها. ورغم أن التقدير يمثل قوة مدركة وليست فعلية إلا أنها عملية هامة في تشكيل سياسة القوة، ولهذا فإن، خطأ إدراك القوة الاعتبارية وقوة الطرف الآخر، ربما يقود إلى قرارات سياسية سخاظة وخطيرة، وفي معظم الحالات فإن القوة الفعلية للمتعارضين

تصبح واضحة فقط من خلال القتال وبعده، ولذلك فإن الأطراف المتعارضة يمكن أن تحاول المدخول في صراع عنيف من أجل اختبار قوتها الاعتبارية. (Ibid: 247 - 248).

ويستعير كورز مثلاً على ما تقدم من هانتجتون يوضح فيه أنه في عام 1914 تقدر الألمان، أن الجيش الفرنسي يفوق الجيش الألماني من حيث عدد الرجال بـ 121.000 مقاتل بينما قدر الفرنسيون أن الجيش الألماني يمتلك أكثر من 143.000 من الرجال زيادة على الجيش الفرنسي. (Ibid).

ولذلك، فإن السرية المحمية من الملاحظة، تحجب صاحب القوة، وتخفيه عن الأنظار، وهذه القدرة على الاحتفاظ بشخصين مختلف عما يقدر الآخرون تمثل سلاحاً قوياً بالنسبة له، ولكن هذه السرية الشديدة، تعود إلى قلة الثبات والاستقرار بالقدر الذي يمكن للآخرين إجراء تقدير نسبي للقوة، متوقف بشكل كبير على المصادفة. (Ibid 250).

من الملاحظ أن كورز يربط القوة بمنصر السرية، ويجعلها ركناً أساسياً لقيام القوة وديمومتها، إنه محق في ذلك، ولكن ثمة مبالغة حول حصانة السرية ومجهوليتها المطلقة من ناحية، وحاجة الأطراف المتعارضة إلى المدخول في صراع عنيف لاختبار قوتها من ناحية أخرى، فالأطراف المتعارضة قد تجري حسابات تقديرية وأحياناً دقيقة لقوة بعضها بالاستناد إلى القياس الموضوعي، وليس المصادفة، ولذلك نشاهد واقعياً ضرباً مختلفاً من علاقات القوة تتضمن التهديد عن بعد، والخوف من التهديد، وممارسة الضغوطات، والمهينة.

ومن علاقات القوة التي يتعرض لها كورز، العلاقة بين القائد والأتباع، وهي علاقة تنطوي حسب تقديره على جوانب وظيفية. فالقائد يختلف عن الأتباع ليس فقط في توجهاته الاجتماعية، ولكن في الأفق الإدراكي كذلك، ولذلك فإن القائد يمكن أن يؤسس نتائج وفوائد نسبة أكثر عقلانية من الأتباع. (Ibid: 48).

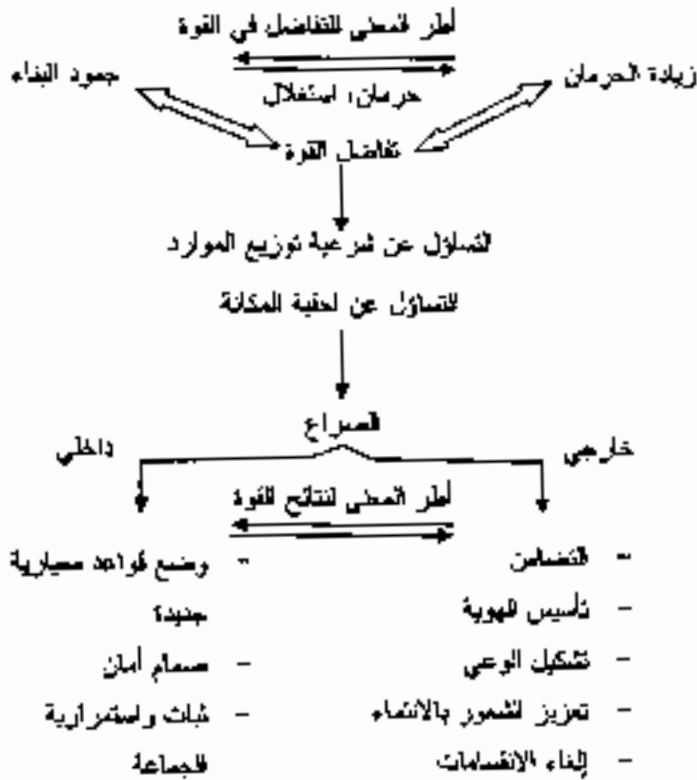
ولكن القادة، غالباً هم بحاجة إلى جهد كبير من أجل جعل الأتباع يوافقون على تعريفهم للموقف الاجتماعي وبأخذون به، وهو بشكل خاص، موقف التضال، الذي يجب أن يرضع به القائد الأتباع بالتضال من أجل المصالح النيطة التي تمثل الكل، ويتجاهلون المصالح الضيقة وعليه أن يتبع الأتباع بأن التضال شرعي ومرغوب به في ضوء مصلحة النظام ككل، وليس مصالح القيادة الخاصة، وبموجب جميع ما تقدم فإن على القائد أن يطور نظاماً رمزياً يمكنه من إيجاد حلقة وصل بينه وبين الأتباع ليعرفوا من خلاله الموقف. (Ibid: 48-49).

في جميع مؤلفاته يصور كوزر القادة على أنهم أكثر عقلانية، ويعملون بشكل متفاني من أجل مصلحة الكل، على الرغم من إقراره بأن القادة يختلفون عن الأتباع في توجهاتهم الاجتماعية، وهنا تظهر ميول كوزر الوظيفية مرة أخرى، حيث يتجاهل الامتيازات والمصالح المكتسبة التي يحققها القادة عادة، والأغرب من ذلك، أن كوزر ينظر إلى النظام الرمزي الذي يطوره القادة بينهم وبين أتباعهم، على أنه، قائم على التوازن، واكتساب الشرعية الكاملة، ويخدم مصلحة الكل، وأنه يستمدج بشغف وتقبل تام من قبل الأتباع، وهكذا ينظر كوزر إلى النظم الرمزية بعيداً عن القهر والخوف كالكليات للاستدماج، ويتجاهل الإنجازات الكاملة في النظم الرمزية، كما ينكر لا يمكن أن تفعلها الايديولوجيا كنظام رمزي.

إن ما يشير الغريبة، هو أن كوزر قد أدرك بأن أسباب الصراع هي نفسها أسباب تكمن في الظروف التي تولد سحب الشرعية من النسق المسائد المسؤول عن توزيع الثروة، وعن تعدد مظاهر الحرمان، فكلما زاد تساؤل الجماعات الأكثر حرماناً عن شرعية النظام المسائد لتوزيع الموارد النادرة ازدادت احتمالية تفجيرهم للصراع، وهذا يتداخل مع موقف تضال فيه قنوات التعبير لدى الجماعات المحرومة، وتزداد مظاهر حرمانهم، وتقل فيه فرص الحراك. (تبرتر: 1999: 148-150).

لقد اشتهر كوزر بالوظائف والنتائج الإيجابية للصراع، فتمسك بمنطلقات نظرية للصراع، كغياض القوة، والسيطرة، والامتيازات والمصالح الخاصة، والاستغلال، والتساؤل حول الشرعية، ومن ثم الصراع، ولكنه بعد ذلك ابتعد عن النتائج التي تطرحها نظرية الصراع لمثل هذه المقدمات، وعلى الرغم من أن كوزر قد أكد باستمرار مثله مثل دارتدورف على أن النظرية الوظيفية قد أهملت عادة أبعاد القوة والمصلحة، فإنه لم يقنف أثر ماركس ودارتدورف في تأكيدهما على نتائج الغرضي والتخريب والتضكك. (انرجع السابق: 145).

ومن هنا، فإن انعكاس القوة على أطر المعنى حسب طروحات كوزر، يظهر من خلال ازدواجية، تتضمن الهيمنة والخضوع، والحرمان والاستغلال، كما تتضمن التضامن، والتماسك وإعادة البناء، ومن الطبيعي أن تظهر مثل هذه الازدواجية عندما تختلف المقدمات عن النتائج، إن كل جانب من جوانب هذه الازدواجية يمكن أن يظهر لوحده في الحياة الاجتماعية، لكن الأمر الصعب هو أن يظهر في آن معاً.



النموذج رقم (9): القوة والمعنى في طروحات لويس كوزر

يوضح النموذج رقم (9)، أن هناك شكلين من أطر المعنى نتج عن القوة في طروحات لويس كوزر، إن مقدمات النظرية توخف القوة بمعناها الصراعى الذي ينطوي على تفاضل يؤدي إلى حرمان واستغلال يفرد الخاضعين إلى التساؤل عن شرعية الأوضاع القائمة، وهنا تظهر أطر المعنى المرتبطة بتفاضل القوة، ومثل هذا الموقف يؤدي إلى إنتاج انصراع الذي يتخذ شكلين، داخلي وخارجي، كل منهما يشق عنه وظائيف إيجابية، وهي أطر المعنى التي تمثل النتائج النهائية لتفاضل القوة.

2-5: النظرية البنائية الوظيفية:

لقد سمعت البنائية الوظيفية إلى تفسير التوازن والاستقرار في المجتمع، فنجاهلت ما قد يتعارض مع أطروحتها من عمليات تثير التوتر، أو التفتك، أو الصراع، ومن بين ذلك القوة وتفاضلاتها وما ينشأ عنها من استغلال وصراع وتغير، أي كما هي مستخدمة في نظرية الصراع. ومن هذا المنطلق نظرت البنائية الوظيفية إلى المجتمع، كبناء مستقر وثابت نسبياً يتألف من مجموعة عناصر متكاملة مع بعضها، وكل منها يؤدي بالضرورة وظيفة إيجابية يخدم من خلالها البناء العام، وجميع عناصر هذا البناء تعمل في إطار من الاتفاقات المشتركة والاجماع القيمي، ويمكن متابعة استخدام مفهوم القوة وانعكاساته على المعنى في البنائية الوظيفية من خلال أبرز أعلامها، تالكوت بارسونز، وروبرت ميرتون، ومن ثم الوظيفية الجديدة عند جيفري الكسندر.

2-5-1: تالكوت بارسونز:

يقول جدنز في مقاله أنقوة في أعمال بارسونز لقد تعرض بارسونز لهجوم شديد لإهماله البحث في مواضيع تتعلق بالصراع والقوة، ولذا فإن أطروحاته كانت يمكن أن تكون أكثر ثراءً لو أن بارسونز كرس بعضاً من أحدث كتاباته وخصصها في موضوع القوة، والظواهر المرتبطة بها، الأمر الذي يكشف غيابها عن مسرح الأحداث بالرجوع إلى مؤلفاته الضخمة. (جدنز: 1985: 493)

لقد تصور بارسونز القوة باعتبارها علاقة يكون الريح فيها عتماً للطرفين، ولذلك فقد عاب على جميع الأطروحات التي تترض ربح أحد الطرفين وخسارة الأخر، ومن ذلك نقده لصفوة القوة عند ميلز، التي قلل من قيمتها ووزنها واعتبرها فكرة خاطئة ووحيدة الطرف حول طبيعة القوة. (المراجع السابق: 494)، ولكن، كما هو واضح يغيب عن فكرة بارسونز السابقة، أن تحقيق الريح بالنسبة لطرفي العلاقة، لا يعني أن العلاقة عادلة، أو متوازنة، أو أن الاستغلال من قبل القوي للأخر الضعيف لا يجري فيها.

فالقوة عند بارسونز، بمثابة طاقة تونيدية تُخدم القيام بالعهود الملزمة من جانب الوحدات في منظمة ذات تنظيم جماعي، وذلك عندما تكون هذه العهود شرعية بالرجوع إلى توجهها نحو الأهداف الجماعية، ويقصد بارسونز، بالعهود الملزمة، ما يقع بين الذين يمارسون القوة ومن يمارس عليهم القوة من اتفاقات، ترتبط عادة بشرعية أصحاب القوة في إطار العلاقة القائمة. (المرجع السابق: 496).

في معظم أعماله استخدم بارسونز تعريفاً وظيفياً للقوة، باعتبارها آلية لخدمة المصالح الجماعية، ففي مقاله نظرية التدرج الاجتماعي يعرف القوة بأنها: القدرة الفعلية لوحدة لتسوق على تحقيق مصالحها، وفي مقاله: توزيع القوة في المجتمع الأمريكي: يعرفها بأنها: إمكانية أو سهيل من أجل أداء وظيفة في المجتمع أو نيابة عنه، وفي مواضع كثيرة يعرفها بأنها قدرة النسق الاجتماعي على تحقيق وإجراز الأشياء المتصلة بالمصلحة العامة أو الجماعية: (زايتلن: 1989: 82-85).

بصورة أكثر وضوحاً، يؤكد بارسونز في كتابه النسق الاجتماعي **The Social System** أنه يشيع هوبز في ما دعاه مشكلة القوة مع تعديل واحد عليه، وهذا التعريف هو الوسائل الرائجة التي يمتلكها الإنسان لتحقيق أي غير مستقبلي (Parsons: 1951: 121).

أما التعديل فهو أن تلك الوسائل التي تُكوّن قوة تعتمد في ظهورها على علاقة الأنا بالآخرين، الأمر الذي يخلق نوعاً من تبادل الالتزام بالحقوق بين الأنا والآخرين وبشكل خاص احترام الآخر لحقوق الأنا، وهكذا فإن كافة إشكال ملكية التسهيلات هي في أحد جوانبها ملكية للقوة، لأنها تنطوي ضمناً على سيطرة وتحكم في أعمال الآخرين على الأقل بمعنى القدرة على ضمان عدم تدخلهم. (Ibid: 121). وفي ذات السياق يجادل بارسونز بأن هناك تضليل كامل بين الجانب السلبي الطارئ للقوة، والجانب الإيجابي المتمثل في قدرة الأنا على التأثير في فعل الآخرين، ضمن إطار الاهتمام بالأهداف الإيجابية.

يصف زابتنن تحليل بارسونز للقوة بأنه أحادي الجانب، حيث يركز على المصلحة الجمعية والتخبر للمجموع، ويتجاهل العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والمكونات القمعية للقوة، والمكونات اللاتيمية للامتثال والإذعان والخضوع، ومن الواضح أن هذا التأكيد تعسفي: تكن بارسونز يظل مخلصاً لكلمته، ولكل تحليلاته الأخرى لتنظيم الاجتماعي العام والتدرج والقوة، حيث تبقى بؤرة التركيز هي نسق القيم المشتركة، وأن القوة تحمل من أجل المجتمع ومن أجل المصالح العامة. (زابتنن: 1989: 84-86).

يوضح بارسونز أن القوة تعتمد على ثلاثة شروط فيما يتعلق بإفعاليتها وهي: (1) نطاق وامتدادية علاقات التبادل النسقية، وهذا يعني أن نطاق القوة على مستوى الممارسة يرتبط بتطاق العلاقات المرتبط بها والمتوغلة فيها، والعلاقة بينهما علاقة طردية (2)، مدى تشكل توجه عمومي داخل النسق يمكن القوة من تجاوز مجموعات خاصة من العلاقات، وهنا ترتبط القوة بمستوى الاتفاقات المشتركة والشرعية (3)، درجة فاعلية أو قوة وعنف الوسائل، والمسألة هنا ترتبط بالقدرة على الضبط والسيطرة. (Parsons, 1951: 122-123).

تشجع القوة عن ثلاث مجموعات من العوامل: (1) كيف يقيم المرء في ضوء معايير القيم المشتركة. (2) درجة السماح له بالانحراف عن تلك المعايير. (3) السيطرة على الممتلكات بما فيها من تسهيلات والتي تشكل مصدراً للامتيازات الفارقة في مجال تحقيق النتائج المرغوبة (بما فيها منح حدوث النتائج غير المرغوبة)، وفضلاً عن ذلك فإن حيازة الممتلكات والتسهيلات هي دائماً وإلى درجة كبيرة نتيجة لعوامل طارئة من زاوية المعايير القمعية للنسق. (زابتنن: 1989: 83).

يذهب بارسونز إلى أن القوة يمكن أن تؤدي إلى ميل مالكيها إلى الوسائل الأكثر عنفاً، ولكن على المدى القصير وبشكل طارئ فقط، حيث أن الأنا يستطيع زيادة قوته بالوصول على وسائل أكثر عنفاً، فقط إذا فشل الآخر مع طول الفترة الزمنية أن يتخذ إجراءات مضادة بالتحايد وسائل من طرفه تزيد من قوته في مواجهة الأنا، والواقع أن لجوء

الأنا والآخر إلى وسائل حيفة يؤدي إلى صراع ضار ومتصاعد من أجل القوة، لا يمكن إيقافه إلا بفرض ضوابط على كل منهما، ولذلك فإن الحدود المؤسسة للقوة، تعمل على كسر الحلقة المفرغة لنضال القوة *Struggle of power*، الذي قد يلجأ الأفراد فيه إلى استخدام وسائل منطرفة. (parsons: 1951:123).

وتبدو الصورة أكثر وضوحاً في كتابه بناء المعنى الاجتماعي *The Structure of Social Actions* حيث يوضح بارسونز أن مفهوم القوة يمثل موقفاً مركزياً في تحليل مشكلة النظام، فالعنصر الأكثر الأهمية في القوة هو السيطرة على إهراك الآخرين والخدمات التي يحتاجونها، وبالنسبة لهوبز - كما يشرح بارسونز - فإن ذلك يعتبر أهم الوسائل، وهي بطبيعة الحال محدودة، ولذلك فإن الناس يحاولون قطع الطريق على غيرهم للوصول إليها، ومن هنا، فإن القوة كغاية تعتبر ضعفاً مصدرراً للانقسام بين الناس، وقد يكون ما يتطلع إليه الناس غاية بذاته، وقد يكون وسيلة لغاية أخرى، والمهم في ذلك أن تحقيق هذه الغايات تتضمن في العلاقات الاجتماعية، ولذلك فإن أفعال الأفراد قد تكون وسائل يمكن لغايات الآخرين، وانطلاقاً من مسلمة العقلانية فمن المفترض أن يحاول كل فرد تعظيم قوته والبحث عن ممتلكها. (Parsons: 1968: 89-93).

ولكن استخدام القوة على الآخرين يؤدي إلى ظهور مجموعة من المشكلات، أبرزها مشكلة النظام كما وضحتها هوبز والمثثلة في النضال الدائم غير المنتهي للقوة، ولذلك يجب أن يكون هناك تنظيم لجانب القوة في علاقات الأفراد داخل النظام، وبهذا المعنى ينبغي أن يكون هناك نظام توزيعي، قائم على شرعية المعايير المؤسسة، ونسق القيم المشترك، ولذلك فإن نسق الفعل الاجتماعي يتضمن شكلاً من الأزواج القائمة بين مشكلة علاقات القوة، ومشكلة النظام الذي يمثل حلاً للنضال من أجل القوة. (Ibid: 267: 268).

من الواضح أن نسق الفعل الاجتماعي، أو أي إطار نظري، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تم إخضاع أحد أقطاب هذه الازدواجية للأخرى، ويبدو أن بارسونز يميل إلى إخضاع علاقات القوة للنظام الاجتماعي الذي يعمل باستمرار على ضبطها وتحديدها بموجب المعايير والقيم المشتركة. ومن هنا يعرف بارسونز علم الاجتماع بأنه: العلم الذي يحاول تطوير نظرية تحليلية لأنساق الفعل الاجتماعي، بحيث يمكن فهم تلك الأنساق بالاستناد إلى خاصية التكامل القيمي المشترك. (Ibid: 68).

رغم ذلك، فإن تفاضل القوة، أو مشكلة علاقات القوة كما يربطها بارسونز أن يطلق عليها، تبقى حاضرة في أنساق الفعل، وإذا ما وهدت المعايير والقيم وغابت الاتفاقات المشتركة فإن علاقات القوة سوف تطفو على السطح ويقود هذا إلى الصراع، ومن الأمور الملفتة للانتباه والمثيرة للدهشة أن بارسونز قد أتى على ماركس في معرض تحليله ومعالجته للنظرية الماركسية فيوضح أن المعالجة الماركسية للمساومة على القوة وتخصيلها ليس مجرد إحياء للنضال حول القوة ولكنه أحضر إلى الفكر عنصراً لم يكن يرى في الصراع بين المواقف عند هوبز ولوك، حيث أن وضعه الصراع الطبقي في مركز اهتمامه قد جعله يميز اختلافات القوة وتفاضلاتها إلى الفكر الاجتماعي. (Ibid: 109).

يوضح بارسونز أنه كلما ارتفعت درجة الاختلاف والتفاوت في أدوار النسق، كلما امتدت شبكة العلاقات المتبادلة، يتطلب الأمر هنا عمليات إرساء للاتفاق والتفاهم بين شاخلي الأدوار، وضمن عمليات الاتفاق هذه، تظهر فرصة ممارسة القوة حسب أهمية الوسائط التي يمتلكها الفاعل لتحقيق الأهداف، وذلك يؤكد الصفة العلائقية للممثلات والتسهيلات، إن الأنا يستطيع أن يحصل على غاياته على حساب الأخرى ولكن عمومية القوة على الآخرين، واتساع شبكة العلاقات المتبادلة، يزيد من نطاق ووطأة الاتفاقات المشتركة الملزمة، وهكذا فإن انهيار الروابط الخاصة هو الغرض الأول لامتداد نسق القوة، الذي تتمثل فيه القوة لخدمة مصلحة المجموع. (Ibid: 122).

إن عمومية القوة في الأنساق الاجتماعية تحدث في إطار تعطين بينهما اعتمادية متبادلة، ولكن كل منهما يحمل توجهات مختلفة، وهما تعط القوة الاقتصادية وعط القوة السياسية، إن القوة الاقتصادية، ويشكل خاص كما تعرف نقابياً. تتشكل من خلال النفود المؤسسة وتمتلك خصائص معروفة لا تشاركها فيها أي ظاهرة في النسق الكلي للتفاعل الاجتماعي والأكثر أهمية من بين هذه الخصائص أنها عنصر كمي أو متغير في التوازن الكلي للنسق، إن القوة بهذا المعنى مقيدة بالقوة الشرائية، وهذا المجال يمكن أن يفسح باعتبار النفود اختراع ثقافي حيث يمكن معاملة النفود على أنها تعميم رمزي للقوة الشرائية. (Ibid: 199).

أما تعط القوة السياسية فيربط بنطاق النانين، وإمكانية السيطرة على نظام علائقي معين، وبصورة أكثر وضوحاً فإنها تشير إلى: تعبئة محتوى العلاقات الكلي كوسيلة لتحقيق الهدف المراد تحقيقه (Ibid: 126). ويوضح بارسونز الارتباط بين القوة الاقتصادية والسياسية من خلال رمزية الأسلوب style، فملكية الوسائل الرمزية التعبيرية التي يمتلك المرء بموجبها موقع أكثر قيمة وامتيازاً في إطار احترام نظام المكافآت، فإنه يستطيع أن يحقق أشياء أكثر وأفضل، فالشخص في المرتبة العليا من الهرزكية، يمتلك أوامر بقوة شرائية وقوة سياسية أكثر، ولذلك هو في موضع أفضل من الذي أقل منه في إطار الهرزكية، إن رمزية الشكل هذه يجب أن تحظى بالشرعية وتتماسس لتحقيق الأهداف الكلية. (Ibid: 240).

يوضح جيم روشيه Rocher في كتابه علم الاجتماع الأمريكي: أن بارسونز تحدث كثيرين من علماء السياسة عندما أعاد تعريف القوة بنفس طريقة تعريف النفود وجعلها وسيلة للتبادل في النسق السياسي، وبين النسق السياسي والأنساق الفرعية الأخرى في المجتمع لقد نظر بارسونز إلى علم الاقتصاد على أنه ظهر وتطور حول فكرة النفود كوسيلة للتبادل ورمز لقيمة الأشياء، وينفس الطريقة يجب أن يتشكل علم السياسة حول فكرة القوة التي تناظر فكرة النفود، ويقدم روشيه العناصر الأساسية لفكرة القوة عند بارسونز على النحو التالي:

أولاً: إن القوة ذات طبيعة متحركة ونشطة، ولذلك فهي متداولة في تفاعلات الأفراد وفي الأنساق، وتؤدي إلى التميز وإعادة التوزيع، فالشخص الذي يمتلك السلطة يعتمد على رصيد من القوة يتبادلته مقابل السلع والخدمات التي تحتاجها الجماعة التي يحكمها.

ثانياً: القوة تأخذ طابعاً رمزياً، حيث أن قيمتها يمكن الحصول عليها خلال تبادلها، وهي تعمل كمقياس للسلطة، فربصد القوة اندي يمكن تبادله يزداد بازدياد التدرج في وضع السلطة.

ثالثاً: كما هو الحال بالنسبة للثقود، فإن القوة تتعرض للزيادة أو النقصان، للتضخم أو الانكماش، حيث تزداد كمية القوة المتداولة من خلال تصاعف الرصيد الذي تقوم عليه.

رابعاً: إن القوة أداة لتحقيق الأهداف الجمعية وليس الخاصة، ولذلك ربط بارسونز بين مفهوم القوة والأهداف الجمعية وفكرة الفاعلية.

خامساً: فرق بارسونز بين مفهوم السلطة ومفهوم القوة، فالسلطة Authority تعني ذلك الجانب المرتبطة بمكانه ما في نسق التنظيم الاجتماعي، وما لتحديد في صورته الجمعية، حيث يشغل الشخص مكانه تمكنه شرعياً من اتخاذ القرارات التي لا تلزمه هو وحده، إنما تلزم بها الجماعة ككل، وكذلك الوحدات المكونة لها. أما القوة Power فهي قدرة عامة هدفها ضمان أداء الوحدات المكونة لتسق معين ذي تنظيم جمعي للواجبات المنوطة بها، هذه الواجبات تكتسب الشرعية من خلال ارتباطها بالأهداف الجمعية، وفي حالة التمرد عليها، يكون هناك افتراض مسبق لفرضها بالقوة من خلال أساليب العقاب السلبية، أي كانت الهيئة الفعلية التي تفرض هذه الأساليب. (روشييه، 1981، 145-148).

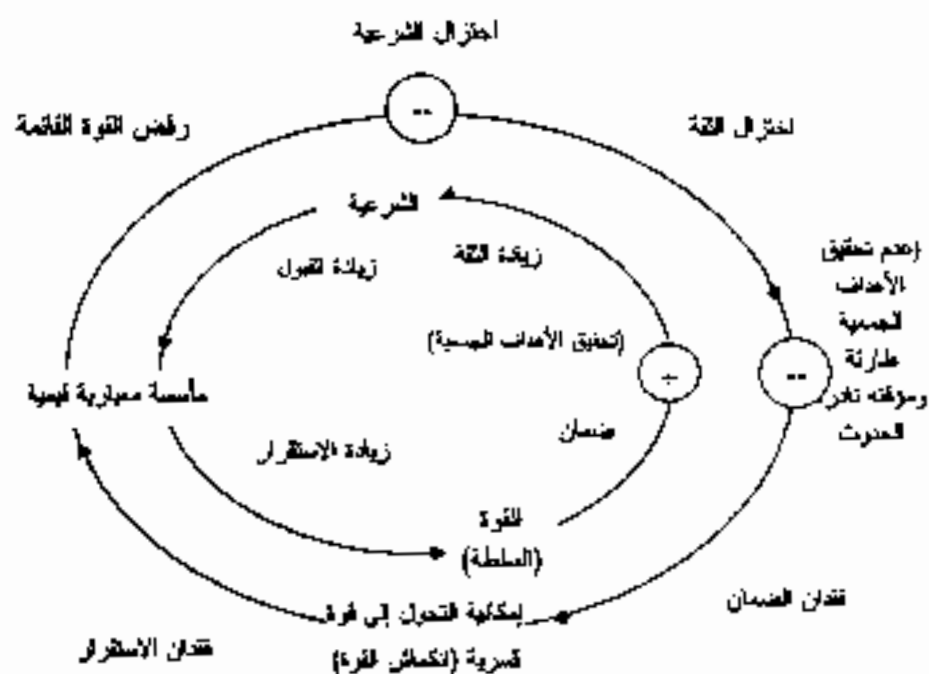
يتضح من شروحات روشيه السابقة، أن القوة تتضمن استخدام القسر Force، ولكن - حسب ما يرضع بارسونز - لا يتم اللجوء إلى هذا النوع من القوة إلا في أوقات الضرورة، وغالباً ما لا يتم ذلك، لأن السلطة تركز على أسس شرعية، ويشبه استخدام القسر استخدام النقود والمعادن الثمينة، كالفذهب، التي لا يتم اللجوء إليها إلا في أوقات الأزمات. ولذلك يرى بارسونز أن استخدام القوة القهرية في منطقة إقليمية معينة، هو مرنكز وملاذ نهائي وأخير للقوة، وبهذا المعنى فإن ضبط وتنظيم القوة القهرية التابع لمنطقة معينة، هو دائماً أمر حاسم بالنسبة لتنسيق القوة السياسية، وهذا ما يمنح الدولة موقفاً مركزياً في نظام القوة داخل مجتمع معقد، حيث أن مشكلة سيطرة القوة السبابة هي مشكلة التكامل، إذ في نسق متنسق من السلطة الشرعية تنصهر القوة مع السلطة الكلية. (Parsons: 1951: 127-128).

بهذا الخصوص يشرح جدنز: إن نقد بارسونز لمفهوم حصيلة الصفر في القوة يحتوي فعلاً عدداً من المساهمات القيمة، إذ ما من شك في أن بارسونز على حق عندما أشار إلى أن مفهوم حصيلة الصفر يعمل أحياناً على دعم فكرة بسيطة تطابق مفهوم القوة مع مفهوم القمع بشكل يكاد يكون كامل. (جدنز، 1985: 500).

وفي الحقيقة، غالباً ما يحدث أن الجماعات التي تلجأ أكثر الأحيان إلى استخدام القمع المكشوف ليسوا عادة ممن يتعمنون بأكبر قدر من القوة، إن استخدام القوانين الضمنية بشر بوضوح إلى عدم ثبات القاعدة التي تركز عليها القوة، ولذلك يمكن حدوث تضخم القوة بالنمو المتزايد للضمة بالقائمين على السلطة السياسية، وفقدان الضمة بخلق اعتماداً متزايداً من جانب القائمين على القوة، لاستخدام القوة القسرية للإبقاء على التكامل. (المرجع السابق: 501).

إن افتراض بارسونز وجود إجماع من نوع معين بين القائمين على السلطة والخاصين لها يتجاهل حقيقة الامتيازات والثكاسب المرتبطة بالأوضاع الهرمية للسلطة، إن الأوضاع الهرمية للسلطة، وبشكل خاص العليا تهتم لأصحابها مستويات مختلفة من

الكسب والتفرد، ولذلك فإنها تولد الصراع بين من يمتلكونها ومن يطلبونها، وهذا الأمر يشدعي استخدام القسر والحداد والتحايل إما للإبقاء على السلطة أو الحصول عليها، من هنا يصف جدينز، نظرية بارسونز بأنها غير ملائمة، حيث تعالج مسائل القوة والسلطة على أنها عرضية وطارئة وثانوية وثمة حقيقتان جرى تحييدهما دون اهتمام كبير، أولهما، أن القرارات النافذة غالباً ما تتخذ مصالح فتوية، وثانيهما أن معظم انبعاثات الأساسية في المجتمع تأتي من الصراع على السلطة باعتبارها مصدراً نادراً. (المرجع السابق: 506).



النموذج رقم (10): القوة والمضى في ظروفات تالكوت بارسونز

يوضح النموذج رقم (10) بأن القوة حسب نصرات بارسونز لها، تعمل على خدمة الأهداف الجمعية، ولذلك تحظى بالشرعية المستمدة من المناسبة المعيارية

والانغافات الغيبية المشتركة في نظام معين، وهذا يزيد من الثقة بمن يمتلك القوة ويزداد القبول بها وتصبح القوة في هذا السياق أكثر استقراراً بموجب الشرعية التي تستمدّها من تحقيقها للأهداف الجمعية ومنظومة المعايير المؤسسة فيها. ولكن بشكل طارئ وفادح الحدوث قد لا تتمكن القوة من تحقيق الأهداف الجمعية فتتقعد الشرعية والثقة، وتتقعد إلى الاستغراق الأمر الذي قد يؤدي إلى تحولها لاستخدام القسر من أجل إعادة تحقيق التوازن والتكامل.

2-5-2: روبرت ميرتون:

لم يزعم ميرتون Merton بالنظرية الكبرى Grand التي زعم بارسونز أنه قد أرسى قواعدها، واعتبرها غير دقيقة، وغير واضحة. ولذلك توجه نحو صياغة النظرية متوسطة المدى التي تبني من مفهومات على مستوى أدنى من التجريد، وتكشف عن مفهومات محددة إجرائياً بصورة واضحة، ومرتبطة بشكل مباشر بالبحث. ومن هنا فقد حظّر ميرتون علماء الاجتماع من التعامل مع مفاهيم النظرية الكبرى باطلافتها، فلا يوجد تكامل مطلق، ولكن هناك مستويات مختلفة من التكامل والعناصر المختلفة تقود إلى درجات مختلفة من التكامل، كما أن مفهوم وظيفي بحاجة إلى مزيد من الضبط، وعلى علماء الاجتماع أن يتساءلوا «إتباعاً وظيفي ولا وظيفي بالنسبة لمن؟» (Merton: 1967: 39-77)، وهكذا، حاول ميرتون بناء مفاهيم نظرية أكثر واقعية وقابلة للاشتقاق والاختيار، ولكن رغم كل ما فعل بقي ميرتون في الإطار العام للوظيفية، ومخلصاً لها.

لم تمثل القوة فكرة أساسية، في أطروحة ميرتون التي حاول من خلالها التعديل على الوظيفية التقليدية، ولكن يمكن متابعة بعض آرائه حول القوة في سياقات ومواضع مختلفة من أطروحاته. لقد أوضح ميرتون في كتابه النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي Social Theory and Social Structure أنه من الواجب النظر إلى أهمية القوة داخل المجتمع، وقد حاول من البداية إخضاع المفهوم إلى إجراءات المنهجية التي تعود إلى

صياغة نظرية متوسطة المدى، فالحديث عن شرعية القوة بصورة مطلقة يعتبر من قبيل التفضيل، حيث أن القوة قد تكون شرعية عند البعض دون أن تكون كذلك بالنسبة لجميع الجماعات في المجتمع، ولذلك ليس من انكافي الإشارة إلى أن مؤسسات القوة تأخذ شكلاً موحداً من الدعم الاجتماعي، ما لم تحظ بدرجة معينة من الدعم من قبل جماعات معينة، وهنا يطرح ميرتون فكرة هامة يؤكد فيها: '... ولذلك من المنطقي أن نصف اللاتكيف مع مؤسسات اجتماعية معينة كسلوك منحرف مجرد، إنه من الممكن أن يظهر بداية كنسب بديل جديد مع ادعاءاته المميزة للتضامن الأخلاقي'. (Merton: 1968: 176).

يوضح ميرتون أنه ليس من الضروري أن تتطابق المعايير المنظمة للمجتمع مع معايير الفاعلية من وجهة نظر أفراد معينين، ولذلك قد تكون القوة وبممارسة القمع والفقر أكثر فاعلية في تحقيق القيم المرغوبة، ولكنها تجري خارج المساحة المؤسسة للتصرف المسموح (Ibid: 187) ويستخدم ميرتون مفهوم فيبر للقوة، لكن دون أن يذهب به هذا الاستخدام إلى صفوف الصراعين فالقوة هي: 'القدرة للملاحظة والمتوقعة لفرض المرء إرادته في الفعل الاجتماعي، حتى لو كان هناك مقاومة من قبل الآخرين'. (Ibid: 426).

وبذات الوقت يعرف ميرتون السلطة بأنها: 'قوة الصيغ التي تشتق من المكانة المقبولة، المتضمنة في المكتب، وليس في شخص من يؤدي الدور الرسمي' (Ibid: 249) ويشرح ميرتون: أن الفعل الرسمي يحدث عادة في أطر الدور الموجودة مسبقاً في التنظيم، إذ في التنظيم علاقات مفروضة، وفيها درجة عالية من الرسمية والوضوح وتحدد المسافة بين المواقع المختلفة. إن هذه الرسمية المتكاملة مع توزيع السلطة في النظام، تخدم في تقليل الخلاف بموجب الاتصال الرسمي المقيد والأدوار المعروفة مسبقاً من قبل التنظيم، وكذلك فإن الرسمية تسهل تفاعل أصحاب المكانات بعيداً عن انجذاباتهم الخاصة نحو بعضهم، وبهذه الطريقة فإن الخاضع محمي من الفعل الاعتيادي للقوة، حيث أن أفعال كل منهما مقيدة بالإدراك المتبادل لنظام الأدوار. (Ibid: 249).

بهذا الطرح، تتطابق أفكار ميرتون مع يارسونز، ولكنه يجيد عنه عن قصد عندما يطرح إشكالية لفصل الأدوار Articulation في نظام الأدوار، وهي تمثل الرجة الآخر لإشكالية توزيع القوة هرمياً، حيث يؤكد ميرتون: أن نظام الأدوار مدعم بتوزيع القوة الذي يؤثر بنيته، فشاغلنا الأدوار لا يتساوون في القوة، ولا يمتلكون توقعات مشابهة ولكن لا يمكن لفرد أو جماعة، أو شريحة فرض توقعاتها، على المكائنات الأخرى والأدنى مرتبة إلا في حال الاحتكار الفعال للقوة، واستبعاد جميع من يفوقونها من حيث القوة، وإذا اختفت في ذلك، فإن الصراع سوف ينشأ في نظام الأدوار، وهو ما يصفه ميرتون بأنه صراع توقعات. (Ibid: 426-427).

إن خضوع الأفراد لتوقعات متصارعة في نظام الأدوار، يؤثر بشكل متعمد أو غير متعمد في ائتلاف القوة بينهم، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث تأثير معادل في القوة بحيث لا يمارس أحد الأطراف فرض توقعاته على الطرف الآخر، وهذا ما يجعل توازن القوة هو النشط المألوف في أعمال نظم الأدوار. وهكذا لا يكون أصحاب المكائنات الدنيا يشكل كامل تحت رحمة أصحاب المكائنات العليا. (Ibid: 927).

وهكذا، يكشف ميرتون عن انتماءاته الوظيفية، فالقوة التفاضلية التي تتيح فرصة الهيمنة والاستغلال، تعمل فقط على إحداث صراع التوقعات واضطراب المعنى القائم في علاقات الأدوار، وهي تتميز بوجودها العارض والمؤقت في نظام الأدوار، حيث أن الجماعات المتخاصمة سرعان ما تظهر ذاتها في ائتلاف قوة، يحدث توازناً ملموساً، بحيث تتحلل عملية السيطرة ويعود الفعل إلى شكله الانسيابي والمعاني تعود إلى إنساقيتها بعيداً عن ضغوطات القوة، ولذلك يعيد ميرتون تأكيدات يارسونز.

حتى تصبح الصورة أكثر وضوحاً، يسوق ميرتون مثال البيروقراطي الذي لا يخدم موقعه في الهيراركية، ويصرف كمثل للقوة والهيبة في البناء الكلي، فيفقد ذلك إلى اتجاه إستبدادي فعلي وواضح، وهذا التعارض بين متطلبات الموقع والخروج عليها يثير احتجاج المكائنات الدنيا ويدعو إلى تضامنها، وهذا الصراع يحدث في المشاريع الخاصة

بصورة أكثر وضوحاً أما في المؤسسات العامة يزيد التوتر بسبب التناقض بين الأيديولوجيا والحقيقة. (Ibid: 257).

إذن، يقارب ميرتون المنحى غير الوظيفي لاستخدام القوة، ولكن النتائج النهائية لعمليات الخروج على المعايير المؤسسة داخل التنظيمات ينطوي على نتائج وخيفية، وهو بذلك يقترب جزئياً من طروحات كورزر، وأكثر من ذلك فإن الصراع الذي يتحدث ميرتون عنه يوازي مفهوم التوتر Tention، ولذلك يستخدم المفهومين بالتناوب باستمرار.

ومن الأمور الملفتة للانتباه في طروحات ميرتون، أنه حينما يطرح نظريته في الانحراف ويقدم بشكل خاص نموذج التمرد، يحاول عن قصد الابتعاد عن مفاهيم نظرية الصراع المرتبطة بتحليل القوة، ومثال هذا، استبدال مفهوم الوعي، بالشعور بالإحباط والحرمان والفشل في تحقيق الأهداف من خلال القنوات الشرعية التي تحددها الثقافة، ولذلك فإن المتمردين أو الثوريين يرتبطون بأهداف ووسائل بنائية جديدة لإحلالها مكان تلك التي يرفضونها.

وهنا، كما يبدو، يعمل ميرتون على تسطيح فكرة التمرد، فالتمرد أو التوجه الراديكالي ينشأ عادة في إطار ظروف اقتصادية واجتماعية تكون بمثابة عرض حقيقي للثورة على الأوضاع القائمة. إن المضطهدين ومن يتعرضون للظلم والاستغلال والتهميش، يحاولون في مرحلة زمنية معينة اجتناب تقاليد السيطرة بكل مظاهرها ووسائلها وأهدافها، واستبدالها بأخرى خاصة، وأن الأيديولوجيا التي يمتلكها المتمردين في هذه الحالة قد نطق فيولاً واسعاً من القاعدة المجتمعية. وهذا الأمر لا يتحقق إلا عن طريق الدخول في صراع مفتوح مع عناصر التصلب البنائي الذين يمثلون قوة راسخة ذات وسائل وغايات، وهكذا فإن نموذج التمرد هو في المقام الأول، نضال من أجل القوة، قوة التحرر وقوة الإخضاع، ومثل هذا النموذج يمكن أن يشكل منطلقاً لنظرية في الصراع، وبذلك يمثل طرحاً مخرجاً في الموقف الوظيفي لميرتون.

ولذلك يصرح جوناثان تيرنر بأنه كان على ميرتون أن يوضح النظرية متوسطة المدى من خلال المفاهيم المحددة والواضحة، ولكن هوييه عن الموضح خاصة في قضايا القوة والصراع جعله يقتل في صياغة النظرية متوسطة المدى.



النموذج رقم (11): القوة وتضمن في ظروفها روبرت ميرتون

يوضح النموذج رقم (11)، أن ميرتون يناقش فكرة القوة بشكل أساسي في نظام الأدوار وأكثر ما تظهر علاقات القوة في إشكالية التفاضل التي تشهدا أنظمة الدور، حيث هناك تمايزات في القوة والتوقعات، تدفع أصحاب المكائات العليا إلى فرض توقعاتهم على المكائات الدنيا، ولكنها لا تتمكن من ذلك، فبتشأ صراع التوقعات وتضطرب سباقات المعنى في نظام الدور، ولكن هذا الأمر يعتبر ظرفاً طارئاً سرعان ما يزول عندما تتحدد المكائات الدنيا وتعبد إلى القوة توازنها، أي العمل ضمن توقعات

الدور المحدد سلفاً في التنظيم، وهذا هو النمط المألوف في نظام الدور وبشكل خاص في المشاريع الخاصة.

2-6: الوظيفة الجديدة: إعادة الاعتبار لتصورات بارسونز:

تمثل الوظيفة الجديدة، كما يرغب أصحابها التعبير عنها، ميلاً نظرياً، Tendency وليس نظرية مطورة، فهي تمثل في حقيقتها مسارات وطرق مختلفة للعمل النظري انطلاقاً من طروحات نالكوت بارسونز، لقد ظهرت الوظيفة الجديدة في الثمانينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة وألمانيا، ومن أبرز روادها جفري الكسندر Alexander في الولايات المتحدة.

يؤكد الكسندر في كتابه الوظيفة الجديدة Neo Functionalism أن الحركة ضد البارسونية Anti-Parsonian، قد حسنت في عام 1980، فنظريات، الصراع، والتبادل، والمفاعل والإثنوميثودولوجي، والنظرية الماركسية، أبرزت قضايا هامة بينت من خلالها ضعف نظرية بارسونز في تواحي متعددة، وتمثل وجهة نظر الكسندر في أننا نعيش اليوم حالة ما بعد بارسونية في التفكير السوسبيولوجي، وهي تمثل حركة توليفية A synthesizing Movement، تحاول بشكل أساسي، الوصل بين النظريات بعيدة المدى، والنظريات قصيرة المدى. من أجل إنهاء حالة المدارس المتحاربة، بموجب نظرية توليفية تستدمج النظريات المتحيزة. (Wallace and wolf; 1995: 69).

ينابع ألكسندر وبول كولومي Colomy في مقالهما نحو وظيفة جديدة Toward Neo - Functionalism الانتقادات التي أجراها آيزنشتات Eisenstadt في وظيفة بارسونز، وبشكل خاص إمكانية احتواء نظرية الصراع، والتفاضل الاجتماعي، والتغير، لقد أدرك آيزنشتات أن تمديد وتوسيع طروحات بارسونز لتشمل مسائل القوة وتفاضلاتها وما ينشأ عنها من تغيرات، واحتواء الاتجاهات السوسبيولوجية المختلفة يعتبر أمراً مقبداً وينطوي على ثراء عظيم. ومثال ذلك أن النظم السياسية لا تتحرك فقط باعتبارها منتجة للتكامل، ولكنها تمثل قوة مؤسسية مهيمنة على المجتمع، ولذلك فإن

معنى (اللاعادلة) قد يظهر من خلال انتهاك هذه القوة لمصالح المجتمع العامة، مع الأخذ بعين الاعتبار إدراك الأفراد وشعورهم بهذه الانتهاكات وتطويرهم لأصوات رمزية مشتركة توضح الواقع الإشكالي وتضربه. (Alexander and Colomy: 1985: 11-13).

لقد اعترف بارسونز بتفاضلات القوة، ولكنها قائمة بدرجةها من أجل تحقيق المصالح العامة والعدالة الاجتماعية، وما فعله أيزنشتات - كما يوضح الكسندر وكولومي - هو أنه غير اتجاه نظرية بارسونز مستخدماً مقولات نظرية الصراع والتفاعلية الرمزية، ولكن كما هو واضح فإن أيزنشتات لم يحفظ إلا بنقطة الانطلاق التي طرحها بارسونز وعمل بدوره على تغيير محتواها.

لقد كانت طريقة جفري الكسندر في التعامل مع الانتقادات الموجهة لبارسونز هي التسليم بها، وقد أفضى هذا إلى بعض الأعمال القيمة، فقد عمل الكسندر على تخفيف حدة النظرية الوظيفية عن طريق إلغاء حتمية التفسير السببي الذي تحمته فكرة الترتاب السببى وتلقيني ولذلك فإن التطور الاجتماعى قابلاً لكل الاحتمالات، ويستخدم الكسندر فكرة التوازن بصفتها نقطة مرجعية، حيث أن التوازن دائماً هو توازن متحرك، كما تفر الوظيفية الجديدة بفكرة التمايز أو التفاضل التي تمثل صيغة من صيغ التغير الاجتماعى. (كريب: 1999 : 92).

تتضمن الوظيفية الجديدة مسارات وميول مختلفة للعمل، أهمها ما يلي:

- 1- خلق شكل من الوظيفية متعدد الأبعاد، وتتضمن مستويات التحليل بعيدة المدى وقصيرة المدى.
- 2- دفع الوظيفية إلى ترك ورفض تفاؤل بارسونز بالحدائق.
- 3- العمل من أجل حركة ديموقراطية واضحة في التحليل الوظيفي.
- 4- استدماج منظور الصراع.

5- استدماج الإبداعية التفاعلية والتأكيد عليها.

(Wallace and wolf: 1995: 68).

وقد أشار الكسندر - كما يلاحظ كريب - في مؤلفه المنطلق النظري في علم الاجتماع: أن بارسونز كان يبطل إلى دمج ما هو عيني وما هو نظري، وتجاهل مسألة الفسر الذي يمارسه المجتمع لفرض المعايير والقيم فضلاً عن النواحي المادية للفعل، وميزة الكسندر الكبرى هي أنه على الأقل وأبع لكل هذه الأبعاد، ولهذا فهو يقدم منطلقاً نظرية سليمة، ويجعل هذا التناول دخول مختلف ضروب الفكر إلى نظرية بارسونز أمراً ممكناً. (كريب: 1999: 93).

حتى الوقت الراهن، فإن ما يطلق عليه وظيفية جديدة يعاني من مشكلة أساسية وهي الاحتفاظ بالانتقادات التي وجهت إلى تالكوت بارسونز أكثر من الاحتفاظ بمقولاته أو الاحتفاظ بكل مقولاته والانتقادات الموجهة إليها في آن معاً. ولذلك فإن هذا الإجراء الجديد أي الوظيفية الجديدة، قد لا يعتبر وظيفية ولا جديدة، فالانطلاق من وظيفية بارسونز دون الاحتفاظ بكامل مقولاتها وتوظيفها أو سحبها وتمديدتها قد يعني الغضاء عليها، واستخدام مقولة تمثل نقطة انطلاق من نظرية بارسونز لا يكفي وحده للإيفاء على سمة الوظيفية، ومن ناحية أخرى فهي ليست جديدة لأن المنظورات التي تحاول أن تعيد لها ركائز في طروحات بارسونز هي قائمة فعلاً وتشكل الإطار العام للحركة النقدية حول طروحات بارسونز. ولذلك من اللائق فعلاً. استخدام علم الاجتماع متعدد الأبعاد Multidimensional sociology أكثر من الوظيفية الجديدة. ولذلك يصف كريب الوظيفية الجديدة بأنها: تمثل نوعاً من الصراع الداخلي للنظرية، فكان أحداً اقتحم خزائن ملفات بارسونز وخلط محتوياتها ثم ادعى أن النظام الذي حفظت به الملفات غير ذي أهمية. (المرجع السابق: 92).

لقد سعى بارسونز إلى وضع إطار تصوري، ولذلك فقد صاغ طروحاته على مستوى عالٍ من التجريد والشمولية، وهذه الخاصية التي تميز طروحات بارسونز، قد

تمكنها من استيعاب المنظورات السوسولوجية المختلفة، وربما كان ذلك من دواعي سرور بارسونز ذاته، لكن المحاولة لم تنم بعد حتى بالنسبة للتوظيفية الجديدة، ولعل إنجاز هذه المهمة يتطلب قراءة طروحات بارسونز كما أراد صاحبها أن نقرأ، والعمل من داخل النظرية وفي داخلها مع أحقية الإضافة والتعديل، لكن دون إهمالها أو تجاوزها. فالفعل - كما يقول نكتر - يخلق الغوضى كما يخلق النظام، وقد أدرك بارسونز هذه الحقيقة لكنه لم يتابعها، مع أن ذلك أمر ممكن، وبالإستقار من القضايا التي صاغها حول الانتظام.

وبكل الأحوال، فإن ما يسجل للتوظيفية الجديدة، هو التفتتها إلى أهمية التوليف بالنسبة للنظرية السوسولوجية في المرحلة الراهنة، وأنها قد أدركت الإطار العام الذي يمكن أن يجري فيه التوليف، وهي نظرية بارسونز الأكثر اتساعاً وشمولية في النظريات السوسولوجية، وكذلك السمي نحو ردم الهوة بين المستويات النظرية المختلفة، والقضاء على حالة الجمود والتكلس التي تبقي على انحياز النظريات السوسولوجية وتبعثرها.

2-7: ملاحظات ختامية:

تضمن هذا الفصل، محاولة للكشف عن استخدام مفهوم القوة في النظرية السوسولوجية وانعكاساته على المعنى أو التطورات الدلالية التي تتشكل في العلاقات الاجتماعية وترتبط بمذركات الأفراد وذلك من خلال إبراز انعكاسات مفهوم القوة على سلسلة الإجراءات والأحداث التي تطرحها النظرية، وارتباط مفهوم القوة بالأيديولوجيا التي تتبناها النظرية، ومدى مركزية بالنسبة لمقولاتها وطريقة توظيفه. ومثل هذا الإجراء، يعد منهجياً خطوة لازمة وضرورية لتحديد موقع الدراسة الراهنة من النظرية السوسولوجية وطبيعة الإضافة التي تقدمها، ويمكن استكمال أغراض هذا الفصل من خلال الملاحظات الختامية التالية:

أولاً: حظي مفهوم القوة بمستويات مختلفة من الاهتمام في النظرية السوسولوجية، حيث اختلفت مركزية المفهوم في الأطروحة المناسبة للمنظورات المختلفة.

وبصورة أكثر تفصيلاً يمكن العثور على متصل في أحد قطبيه تقع هامشية القوة وفي الغلب الآخر مركزية المفهوم ومحوريتها. فالتنظريات قصيرة المدى وبشكل خاص، التفاعلية الرمزية، والظاهرانية والإثنوميثودولوجي، ركزت اهتمامها على المعنى وانيثاقه وتأويله، ونأت بذاتها عن مفهوم القوة، وغيبت من حساباتها للحياة الاجتماعية، وإمكانية تأثيره على سياقات المعنى التي تتخذها موضوعاً لها. وفي الجهة المقابلة، شكل مفهوم القوة، قضية مركزية بالنسبة لنظرية الصراع وبشكل خاص النظرية الماركسية، حيث ارتبطت سلسلة الأحداث والإجراءات التي تطرحها النظرية بالقوة، وبين هذين القطبين تظهر استخدامات ومستويات مختلفة من التركيز على المفهوم وارتباطه بمقولات النظرية المختلفة. وضمن كل منظور يمكن العثور على مستويات مختلفة من الاهتمام بمفهوم القوة، مما يعكس حالة من اللاتجانس الفكري في محتوى هذه المنظورات، ومثال ذلك الفروقات القائمة بين هومانز ويلاو وامرسون في مركزية المفهوم وطريقة استخدامه ضمن إطار التبادلية، وكذلك الأمر بالنسبة للأعمال التوليفية عند جدنز وبوردويو حتى في الوظيفة والصراع.

تركيز مرتفع للمفهوم في
النظرية



لنموذج رقم (12): متصل مركزية مفهوم القوة في النظرية السوسيوولوجية

قد يؤخذ على هذا المتصل أن الترتيب الراسي لاهتمام العلماء بمفهوم القوة يعارض أحياناً مع الترتيب الأثقي للمنظورات السوسيولوجية، ومثال ذلك أن هومانز لم يمنح مفهوم القوة ذات الاهتمام الذي منحه إياه بورديو أو جدنز وكذلك الأمر بالنسبة لوضع كوزر مع ماركس ودارتدورف، علماً بأن هومانز وكوزر قد وضعوا على المتصل في مكان أقرب إلى مركزية المفهوم، وإزالة هذا اللبس ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن هذا المتصل مؤسس على المنظورات بصورتها الشمولية، وليس على الحالة الجزئية لروادها وأعلامها.

ثانياً: لربط استخدام وتوظيف مفهوم القوة، بالأيديولوجيا التي ترتكز عليها النظرية فالنظريات قصيرة المدى التي كان همها الأساس إعادة الاعتبار إلى الفاعل الإنساني بنشاطه وإبداعيته، عن طريق إنتاجه المعنى وتحويله بين الفاعلين، أسفطت من اعتبارها مقولات البناءات الكلية الخارجية التي يمكن أن تؤثر على الذوات الفاعلة، بما في ذلك بناءات القوة ومؤسساتها، وانزلق هذا الإجراء إلى تجاهل القوة حتى في إطار العلاقات القائمة بين الفاعلين في الحياة اليومية والآثار المترتبة عليها، أما بالنسبة للنظرية الوظيفية، التي ركزت على مقولات التوازن والاستقرار وإمكانات تشكيل النظام فقد اعتبرت القوة بتفاضلاتها ونتائجها عنصراً وظيفياً، يحقق المصلحة العامة ويؤدي تحقيق الضبط وحفظ التوازن والاستقرار، حتى عند استخدام الشكل المتطرف من القوة الذي اعتبرته النظرية طارفاً وبالنسبة للأعمال التوليفية عند جدنز وبوردieu التي حاولت التوفيق بين الذاتى والموضوعي أو البناء والفرد، فقد كانت أكثر ميلاً إلى تحليل مفهوم القوة وارتباطاته أكثر من متابعتها كأطروحة ذات بداية ونهاية، حيث كانت أطروحتها الأساسية التوليفية هي الممارسات الاجتماعية، ولذلك من الطبيعي أن يأتي استخدامها للقوة وسطياً لا منجاهلاً ولا مركزاً. بينما كان التركيز على مفهوم القوة وتوظيفه في الأطروحة الأساسية واضحاً بالنسبة لنظرية الصراع

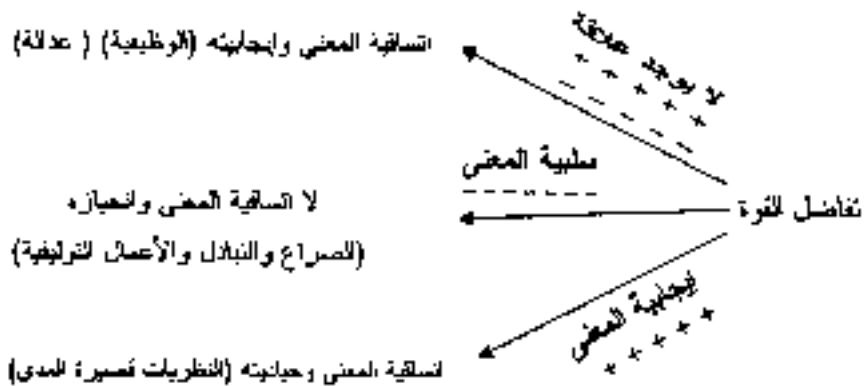
ونظرية التبادل - مع التحفظ على هومانز وكوزر - حيث حاولت هذه النظريات تفسير التناقضات وما يترتب عليها من صراعات وتغيرات اجتماعية. مما دعى إلى استخدام مفهوم القوة بصيغته التفاضلية وريبطه بحتمية الاستغلال والصراع والتغير.

وكما هو واضح، فقد انعكست الأيديولوجيا على المعنى المستخدم للقوة، فالأعمال التوليفية وبشكل خاص جدينز، استخدمت المعنى التحليلي للقوة، الذي يتضمن إعادة النظر في مفهوم فيبر للقوة، من طريق إنقائه سمة الحتمية لارتباطه بالممارسة الفهمية أو الاستغلالية وكذلك ارتباطه بالصراع والتغير، بينما استخدمت نظرية الصراع وكذلك التبادلية مفهوم فيبر للقوة بصورة مختلفة تتضمن حتمية ارتباطه بالاستغلال والصراع والتغير، حيث يشير إلى قدرة أحد الفاعلين على فرض إرادته بصرف النظر عن المقاومة، وكما أوضح جدينز فإن إسقاط عبارة (حتى لو) كان هناك مقاومة، يفترض ضمناً أن المفهوم ينطوي على صراع.

أما النظرية الوظيفية، فقد استخدمت تعريفاً للقوة يستبعد عملية الصراع ويشكر لها وبعض الأطراف عن النتائج السلبية التي قد تترتب على القوة. حيث تمثل القوة - وظيفياً - قدرة وحدة اجتماعية معينة على تحقيق النتائج المرغوبة، مع الاعتراف بتفاضلية القوة وهرميتها واختلاف مستويات التأثير التي تمتلكها المكائيات المتفاضلة، ولكن في كل مستوى هرمي للقوة ثمة مصلحة عامة وخير للمجموع يتحقق.

ثالثاً: بناءً على ما تقدم يمكن استخلاص ثلاثة سياقات للمعنى في النظرية السوسبيولوجية بالاستناد إلى استخدام مفهوم القوة فقد برزت (اتساقية المعنى وحياديته) بالنسبة لنظريات المعنى قصيرة المدى، والتي حررت المعنى من البناءات والقوى والفيود المفروضة عليه. بينما برزت (لا اتساقية المعنى وانحيازته) في نظرية الصراع والتبادلية وكذلك الأعمال التوليفية، وخاصة عندما انتقلت من تحليل مفهوم القوة - حيث مارست الحيادية - إلى وضعه

في الممارسة الاجتماعية، وفي هذا السياق تبرز سلبية المعنى في إطار جميع الدلالات المدركة المنبثقة في علاقات القوة، مثل اللامعادلة، والاستغلال، والخضوع، ويرتبط بذلك مشاعر العناء والكرهية والامتناء. أما بالنسبة للتوظيفية، فقد أظهرت (اتساقية المعنى وإيجابيته) بالنسبة للقوة وتفاضلاتها، ومظاهر ذلك. العدالة، والمصلحة العامة، وخير المجموع، ويرتبط بذلك مشاعر الرضا والارتياح.



النموذج رقم (13): تفاضل القوة وسياقات المعنى في النظرية المومولوجية

رابعاً: يظهر أن معظم النظريات التي تناولت مفهوم القوة قد انطوت على ثلاثة متلاحة وهي (القوة، والمعنى، والشرعية)، حيث يبرز المعنى في علاقة القوة، باعتباره معياراً دلاليًا، يرتبط بصورة جوهرية بتوقعات الأفراد ومدركاتهم، وتقديراتهم الدينية للعلاقة القائمة وهذا يقود إلى قبول وتسيخ للعلاقة أو رفضها، ولذلك يبرز دور المعنى من خلال ارتباطه بالشرعية، وسواء كان إضفاء الشرعية أم سحب الشرعية، فإن الأمر مرتبط بالمعنى ودلالاته في العلاقة، وهنا، يظهر تصور النظريات قصيرة المدى مرة أخرى، بعد أن

تجاهلت سياقات القوة وارتباطها بالمعنى وشرعية العلاقات القائمة، على الرغم من أنها تمثل نظريات في المعنى بشكل أساسي.

خاصاً: إن مختلف النظريات السوسيولوجية عكست في محتواها مصادر متعددة للقوة مثل رأس المال، وملكية أدوات ووسائل الإنتاج، أو الموقع التنظيمي، أو الموقع السياسي أو امتلاك المعلومات والمعرفة... ويمكن اعتبار مصدر القوة، أي شيء يمكن الجماعة أو الفرد من فرض إرادته على الآخرين، وهنا لا بد من الوقوف على مسألة هامة، تتمثل في أن علاقة القوة ترتبط بمتغير الحاجة. أي أن أحد أطراف العلاقة بحاجة إلى الآخر ولكن تحويل العلاقة إلى ممارسة للقوة قد لا يظهر بالضرورة عند ظهور الحاجة والاعتمادية وربما يحدد ذلك رغبة صاحب القوة في الممارسة، مع قدرته الفعلية على ذلك، عندما تبدأ الممارسة بظهورها الاستغلالي والقهرى، الذي يولد التناقض الحقيقي والفعلية في العلاقة والذي يأخذ شكل تضارب المصالح، بحيث تصبح مصالح كل من الطرفين تمثل تهديداً لمصالح الآخر.

ولكن، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن التناقض والتضارب لن يشكل حقيقة وجودية في العلاقة، ما لم يرتبط بالبعد الإدراكي - الدلالي للأفراد. وسواء كان الحكم على الظروف الموضوعية للعلاقة من داخلها أم من خارجها فإن ذلك يرتبط بالمعيار الاجتماعية التي تمثل وعاءاً أساسياً لسياقات المعنى، وهي تتوغل في مختلف العلاقات الاجتماعية، ولذلك فإن غياب البعد الإدراكي (الرعي) لدى الطرف الخاضع للقوة، لا يعني أن المعنى غائب عن العلاقة وغير موجود فيها، بل هو حاضر، ولكن قد يعمل لخدمة صاحب القوة، من خلال تمويه وعي وإدراك الطرف الخاضع، وهنا تبرز حقيقة، أن المعنى لا يمثل تنوعاً خارجياً في العلاقة، بل هو منبثق عنها ويشتور فيها، ويتشكل حسب ديناميتها.

وبناءً على ذلك، يمكن التمييز بين (موقف القوة)، و(ممارسة القوة). حيث يشير موقف القوة إلى ظهور علاقة القوة بظهور حاجة الأنا للآخر، بحيث يتضمن هذا الموقف الشروط الموضوعية لاستغلال الآخر وتوظيفه لخدمة المصالح الخاصة، ولكن ذلك لم يتحقق. أما ممارسة القوة، فهي تبدأ برغبة صاحب القوة بتوظيف شروط الموقف لخدمة مصالحه على حساب الآخر، ولذلك فقد تحدث فيبر في تعريفه للقوة عن القدرة، التي لا تعني بالضرورة الممارسة، ولكنها تعني بالضرورة الشروط الموضوعية المفضية إليها. ولكن ما غاب عن فيبر هو أن إجراء حسابات التوازن قد لا يكون كافياً لتحديد الطرف الأقوى في العلاقة فالتائج النهائية لممارسة القوة ومقاومتها هي التي تحدد ذلك.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن انتصار القوة وسحق نضالات الاحتجاج، أي التغلب على المقاومة، قد يترك المجال مفتوحاً لإخضاع الآخر والتلاعب به، أو نزع ذاتيته وإلغائه قدراته وإرادته على التصرف كذات فاعله، وهنا غالباً ما تتدخل الأيديولوجيا والبناءات الرمزية لتكرس الوضع القائم وتوسعها، بالإضافة إلى استخدام القهر الصريح ولكن جميع النظريات السوسيولوجية، لم تستخدم القوة بمعناها القهري المطلق أو بمنطق حصيلة الصفر، ولكن بمعناها التبادلي الاستغلالي، بحيث أن أحد الطرفين يكسب والآخر يخسر ويستغل ولكن لا يفقد الآخر نصيبه بشكل كلي.

سادساً: لقد ادرجت مختلف المنظورات السوسيولوجية التي تناولت مفهوم القوة، أهمية الأيديولوجيا والبُنى الرمزية والثقافة والتنشئة الاجتماعية والتعليم في إعطاء الشرعية على نسق القوة القائم، ولكن أي من تلك المنظورات لم تقف على طبيعة العناصر الباثية لنسق القوة القائم بفعل الأيديولوجيا والبُنى الرمزية - كغاية بذاتها - وغالباً ما مرت مروراً سريعاً على هذه المسألة مكتفية بالإشارة إلى أهمية البُنى الرمزية في تكريس الخضوع وإطالة مدته.

وفي ضوء جميع ما تقدم تبرز أهمية محاولة التي تقدمها الدراسة الراهنة، والتي تعنى أساساً بالوقوف على نسق القوة القائم، واستجلاء عناصره الأساسية التي تغلفها البنى الرمزية، وذلك من خلال توليف نموذج التوازن التفاضلي عن طريق إدماج مفهوم القوة بمعناها الصراعى في تصورات بارسونز حول بناء الفعل الاجتماعى، وعلى خلاف التوازن غير الإشكالي الذي يقدمه بارسونز فإن هذا النوع من التوازن الذي تقدمه الدراسة الراهنة هو توازن إشكالي يركز على التفاضل في القوة الذي يمتثل بالتناقضات والالتواءات والمعاني المشوَّهة المرتبطة بالفعل، وبنيته النسقية.

الفصل الثاني
نظرية الفعل الاجتماعي
عند بارسونز
(محاولة تحليلية نقدية)

الفصل الثاني

تنظير الفعل الاجتماعي عند بارسونز

(محاولة تحليلية نقدية)

بمعرض هذا الفصل لطروحات الفعل الاجتماعي عند تالكوت بارسونز بمستوياتها التحليلية المختلفة، (المستوى الطوعي، والمستوى النفسي، ومستوى أنظمة المجتمع)، ومن ثم فقد الأفكار الأساسية لكل مستوى في ضوء مفهوم القوة، وتتمثل مهمة هذا الفصل في الكشف عن عناصر المادة الخام التي سبقت التوليف بموجبها، بالإضافة إلى إظهار ثراء طروحات بارسونز حول الفعل الاجتماعي وتنظيمها، ومدى أهمية وسرعة التوليف بموجبها.

3- الفصل الثاني: نظرية الفعل الاجتماعي عند بارسونز (محاولة تحليلية نقدية)

3-1 موسيولوجيا الفعل عند بارسونز:

يوضح بارسونز في كتابه بناء الفعل الاجتماعي *The Structure of Social Action*، أن الموقع المعرفي لنظرية الفعل يتسئل فيما يطلق عليه «الواقعية التحليلية» *Analytical Realism* هناك عالم خارجي يدعى الواقع الإمبيريسي *Emperical Reality*، وهو ليس من خلق العقل الإنساني، ولا يمكن أن يرد إلى نظام مثالي بل معنى الفلسفي، لذلك فإن النظرية العلمية لا تعكس تمثلات منشورة *Representations* للواقع الإمبيريسي، ولكنها ترتبط وتطبق معه، بحيث تمثل صياغة متالبة للظاهرة الإمبيريقية تظهر تفاعلاً مستمراً بين المفهوم والواقع، فالتصور العقلي الذي يمثل ركيزة أساسية في بناء النظرية العلمية يتطابق مع الواقع باستمرار من خلال التقديرات التقريرية المتتالية. (Parsons: 1968: 753-654).

يؤمن بارسونز بأن أحداث الواقع الإمبيريسي لا تحدث بصورة اعتباطية أو عشوائية. إنما هناك نظام يمثل خاصية متأصلة في الواقع الإمبيريسي بما يشمل من أحداث مختلفة، وهذا النظام مفترق بنظام المنطق الإنساني، ومن هنا، فإن اختبار النظرية العلمية *Verification* يثبت أن الفكر محدود، وفضايا العلم الإنساني ليست اعتباطية، ولكنها مرتبطة بشكل كاف بجانب معين من الواقع. (Ibid:757)، وهكذا، يريد بارسونز، إيضاح أن التصور العقلي الذي يمثل سمة واضحة للواقعية التحليلية، لا يمثل ضرباً من الخيالية أو التأملات الذاتية المنفصلة عن الواقع، إنما هو تجريد لحقائق الواقع الإمبيريسي، ومتفاعل معها بصورة دائمة.

يوضح شيفن سافاج *Savage*، أن المكون المركزي لمعرفة بارسونز يتمثل في فهمه وإدراكه لعملية المعرفة كشكل من التجريد، وفي هذه الحالة هناك نقطتان مرجعيتان في

عملية المعرفة هما: (التحليلي) Analytical، و(الواقعي) Realist والتي مع بعضها تشكل أطروحة معرفية توحي بأنها (الواقعية التحليلية)، وهي أطروحة تشمل تقديراً مزدوجاً للخيلية والإمبريقية. (Savage: 1981: 64).

يُبدى صافاج تعاطفاً واضحاً مع أطروحة بارسونز، حيث يؤكد بأن بارسونز حسب جمع نقاده، لم يقدم جسداً نظرياً تجريبياً بشكل مميز فقط، ولكنه طور كذلك فهماً للمعرفة ونحوها، والمعرفة التي يقدمها بارسونز يمكن وصفها كإستراتيجية تعارض الإمبريقية Empericism، وكذلك المعرفة المرتبطة بالنمط الثاني Ideal Type، والتي هي على الأقل ضمن الفهم السوسولوجي، تمثل تطوراً وإحكاماً مفاهيمياً. (Ibid).

إن النظريات لا يمكن أن ترى كإمكانات مرآة للواقع Mirror Reflections، وكعلاقة واحد لواحد بين المفاهيم والواقع، فهذه الأطروحة تتدرج في إطار مغالطة انوضع الخاطئ للمحسوس The Fallacy of Misplaced Concreteness - مفهوم استعاره بارسونز من وايتهد Whitehead بمعنى أن ما نراه ليس هو شيء كما هو، إنما هو موضوع فكري بناء وعين -، وكذلك، فإن النظريات ليست خيالات، تمثل تأكيدات مسقة أحادية الجانب، كما هو الحال في النمط الثاني. (Ibid)، وهكذا، فإن المفاهيم العامة المستخدمة في بناء الفعل الاجتماعي - الفاعل، الغاية، الموقف، التوجهات العنصرية - قدمت على أنها (عناصر تحليلية)، نجد شكلاً من العلاقة المعرفية بين العالم الإمبريقي ومكوناته التحليلية. (Ibid).

يضيف هانز أدريانس Adriaansens: في كتابه نالكوت بارسونز والمعضلة في المفاهيمية Talcott Parsons And The Conceptual Dilema أن المربع الابستمولوجي لنظرية بارسونز يتعد عن الإمبريقية والأخياء التحليلي القبري، إن بارسونز يستخدم الواقعية التحليلية ليوضح الفرق بين تحليله وتحليل ماكس فيبر في تفسير العلاقة بين المفهوم والواقع، وجنر هذا الفرق أو الاختلاف هو التمييز بين الأنماط الثابتة، والعناصر التحليلية أو تصنيف المفاهيم العامة، ولكن على الرغم من

ذلك فإن الاستنتاج الأسهل الذي يمكن اشتقاقه، هو أن الواقعية التحليلية مناقضة مفاهيمياً Paradoxical، فالنتج الأول (تحليلي) ينف في مواجهة التفسير الإمبريقي وعلاقته بمفهوم الواقع، ولكن دلالة التكون الآخر (واقعية) ليست واقعية في توثيقها للعلاقة بين المفهوم والواقع، وهي في صراع أليم مع الطبيعة التحليلية لتلك العلاقة. (Adriaansens: 1980: 21).

بمعنى آخر، فإن الأمام الثانية - كما يلاحظ أدريانس - ترتبط بواقع محدد كبناء فرضي Hypothetical construction، إنها تشكل مساراً للفعل الممكن موضوعياً وبصورة منطقية، بينما بالنسبة لاقتراح بارسونز فإن تصنيف المفاهيم العامة يتسع ليشمل عناصر تحليلية، أي مفاهيم عامة لا تشير إلى ظاهرة محسوسة منصوره، ولكن تشير إلى النواحي المجردة مثل هذه الظاهرة، وهكذا فإن العلاقة بين النمط والظاهرة المحسوسة سوف تصبح العلاقة بين العنصر التحليلي والجانب المجرد، وإنه من السهل القول بأن هذه العلاقة الأخيرة واقعية Realistic بالمعنى الحرفي. (Ibid: 22).

ويرى إدريانس، أن نظرية الفعل لدى بارسونز تستحق من جدارة لقب نظرية طالما أنها، كإطار مرجعي، لا تشكل إنترظامات إمبريقية، بل تقدم شكلاً عاماً لما عناء بارسونز بالفعل الاجتماعي، والأبعاد الهامة التي يركز عليهما، بالإضافة إلى المفاهيم المطلوبة من أجل دراسة وتفسير الفعل. (Ibid: 12).

بذات الخصوص، يلاحظ بوتومور في كتابه علم الاجتماع، منظور نقدي: أن بارسونز يستعد عنصرين اثنين من مجال النظرية، كان ينظر إليهما - عكس بارسونز - أنهما عنصرين حيويين في علم الاجتماع النظري، العنصر الأول هو: محاولة التوصل إلى تعميمات إمبريقية، وإثبات ارتباطاتها المنهجية، والعنصر الثاني هو المنهجية أو منطق الموضوع وهذا المجال ينتمي إلى ما وراء النظرية أكثر من النظرية، بقدر ما يشمل تأمل طبيعة ومكانة الافتراضات الاجتماعية والنظريات ذاتها. (بوتومور: 1985 : 45-47).

في إطار الواقعية التحليلية، يؤكد بارسونز أن الوقائع الاجتماعية Social Facts يمكن فهمها بأنها مفولات إمبريقية يمكن التحقق منها حول الظاهرة في ضوء مخطط مفاهيمي Conceptual Scheme، وبذلك، فإن الواقعة ليست هي الظاهرة، ولكنها قضية عن ظاهرة أو أكثر، وجميع النظريات العلمية تنبئ على الحقائق، وهي ضرورية لوصف أي نظرية، إن نسي النظرية العلمية هو تجريده عام محدد لأن الوقائع التي تجسدها لا تشكل وصفاً كاملاً لظاهرة معينة، ولكن الوقائع تعكس بناء النظرية في وقت محدد وبمعنى آخر، ينبغي التمييز بين الحقيقة التي تمثل مقولة أو قضية عن الظاهرة، وبين الظاهرة الملموسة التي تمثل كليات موجودة فعلياً. (Parsons: 1968: 41).

ومن هنا، يلخص بيرشادي Bershady المادتين المعرفية للواقعية التحليلية على النحو التالي:

- 1- الظواهر هي بيانات العلم، لكن... .
- 2- الظواهر بذاتها محكومة بمنظومة من الثقات العامة والعناصر، التي يجب أن تظهر في التحليل... .
- 3- نتيجة لذلك، فإن هذه الثقات العامة لا تكون مثالية، بل من الممكن أن نلاحظ، وهي تشكل الظاهرة، وتنعكس أجزائها وعلاقتها... .
- 4- إن هذه الأجزاء والعلاقات التي تشكل الظاهرة، تمثل نسفاً من العناصر، أو أن هذا النسق، هو على الأقل، المهدف من العمل العلمي. (Bershady: 1973: 40).

بناءً على ما تقدم، يشرح جي روشيه: إن العلم بالنسبة لبارسونز تحليلي Analytical، والمقصود بذلك أن العلم يحاول إعادة بناء الواقع اعتماداً على الرموز التصورية، وهذه الرموز يجب عدم الخلط بينها وبين الواقع الملموس، فهي ليست

انعكاسات كاملة للعالم الموضوعي، ولكن يتم تكوينها عن طريق اختيار ملامح معينة من الواقع والتركيز عليها، وهذه بدورها تسهم في بناء الإدراك والمعرفة. البناء العقلي الذي تمكنا الرموز التصورية من تشييده ما هو إلا جانب معين من الواقع الموضوعي. وهكذا فإن المعرفة تمثل وسيطاً بين الواقع الموضوعي والبناء التصوري، لأن البناء التصوري ما هو إلا تشييد عقلي ناتج عن عملية تحليلية يتم التركيز من خلالها على عناصر متقاة على حساب عناصر أخرى. (روشييه: 1981 : 49).

لقد أكد بارسونز، بأن بناء العلم لا يستكمل من خلال البحث الإمبريقي فقط، فنتائج البحث الإمبريقي، يجب أن توضع في إطار نظري عن طريق التصور العقلي، فوجود النظرية ضروري لكي تزودنا بالتصورات والفروض والعلاقات المنطقية والتأويلات التفسيرية، ولكي نمثلنا في النهاية بمرتكزات التنبؤ العلمي ولذلك فإن جوهر معاداة للبحث الإمبريقي يتمثل في حالة التبخر والتجزئة والوقوف عندها، وليس احتفاره أو نفيه المطلق، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن بارسونز قد وصف مؤلفه بناء الفعل الاجتماعي، بأنه عمل إمبريقي حيث اعتبر أفكار فيبر ودوركهايم، وباريتو ومارشال، بيانات خام، يستطيع أن يستخدمها في إظهار التشابه الكامن بينهم خلف الاختلافات السطحية الواضحة للعيان. (المرجع السابق: 47).

بصف بارسونز نتائج البحث الإمبريقي المتجزئة بأنها (فئات راسبة) Residual Categories وهذه الفئات أو المعرفة المبعثرة لا تشكل علماً - بالمعنى الذي تسمى إليه دراسة بارسونز - ولذلك ينبغي أن نوضع في إطار نسق نظري مرجعي واضح، يحدد المسار الفكري لعدد كبير من الناس، وهذا النسق النظري أو المحطط المفاهيمي - وهما مفهومان يستخدمهما بارسونز بالإضافة إلى النظرية بالتناوب - الذي يعتمد على مرجعية إمبريقية، يمثل نقطة مضيئة، وما يقع خارجها هو في الظلام، وليس ذو قيمة أو أهمية إلا إذا ارتبط بعلاقة مع النسق النظري فقط. (Parsons: 1968: 16-17).

لقد شكّل هذا المستوى من العمل النظري تحدياً كبيراً أمام بارسونز، في وقت سادت فيه النزعة الإمبريقية، والنظريات قصيرة المدى التي ترتبط مع البحث بشكل مباشر حيث أن الجيل الأول من الرواد في أمريكا (1920-1980) سمنر وكولي وبارك وثورماس، قد استخدموا النظرية في البحث من خلال اختيارهم لمشكلات محددة، وقد حرصوا على هذا المستوى المباشر من العمل النظري، مخوفاً من سيادة الأنساق التأملية ممثلة بالنمط البشري - نسبة إلى هريت سبنسر - الأمر الذي أدى إلى ظهور الإمبريقية البرجماتية، وهذه النزعة كما يوضح بارسونز في مقاله الموسوم بـ آفاق مستقبلية في النظرية السوسولوجية *The Prospects of Sociological Theory*. قد شككت في النظرية، وبشكل خاص، أي شيء يدهو نفسه عام، أو نظرية نظامية، إلى حد عدم قول أي شيء عن النظرية، ولكن بارسونز - الذي يضع نفسه في الجيل الثاني - يوضح أن هذه المرجح من الإمبريقية المعادية للنظرية، لحسن الحظ، قد اضمحلت، مع بقاء بعض الرقص لإدراك أهمية المستويات العالية من العمومية، وبمعنى بذلك تحسوف مبرنون من الوقوع في شرك التأمل، بعد قراءة كتابات فيبر ودوركايم. (Parsons: 1964: 349-352).

وفي السياق ذاته، يميز هانز أدريانسس بين معنيين للنظرية هما: المعنى الإمبريقي: ويشير إلى مجموعة من القضايا المترابطة التي توضع قيد الاختبار، وهذا المعنى الذي يتحدد بالخاصية الإمبريقية قد ظهر في مناخ سوسولوجي في الفترة بين عامي 1950 و1960، ووجهة النظر هذه متطابقة مع النتائج المتمخضة عن البحث الإمبريقي الكمي، وبذلك فإن النظرية نتيجة، و العلاقة بين النظرية والبحث تتبع دائماً مشكلة ذات حجم محدد، إن وجهة النظر الأحادية هذه، يمكن أن تُفهم كردة فعل للخاصية التأملية، التي ارتبطت بالأنساق السوسولوجية الأولية ما قبل دوركايم وفيبر. أما المعنى الثاني، فهو المعنى الغائيم على المضمون *Substantive* لمفهوم النظرية ويشير إلى: المعرفة التي تأخذ بالعلاقات بين الظواهر، التي لا تبني فقط على الأساس الكمي للواقع، ولكن على البناءات العقلية والرموز التصورية كذلك، والتي تقرر علاقات بين متغيرات متعددة في

النظرية، وتمثل أداة امترشادية للبحث، مما يسمح بظهور علاقة جدلية بين النظرية والبحث. (Adriaansens: 1980).

لقد حرص بارسونز على بناء نظرية عامة، وأوضح أن النظرية العلمية التي تعرف على أنها جسد مترابط منطقياً من المفاهيم العامة، لا تمثل متغيراً تابعاً، ولكنها متغير مستقل كذلك في تطور العلم، فالحقائق لا تكتشف بشكل مستقل عن النظرية، وبذات الوقت فإن الحقائق قد تحدد ما الذي يجب أن تكون عليه النظرية، من خلال الاكتشافات الهامة أو الاكتشافات التي تكون ثورية بأهميتها، ولذلك فقد أكد بارسونز أن هناك عملية تناوبية **Reciprocal Process** بين النظرية والحقيقة الإمبريقية. (Parsons: 1968: 6-9).

ولكن يرى بارسونز أن هناك خوف وتخاذل عن بناء النظرية العامة ناتج عن اختفاء الثقة بالتقدم العلمي لعلم الاجتماع، وأن النظريات متوسطة المدى التي يتنادى بها ميرتون يمكن نسبتها إلى النظرية العامة. (لبلة، د.ت، 560). ربما يكون بارسونز محق في ذلك، ولكن اختبار النظرية العامة التجريدية، لن يكون متاحاً إلا إذا تخففت عن اشتقاقات أو استنباطات بالمستوى الذي قدمه ميرتون على الأقل.

لذلك، فإن فكرة النسق تحمل مكاناً مركزياً في طروحات بارسونز، حيث يمكن صياغة أي جانب من جوانب الواقع صياغة عقلية، ونظرية، فقط عندما ننظر إليه على أنه يشكل نسقاً بالمعنى الدقيق للكلمة، وتتضمن فكرة النسق عند بارسونز الاعتماد المتبادل بين الأجزاء التي تشكل كلاً بحيث ترتبط ببعضها إلى درجة أن التغير أو الحركة داخل هذا الككل لا يمكن أن تظهر بطريقة عفوية أو غير منظمة، وإنما تظهر كنتيجة لتفاعل معقد في الأبنية والعمليات. (روشييه: 1981:51).

إن منهج الفهم النسقي في الواقعية التحليلية، يعتمد، كما يريد بارسونز على التفكيك وإعادة التركيب، لأن تفكيك الظاهرة قد يبني عناصر كانت مضمرة وخفية، ولذلك فإن تحليل الوحدة **Unit analysis** هو تحليل الحبوط المشكلة للواقع

الأمريكي، بينما تحليل العنصر Element analysis، هو تحليل للنسيج العام، وبهذا فإن العنصر ليس ذو علاقة مباشرة مع الواقع، وإنما الوحدة، فكل وحدة أو جزء يشكل ارتباطاً محددًا في عنصر تحليلي أو أكثر. (Parsons: 1968: 748).

وهنا يلتفت بارسونز إلى مفهوم الانشاق Emergence - الذي استعاره من دوركايم- ويؤكد أنه ليس هناك شيئاً عينياً أو تأملياً يتعلق بمفهوم الانشاق، إنه يسايطه إبراز الخصائص حقائق مشاهدة معينة، فما هو مبحث نه معنى إمبريقي محدد بدقة يعيد ويظهر الخصائص العامة للأنساق المعقدة للظواهر، والتي هي قابلة للمطابقة الإمبريقية من خلال وحداتها المختلفة، وما يميز خصائص المبتثق عن الخصائص الأولية للوحدات هو أن خصائص الوحدات لا تكون قابلة للمشاهدة وراء الخصائص العامة المتنبقة. (Ibid: 749).

إذا كان بارسونز يسعى للوصول إلى نظرية عامة، فإنه من المنطقي أن يرى الفعل الاجتماعي موضوع الدراسة، في دائرة تتقاطع مع أنساق علمية مختلفة، ولذلك يؤكد بارسونز إن عالم الاجتماع لا يمكن أن يحقق عملاً مقنعاً، إمبريقياً أو نظرياً دون الرجوع إلى علم النفس وعلم الاقتصاد وعلم السياسة. وهذه الحقيقة غير واضحة بالنسبة للمتجهبة الإمبريقية، والفكر التحليلي الريادي للفعل، ومن الملاحظ أن المكان المعطى لعلم الاجتماع في هذا التصنيف يجعله علماً تحليلياً. (Ibid: 779). وكما يشرح روشيه: لقد قدم بارسونز ضرباً من إيكولوجيا علم الاجتماع، حيث سعى جاهداً إلى وضع علم الاجتماع في بيئته من العلوم التي تدرس الإنسان. (روشيه: 1981: 63).

يقول بارسونز: لأن الفكر الاجتماعي كان منقسماً بين الوضعية والمثالية، فلم يكن هناك مكان للنظرية السوسيولوجية التحليلية بالطريقة التي تم اقتراحها بها، ولذلك كان الأمر يتطلب تغييراً عميقاً في الفكر الاجتماعي من أجل إيجاد مكان للنظرية التحليلية. (Ibid: 773). من هذا انتطلق فقد نأى بارسونز بذاته عن الوضعية بشكلها السلوكي المتطرف، الذي بنفي ويطرد كاتة عناصر الوعي من الحضارة الإنسانية، وحيث تعترف

فقط بالمعرفة الموضوعية والخارجية حول النشاط الإنساني، كما يعتمد عن المثالية التي رفعت من مكانة الأفكار والمعاصر الأخلاقية والذاتية، متكررة لوجود أي دور هام لنعوامل المادية في السلوك الإنساني، والأهم من ذلك أن المثالية تؤكد بأن كل ثقافة هي بالطبع صيغة فريدة أو كل متميز وهذا الموقف من شأنه أن ينفي ويشكر إمكانية قيام علم اجتماعي قائم على المقارنة والتعميم. (زايتلن: 1989: 39).

إن هذا الموقف الوسط بين المثالية والوضعية، والممثل بالواقعية التحليلية والنظرية التحليلية، هو بمثابة التغيير العميق في الفكر الاجتماعي الذي أشار إليه بارسونز، وهو بمثابة الإسهام الأصيل الذي قدمه، لكن إرفنج زايتلن يشكك في أصالة هذا الإسهام ويوضح أن مفكرين من كلا التيارين التفوقوا نحو ما اعتبره بارسونز بصورة واضحة إسهامه الأصيل، فقد انطلق دوركايم وباريتو من موقف وضحي لكنهما سرعان ما اعترفا بالدور البالغ الأهمية للقيم والغايات والمثل، ومن ناحية أخرى فلان فيبر وزملاؤه وتونيز الذين يفترض أنهم بدأوا من مواقف مثالية وأكدوا عليها لم يغفلوا دور الأسباب والظروف الموضوعية، وبذلك ثمة مفكرون من بين الوضعيين والمثاليين انحسوا عن المواقف المتطرفة للمذاهب وتقاليدهم العلمية والتفوقوا في موقف أكثر اعتدالاً وتوازناً. (المرجع السابق: 39).

استناداً إلى ما تقدم، يتخذ بارسونز مساراً أكثر تحديفاً يوضح من خلاله وجهة الواقعية التحليلية عنده، ويرسم صورة أكثر وضوحاً لسوسيولوجيا الفعل في إطار النظرية التحليلية؛ فيوضح بارسونز: إن حل سؤال القوة، وكذلك تعددية الخصائص المعقدة لأنساق الفعل، تتضمن إطاراً مرجعياً عاماً، يعكس حقيقة تكامل الأفراد مع مرجعية النسق القيمي العام، ويظهر ذلك في شرعية القيم المؤسسة، والغايات المحددة للفعل وهذه الظواهر يمكن ردها إلى خاصية منبثقة لأنساق الفعل الاجتماعي يمكن تسميتها بـ (التكامل في القيم العامة) (Common - Value integration)، وهي خاصية تميز السوسيولوجي عن الاقتصادي والسياسي، ومن هنا، فإن علم الاجتماع

يمكن أن يعرف على أنه العلم الذي يحاول تطوير نظرية تحليلية لأنساق الفعل الاجتماعي، بحيث يمكن فهم تلك الأنساق في ضوء خاصية التكامل في القيم العامة (Parson: 1968: 768).

وهكذا فإن نقطة البدء المركزية التي ينبغي التفكير بها عند استخدام الرقمية التحليلية هي أن التكامل القيمي، يمثل المرجعية التحليلية لأنساق الفعل الاجتماعي، وهي مهمة أساسية ينبغي على علم الاجتماع الالتزام بها والعمل على تطويرها.

أما بالنسبة للنظرية السوسولوجية، فهي تمثل جزءاً تكاملياً من نظرية الأنساق التحليلية التي يسمي علم الاجتماع إلى تطويرها، وبذلك يكون بارسونز قد فصل بين ما يسمي علم الاجتماع إلى صياغته كإطار مرجعي للفهم والتفسير (نظرية الأنساق التحليلية)، وبين النظرية السوسولوجية كحالة جزئية متخصصة، إن هذا الإجراء ليس من قبيل انفصال بين العلم وهويته، ولكن على علم الاجتماع أن يستعين بأنساق علمية أخرى، تفسر الفعل الاجتماعي ضمن توجهاته المختلفة، السياسية، والاقتصادية، والسوسولوجية، بالإضافة إلى الاجتماعية، وبكل الأحوال فإن كل من النظرية التحليلية والنظرية السوسولوجية، تمتلكان المرجعية التحليلية ذاتها، وهي التكامل القيمي، ومأسسة الأنماط القيمية، وفيما يتعلق بالنظرية السوسولوجية يقول بارسونز: النظرية السوسولوجية، هي بالنسبة لنا، ذلك الجانب من نظرية الأنساق الاجتماعية، والتي تهتم بظواهر مأسسة أنماط التوجيه القيمي Value-Orientatoin في النسق الاجتماعي. مركزة بذلك على ظروف هذا التماسس، وتغير الأنماط، وظروف التكيف معها، والانحراف عنها، والعمليات الحافزة المتضمنة فيها (Ibid).

بهذا الخصوص، يحاول كريغ كاهرون وزملاؤه Craig Calhoun صياغة المسلمات الأساسية لتنظيم النظرية عند بارسونز على النحو التالي:

1- النظرية المنتظمة Systematic ذات أهمية جوهرية لأي علم.

- ب- النسق النظري الأساسي لعلم الاجتماع، يجب أن يكون أوسع من نسق نظرية علم الاجتماع ذاته، بحيث يكون نظرية للاتساق الاجتماعية.
- ج- النظرية المنتظمة الأكثر نفعاً لعلمنا يجب أن تتكيف مع النمط البشري - الوظيفي.
- د- يجب أن تشكل النظرية فيما يمكن تسميته الإطار المرجعي للفعل Action Frame Of Reference.
- هـ- يجب أن يوظف النسق النظري، قدر المستطاع بمفاهيم إجرائية، وتصنيفات نظرية للقيم الإمبريقية التي تمثل نتاجاً فورياً لإجراءات مشاهدتنا (Calhoun and Others: 2002: 359-360).

إذن، يبدو أن بارسونز يبني نظريته على أساس التحليل النسقي الشمولي، الذي يتضمن في محتواه شكلاً آخر من التحليل يعكس إلى حد كبير أيديولوجيا النظرية، وهو البشري - الوظيفي Structural - Functional، بحيث تفهم المجتمعات كاتساق اجتماعية، وأن صفات وملامح معينة للبناءات الاجتماعية توضح في ضوء إسهاماتها لبقاء وديمومة تلك الأنساق، فالطقوس الدينية مثلاً تفهم في ضوء إسهامها في تحقيق التكامل الاجتماعي، وحسب القاموس المعاصر لعلم الاجتماع Contemporary Dictionary of Sociology لجورج نيودورسون وزملاؤه Theoderson فإن هذا النوع من التحليل يدرك المجتمع كنسق مكون من أجزاء متداخلة علائقياً بحيث لا يمكن فهم أي جزء بمعزل عن الكل، والتغير في أي جزء يرى على أنه يقود إلى درجة معينة من اللاتوازن، تؤدي بدورها إلى أن تعمل أجزاء أخرى من النسق على إعادة ترتيب النسق ككل وتحقيق التوازن. (Wallace and Wolf: 1995:18).

إن تشديد بارسونز في تعريفه لعلم الاجتماع والنظرية السوسيولوجية، على التكامل القيمي العام، ومأسسة الأنماط القيميّة، يخترزل الجهد في الكشف عن

الأيديولوجيا التي تركز عليها سوسيوولوجيا الفعل عنده، وهي أيديولوجيا تشدد على إبراز التوازن والاستقرار والتكامل في الأنساق الاجتماعية، ولذلك، يلاحظ سمير أيوب في كتابه تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع: أن الغاية الأساسية للنسق الاجتماعي عند بارسونز، كانت كما عند غيره من الوظيفيين، تحقيق الاستقرار والتكامل، وترتب على ذلك أن كل ما يعرق هذه الغاية، أو يحول دونها، يكون بالضرورة عائقاً وظيفياً، بل ويعد خروجاً على متطلبات النسق وانحرافاً عن بنائه العياري. (أيوب: 1983:180).

للاعتبار ذاته، فقد أشار الآن تورين في كتابه نقد الحدائق إلى أن بارسونز هو الذي أعطى النسخة الأكثر تبلوراً للسوسيوولوجيا الكلاسيكية، لأنه في نهاية الأمر لم يستطع أن يتجاوز إطار المؤسسات لينتقل إلى دراسة الحركات الاجتماعية. وقد أكد تورين بأن السوسيوولوجيا- التي يطرحها بارسونز - هي صورة تخلقها الرأسمالية عن نفسها حيث تنحصر السوسيوولوجيا في نطق محين من المجتمعات، وهي المجتمعات الرأسمالية التي تركز سيطرة النظام الاجتماعي على الفاعلين، وتغفل دراسة الجانب الآخر في المجتمع وهي الحركات الاجتماعية التي يعبر بها الفاعلون عن ذواتهم في مواجهة سيطرة وقهر هذه المؤسسات وبشأن المهمة الملقاة على عاتق علم الاجتماع يقول تورين: أن يكون المرء عالم اجتماع اليوم هو أن يتأمل شروط وجود مجتمع جديد، والطريقة التي يمكن بها للأزمة والمفطية من جانب، والصراعات الاجتماعية من جانب آخر، أن تتحد جميعاً لوضع تنظيم اجتماعي وثقافي جديد. من العبث الحلم بمجتمع مثالي مع نسبتيان التمزقات والانقلابات التي توشك على الحدوث. (تورين: 1997 : 8-9).

لم تأت سوسيوولوجيا الانساق والتوازن عند بارسونز من فراغ، فقد ركز إدوارد ديفيريوكس Devereux في مقاله النظرية السوسيوولوجية لدى بارسونز Parsons Sociological Theory على بعد عميق في إنتاج هذا الشكل من السوسيوولوجيا في فكر بارسونز، وهو مسار حياته فقد رسخت فيه نزعة الإصلاح الاجتماعي عند والده - الذي كان عاملاً في الكنيسة - الاهتمامات الاجتماعية، كما أن دراسته للاقتصاد

المؤسسي أو اقتصاد انظم على يد والتن هاملتون Hamelton في كلية امهرست Amherst قد رسخت لديه فكرة ربط الظواهر الاقتصادية بالبناء الاجتماعي الكلي، كما أن دراسته للفلسفة، حول النظام الأخلاقي مع كلارنس آيبرز Clarence Ayers، قد عرضة لأعمال سمنر وكوتلي، ودوركايم، وعزز حبه بالنظام الأخلاقي. ومن ثم فقد تأثر برواد التحليل البنائي الوظيفي في الأنثروبولوجيا مثل ماينوفسكي، وبعدها إعجابيه الشديد بأعمال ماكس فيبر وهكذا فإن التحول الأخلاقي والاقتصادي المؤسسي، والانتروبولوجيا البنائية الوظيفية وغيرها من الأحداث قد أنتجت فكرةً وبقيت مركزية فيه. (Devereux: 1961: 2).

لقد أشار بارسونز في مطلع كتابه بناء الفعل الاجتماعي، إلى الدور الذي أحدثه سبنسر في تاريخ الفكر للمناطقين بالانجليزية، ولكن - كما بصرح بارسونز - فكره قد مات وكان ضحبةً للتحول في النظرية العلمية، لقد قتله إلهه الخاسد المتقم، الذي دعاه التقدم Progress، لقد قتله لشدة إخلاصه وولائه له. إن هذه العبارات، وبالاستناد إلى وجهة نظر تورين المشار إليها سابقاً، تكاد تنطبق على بارسونز الذي اتخذ من التكامل القيمي العام، والتوازن النسقي إلهاً له، وشاهل تعارض القوى والمصالح والانقسامات، والسيطرة والخضوع، والقهر.

وكما يلاحظ روشيه، فإن هناك ثلاثة اتجاهات كان يمكن لبارسونز أن يتحول بها ولم يفعل، وهي بمثابة انتقادات جوهرية لسوسيولوجيا الفعل عنده:

أولاً: كان بإمكانه اكتشاف التركيب الكلي للعوامل البنائية التي يركز عليها الانفاق القيمي العام، ويندعم من خلالها، مثل تدرج القوة والسلطة، والطبقات الاجتماعية، وأشكال كثيرة من الاغتراب علماً بأنه قد مهد الطريق لذلك واقرب من هذه القضايا.

ثانياً: إن تحليل الانفاق العام يجب أن يكتمل بتحليل الصراع، فلم يجيد بارسونز مكاناً في نموذجة النظري لدراسة الصراع، كما ذهب النقاد.

ثالثاً: أخذت النظرية عند بارسونز المعايير والقيم كمسلمات، دون التساؤل بعمق عن كيفية ظهورها. (روشييه: 1983 : 249).

وهكذا، نمة إشكالات هامة في تصورات بارسونز التسبقية، لسوسيولوجيا الفعل، وهذه الإشكالات - حسب مقتضيات الدراسة الراهنة على الأقل - ترتبط بالقوة وعلاقتها وتوازنها، وأهمها ما يلي:

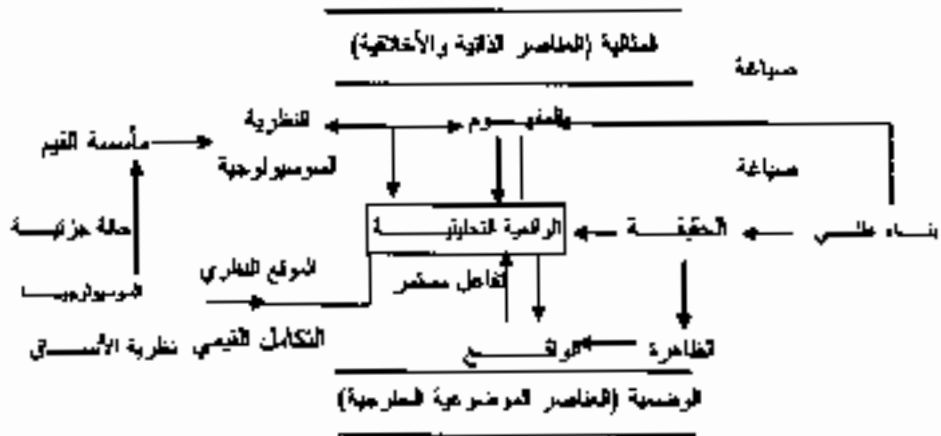
أولاً: إن شرعية القيم المؤسسة، وكذلك التنظيم المعياري للنسق، يمثل حقيقة كاملة لحل إشكالية القوة في إطار التحليل النسقي، الذي يقدمه بارسونز، وكما سبق، فهو يعرف القوة من منظور التحليل النسقي، بأنها قدرة وحدة النسق على تحقيق المصلحة العامة والخير للمجموع، وهنا، تكمن شرعية جميع الانتقادات الموجهة إلى نظريته باعتبارها محافظة أو كما وصفه بونومور بأنه خارج هذا العالم، أو الرجل المحافظ، إن الافتراض المضمن في تصورات بارسونز هو أن منظومة القيم والمعايير تنطوي في إطار التكامل بالضرورة على العدالة الاجتماعية، وأن نظام التوزيع الذي يتعدت بارسونز عنه كآلية ضبطية هو نظام عادل: وأن شرعية القيم والمعايير المؤسسة هي شرعية حقيقية، انبثقت عن رضا جميع الأفراد، ومن ثم فإن وجود الشرعية يعني بالضرورة وجود الرضا والاتفاق والعدالة، وكل ما تقدم قد يعتبر على صعيد الحقائق الواقعية انتهاكاً معرفياً لحقائق الواقع الموضوعي.

ثانياً: إن علم الاجتماع، من منظور بارسونز للواقع الاجتماعي، معني بالتحليل النسقي للأفعال ذات الطبيعة الاتساقية، وهي الأفعال التي استقرت في إطار عملية التكامل القيمي العام، ولذلك فإن التفاضل في القوة القائم على تضارب المصالح والتناقضات الاجتماعية، والحركات الراديكالية، والصراعات، وجميع عمليات القهر والاستغلال، وكذلك الأيديولوجيا التي تنفذ إلى منظومة الأفكار العامة هي ليست من مجالات البحث التي يعني بها

علم الاجتماع ولا أحد العلوم الفرعية الموازية للأنساق الفرعية المشكلة لسوسيولوجيا الفعل النسقية، بما في ذلك علم السياسة.

ثالثاً: بناءً على ما تقدم، فإذا كانت النظرية السوسيولوجية - كما يزعم بارسونز - معنية بمأسسة أنماط التوجيه القيمي، فإنه بذلك يفرض على النظرية السوسيولوجية، مساراً أحادياً لتفهم، يفرضي إلى إصااق صفة الاتساق بالأنساق الاجتماعية، وبذلك يتجاهل التناقضات الداخلية للأنساق، وعلاقتها القائمة على السيطرة وتضارب المصالح.

رابعاً: وهكذا فإن التشكك المركزي الهام ينتهي أن يوجه إلى المنهجية التي اعتنى بها بارسونز كثيراً، وهي الواقعية التحليلية، فقد مضى بارسونز طويلاً وهو يدافع عن ارتباطات تجريداته، في إطار الواقعية التحليلية بالواقع، ولكنه يوعي وقصدية لم ينظر إلى الواقع بموضوعية، ولذلك فإن الأساس الذي قامت عليه الواقعية التحليلية هو أساس مشوه، يفضل جوانب هامة من المسارات الواقعية الممكنة للفعل والمشار إليها سابقاً. ولذلك على الرغم من شمولية الإطار الذي يطرحه بارسونز إلا أن المحتوى الوظيفي قد اختزل الشمولية على ما يبدو وحصرها في مسارات ضيقة للواقع، ومن هنا كان من الأجدي أن يستخدم بارسونز مفهوم (الواقعية التحليلية الوظيفية) بدلاً من الواقعية التحليلية.



النموذج رقم (14): صومولوجيا الفعل عند بارسونز

يوضح النموذج رقم (14) أن صومولوجيا الفعل عند بارسونز تركز على التحليل النسقي الشمولي الذي تمثل النظرية الصومولوجية حالة جزئية منه تعنى أساساً بمسألة الأنماط القيمية، وكل من الصومولوجيا بوجه عام والنظرية الصومولوجية بوجه خاص، تم صياغتها في إطار الواقعية التحليلية التي تعكس شكلاً من التجريد يتخذ موقفاً وسطاً بين الوضعية المتطرفة والثالية التاريخية والأخلاقية، بحيث يعكس هذا التجريد تفاعلاً مستمراً بين الواقع والمفهوم، الذي يصاغ عقلياً ويجسد حقائق تمثل مقولات حول الظواهر الفعلية.

3 - 2: النظرية الطوعية:

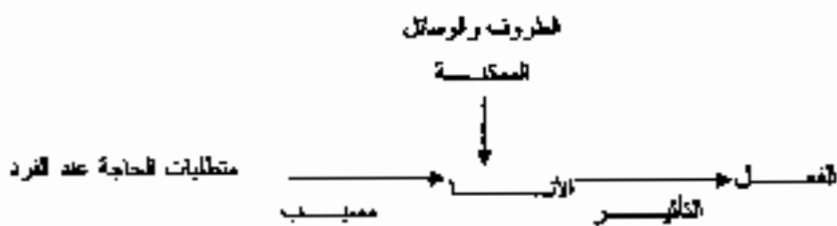
أقام بارسونز النظرية الطوعية للفعل الاجتماعي، من خلال مراجعته تحليلية لأفكار مارشال فيبر وبلرنتو ودوركايم، من حيث تفسيراتهم للرأسمالية، والطريقة التي حلل كل منهم فيها، العلاقات بين النشاط الاقتصادي والسياق الاجتماعي الأوسع، ولذلك فقد بدى للبعض - جي روشيه مثلاً - أن بارسونز يتابع أطروحة الدكتوراه، التي كانت حول مفهوم الرأسمالية في كتابات ماركس وزمبارنو وغيره. وفي ضوء مراجعته لأفكار

المفكرين الأربعة تبنى بارسونز وجهة النظر الثالثة حول الرأسمالية: أن الرأسمالية يجب أن تحلل كنظام اقتصادي وكنباء للملكية والإنتاج يعتمد بصورة كلية على الأبنية الاجتماعية والقيم والاتجاهات والسلوك غير الاقتصادي. (روشييه: 1981: 23-25).

ومن المسائل الهامة التي أبرزها بارسونز في مراجعته: أن المفكرين الأربعة التقوا - على عكس ما كان مُتفقاً حول الخلاف الفكري بينهم - في مقررات النظرية الطوعية للفعل الاجتماعي حيث رفض كل منهم الموضوعية، كما أكد كل منهم على دور الذاتية، بالتركيز على حافزية الأفراد والأهداف التي يختارونها ويسعون إلى تحقيقها، والقيم التي يلتزمون بها، علاوة على أن كل منهم قد تجاوز النفعية المتطرفة كحافزية للسلوك مؤكدين على القيم والمعايير كقواعد سلوكية. (Parsons: 1968: 719-793).

بمعنى آخر، فإن طوعيه بارسونز تمثل أطروحة توليفية على المستوى المنهجي، كما على مستوى أنماط الفكر بين الاتجاهات والتيارات غير المتصالحة حتى الآن، فقد سعى بارسونز إلى تفسير العجوة بين الأنكار المتعارضة لتقاليد الوضعية والمثالية (الموضوعية والذاتية) أو الفرد والمجتمع في الفكر السوسبيولوجي، ولذلك فقد ميز بارسونز بين بعدين: الأول، هو البعد الذي يهتم بالسؤال عن، ما هو نوع العوامل التي تقع في جذر الفعل؟ ومن ثم ما هو المجتمع الذي ينتج عنه ذلك الفعل؟ فهل هي عوامل ترتبط بالبيئة الطبيعية الموضوعية للفعل؟ أم هي توجيهات ناتجة تنبثق عن الفاعل نفسه؟ أما البعد الثاني: فهو يطرح الفكرة المتضادة بين الإسمية الاجتماعية والواقعية الاجتماعية، وهنا يرتبط السؤال بمنطلق تحليل الفعل هل هو الفرد أم المجتمع؟ وكيف يمكن لعلم الاجتماع حل هذه المشكلة على المستوى المنهجي؟ فهل ينبغي دراسة الفعل الإنساني من وجهة النظر التي تؤكد على البناءات المؤسسية التي ينتمي إليها الفرد؟ أم من وجهة النظر التي تؤكد على أفعال الأفراد أنفسهم. وكما يوضح إدريانسنس فقد حاول بارسونز في نظريته الطوعية الربط بين البعد الأول: (الوضعية - المثالية، مع البعد الثاني الواقعية - الإسمية). (Adriaansens: 1980: 33).

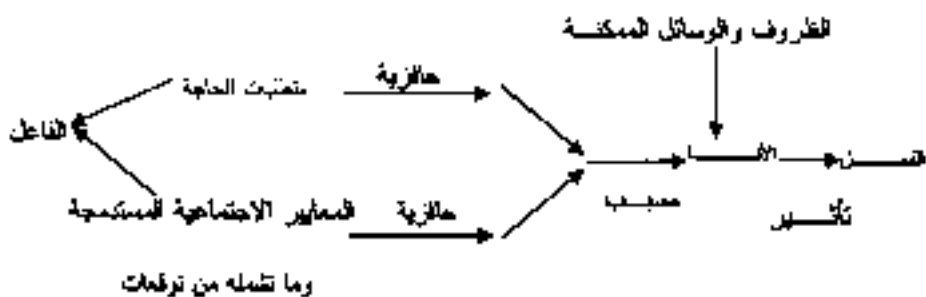
ومن أجل صياغة أطروحته الطوعية، فقد انطلق بارسونز بشكل أساسي من إختراقات وجهة النظر النفعية، أو ما يدعوه بالاتجاه النفعي **Utilitarian Approach** والمعضلة المركزية التي تعاني منها النفعية، أنها تنظر إلى الفاعل على أنه يسعى إلى تحقيق غايات أنانية **Egoistic** في موقف معين يتضمن ظروف مادية معطاء ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار، بالإضافة إلى وسائل مادية ممكنة لتحقيق الأهداف المشروعة. إن النفعية تصور الغايات على أنها عشوائية وغير منتظمة في الحياة الاجتماعية، ولا تمنح الفاعل حرية في الاختيار. وقد تجاوز بارسونز هذا المستوى الضيق من التحليل، معتبراً المنهج النفعي اختزالياً **Reductive**، فالحاجات والغايات التي تولد الفعل بهذه الصورة هي داخلية، بينما لا يوجد شيء خارجي بالنسبة للذات الفردية الفاعلة وبذلك، فإن النتيجة ليست فعلاً حقيقياً على الإطلاق. ولكن - كما يذهب بارسونز - شيء مقارب للسلوك الحيواني المحدد بالقطرة، وليس ذو الطابع الاختياري.



النموذج رقم (15): أبعاد الفعل حسب الاتجاه النفعي

وهكذا، لقد امتلك بارسونز حجة قوية للانطلاق من إختراقات المنهج النفعي، فإذا كانت الغايات الأنانية هي المسببة للفعل، فلن يكون هناك نظام اجتماعي، وهنا يقتبس بارسونز مقولة هوبز بأن الأفراد الذين يتصرفون بشكل أناني لإشباع رغباتهم الأنانية سوف ينخرطون في 'حرب الكل ضد الكل' **Aware of All Against All**، ولكن يمكن التغلب على هذه الحرب، بتأسيس نظام اجتماعي سلمي يقبض أنانية الأفراد ويرجمها، وهذا النظام يشمل التوجه المعياري للأفراد. وبذلك يتصرف الفرد في ضوء

رغباته، ولكن في إطار المعايير الاجتماعية المتدججة، وكما يؤكد بارسونز فإن الفعل يكون بهذه الصورة موجه معيارياً أكثر منه رغائياً وبذلك يمكن توضيح تعديل بارسونز على النغمة من خلال النموذج التوضيحي التالي:



النموذج رقم (16): تعديل بارسونز على النغمة

يقول بارسونز بهذا الخصوص: يجب أن نتفكر دائماً بالفعل على أنه يتضمن شترراً بين نظامين مختلفين من العناصر المعيارية والنظرية، والفعل في الحقيقة هو عملية تغيير وتعديل العناصر النظرية في اتجاه التكيف مع المعايير^(Parsons: 1968: 722)، وهكذا، فإن بارسونز يوقع من شأن المعايير الاجتماعية كموجهات وضوابط مركزية للفعل، يظهر المستوى الثقافي والرمزي كأطر مرجعية يتحرك الفعل فيها. ومن هنا المنطلق، فإن الفعل الاجتماعي بالمعنى الذي استخدمه بارسونز هو كل خروب السلوك البشري التي تدفعها وتوجهها المعاني التي يكونها الفاعل عن العالم الخارجي، وهي معاني يأخذها الفاعل في اعتباره ويستجيب لها وبناءً على ذلك فإن الخاصية الجوهرية للفعل الاجتماعي، هي حساسية الفاعل لمعاني الأفراد والأشياء من حوله، وإدراكه لهذه المعاني وورد فعله تجاه الملوثرات التي تنقلها. (روشي: 1981: 64).

من هنا، يرى البعض (نيرنر، تومي). بأن هناك قدراً كبيراً من التفاعلية الرمزية في نظرية بارسونز، وقد أشار جاكسون توبي Toby، إلى ذلك بقوله: يعني بارسونز بالفعل

محاولة الأفراد تحقيق أهدافهم المحددة، رمزياً في بنيتنا محددة، ويبدو أن بارسونز كما لو كان تفاعلياً رمزياً على نحو كوني ومبد وبلوغه، ويتمين علينا القول بأنه لا يوجد فرق فكري هام بين الإطار المرجعي للفعل والإطار المرجعي للتفاعلية الرمزية. وفي تعقيب بارسونز على مقال لثيرنر بدأت الخصوص، يؤكد بأنه متعاطف مع هذا الرأي، وخاصة تدخل نظريته مع طروحات مبد ولكن هاتان النظريتان ليستا متطابقتين على الإطلاق. (انظر: عبد الجواد: 2002 : 307).

يقول بارسونز، لأغراض نظرية الفعل فإن أصغر وحدة تحليل في هذه النظرية هي وحدة التصرف (Unit - Act)، ويمكن أن نحلل إلى عناصرها الأساسية وهي: الفاعل والوسائل والظروف والمعايير الموجهة، وكل عنصر من هذه العناصر ذو قابلية للإدراك Conceivability كوحدة في ضوء الإطار المرجعي للفعل أو وحدة التصرف. (Parsons: 196 : 44, 48).

وبهذا المعنى، فإن التصرف أو الفعل Act يتضمن منطقياً ما يلي:

- 1- الفاعل Agent وهو الخلاق المبدع القادر على الاختيار.
- 2- يجب أن يكون للفعل هدفه أو غاية End، وهي تعني جملة الشؤون المستقبلية التي يتوجّه نحوها عملية الفعل.
- 3- يجب أن يدخل الفاعل في موقف Situation يتضمن نواحي هامة تختلف عن الغاية التي يتوجّه نحوها الفعل، ويمكن تحليل الموقف إلى عنصرين هما: العنصر الذي لا يتمكن الفاعل من ضبطه أو تغييره أو منعه وهو ظروف التفاعل Conditions والعنصر الذي يتمكن الفاعل من ضبطه والسيطرة عليه وهو الوسائل Means.

4- التوجيه المعياري للفعل Normative Orientation، وهو رابط علائقي بين العناصر السابقة، كما يسمح باختيار وسائل بديلة لتحقيق الغاية، بقدر ما يتيح الموقف من بنائيل. (Parsons: 1968: 44)

ويضيف بارسونز بأن هناك ضوابط هامة لهذا المخطط الفاهيمي Conceptual Scheme (النظرية الطوعية) يجب أن تأخذ بعين الاعتبار:

أولاً: إن فئة الزمن أساسية بالنسبة للمخطط، فالفعل هو عملية مستمرة في الزمن. إن مفهوم الغاية يوضح الإطار المرجعي المستقبلي الذي لن يتحقق إلا إذا قام الفاعل بعمل شيء ما من أجل تحقيقه، وبذلك فإن الغاية ليست موجودة في موقف الفاعل، وإن وجدت فإنها لن تبقى دون تغيير.

ثانياً: إن حقيقة مدى الاختيار المقترح للفاعل بالرجوع إلى الغايات ولوسائلها وارتباط كل منها مع مفهوم التوجيه المعياري يوضح إمكانية الخطأ، والنشل في تحقيق الغايات أو الاختيار الصحيح للوسائل، وقد يحمل هذا الخطأ معاني مختلفة.

ثالثاً: إن مرجعية هذا المخطط ذاتية Subjective، بمعنى أن هذا المخطط يتعامل مع الظاهرة، والأشياء، والأحداث، كما تظهر من وجهة نظر الفاعل. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن بارسونز لا يغفل العالم الخارجي، حيث يميز بين الذاتي والموضوعي، باعتبار أن الموضوعي Objective يشتمل موضوعات البيئة الموجودة في موقف الفعل والخارجة عن تصور الفاعل بينما الذاتي Subjective يتضمن تعريف الفاعل للموقف من وجهة نظر الفاعل.

رابعاً: يتضمن موقف الفعل عناصر طبيعية **Physical** وبيولوجية، والباحث لا يترجمها إلى عناصرها الدقيقة، فهو لا يُعنى بها إلا بموجب ارتباطها بعناصر وحدة الفعل. (Parsons: 1968: 48).



النموذج رقم (17): النظرية الطوعية ضد بارسونز

يوضح النموذج رقم (17): بأن الفاعل الموجه ميارياً يتحرك في الإطار الزمني لتحقيق غاية مُعرفة أصلاً في منظومة المعايير الثقافية، ومن أجل بلوغ غايته عليه أن يتجاوز الظروف الموضوعية التي لا يتمكن من السيطرة عليها في موقف التفاضل. وأن يختار بين وسائل مختلفة في ضوء المعايير الثقافية وعند بلوغ الغاية يكون الفعل قد تحقق، وهنا تجري عملية تقدير للخطأ والصواب في الفعل الناتج عن طريق المعايير الثقافية التي تحدد مستوى الالتزام ومواءمة الوسائل.

يوضح بارسونز أن الإطار المرجعي للفعل، يمكن أن يقسم إلى مستويين، الأول: هو المستوى المبني أو المحسوس **Concrete** ويشير إلى وجود فعل محسوس، وعناصره تمثل كيانات مبنية محسوسة، وهكذا، فإن الغاية المحسوسة، تمثل جملة الشؤون المستقبلية المتوقعة، والتي تمكس غاية محددة تنتمي إلى الإطار المرجعي للفعل، ولكن لأغراض

التفسير، لا بد من التجريد لتعميم المخطط المفاهيمي بحيث يستحضر العلاقات الوظيفية التي تربط الحقائق المرتبة بطريقة وصفية، وهذه المسألة تمثل واحدة من الوظائف الهامة المرتبطة بالمستوى الثاني: وهو المستوى التحليلي Analytical، كعالة مقابلة لعملية الوصف، وهنا يتم تمييز دور العناصر المعيارية من غير المعيارية، ويستخدم بارسونز المعياري هنا ليشير إلى العناصر الغالية فقط من وجهة نظر الفاعل ولا تحصل أي معنى أخلاقي بالنسبة للملاحظ، فالثغابة بالمعنى التحليلي تعرف على أنها الاختلاف بين الغاية المحسوسة الفعلية، وتلك التي تم التنبؤ بها عند دخول الموقف، وكذلك فإن المعنى التحليلي للوسائل، لا يشير إلى أشياء معينة يمكن أن تستخدم في مسار الفعل، ولكن تلك العناصر التي يمكن السيطرة عليها من قبل الفاعل لتحقيق غايته. (Ibid: 49).

يلاحظ ستيفن سافاج Savage؛ أن عناصر وحدة الفعل، تمثل الحد الأدنى من العناصر أو المكونات لأي عملية فعل معينة. وأي من هذه العناصر لا يمكن تجاهله في أي محاولة لتحليل هذه العملية، بينما العناصر الثغافية، أو ذات المعنى تدخل في كل نقطة من وحدة الفعل وهكذا، فهناك مركب كلي للفعل يعني بالتمييز بين المعياري، والظرفي في وحدة الفعل، ولذلك يمكن اعتبار الفعل كمفصل بين المستويين. (Savage: 1981: 92)

الآن، يمكن العودة إلى توليفة بارسونز الطوعية لتوضيح محتواها بعد أن أصبح من الواضح أن هناك فضائين أو مجالين بشكلان الطوعية هما: المجال المثالي، ويتضمن الثقافة بعناصرها المعنوية المختلفة كالقيم والأفكار والمعاني. والمجال الطبيعي: أو الموضوعي الذي يتضمن أي شيء سواء من العنصرية البيولوجية أو الأنساق الاجتماعية، ويمكن تقديم صورة لموقع توليفة بارسونز من خلال النموذج التوضيحي التالي:



النموذج رقم (18): للموقع المعرفي والمنهجي لتقوية بارسونز الطوعية

الخط الراسي كما هو واضح في النموذج رقم (18)، يشير إلى نقطة البداية في تحليل بارسونز، وهي عقلانية الفاعل. المتمثلة في مخطط الوسائل - الغايات التبعي، إن هذه الصورة من العقلانية تعود إلى مشكلة النظام، والخط الأفقي يعكس هذه المشكلة، حيث يتضمن في القطب الأيسر منه المفهوم الوضعي للنظام، بينما يتضمن القطب الأيمن الفهم المثالي، وبين القطبين يبرز موضع النظرية الطوعية التي توحد القطبين في نمط واحد من التفكير حول الإنسان والمجتمع، يجمع بين العقلانية والمثالية الذاتية والموضوعية الوضعية.

إذن، ما حاول بارسونز فعله بالضبط هو، تقييد التوجيه التبعي الرغائبي للسلوك الإنساني فعمل على تقييده بالقواعد الاجتماعية والبنى الرمزية، ولكن هذا الإجراء لا يمنع من ارتباط الفعل بالحرية والعقلانية. حيث يظهر شكل من العقلانية يمكن وصفها بالعقلانية المعيارية أو شكل من الحرية يمكن وصفها بحرية الاختيار العقلاني المعياري. وبموجب هذه الصورة من الاختيار العقلاني المعياري، فقد تمتع الفرد عن تحقيق غاية يريد لها، مقابل الالتزام الأخلاقي، أو الديني كما أنه قد لا يحقق الغاية التي يريد لها في

أقصى كمالها، إن بارسونز لم يشر إلى هذا الجانب من العقلانية، ولكن يمكن تأويله في إطار المستوى التحليلي للنظرية الطوعية.

لكن عدم خوض بارسونز في طبيعة القوى والعناصر التي تعطل أهداف الناس وجهودهم أو تلغيها، قد أثار سخرية البعض من طروحاته أحياناً، وبهذا الخصوص يوضح ألفن جولدنر بأن زومبارت، وفيسبر، وبارسونز في بناء الفعل الاجتماعي، وماركس الشاب في المخطوطات الفلسفية الاقتصادية جميعهم يتفقون على أن الموقف الذي يصاغ به الناس بموجب قوى اجتماعية مستقلة، أو تعطل أهدافهم، وتلغي جهودهم فيه، هو موقف غير مرغوب به. إن زومبارت وجير ميلان إلى أن هذا الموقف لا يمكن تجنبه في الحضارة الصناعية الحديثة، ويرى ماركس أنه موقف جوهري في الرأسمالية بينما يمكن تجنبه في الشيوعية. أما بارسونز فإنه يرى أنه يمكن تجنب هذا الموقف حتى في الرأسمالية. (Gouldner: 1970: 185).

ويضيف جولدنر: بأن رؤية الناس كمخلوقات تبحث عن أهداف، وأن جهودهم تغير حياتهم - وهي مسألة مركزية في طوعية بارسونز - تيل للالتقاء مع مشكلة الاغتراب عند ماركس، ولكن بارسونز لم يكن يدرك ذلك لأن كتابات ماركس لم تكن مألوفة بالنسبة له. (Ibid).

لقد برر بارسونز ذلك بأن أعمال ماركس لا تندرج في نفس الفترة الزمنية للكتابات التي تناوفا. حيث أن أعمال ماركس تنتمي إلى الحقبة الثانية من المسار التاريخي للنظرية السوسولوجية، بينما النظرية الطوعية هي من إنتاج الحقبة الثالثة، وهذا بطبيعة الحال تبرير متهاو وضعيف، والحق أن الأفكار الجوهرية لماركس تعارض المنحى الفكري الذي حاول بارسونز بموجبه صياغة أطروحته، ولو تناول كتابات ماركس لانطوت أطروحته على ثراء عظيم، ولكن الأمر يتطلب جهداً فكرياً إضافياً، وموقفاً أيديولوجياً مغايراً.

من جهة أخرى يجادل جولد Gould في مقاله بارسونز مقابل ماركس Parsons Versus Marx: أن بارسونز قد اعتبر ماركس مساهم أساس وهام لتطور العمل القابل للتطبيق، ولكنه لم يشاهده كذلك بالنسبة لتطور النظرية الاجتماعية العلمية، ولذلك فإن ماركس قد أسيء في بناء الفعل الاجتماعي من التجميع النظري المبتدئ الذي أطلق عليه النظرية الطوعية للفعل، وعلى الرغم من أن ماركس قد كامل بين الرضعية والمثالية، وهو أمر يستحق عليه أن يعتبر مؤسس الطوعية، إلا أن بارسونز اعتبره نقي، وحجة بارسونز أن نظرية ماركس تنحصر في نمط الإنتاج الرأسمالي، بينما جاءت القوانين النظرية التحليلية والمعقدة في الجيل اللاحق لماركس وهو جيل مارشال ودوركايم وفيبر. (Gould: 1981: 199).

ولكن، حتى بالنسبة للمفكرين الذين تناول بارسونز أعمالهم، فقد تعامل مع طروحاتهم الفكرية بصورة انتقائية، فقد أرسى فيبر قواعد مفهوم القوة القاسم على تضارب المصالح، كما اعترف دوركايم بمكان المصالح والقوة مثلما اعترف بشور القيم الأخلاقية، فعدم القدرة على اختزال عدم المساواة الاجتماعية، لن يحقق توافق معياري، ولكن نظل القيم والعناصر الأخلاقية في تصور بارسونز تحتل مكانة عليا بينما يهمل صراع المصالح وأشكال القهر. (زايتلن: 1989 : 41).

يوضح ستيفن لويال وباري بارنز Loyal and Barenz أن القوة تحقق قدرًا من الحرية بالارتباط مع موضوع الفعل الأنمي، وتقف فوق وعند التقييدات البنائية، وإلى المدى الذي يمتلك فيه اناس قوة، يمكن أن يتصرفوا بشكل مستقل في معارضة التقييدات البنائية، وإعادة تشكيل البناءات من خلال أعمال الاختيار الحرة، وبالمقابل فإن اقتتاد الأفراد للقوة يجعلهم يتصرفون بصورة آلية إزاء تفضيلات وإملاءات البناء الاجتماعي. ولا يمارسون أي اختيار فيما يفعلونه. (Loyal and Barenz: 2001).

إن مقولة لويال وبارنز السابقة، تلفت الانتباه إلى أن مفهوم القوة يغيب عن النظرية الطوعية للفعل عند بارسونز، ويشكل خاص يمكن الإشارة إلى أن الطوعية لم تأخذ القوة

كشكل من أشكال التقييد البيئي، ولم نفع القوة ضمن الظروف التي لا يستطيع الفرد السيطرة عليها، أي كظرف خارجي، وكذلك فإن القوة تغيب عن تشكيل المعايير وأدائها وعن قسرية استمراجها، وهنا تظهر: إشكالية (المعايير السلبية)، كما يتصورها بارسونز باستمرار، حيث صرح بأن حل إشكالية النظام يتمثل في تأسيس نظام اجتماعي سلمي عند طريق المعايير الاجتماعية التي تضبط أفعال الأفراد، وفي هذا التصور حيادية للمعايير الاجتماعية وكأنها تهبط من السماء، ولذلك لم يتساءل بارسونز ولو مرة واحدة عن نشأة المعايير وتشكلها، وتعامل معها باستمرار كواقع معطى، وعلاوة على ذلك فلم يلتفت بارسونز إلى الرسائل كتعصر تحليلي في الطوعية يمكن أن تحقق سيطرة الفرد على الآخرين، عندما يحتاجون الوسائل التي يسيطر عليها.

وهكذا، يمكن القول إن القوة تظهر في منطقتين من الموقف الاجتماعي: من ناحية تظهر في طبيعة المعايير الاجتماعية التي تحكم الموقف، حيث تظهر مجازاً كادناً فيها، كما تظهر من ناحية أخرى في طبيعة الظروف المادية المحيطة التي لا يستطيع الفرد أن يسيطر عليها وهنا تظهر القوة في التداخل مع الظروف والمعايير حتى على المستوى التحليلي للفعل، ولذلك فإننا كانت طوعية بارسونز تظهر نوعاً من العقلانية، والحرية في الاختيار، فإن إدخال القوة إلى طروحات الطوعية بشكل محدياً تحليلياً راديكالياً، حيث يستدعي الوقوف على حافة من اختزال الحرية، أو انعدام البدائل، أو احتكارها، بالإضافة إلى ضرب من العقلانية المضيدة التي يقدم الأفراد بموجبها تنازلات ورضون بالقليل، أو رضون فقط بحماية أنفسهم، أو بقائهم على قيد الحياة.

يعرض مارفن أولسن Olsen ثلاثة مستويات لممارسة القوة وتقدم تصوراً مخالفاً للطوعية حول امتلاك الضاعل للقرارات: المستوى الأول هو تمسك صناعة انقرار حيث يؤثر أحد المتفاعلين في قرارات الآخرين من خلال اتخاذ قرارات معينة والمستوى الثاني هو قوة منع القرار حيث يستطيع صاحب القوة منع الآخرين من اتخاذ قرارات معينة أو القيام بأفعال معينة. أما المستوى الثالث فهو قوة وضع الأجندة، حيث يستطيع الأفراد

الذين يمتلكون القوة تشكيل سياقات اجتماعية واسعة، وكافة المواضيع التي تتخذ فيها القرارات. (Olsen: 1993: 35).

إن المشريات التي يقدمها أولسن، تكشف عن حدة الخطأ الناتج عن تجاهل القوة في التفاعل مع المعايير المستديجة عند الأفراد، وبشكل أكثر تحديداً فإنها تسيطر المثام عن التشرهات الكامنة في بنية المعايير الاجتماعية، التي يتعامل معها بارسونز على أنها عادلة وتوجه الأفراد بما يتوافق مع مصالحهم، ولذلك، فإن توغل القوة في النظام الاجتماعي كحقيقة واقعية، تستدعي مراجعة معمقة لبناء المعايير الاجتماعية، والآليات أو العمليات التي تقضي إلى استدامتها.

إن، ما يتصوره بارسونز على أنه وحدة فعل ذات طابع اتساق، يمكن تصوره على أنه قائم على أساس التفاضل في القوة، وذلك ليس بعيد عن طروحات بارسونز، حيث أن التفاعل والوسائل والغايات، هي محددة بالتوجهات المعيارية الراسخة في بنية النظام الاجتماعي، والقارق الوحيد هو الاعتراف بالقوة وما يرتبط بها من امتيازات ومكاسب والهييزات. إن سيطرة الفرد على الوسائل التي تُقضي به إلى تحقيق غاية معينة في إطار الظروف والقيود المعيارية يعني أنه مستقل وقوي، حتى وإن لم يكن مسيطر على غيره، وإذا افتقد إلى الوسائل فإنه غالباً ما يحتاج غيره، إلا إذا تخلّى عن غايته. ولكن في إطار تصوري أشمل، فإن المجتمع يحدد الغايات ويحدد الوسائل الشرعية التي ترتبط بها وعند استحضار مفهوم القوة، فإن المعايير الاجتماعية التي تعكس التمايزات والامتيازات هي ذات البيئة التي تضفي شرعية على الوسائل والغايات وتوجه الظروف الاجتماعية.

يوجه ستيفن سافاج الأنظار إلى إشكالية حقيقية تطوي عليها طوعية بارسونز وتمثل هذه الإشكالية في أن الطوعية لا تشير إلى موضوع إنساني متشكّل بحرية، ولكن بموجب آليات توجد بالنسبة لبارسونز بين الحقل المعياري والحقل الظرفي، فأعطاه المعايير صفة أساسية بتعين وجود آلية يتحقق بموجبها إدراك المعايير والقيم في مستوى الفعل،

والفاعل الإنساني يمثل هذه الألية، ولذلك فقد أخفق بارسونز في إيضاح كيف تعمل
الذاتية Subjectivity والطوعية Voluntarism في معادلتها، ولم ينجح في تسجيل
العلاقة بين الطرفين والمعياري ولذلك لا يبدو الإنسان اختيارياً وطوعياً إنمّا مقيداً. وهنا
تظهر المسافة بين التفاعلية والظاهرانية، وطروحات بارسونز. (Savage: 1981: L96)

إن هذه المسألة تثير الاهتمام بحق، فالصيغة الكلية الانساقية لمنظومة المعايير والقيم
هي مقولة واضحة في طروحات بارسونز، وقد أفضى به ذلك إلى تجاهل تمايز السياقات
الاجتماعية والثقافات الفرعية والثقافات المضادة، ولذلك فإن طوعية بارسونز تعجز عن
تفسير الاختيار العقلاني للفرد عندما ينخرط - بإرادة ووعي - في حركة اجتماعية
معينة، من أجل تحقيق غاية معينة، قد تكون استبدال الظروف الاجتماعية القائمة، أو
حتى منظومة المعايير التي تحكم قطاعات اجتماعية معينة كالعمل مثلاً أو حقوق الإنسان
في مجالات مختلفة.

وكما يرى سملسر Smelser في كتابه نظرية السلوك الجمعي Theory of
Collective behavior، إن السلوك الجمعي هو بالضرورة، محاولة من قبل الناس
لتغيير بيئتهم عندما يكونوا تحت ظروف غير مرتوق بها، وضغوطات وقيود وخوف.
(Smelser: 1962).

ولكن بارسونز لم يعنى بالظروف المحيطة باختيار الفاعل، بل أكد أنها تنحني أمام
المعايير، وضمنتاً، فإن ذلك يعنى انحاء الفاعل أمام المعايير وكذلك الظروف. لقد أشار
لويس كوزر إلى أهمية المعايير الاجتماعية في تحقيق التضامن على المستوى الداخلي
للجماعات المتصارعة، وتشكيل الهوية والجماعة المرجعية السلبية، وهذا يوضح أن
المعايير في الوقت الذي تشكل فيه آلية هامة لتطور التضامن، فإنها بدأت الوقت تشكل
الفرقة والصراع بين قوى مختلفة.

يعتبر بارسونز الفعل الذي يخرج عن المعايير العامة - بصرف النظر عن اعتبارات خروجه - بأنه فعل لاعقلاني Irrational أو خاطئ Erroneous، ومثل هذا الفعل بالنسبة لبارسونز مخاري ومؤقت وفردى، فالعنصر الأساس في الوجود الإنساني هو الالتزام المعياري الأخلاقي، ولذلك يوضح بارسونز فكرته حول (الإرادة) بقوله: إن الفاعل ليس حراً ليفعل ما يشاء إنه مرتبط ومنتزح، وحيثما تظهر الإرادة، تدخل في الجهد والطاقة المطلوبة من جانب الفاعل لإدراك المشريات المعيارية والقيمة المرجوة. (Parsons: 1968: 385).

ويدعو ذلك على عكس ما يتصور سكوت Scott بأن طروحات بارسونز تظهر جوهر الفعل كاستقلال ميتافيزيقي لجان الذاتية، أو أنها محاولة للتأكيد على ذاتية الإنسان كخاصية مميزة. (Scott: 1963): كما يرى البعض أن نظرية الفعل لبارسونز هي طوعية لأنها معيارية، أي أن الفاعل حر في أن يتكيف مع المعايير أم لا. (Charles: 2004)، ولكن الصواب أن الحرية تقع في دائرة القيد المعياري، فهي حرية مفيدة، واختيار عقلاني مقيد ليس بموجب القوى، أو الظروف المحيطة، ولكن بموجب المعايير الاجتماعية. ويشرح الكسندر Alexander بصورة أكثر وضوحاً: أن بارسونز يجمع في بلورة نقطتين هما: الأساس الاجتماعي لاستقلالية الفرد والأساس متعدد الأبعاد للنظام الاجتماعي، فقد أظهر بارسونز مدى اتساع حرية الفرد وضبط الوعي المرافق للحرية. (Alexander: 1978)، ويوضح جوناثان فيش Fish، أن بارسونز قد حاول فهم كيف يتحقق النظام في المجتمع الغرمي، والعنصر الأساس في هذا التحليل الإدراكي هو اعتقاد بارسونز بأن النظام يكون ممكناً من خلال القيم المعيارية. (Fish: 2004).

يمكن القول، بأن المعايير الاجتماعية، قد تمثل غاية بذاتها في طروحات تالكوت بارسونز، الأمر الذي دعى منزس Ken Menzies إلى القول بأن بارسونز معاد للطوعية، فتركيزه على المعايير الاجتماعية فاده إلى درجة غير مقبولة من الطوعية. (Menzies: 1977)، ولكن في موقف القوة مثلاً لا يمكن القول بأن الخاصيتين،

بممارسة الخضوع لأنهم يرضون بالمعايير الاجتماعية، وأن الإرادة الحرة تطف وراه الخضوع، وهنا يمكن أن تظهر المعايير بصورة مزدوجة فهي توضح للمخاضعين مستوى الإجحاف، وبذات الوقت، بسم الالتزام بها لما قد تحمله من شرعية، ولذلك فإن الرغبة في الخضوع ليست حقيقية، كما يمكن أن تظهر هنا وسائل الغاية وليس غايتها، حيث أن الغاية هي التي تلزم الأفراد بالخضوع للمعايير المبحفة أحياناً، وخاصة عندما لا تتوفر الوسائل والبدائل.

لذلك، يقول هابرماس: إن التوجه نحو المعايير، لا يركز فقط وببساطه على اعتقاد الأفراد بشرعيتها، ولكنه يركز كذلك على الحرف، والخضوع، والجزاءات المخيفة غير المباشرة، والاعتقاد التواضع في تصورات الأفراد حول اقتفادهم للقوة وندرة البدائل المتوفرة لديهم. (Habermas: 1976: 96)، وبذات الوقت يلاحظ ديفد سيولي D.Sciulli إن المعايير الاجتماعية قد تلعب دوراً هاماً في تأسيس المراكز الاجتماعية للسلطوية القائمة على التكامل الاجتماعي، وهي تعمل عكس المعايير الرسمية المعلنة، ولذلك فإن على يارسونز إدراك إمكانية التكامل الاجتماعي وضغوطات السيطرة الاجتماعية. كما بلغت سيولي الانتباه إلى أن الدولة تمتلك الأدوات والفتوات التي تحرك من خلالها المعايير الاجتماعية وتصنعها. (Sciulli, D. :1986).

كما بلغت سيولي الانتباه إلى مسألة هامة، وهي أن الفعل لا يرتبط مع المعيار بصورة سببية مطلقة، والمعيار الظاهر يحكم الفاعل بموجب قوى حقيقية، لكن المعيار يمثل جانب واحد من الفعل، فهناك معوقات ومقاومة لإنجاز الفعل، إن هذه المقاومة تعكس عنصراً آخر وهو الجهد. (Ibid)، وحول هذه المسألة يوضح رالف ميلياند Miliband: ليس هناك شيء محتم أو أوتوماتيكي حول انبثاق الرجال العظام في أي لحظة معينة... فهناك ظروف وأحوال تجعل تدخل الأفراد ذو فاعلية، أكثر من غيرها. (Miliband: 1983: 138).

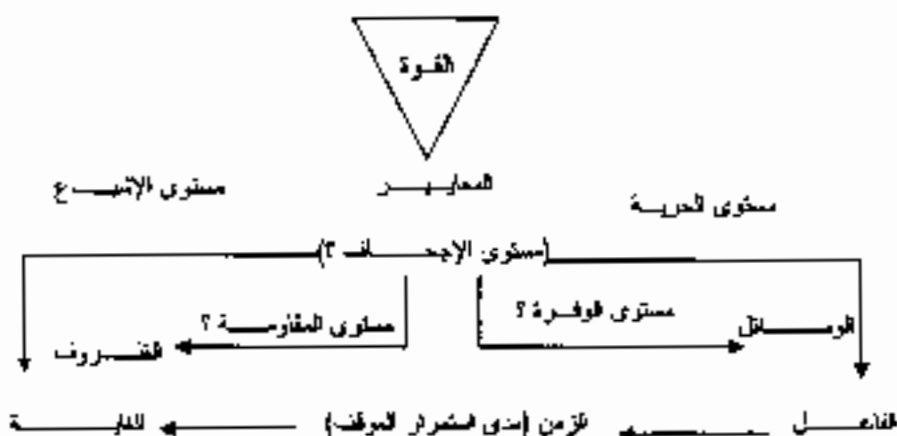
ومعنى ذلك، أن الظروف ليست واضحة ولا محايدة، وأن جهود الأفراد، وقدراتهم على التدخل ليست متساوية، وبذلك فهل يمكن الحديث عن توجيهات معيارية واحدة تربط بالأفراد والظروف والغايات؟ لقد عارض الكثيرون من العلماء، أفكار بارسونز حول الطوعية، وبشكل خاص مستوى الحرية، وأهمية المعايير الاجتماعية، وغماهل القوة، لكن تبقى مسألة هامة، وهي أن كثيرين من نقاد بارسونز قد ترجعوا مشكلة النظام العام إلى أداة أيديولوجية، ومن انقلاب الذين يدافعون عن بارسونز في هذه المسألة جي روشيه حيث يعتبرها جي روشيه مشكلة تحليلية، لكن التحليل الموضوعي يقتضي الأخذ بالعناصر التي تُشكّل النظام، بالإضافة إلى العناصر التي تُحدث الفوضى. وإذا أراد بارسونز أن يظهر نوعاً من الحرية الرأسمالية المسؤولة في المجتمع الأمريكي، فإن كثيرين من المحللين لبنية النظام الرأسمالي، يرون الاختيار الشخصي والحرية الفردية أسطورة مصاحبة لوجود المشروع الخاص يرافقها تضليل إعلامي. (انظر: شيلبر: 1999 : 17-18).

وإذا كانت المعايير تخضع لإعادة صياغة وتعديل، من قبل أصحاب القوة، وبما يخدم مصالحهم الخاصة، فأين الموقف التحليلي لبارسونز من هذه المسألة؟ وكيف يمكن الحديث عن حرية في الاختيار؟ وما هي طبيعة العقلانية المرافقة لثقل هذا الاختيار؟ فكما يذكر جيبارد Gibbard في كتابه نظرية الحكم المعياري Theory of Normative Judgment، وبشكل خاص تحت ما يدعوه (مصادقة المعيار) Norm-endorsement، أن المعايير الأخلاقية قد يشجعها عدد من الأفراد لتحقيق هدف ما على نطاق واسع، ويصادق الآخرون على هذا المعيار ويشرفوا بموجبه باستمرار، وتظهر هذه المصادقة شكلاً من العقلانية تدعم المعايير الأخلاقية العامة. وربما تتم هذه العملية بصورة خداعية، بحيث تُخدم عملية المصادقة من أتجوا المعيار بشكل أساسي. (Gibbard; 1990).

رغم جميع المثالب التي تعاني منها الطوعية، إلا أنه - كما يقول ألكسندر - لقد أسس بارسونز خط المصطلحات الأساسي لعلم الاجتماع المعاصر، والإطار المرجعي

لعلماء الاجتماع المعاصرين، من خلال آرائهم الاحتجاجية عليه. (Alexander: 1988: 97).

تبقى مسألة هامة، وهي أهمية ما يمكن أن تثيره القوة من تساؤلات، إذا ما أدخلت إلى العناصر التحليلية لوحدة الفعل، إذ يمكن أن تطرح تساؤلات، حول مستوى حرية أو خضوع الفاعل، ومستوى لإجفاف المعايير، والإشباع المرتبط بالغاية، ووفرة الوسائل، والمقاومة المرتبطة بالظروف، واستمرارية الموقف في الإطار الزمني، ويمكن توضيح الصورة، من خلال النموذج التوضيحي التالي:



لنموذج رقم (19): القوة والعناصر التحليلية لطوعية بارسونز

3-3: أنساق الفعل:

أشار بارسونز في مطلع كتابه بناء الفعل الاجتماعي، إلى أن النظرية الطوعية للفعل الاجتماعي، لا يمكنها أن تفسر الأبنية والنظم الاجتماعية تفسيراً ملائماً، مع أنها تستطيع البحث في أهم صور الحياة الاجتماعية، ويعني بذلك فعل الاختيار العقلاني الموجه معيارياً ولقد كان ذلك الإفصاح نذيراً لما لحسه كثيرون في الأعمال اللاحقة لبارسونز، وبشكل خاص كتابه النسق الاجتماعي، حيث تحول من الطوعية إلى التحليل

النسقي، أو الاتجاه البنائي - الوظيفي، وهو الاتجاه الأكثر ملاءمة - كما يرى بارسونز - في دراسة الأبنية الاجتماعية والثقافية. ومن هنا، يشير بارسونز في كتابه النسق الاجتماعي إلى أن الأفعال والتصرفات لا تحدث بصيغة منفردة، أو منفصلة، ولكنها تنظم في أنساق (Parsons: 1951: 7).

بمعنى آخر، لقد تحول بارسونز من حيز التركيز على اختيار الفرد الفاعل، إلى حيز التركيز على السبل التي يفيد بها النسق الاجتماعي اختيارات الفرد أو يحد منها. ولكن لا بد من التأكيد هنا، أن بارسونز لم يشكر مخوى النظرية الطوعية، كما يعتقد البعض، ولكنه اعتبر النظرية الطوعية خطوة أساسية في بناء النظرية العامة للفعل الاجتماعي، إذ لا يمكن الانتقال منطقياً إلى مستوى تقييد الفعل في إطار البنى والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية عموماً دون إظهار الصورة الطوعية التي تعكس مجال الحرية في الفعل الإنساني، ولكن يبدو أن المسألة ترتبط بالانتقال إلى مستوى آخر من المفردة على التعميم، بالإضافة إلى تجسيد الأطر التي يتحرك الفعل فيها؛ علماً بأن هذا الإجراء يتضمن تهميشاً لمنى حرية الفاعل في الاختيار وفي الوقت نفسه اعتماداً عن الجانب الذاتي لصالح الجانب الموضوعي المتمثل في الدور المرسوم ثقافياً.

بصورة أكثر وضوحاً، يلاحظ بارسونز أن وحدة الفعل تقضي تقسيم الفعل تحليلياً إلى عدة عناصر هي: انفعال، والغاية، والموقف، والمعيار، ولكن الأفعال بذاتها لا تنجزاً إمبيريقياً إلى أفعال مادية (محسوسة) مستقلة، ولكن ينهي النظر إلى الفعل على أنه منظم، ولذلك فإن عناصر الفعل توجد في مشروبات تجسد إمبيريقياً أنماط مختلفة من التنظيم، وبكلمات أخرى، فإن الفعل يوجد في أنساق، والأنساق التي تحتل مكانة مركزية بالنسبة للفعل هي: نسق الشخصية، والنسق الاجتماعي، والنسق الثقافي، وهذه الأنساق تعكس بصورة مرتبة متعلقات الحاجة، وتوقعات الدور، والتوجيهات القهمية، إن أنساق الفعل لا ترتبط بأفراد معينين أو مجتمعات معينة، وفعل الفرد، مثلاً، يجب أن يتضمن على أغلب تقدير، الأنساق الثلاثة، ولهذا السبب، فإن أي فعل يجب أن يتضمن علاقات بين الأنساق. (Parsons and shills: 1965: 54-56).

إن هذه الأنساق مترابطة مع بعضها كوحدة لا تقبل الانفصال، ولكن لا بد من التمييز بين الارتباط الوثيق، والانصهار، أو ابتلاع أحد الأنساق للآخر، أو الاختزال. إذ لا بد من فهم كل نسق في منواه.

يقول بارسونز: إن هذا الاعتماد المتبادل، والتداخل بين الأنساق، هو أمر يختلف عن الاختزال، وهو يشير - أي الاعتماد المتبادل - إلى أن الخصائص والمصطلحات المرتبطة بأحد الأنساق، يمكن اشتقاقها نظرياً من معرفتنا بأحد النسقين الآخرين أو كليهما. (Parsons: 1951: 6).

إن الإخفاق في تسجيل الخصائص التحليلية والامبريقية بين الأنساق، يقود إلى الاختزالية في اتجاه أو أكثر، ومن هذا المنطلق، فقد رفض بارسونز بشدة وجهة النظر السيكولوجية التي تتعامل مع الأنساق الاجتماعية كشيء لمسل ووظائفية الشخصية، لهذا الاعتبار يتجاهل النظام الفعل حسب مقتضيات الأنساق الاجتماعية. كما رفض بارسونز النسبية الاجتماعية Social Relativism للثقافة، والتي تقلص الثقافة بصورتها الشمولية إلى نظام اجتماعي ومن الجدير بالذكر أن بارسونز قد وجه هذا النقد لتصور دوركايم حول الدين والأخلاق، وطوره في النسق الاجتماعي. وهكذا فهناك علاقة مستمرة بين أنساق الفعل، وكل منها يعيش في ظروف وبيئة وجودية تشمل في النسقين الآخرين، وقبل توضيح كل من هذه الأنساق على حدة، يمكن تقديم صورة موجزة حول العلاقة بين هذه الأنساق على النحو التالي:

إن نسق الشخصية يعتبر حاسماً للعمل الوظيفي المناط بالنسق الاجتماعي، وذلك من ناحية أنه يزود النسق الاجتماعي بالأفراد المنتهين بصورة كالوية. إن الفعل بالنعى الاجتماعي لا يمكن أن يوجد دون وجود فاعلين مدفوعين بشكل كافٍ للاستجابة لظروف ومعايير الفعل التي هي منظمة حسب مقتضيات الوجود الاجتماعي، مثلاً: تصنيف الفاعل لذاته يجب أن يرتبط بشكل أساسي بمكانته الفعلية في النسق الاجتماعي، ومنطلقات الحاجة Need-Dispositions لديه يجب أن ترتبط مع توقعات الدور في

النسق الاجتماعي وفي هذه الحفانة يجب أن تتحقق درجة معينة من التماسك بين النسقين وبصورة مستمرة، وهنا تبرز أهمية التنشئة الاجتماعية كآلية يتحول من خلالها الكائن الإنساني العضوي إلى اجتماعي، لكن هذه العملية تتطلب أن يمتلك الفرد الإنساني مقدرة على الاستجابة بهذه الطريقة، وهنا تظهر العلاقة بين العضوية الإنسانية والفعل، وهذا يدل على أن التنشئة الاجتماعية لا تنتج الكائن الاجتماعي، ولكنها تحولها بينما هو موجود.

إن العلاقة بين الشخصية والنسق الاجتماعي ليست اعتباطية، لكن الاتصال الحاسم بين هذين المستويين للفعل يتحقق بواسطة الثالث. فالنسق الثقافي، وبموجب مكونه الأساس المتمثل بالتوجهات انغيمية Value – Orientations يحقن التماسك بين الشخصية والنسق الاجتماعي، كما أن العلاقات الداخلية للنسق الاجتماعي تكون ممكنة من خلال الثقافة، وكما يوضح هرين Herein، فإن النسق الثقافي يقدم أنساق المعنى التي تخلق الظروف المواتية لفعل اجتماعي مناسب. (Savage: 1981: 155).

3-3-1: النسق الاجتماعي:

إن لكل نسق بيئة تتكون من الأنساق الفرعية المحيطة به، والتي ترتبط معه في شبكة من الاعتماد المتبادل، على الرغم من احتفاظ كل نسق بدرجة من الاستقلال بحيث يمكن تمييزه عن الأنساق الأخرى، ومن هنا تجدر الإشارة إلى أن محاولة شرح كل نسق على حدة، لا تعني بالضرورة، أن هذه الأنساق يمكن أن تقطع بالكسكين، فتوضح نسق ما قد يحتاج إلى امتحان الأنساق الأخرى، كما أن بعض العناصر التوضيحية لنسق ما يمكن استكمالها من شروحات الأنساق الأخرى.

يقول بازسونز: لأغراض التحليل بعيد المدى للأنساق الاجتماعية، فإنه من اللازم فكرياً، استخدام وحدة نظام أعلى من التصرف أو الفعل Acl – كما هو موضح في النظرية الطوعية - وبشكل أساسي يمكن استخدام مفاهيم (المكانة - الدور)، ومن هنا فإن النسق الاجتماعي يمثل بناء العلاقات بين الفاعلين. كما هي متضمنة في العملية

التفاعلية، وبناء على ذلك فإن مشاركة الفاعل في علاقة تفاعلية تملّية هي الوحدة الأكثر أهمية في النسق الاجتماعي. (Parsons: 1951: 25).

وفي نسق العلاقة، يعتبر كل فاعل موضوع Object بالنسبة لتوجه الفاعلين الآخرين (وبالنسبة لنفسه). وأهمية الفرد الوظيفية تشتق من مكانته. لكن في توجه الفاعل نحو الآخرين، فهو ليس موضوع، حيث يمتلك القدرة على التصرف، وهذا هو المقصود بأن الفاعل يلعب الدور. وبصورة أوضح، فإن المشاركة Participation تتضمن جانبين أساسيين - حيث أن المشاركة هي الوحدة الأساسية في تشكيل النسق - الجانب الأول هو المكانة Status وهي تشير إلى الوضع الذي يتحدد فيه الفرد بالنسبة للآخرين داخل النسق الاجتماعي، أما الجانب الثاني: فهو الدور Role، وهو يمثل الجانب العملي للمكانة، أي ما يقوم به الفاعل في علاقته مع الآخرين الذين يتعامل معهم في إطار الدلالة الوظيفية بالنسبة للنسق. (Ibid: 25).

يؤكد بارسونز بأن المكانة والدور، كوحدة في النسق الاجتماعي، لا تنسب إلى الفاعل ولكن إلى النسق، على الرغم من أن مكانة معينة قد يتم التعامل معها على أساس نسبتها إلى الفرد. إن هذا الاعتبار لا يلغي الفاعل وجوداً، فهو يمثل بالنسبة لبارسونز وحدة عليا تمثل مركب المكانة - الدور، ولكنه لا يمثل الشخصية كتنس، حيث يحاول بارسونز حفظ الشخصية كتنس بعيد عن أي اختزال إلى مستوى أدنى.

ويوضح بارسونز بهذا الخصوص: إن هناك ثلاث وحدات في الأنماط الاجتماعية تعبر إلى الفرد الفاعل، ويمكن ترتيبها من الأيسر إلى الأكثر تركيباً على النحو التالي. الأولى: التصرف الاجتماعي، وهي تشكل من قبل الفاعل وتوجه نحو واحد أو أكثر من الفاعلين كموضوعات اجتماعية. الثانية: المكانة - الدور، كتنس فرعي منظم لتصرفات الفاعلين الذين يحتلون مكانات ذات علاقات تبادلية دائمة، ويتصرفون تجاه بعضهم في ضوء توجيهات تبادلية معينة. الثالثة: الفاعل نفسه كوحدة اجتماعية، فهو المنظم لجميع المكانات والأدوار التي تنسب إليه كموضوع اجتماعي. (Ibid: 26).

إذن، لقد أصبحت نقطة البدء المركزية لتحليل الفعل عند بارسونز، هي النسق الاجتماعي، الذي يعكس عملية تفاعلية علائقية تحت ظروف معينة، وهذا النسق - كما يصف بارسونز - يمكن التعامل معه كنسق بالمعنى العملي، ويمكن إخضاعه لنسق نظام التحليل النظري الذي طبق بنجاح على أنماط أخرى من الأنساق في علوم أخرى. (Ibid: 3).

يتألف النسق الاجتماعي بالنسبة لبارسونز من عدة أفراد يتفاعلون مع بعضهم في موقف، يتضمن على الأقل، نواحي طبيعية أو بيئية، وفاعلين مدفوعين باتجاه تحقيق أقصى كمالات إضباهم Optimization of Gratification، ونسق الرموز المشتركة البنية ثقافياً والتي تتوسط علاقتهم بموقفهم. (Ibid: P 5-6)، بعبارة أخرى، فإن الموقف يمثل بالنسبة لبارسونز تكوين لموضوعات التوجيه، بمعنى أن توجيه الفاعل يختلف نسبياً حسب الموضوعات التي تشكل موقفه وترتيبها في الموقف، والموضوعات المشكّلة للموقف ثلاث طبقات: الاجتماعية والطبيعية، والثقافية، فالاجتماعي، هو الفاعل الآخر مقابل الأنا، وقد يكون مجموعة، والطبيعية، هي إمبريقية لا تتفاعل مع الأنا ولا تستجيب له، أما الثقافية فهي العناصر الرمزية، من أفكار ومعتقدات، أو رموز تعبيرية، أو أنماط قيمية، تعامل كموضوعات ظرفية من قبل الفاعل الأنا، ولم تستدمج كعناصر مؤسسية في شخصيته. (Ibid: 4).

إن التوجيه المرتبط بعنوبات الفعل يمتلك حافزية لتحقيق الإشباع أو تجنب الحرمان من قبل الفاعل، وهنا، ينبغي الإشارة إلى أنه ثمة ترميز لمستويات الإشباع والحرمان في إطار المواقف الاجتماعية، ومعنى ذلك أن مسألة الإشباع والحرمان ليست عملية عضوية بإطلاقها، حيث يأخذ بارسونز بعين الاعتبار البعد الزمني، أو تاريخ العلاقة بين الفاعل والموقف، وهذا ما يدعوه (الخبرة) Experience، ودلالة كل ذلك أن الفاعل مدرك ويجري حسابات، ليس في ضوء معادلة الإشباع - الحرمان الراعنة في سياق الموقف، ولكن في ضوء مخزون الذاكرة التاريخية، وهنا، تبدو الحقيقة الكاملة لخصائص الفعل، حيث لا تعتبر مجرد استجابة أو إضافة زائدة على الموقف. إن الفاعلين

يطورون أنساقاً من التوقعات ترتبط بمختلف موضوعات الموقف، وهي تُبنى في ضوء متطلبات الحاجة وإمكانيات الإشباع، والحرامان التي تطرا على البدائل المختلفة المرتبطة بالفعل. (Ibid: 5).

في إطار التفاعل الاجتماعي، أي التفاعل مع الموضوعات الاجتماعية تحديداً، يمكن اعتبار التوقعات Expectations من جانب الأنا حاسمة، حيث تتشكل في إطار رد الفعل المحتمل من قبل الآخر للأنا، ورد الفعل هذا، يصبح متوقفاً مع مرور الوقت، وهكذا يؤثر في خيارات الأنا الذاتية. (Ibid: 5). وعلى مستوى أكثر شمولية، فإن عناصر الموقف تحمل معاني خاصة بالنسبة للأنا، وتمثل علامات أو رموز نصيح منظمة لتسق توقعاته، ولكن بشكل خاص، حيث يوجد تفاعل اجتماعي، فإن العلامات والرموز تحقق معاني عامة، وتعمل كوسيط للتفاعل المتبثق بين الضاعلين وعندما تنسق الأنساق الرمزية التي يمكن أن تتوسط التفاعل والانصال، ربما يمكن الحديث عن بداية نشأة الثقافة التي تصبح جزءاً من أنساق الفعل التي تنسب إلى فاعلين معينين.

بناءً على ما تقدم، يمكن الكشف عن النسق الاجتماعي في أبسط مستوياته التحليلية وهو نسق التفاعل الثاني، ويقول بارسونز بهذا الخصوص: إن الصيغة الثابتة للنسق الاجتماعي هي عملية تمام التفاعل Complementary بين فردين أو أكثر، بحيث يتوافق ويتكيف كل منهما مع توقعات الآخر، فتكون ردود فعل الآخر لأفعال الأنا بمثابة جزاءات إيجابية تعمل على تدعيم مطلقات الحاجة لدرجة Need Dispositions، بالنسبة يحقق توقعاته، إن عملية التفاعل هذه، بوصفها ثابتة ومتوازنة، هي النقطة المرجعية الجوهرية لكل التحليل الدافعي الدينامي للعملية الاجتماعية. (Ibid: 205).

لقد أدرك بارسونز، أن طرحه هذا، قد يثير انتقادات كثيرة، ولكن رغم ذلك يؤكد أن صيانة تنامية توقعات الدور Complementarity المؤسسة، ليست إشكالية Not Problematical، إن الميل لصيانة عملية التفاعل هو القانون الأول للعملية

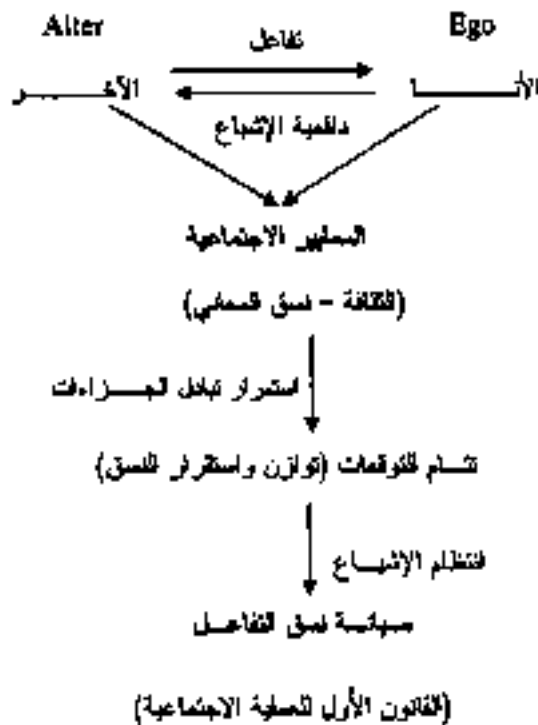
الاجتماعية (Ibid: 205). ويضيف بارسونز: أنه لا يوجد اعتراض نظري على مثل هذه الاعتراضات إذا كانت تعمل على تنظيم وتعميم معرفتنا، بتعبير آخر، لا توجد ميكانيزمات خاصة مطلية لتفسير صيانة تنام توجيه التفاعل Complementary Interaction – Orientation (Ibid: 205). إذن الحالة الغالبة على طبيعة النسق هي التوازن، وهذا التوازن بطبيعته غير إشكالي ولا يحتاج إلى تفسير، وإن ما يحتاج إلى التفسير بحق، هو الخروج عن حالة التوازن.

إن تصور بارسونز لنسق التفاعل الثنائي، ينطوي على افتراض أن الطرفين المتفاعلين متكافئين، وأن كل منهما يحقق إشباعاً الآخر بصورة متكافئة، ولذلك فإن هذا التوازن غير إشكالي، حيث يحاول كل من الطرفين صيانة نسق التفاعل، والعمل على ديمومه واستمراره ولكن جميع افتراضات بارسونز بهذا الخصوص قد تنهارى بالفعل، عندما يتغير المتعلق الافتراضي، بحيث أن أحد الطرفين يعتمد على الآخر بصورة أكبر، أو حسب تعبير هومانز أن يكون (صاحب مصلحة أقل). ومن الطبيعي أنه إذا تعرض الطرف الضعيف أو الخاضع للقوة إلى حرمان وضغوطات، فليس من مصلحته الإبقاء على نسق التفاعل، ولكن أحياناً، لا يستطيع القيام بأي تحرك، فقد تعتمد البدائل، وربما تتأسس المعايير في علاقة القوة وتختلف الوعي والفعل ولذلك سوف تختلف الصورة النفسية. وثمة مسألة هامة أشار إليها جولدنر وهي أن استمرار تدفق الإشباع في العلاقة بصورة نمطية قد يقلل من قيمتها وجاذبيتها، الأمر الذي يجتزل الرغبة في الاستمرار.

إن منطلقات الحاجة Need – Disposition تتضمن مكونين أوليين هما: المكون الإشباعي Gratificational، وهو يشير إلى تفاعل الفرد مع العالم الموضوعي وما يمكن أن يحقق منه، بحيث يدخل في حساب الربح والخسارة، والمكون الثاني التوجيهي Orientational وهو يتضمن كيفية تنظيم علاقته بالعالم الموضوعي. (Ibid: 7) ومعنى ذلك أن إشباع الحاجات يتم وفق معايير محددة، تمثل نقطة التقاطع أو التقاء تفاعل مع النسق الاجتماعي والثقافي.

علاوة على ذلك، فإن بناء التوقعات في النسق الاجتماعي يتضمن ثلاث توجيهات حافزة Motivational Orientations أساسية هي: التوجيه العاطفي Cathetic، ويشير إلى دلالة علاقة الأنا بالموضوع أو الموضوعات محل الإشباع أو الحرمان، والتوجيه الإدراكي Cognitive ويشير إلى تعريف جوانب الموضوع في إطار علاقتها بمصالح الفاعل، والتوجيه التقييمي Evaluative، وهو يشير إلى الحكم والتفسير المرتبط بالاختيار المنظم بين بدائل مختلفة وفق مقتضيات التكامل النمقي وانتظام الأفعال. ويوضح بارسونز: أن نظام الترميز الذي هو أساس انبثاق الثقافة القائمة على الرموز والعلامات، يتضمن كل من التوجيه الإدراكي والنقومي، والتطور اللاحق للدور والبناء في الأنساق الرمزية للفعل تتضمن اعتبارات التمايز (التوجيه العاطفي) في العلاقات مع التواحي المختلفة لنسق الفعل، وجانب المشاركة وعلاقتها بالتواصل مع الثقافة.

إن هذه التوجيهات الثلاثة متضمنة في بناء التوقعات، ولذلك فإن تبادلية التوقعات التي تمثل نقطة حاسمة في توازن واستقرار النسق، موجّهة نحو نظام المعاني المشتركة، حيث تصبح إشباع الأنا معتمدة على ردود فعل الآخر، وتصبح العلاقة بين ردود الفعل ومستوى الإشباع جزءاً من نسق المعاني بالنسبة لتوجيه الأنا في الموقف. وكما يؤكد بارسونز هنا، فإن توجيه النظام المعياري والنظرة المتبادلة للتوقعات تمثل نقطة جوهرية في تحليل الأنساق. (Ibid: 11).



النموذج رقم (20): نسق التفاعل التفاضلي

إن بلوغ النسق مرحلة تمام التوقعات، يعني أنه قد بلغ درجة عالية من التوازن. فالأنا في هذه المرحلة يكافئ سلوك الأخر، وذلك بأن ينصرف في ضوء ما هو متوقع منه، وكذلك الأمر بالنسبة للأخر. لكن الأمر الذي لا ينحصره بارسونز هنا. هو أن تصرف الفرد في ضوء ما هو متوقع منه، قد لا يتبع بالضرورة عن قناعة ورفضاً لمشكل بموجب معايير العدالة أو المعاني التي تنطوي على الحق. فهذا الشكل من الفعل قد يتفق في أنساق الخفض، وعندما نستحضر القوة أو تستثمر في العلاقات الاجتماعية، وإذا تحقق ذلك فإن هذا البناء النسقي الذي يقدمه بارسونز سوف يتعرض لاختلالات عميقة تعيب تراهة المعايير، وأنساق التوقعات والأهم من كل ذلك، أن القانون الأول للعملية الاجتماعية (صياغة نسق التفاعل)، سوف يتحول إلى قانون إجحاف، وربما هو القانون

الأكثر خطورة من فواتين الإجماع. حيث يعمل على صيانة التفاعل في انساق الخضوع، والمهينة.

ولا شك أن خطورة هذا الفاسون، بما يتطرى عليه من انساق معنى وبناءات رمزية تبدو أكثر وضوحاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما يدعوه بارسونز (الإشراط المزدوج) Double Contingency - وهو مفهوم يقارب تنائية البنية عند جلدنز - حيث أن عملية التفاعل تنتج الرموز، وما يرتبط بها من معنى، ومن ثم تصبح الرموز جزءاً من الموقف الذي يعمل على تقييد الفعل. ويتسع نطاق عملية التقييد عندما تصبح العلامة تجريبياً يتجاوز موقف معين (Ibid: 11)، عندما تجري هذه العملية في علاقات القوة، فإنها تقارب ما أطلق عليه بورديو العنف الرمزي، حيث يصبح الأفراد شركاء في إنتاج ما يقيدهم في موقف الخضوع.

لكن، تبقى المسألة الأكثر أهمية بالنسبة لبارسونز - كما يلاحظ جولدنر - أن الانقسامات في العالم الاجتماعي لا تمثل الحقيضة أو الواقع، ولكن الانسجام والتوحيد غير المتصدع، والذي ينعكس في التعبير الأكثر أهمية بالنسبة لبارسونز وهو النسق (Gouldner: 1970: 210).

ما يريده بارسونز بالفعل هو تطبيق طروحاته على مستوى أكثر عمومية، ولذلك ينتقل من مستوى التفاعل الثنائي إلى مستوى المؤسسات عبر ترميمات الحاجة بالنسبة للشخص (نسق الشخصية)، وأنماط القيم التي تحدد توقعات الدور في النسق الاجتماعي، ويقول بارسونز بهذا الخصوص: إن مأسسة Institutionalization منظومة توقعات الدور ومنظومة الجزاءات المرتبطة بها على درجة عالية من الأهمية، وتؤدي وظيفتها من خلال منظومتين من المتغيرات، من ناحية، تلك التي تؤثر بمستوى المشاركة الفعلية في أنماط التوجيه القيمي، ومن ناحية أخرى، إغراز التوقعات ذات العلاقة بمنظومة القيم. (Parsons: 1951: 39).

إن عملية تبلور المؤسسة، تتم بموجب رسوخ توقعات الدور في علاقات اجتماعية محددة عبر الزمان والمكان، بحيث يبقى الفعل ثابتاً بعد انبثاق المكانة بصرف النظر عن مجتله. يوضح يارسونز: إن المؤسسة Institution، تستخدم للإشارة إلى مركب الأدوار المأسسة المتكاملة، والتي هي ذات أهمية بنائية إستراتيجية في النسق الاجتماعي، إذ يجب اعتبار المؤسسة على أنها أعلى وحدة نظام في البناء الاجتماعي، وتنشأ من خلال اضمادة متعددة متداخلة ومتبادلة بين أنماط الدور أو مكوناتها، وهكذا، عندما تحدث عن مؤسسة الملكية في النسق الاجتماعي، فنحن نستحضر في آن معاً الأدوار وتوقعاتها، حيث أن أنماط القيمة تحكم تعريف الحقوق في الملكيات، والتواجبات المرتبطة بها. (Ibid: 39).

وبهذا المعنى، تختلف المؤسسة عن الجماعية Collectivity، التي تشير إلى نسق أدوار تفاعلية محددة، وفعالية، تمثل جزءاً من المؤسسة، حيث يمكن أن نطبق المؤسسة على عدد غير محدود من الجماعية، باعتبار أن المؤسسة تشمل عناصر نمطية مركبة في توقعات الدور، وهكذا فإن مؤسسة الزواج، تتشكل من عائلات معينة كوحدات جماعية. (Ibid: 397-400).

إن مستويات القيمة التي تعرف توقعات الدور المأسسة، تفرض درجة من الأهمية الأخلاقية، بحيث يصبح التكيف معها، موضوعاً لإنجاز الواجبات التي يحملها الأنا وترتبط بعالم نسق الفعل الأكبر. وهنا، يتعرف الأنا على معنى المسؤولية في إنجاز الواجبات، كما يتشكل التضامن بين أولئك المرجحين بالقيم العامة. إن الالتصاق بالقيم العامة يتطوي على اعتبارات حافزية أدائية مرتبطة بالفاعلين وتعمل على تدعيم أنماط القيمة، فالتكيف مع التوقعات من هذا المنطلق، يعامل على أنه أمر جيد، فيما يتعلق بالحصول على فائدة أو تجنب جزاء سلبي. ويرى يارسونز أن الأفراد يمتلكون عواطف تدعم أنماط القيمة، وهي تشير إلى الأخلاق المنظمة نحو موضوعات معينة. (Ibid: 41)

بعبارة أخرى، إن الالتصاق مع القيم العامة Common values والتكيف معها يلائم إشباع الحاجات الآتية للفاعل، ويتطوي دائماً على جانب أخلاقي، حيث تتحدد مسؤوليات الفاعل في النسق الاجتماعي الأوسع الذي يشارك فيه. وكما يوضح بارسونز، فإن تكامل أنماط القيم العامة مع بناء تربيته الحاجة بالنسبة للشخصية هي الظاهرة الجوهرية في ديناميات الأنساق الاجتماعية. (Ibid: 41).

ينظر بارسونز إلى الأدوار المؤسسية، باعتبارها متفاضلة ومتمايزة ولكن في إطار تكاملي، إن هذه الأدوار البنائية ترتبط بعملية توزيع Allocation تتضمن ثلاثة أمور أساسية:

1) توزيع الأشخاص الفاعلين في الأدوار. 2) توزيع التسهيلات. 3) توزيع المكافآت. إن كل من التسهيلات والمكافآت ترتبط بالملكية، وهي مسألة ترتبط بحيازتها بالقوة وتفاضلها لكن بارسونز يؤكد باستمرار أن القوة ذات طبيعة وظيفية تحقق الخير للمجموع.

إن عملية المؤسسة، باعتبارها تكامل توقعات الدور وأنماط الجزاءات مع نسق القيم المعمم، لا تظهر تضامناً جماعياً أو جمعياً على امتداد النسق الاجتماعي أو المؤسسة، عندما ترتبط بوجه خاص، مع المجموعات الاجتماعية، فالمجموعة كنسق تماسس تضم أهداف مشتركة ونسق واحد للفاعل في إطار حدود تعرف من قبل شاغلي المناصب والأدوار في المجموعة كنسق، ولذلك فإن المجموعة الاجتماعية تتحرك من أجل خدمة مصالح أعضائها في إطار تمام التوقعات ونسق القيم المشتركة، التي لا توجد عند الأفراد خارج المجموعة، وهنا يبرز مفهوم (الحد) Boundary بدلالته الهامة في تعريف المجموعة، إن حدّ المجموعة يمثل معيار يتم بموجبه تضمين بعض الأفراد كأعضاء، واستبعاد آخرين باعتبارهم غير أعضاء. وهكذا، فإن التضمين والاستبعاد قائم على انعضوية، ولذلك فإن جميع الأعضاء الذين يمتلكون أدوار في الشبكة المشكّلة للمجموعة هم داخل الحد. (Ibid: 192).

إن المجموعة الاجتماعية، كما يبدو تتميز بتضامن عالٍ بين أعضائها، ولكنها بذات الوقت تثير الفرقة والشقاق، وعندما تمتزج الحدود مع تفاضل الأدوار، والامتيازات والكاسب، فإنها تمكس البناء الهرمي للقرعة الذي يتضمن البذور الناصجة للصراع الاجتماعي، وهنا فقد وقف بارسونز - كما يبدو - مكتوف الأيدي، إزاء تفسير كيف تتألف القيم والأهداف الخاصة للمجموعة مع الأهداف العامة للمجتمع. إن وجهة نظر بارسونز حول تفاضل الأدوار من حيث التسهيلات وتوزيع المكائات. بالإضافة إلى مفهوم الحد الذي يميز الجماعات، كان من الممكن أن يضع بارسونز أمام توليفة خصية جداً لتطور فرعي في الصراع، ولكنه قيد كل تلك المقولات في إطار وظيفي.

علاوة على ذلك، فإن بارسونز يؤكد على أن البعد الأخلاقي كآلية للتضامن والتكامل، يمثل قيمة بذاته بالنسبة لتسوق التفاعل، ويترتب على ذلك طرح مسألة الثقة والولاء Loyalty كمقومات للتضامن، وهكذا بموجب الولاء المأموس يصبح الفرد مجبراً على التصرف بطريقة معينة أو يتخاطر بتلقي الجزاءات إن لم يفعل ذلك، إن الإيجاب هنا يحمل معنى مواز للمسؤولية، ولذلك فإن الخروج عليه هو خروج على المسؤولية. (Ibid: 97-99).

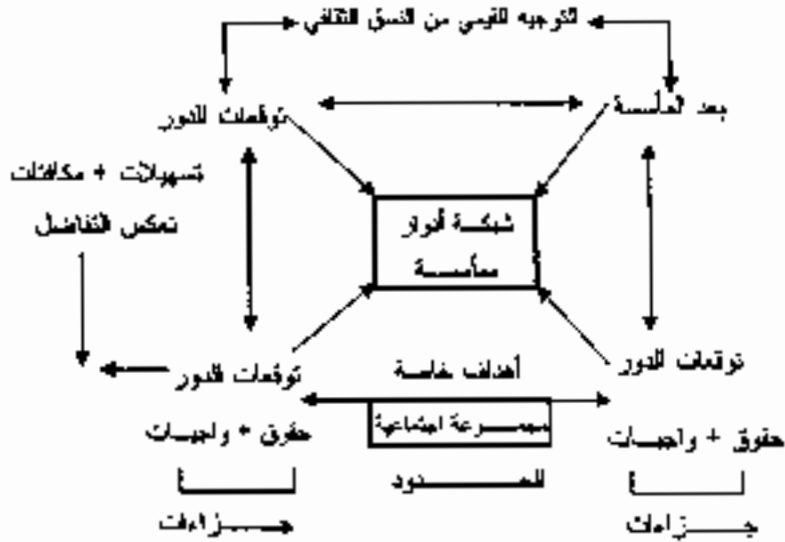
وكما هو واضح فإن هذه المفاهيم (البعد الأخلاقي، الثقة، الولاء، التضامن، المسؤولية) جميعها تطرح بمجهود بارسونز الواعي في إطار وظيفي، وهي قابلة للنهش أو الزوال إذا استخدمت منطلقات نظرية مغايرة، فإدخال القوة إلى هذه المفاهيم، قد يحول الأخلاق إلى نفاق، والولاء إلى دعائية، والثقة إلى شك، والمسؤولية إلى خضوع.

تتضمن محتوى الأدوار، ثلاث مشكلات ينبغي على شاغلي الأدوار أن يحلونها:

- 1) مشكلات التفاعل الأداتي، وهي تنعكس في العلاقات التي يرتبط بها الأنا من أجل الأهداف الأكثر إشباعاً. (2) مشكلات التفاعل التعميري، وهي تنعكس في العلاقات التي يتخرف فيها العاقل من أجل الإشباع المباشرة التي يزودها بها الآخرون.
- 3) المشكلات التكاملية وهي تظهر عندما يحاول أحد الأفراد الإبقاء على علاقات

ملائمة بين الأدوار مع الأخذ بعين الاعتبار التكامل البنائي في النسق الاجتماعي. إن محتوى الأدوار وكذلك الطبيعة التفاضلية لها، تمثل مؤثرات حقيقية على فكرة التوازن انسخي Equilibrium، لكنها لا تقوض أركانه، إنما تقضي إلى التغير في إطار التوازن، وذلك بموجب الآليات المختلفة التي تعيد إنتاج التوازن، ولذلك فإن التوازن بصورته الواقعية هو توازن دينامي.

بمعنى آخر، فإذا لم يتأثر النسق بأي نوع من المؤثرات، فإنه سوف يستمر في حالة لانهاية من الاستقرار - حسب قانون القصور الذاتي - ولكن باعتبار المؤثرات حقيقة واقعة تسبب الاضطراب وتخلل بالتوازن، فإن الفاعلية المرتبطة بشاغلي الأدوار، وتعلمهم المستمر يؤدي إلى اختلال الاضطراب، وإعادة تحقيق التوازن. ويتضح هنا، أن بارسونز يستنتج التغيرات العنيفة والراديكالية، التي قد تنتج عن الظلم والفقر. ومعنى ذلك أن مشكلة التكامل، مثلاً، يمكن حلها باستمرار، بصرف النظر عن الامتيازات والكاسب التي ترتبط بمكانات شاغلي الأدوار، كما يعتبر بارسونز أن مشكلة التفاعل الأداتي يمكن أن تحل بصورة مستمرة. إن انشغال بارسونز بتصنيف هذه المشكلات جعله يتجاهل حقيقة أن مشكلة التفاعل الأداتي قد تكون متبقة عن مشكلة التكامل خاصة عندما نبرز التفاضلات بين المكانات والأدوار.



النموذج رقم (21): للتسق المؤسسي

يرضح النموذج رقم (21)، أن النسق المؤسسي يتجسد في شبكة أدوار مؤسسية تتضمن حقوق وواجبات، وتعمس حالة من التفاضل بموجب ما تمتلكه من تسهيلات ومكافئات ويتحقق التكامل بين توقعات الأدوار بموجب التوجيه القيمي لشاغلي الأدوار. بهذا المعنى فإن النسق المؤسسي يعمس التضامن على المستوى الداخلي، ولكنه يثير التيفاق، حيث يظهر الحد بينه وبين المجموعات التسقية الأخرى بموجب الأهداف المشتركة الخاصة.

وهكذا، فإن النسق الاجتماعي - كما يتصوره يارسونز - يتكلم وحدات بنائية مترابطة في إطار من التفاضل التكاملي، الذي يعمس بتحقيق الأهداف الجمعية، الراسخة في نسق التوجيه القيمي العام، ولذلك يبدو مفهوم النسق الاجتماعي، كأداة لتحليل المجتمع وإظهاره بمظهر التوازن والاستقرار، ومن هنا، يعقب توماس بيرنارد Thomas Bernard، ناقداً لتحليل يارسونز بقوله: لقد أمضى يارسونز وقتاً طويلاً

يحلل المجتمع الأمريكي على أنه نسق اجتماعي فقد وصفه بأنه مجتمع مترابط بنائياً، تعرف عضويته بموجب المواطنة، وتنظم فيه الأدوار في نظام معياري هيراركي، يسمح بإنجاز الأهداف الجماعية، وهذا النظام المعياري الهيراركي يبرر ويكتسب شرعية من خلال نسق القيم المؤسسة والراسخة التي وصفها بارسونز بالفعالية الأدائية (Bernard: 1983: 148) Instrumental Activism

3-3-2: النسق الثقافي:

هناك علاقة جوهرية بين النسق الاجتماعي، والتوجيه المعياري للفعل، وقد أصبح واضحاً أن أنساق الفعل لا يمكن أن تقوم بعيداً عن الأنساق الرمزية الثابتة نسبياً، حيث أن المعنى غير طارئ بالنسبة للمرافف الاجتماعية، والأهم من ذلك أن الاتصال الأولي لا يمكن أن يحدث دون درجة من التكيف مع دلالات النسق الرمزي. كما تشكل التوقعات عتصراً ثقافياً مركزياً في بناء الأدوار المكونة للنسق الاجتماعي، حيث تخضع التوجيهات الدافعية العاطفية، والإدراكية والتشجيعية. تتطور العناصر الثقافية بموجب تفاعل الأفراد مع الموضوعات المختلفة وتصبح موجهة وضابطة لتفاعلاتهم وعلاقاتهم عنى امتداد البنى والمؤسسات داخل المجتمع، حيث أن جوهر عملية التوجيه والضبط للأنساق الرمزية، يجب أن نفهم - كما يؤكد بارسونز - في ضوء عناصر بنائية وظيفية، وهنا تظهر أهمية العناصر الثقافية في تحقيق النظام والتكامل النسقي، التي يعبر عنها بارسونز بالمثل القائل: إنك لا تستطيع أن تاكل الكعكة وتحفظ بها كذلك. You can't eat your cake and have it

يوضح بارسونز: إن الفرد يتعلم التكيف مع معايير السلوك، والتعلم بهذا المعنى يشير إلى إدماج عناصر الثقافة في أنساق فعل الفرد، وتحليل القدرة على التعلم يرتبط بمسألة إمكانية إدماج الثقافة في الشخصية. إن كل فرد يخضع لمتطلبات التفاعل في النسق الاجتماعي، وهذه المسألة هامة بالنسبة للجانب الشراكي للتفائلة، وهنا لا بد من الانتباه إلى أن نسق الثقافة يرتبط بمتطلبات كل من نسق الشخصية والنسق الاجتماعي،

وموجب ذلك يتحقق التكيف مع المستويات المعيارية، ولذلك فهناك نوع من التعاقد بين وجود النماسك بين الشخصية والكونات الاجتماعية والثقافية. وبصورة محددة، فالشخصية والنسق الاجتماعي كل منهما يرتبط مع الآخر بموجب العناصر الثقافية. (Parsons: 1951: 17).

إن هذا الموضع المركزي للنسق الثقافي يدعو بارسونز لمخطط التمامية، الذي يتعكس من خلال وظيفة التكامل التي تؤديها الأنساق الرمزية، ولكن التكامل لا يتوقف فقط على الأنساق الرمزية؛ فالنسق الاجتماعي يلعب دوراً حاسماً في هذه المسألة من خلال درجة المرونة التي يمتلكها، وبهذا الخصوص يوضح بارسونز: أن النسق الاجتماعي الذي يقود إلى توزيع جامد للثقافة مثل إغلاق عملية الاكتساب، سوف يتعرض إلى حالة من اللاتكامل الاجتماعي والثقافي. (Ibid: 34).

هذه الملاحظة تقود إلى الخصائص الأساسية للثقافة كما وضحتها بارسونز، والتي يعتبرها انتاجية مناسبة لثقافة النسق الثقافي، وهذه الخصائص هي: إن الثقافة متحركة أو متحركة عبر الأجيال Transmitted، فهي تمثل الموروث، وتعمل كمعيار هام للتمييز بين الأنساق الاجتماعية، حيث يمكن أن تتغير من نسق إلى آخر. كما أن الثقافة متعلمة Learned، فهي مكتسبة وتعكس دوام واستمرارية الثقافة، ولذلك يؤكد بارسونز بأن الثقافة تتميز عن أنساق الفعل الأخرى، بأنها قابلة للنقل من نسق فعل إلى آخر، فهي تنتقل من شخصية إلى أخرى عن طريق التعلم، ومن نسق إلى آخر عن طريق الانتشار وذلك لأن الثقافة تتضمن طرق التوجيه والتصرف، وهذه الطرق تتجسد في رموز ذات معنى. وكذلك فإن الثقافة مشتركة (جماعية) Shared ومعنى ذلك أنها لا ترتبط بأفراد بعينهم ولكنها محددة في أحوال التفاعل العامة. (Ibid: 16) وبصورة أوضح، فإن التوجهات القيمة منسقة في عملية التفاعل الاجتماعي؛ ولهذا السبب، فإن استمرارية التوجيه المعياري لا يمكن أن تعزى إلى فاعل معين، بل يجب أن يكون هناك تكامل بين جميع الفاعلين في نسق التفاعل وهذا - كما يؤكد بارسونز - مطلب أولي للنظام الاجتماعي. (Parsons: 1965: 165).

ويطات الخصوص، يوضح بارسونز بأن أهمية عملية الترميز Symbolization لأنساق الفعل تظهر من خلال (البيشخصانية) Interpersonalization كصفة ملازمة للرموز والموضوعات الثقافية، بالإضافة إلى التجريد Abstraction، أو التعميم Generalization الذي يصف ويحدد جميع أنساق التوجيه الثابتة نسبياً، والتي بدورها تصف تنظيم توجيه معين للفعل في علاقته بأي نسق فرعي أو الأنساق الفرعية عامة وتشكل هنا منطلقات الحاجة Need Dispositions، وكذلك فإن كل منطلق حاجة في نسق الشخصية هو توجيه معمم يسمح للفاعل بالتوجه إلى أحداث مختلفة في فئة معينة، بمعنى آخر، فإن مفهوم التعميم في الشخصية يشير إلى أتوجهه بتعمس الطريقة في أوقات وأماكن عديدة (Parsons: 1951: 162).

وعندما يمتلك أعضاء مجموعة اجتماعية معينة منطلقات حاجة محددة، فإن ذلك يقود إلى نفس نوع التوجيه عند جميع أعضاء المجموعة الاجتماعية. ولذلك فإن مرجعية الرمز في هذه الحالة تمثل طريقة التوجيه التي يعمل على ضبطها، وهذا ما يدعو إلى القول بأن الرمز قابلة للانتقال من فاعل إلى آخر ومن نسق إلى آخر، كما أن طريقة التوجيه المرتبطة بالرمز يمكن انتقالها كذلك. (Parsons: 1965: 161).

يقول بارسونز: إن التجسيد الفيزيقي للرمز أو موضوعة الرمز، هو النظام الثاني المشتق من توجيه الفاعل الذي يشجع الرمز، حيث يؤدي التجسيد إلى ضبط نفس التوجيهات عند فاعلين آخرين يتوجهون نحو الرمز، ويطلق بارسونز على التجسيد الاشتقائي الثاني لأن الاشتقاق الأول من توجيه الفاعل هو الفعل بذاته. إذ في بعض الأحيان يكون الفعل بذاته رمزاً، وفي أحيان أخرى يشتق الرمز من الفعل. (Ibid: 161)، إن هذا الطرح يقترب إلى حد كبير من الطرح الظاهراتي، ويشكل خاص عند برغر ولكمان، حيث يعكس نوعاً من الجهد بين الفاعل والنتج الثقافي ولكن من الواضح أن بارسونز لم يستثمر هذه الفكرة بقدر كاف، فقد مر عليها مرور الكرام مما

جعل كبير من تقاده يشككون في مدى اعترافه بالفاعل وعلاقته المستمرة بالبناء والموضوعات التي يتتجها.

إذن، الخاصة الأساسية للرمز كشكل نمائى مركزى، ليست فقط في وجوده الخارجى بالنسبة للأساق، ولكن عقدرته على ضبط توجهات ذات طبيعة داخلية مرتبطة بالفعل. إذ في نسق الشخصية تأخذ التوجهات صورة منطلقات الحاجة، وفي المجتمع تأخذ صورة توقعات الدور، ولا بد من الإشارة إلى أن نسق توقعات الدور في النسق الاجتماعى تتداخل بصورة واضحة مع نسق منطلقات الحاجة في الشخصية حيث يعمل على ضبط تفاعلات وتوجهات الفاعل للحصول على غايات معينة. وكل من هذه التوجهات ذات الطبيعة الداخلية تعمل وظيفياً بالنسبة للمجموعة التي تنمسن فيها، بحيث تشكل تفاعلاً متكاملأ. (Parsons: 1965: 159).

إن الرموز والموضوعات الثقافية ترتبط بمنطلقات الحاجة، وتوقعات الدور بمعنيين: الأول: لأنها تمثل طرق للتوجيه والتصرف. ثانياً: أنها تعمل على ضبط التوجهات والتصرفات، وذلك على خلاف منطلقات الحاجة وتوقعات الدور فإن الرموز Symbols ليست متطلبات داخلية بالنسبة للأساق التي تعمل على ضبط وتوجيه الأفعال فيها، ولكنها موضوعات للتوجيه توجد في العالم الخارجى على امتداد الموضوعات التي توجه نسق الفعل، بينما توقعات الدور ومنطلقات الحاجة تمثل عوامل بنتيجة داخلية. (Ibid: 160).

يعرف يارسونز الرموز بأنها: طرق للتوجيه متجسدة في موضوعات خارجية، ويصفها على النحو التالى: (1) المعتقدات Beliefs أو الأفكار Ideas وهي تمثل أنساق الرمز التي تتمركز حول الوظيفة الإدراكية. (2) الرموز التعبيرية Expressive وهي تمثل أنساق الرمز التي تتمركز حول الوظيفة الانفعالية، وهناك علاقة بين الإدراك والانفعال، حيث يمكن أن تكون الإدراكية مشتملة في الانفعالية، فإدراك خصائص متناسبة مؤثرة بدعم الموقف المرتبط بهذه المناسبة. (3) الأفكار المعيارية أو الرموز

التنظيمية Regulatory Symbols، وهي تمثل أساليب توجيه القيمة، وهذه الأساليب التوجيهية يمكن أن تصنف إلى إدراكية وانفعالية وتقومية، تعمل الرموز التوجيهية على حل المشكلات في المستويات المختلفة. فالرموز التوجيهية التي تظهر طرق حل المشكلات الإدراكية تمثل مستويات توجيهية إدراكية، والتي تعمل على حل المشكلات الانفعالية تمثل مستويات توجيهية انفعالية، وتعبيرية، والتي تعمل على حل المشكلات التوجيهية هي أخلافة. (Ibid: 163).

بالإضافة إلى ما تقدم فإن المستويات الرمزية الثلاثة يمكن أن تشكل موجّهات أولية لأنواع معينة من الفعل:

1- الفعل الذي توجه فيه المعتقدات الإدراكية لتحقيق هدف معين هو فعل (أدائي).

2- الفعل الذي تمثل فيه الرموز التعبيرية منزلة هو فعل (تعبيري).

3- حينما توجد المستويات التوجيهية في الفعل، ويكون موجّهاً نحو إشباعات الآخرين فإنه يمثل فعل (أخلافي). (Ibid: 165).

إن العناصر الرمزية المختلفة، تفرض قسداً على الفاعل من حيث التوجيه والاختيار، وذلك - كما يوضح بارسونز - بمعنى أن الفاعل ملتزم لتوجيه ذاته في ضوء الموازنة بين النتائج والقواعد المطبقة، أكثر من كونه حراً في توجيه ذاته لرمز تقاضي معين نحو مستحقائه الحالية. وهكذا فإن توجه الفاعل نحو مركب رمزي معين يجب أن يتكيف مع متطلبات التوجيه المعياري للنسق الأكبر الذي يكون جزءاً منه، وإذ لم يتم ذلك، فإن النسق المعياري يصبح غير منظم. (Ibid: 164).

إن الانصياع لمتطلبات تنظيم النسق المعياري، ينطبق حتى على الأفعال الأدائية ولذلك يعتبر بارسونز الأفعال الأدائية بأنها تابعة، بمعنى أن الرغبة بالهدف تقدم من قبل انحاط التوجيه القيمي، بحيث يكون مدفوعاً لتحقيق الهدف، مع تقديره للكلفة المترتبة

على الاختيار، أي التضحية بأهداف بديلة ممكنة. (Ibid:165)، ومن هذا المنطلق يوضح بارسونز بأن المعنى ذو أهمية غائية Teleological، وهي تشير إلى الرغبة من جانب الناس ليعلموا لماذا ينبغي أن تكون الأشياء بطريقة معينة أو أخرى (Ibid: 167)، وهكذا فإن الرموز الإدراكية Cognitive (المعتقدات والأفكار)، ذات أهمية بالغة بالنسبة لتكامل واستمرارية النسق الثقافي، وكذلك بالنسبة لتكيف الفعل مع متطلبات الموقف، فالعناصر الإدراكية التي تمثل انعكاساً مباشراً للواقع تتضمن مدى واسع من الحرية في الاختيار، وهذا ما يسمح بتكيف وتوافق أكثر مرونة.

ولكن، الرموز الإدراكية أو أنساق الأفكار، لا تمثل انعكاساً مباشراً للواقع كما هو الحال بالنسبة للعالم الإمبريقي، ولكنها تمثل (نسق اختياري) Selective للتوجيهات الإدراكية المرتبطة بالواقع، وبالنسبة لأجزاء أو نواحي معينة في موقف الفعل، ويستشهد بارسونز هنا بما أطلق عليه فبر مشكلات المعنى، حيث أن بعض التساؤلات بحاجة إلى إجابة إدراكية، لا تغرى الرسائل الإمبريقية على تقديم إجابة لها. ومن أمثلة ذلك، لماذا يجب أن توزع المكافآت وأشكال الحرمان على الناس بشكل غير متساوٍ، وما هي العلاقة بين هذا التوزيع ودرجاتهم؟ إن هذه التساؤلات - كما يؤكد بارسونز - لا تشجع إجابتها بمصطلحات علمية محضة.

وهنا، تبرز إمكانيات ظهور اللاتوازن Disequilibrium، الذي ينشأ من حقيقة أن الأفكار اللامبريقية ليست دائماً عامة لكل أعضاء المجموعة، ولكن يتم اختزاله حالة اللاتوازن هذه بموجب تدخل الميكانيزمات اللادراكية من أجل فرض شكل من التوحيد والثبات في المعتقدات وهي نوعين: التقاليدية Traditionalism وتتضمن مسارات محددة للشرف، والإلزام السلطوي ولكن الضرورة الوظيفية لاستخدام هذه الميكانيزمات، تخلق قيود في نسق القيم الإدراكية وهذا يتعارض مع أن المعايير النهائية للصدق والحقيقة يجب أن تكون إدراكية، ليست تقاليدية، ولا سلطوية. (Parsons: 1951: 168).

يبدو أن استخدام ميكانزمات الإلزام هو أمر عارض، حيث يؤكد بارسونز باستمرار أن الرموز الأخلاقية - وهي جزء من الرموز التقويمية - تمثل التقنيات التكاملية الأقوى تنسيقاً لتسق الفعل، فهي تعمل على ربط جميع أنساق الفعل وتغلقها في أنماط التوجيه القيمي بحيث تؤدي إلى تكامل تام **Perfect Integration**. إنها تحتل المشكلات وتعيد الصراع في نسق الفعل - مما يؤدي إلى دوام واستمرارية أنماط الفعل. (Parsons: 1995: 170-171).

يتضح أن الرموز التقويمية، تقلل الفساح السحري لحل جميع مشكلات الأنساق الرمزية بمختلف أشكالها. وعلاوة على ذلك، يبدو أن هناك نوعاً من الانساق والتكامل بين الإدراكي والانفعالي (التعبري)، والتقويمي، فما هو انفعالي يتمركز بموجب إدراك الفاعلون لسماته وأهميته وتجري عملية تنظيم الانفعال والإدراك يجري بموجب العناصر التقويمية. ولذلك فإن عملية التقويم أو التنظيم بموجب الرموز المعيارية تمثل العنصر المركزي الهام في جملة الأنساق الرمزية بالنسبة لبناء الفعل. ولكن المشكلة المعرفية الواضحة في هذا الطرح تتمثل في تصور الثقافة كبناء متوازن ومتسق في مكوناته الداخلية. وهذا التصور يتجاهل الأفكار المتعارضة في علاقات القوة وكذلك الأمر بالنسبة للمصالح، مما يفضي إلى خروج واضح وصريح عن آليات التقويم، وتصبح الحالة الموقفة العامة غير أخلاقية.

الإشكالية الواضحة على امتداد تحليل بارسونز للنسق الثقافي أنه يتعامل مع الثقافة على أنها متغير أو كيانات مستقلة على الرغم من إشارته إلى أصول نشأتها التي حصرها بالتفاعل بين الأفراد، حيث لم يشاهد أي تمايزات بين الفاعلين يمكن أن تقوض الانساق والتكامل. وبهذا الخصوص يوضح فرد هالدي **Fred Halliday** في مقاله الثقافة والقوة **"Culture and power"** أن الثقافة مشروطة بأمرين: أنها معتمدة، أو بحاجة حتى تتشكل وتستدمج ويعاد إنتاجها إلى عوامل اجتماعية أخرى، وكذلك أنها مترعة

ومتفاوتة، وهذا التفاوت يدير حسب ما يقرر أصحاب القوة ويطاقتهم. (Hallidy: 1999).

لا شك أن الظروف والبيئات تختلف حسب مواقع الأفراد في مستويات القوة داخل المجتمع وقد أشار فيبر في كتابه نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي - الذي ترجمه بارسونز وهاندرسون - أن الأفراد أصحاب القوة يعيشون في بيئات وفيرة بالمكائفات تظهر في المصادر المالية، والطعام، والراحة المادية، والجسدية، والجمال، والصحة، كما هو الحال بالنسبة للمصادر الاجتماعية مثل الإطراء، والمداهنة، والتمسك والتقدير، والحدادية، والثناء، بالإضافة إلى ذلك فإن خبرة القوة تتضمن (الإدراك) بأن المرء يستطيع أن يتصرف بإرادة دون تدخل، أو نتائج اجتماعية خطيرة (Weber: 1947: 164). وهذه مسألة عامة تنعكس على الفعل الأدائي الموجه بالرموز الإدراكية، وبذلك تختلف أهداف الأفراد، وأشباعاتهم في علاقات القوة، وهي مسألة تجاهلها بارسونز.

يطرح بيون كيفل P.Kivel في مقاله ثقافة القوة 'The Culture of Power' مسألة عامة تحدى طروحات انساق وتكامل الثقافة عند بارسونز باعتياز. فبوض كيفل أن مشكلة ثقافة القوة تكمن في أنها تقوي الميراثية، فإذا كنت امرأة وذهبت إلى اجتماع رجال، أو كنت ملون وذهبت إلى اجتماع للبيض، أو يهودي أو مسلم وذهبت إلى تنظيم مسيحي فإنك سوف تدرك أنك قد ذهبت إلى ثقافة قوة ليست لك. ولذلك ربما تشعر بأنك غير آمن أو لا تشعر بالثقة، أو تفترق إلى الاحترام، أو تشعر بالهامشية، وأنه عليك أن تتعامل مع الموقف بحذر.

وعندما تستجمع جماعة معينة قوة أكبر من الجماعات الأخرى، فإن الجماعة الأكثر قوة تخلق بيئة تضع من خلالها أعضائها في المركز الثقافي، والجماعات الأخرى في الهامش، ومن المسائل الهامة التي يلتفت إليها كيفل أن الأعضاء في الجماعة الأكثر قوة (In group) من الصعب عليهم مشاهدة النافع التي يخلقونها، بمعنى لأنني ذكر، وأعيش

في ثقافة يمتلك الرجال بموجبها قوة اجتماعية وسياسية واقتصادية أكثر من المرأة، فلنبي غالباً لا ألاحظ أن المرأة تعامل بشكل مختلف، فإنا أتوقع أن أشاهد الذكور في مواقع السلطة، والكتب والمصحف مكتوبة من قبل لئاس مثلي، وتمكس منظوري، ونظيري في أدوار مركزية. (Kivel: 2004: 1).

لقد تعامل بارسونز مع الأخلاق باستمرار، على أنها تحقق التكامل وتعمل على حل الإشكالات الرمزية المختلفة، ولم يلتفت، كما فعل إنجلزstad Engelstad إلى أن ممارسة القوة تتجاوز مصادر كثيرة من بينها المعرفة والأخلاق، ولكنها تمارس بشكل غير مباشر عن طريق أساليب التعرف بالأشياء، والنظائر، والتمويه. (Engelstad: 2003: 1).

ولو أخذ بارسونز بهذا المعنى، لعر على مفوعات كثيرة لعدم نجاح الرمز التضمينية على المستوى الشمولي لعلاقات القوة بين الأفراد والجماعات، كما سيعثر على مزالق كثيرة للرموز الإدراكية والانفعالية التي تصاغ من قبل أصحاب القوة، والتي يعمل بموجبها الحاضرون.

وهكذا، فإن الثقافة ليست محايدة، ولا متسقة، وتمثل مصدراً يستحق الصراع من أجل السيطرة عليه. وبهذا الخصوص نوضح سوزان رايت Susan wright، في مقالها تسييس الثقافة 'The Politicization of culture': إن الثقافة عملية نشطة لصناعة المعنى، والنضال للسيطرة على تعريف الأشياء، فالناس يختلفون في مراقبتهم في العلاقات الاجتماعية وعمليات السيطرة ولذلك يستخدمون الاقتصاد والمصادر المؤسسية المتوفرة لديهم لمحاولة وضع وإسواق تعريفهم للموقف، ولنع مفاعيم وتعريفات الآخرين من أن تسمع، ولذلك فإن الأفكار غالباً ما اتخذت شكل الهيمنة، واقرنت بالأيديولوجيا، لذلك فإن كانت تتضمن الانساق، فإن خلفها تقع القوة. (Wright: 1998: 6).

وفي السياق ذاته يوضح جون سقار John Schar، إن المعرفة العليا المتفوقمة والخفاة العامة تخفي الحقائق كما تعمل على حجب وتبرير الثروة والقوة، فقط في المجتمع البدائي يمكن أن لا تسير الثقافة بهذا الاتجاه، حيث لا يوجد فائض إنتاج. (Schaar: 1989: 318).

لذلك، فقد أوضح دمهوف Domhoff، أن حيازة الأفراد والجماعات للمصادر التي يكتفون من خلالها الآخرين أو يعاقبونهم (مثل المال، وصناعة القرار)، لا يمكن أن تفسر بمحايدة إزاء التوجهات القيمة الثقافية، كما أن الأفراد الأقل قوة يرتبطون بكمية متزايدة لأفعالهم، ويخضعون بشكل أكبر للمخاوف الاجتماعية والعقوبات. (Domhoff: 1998) وهذا بطبيعة الحال. يلفت الانتباه إلى أن هناك فروقات جوهرية ترتبط بالتوجهات القيمة للأفعال في المستويات الاجتماعية المختلفة، وهي كما يتضح ترتبط بمسرى الحرية والإشباع والغايات التي يرمى إليها الأفراد.

ومما يثبت ذلك، ما أظهرته دراسة فيسك Fiske من أن أصحاب القوة المرتفعة يميلون إلى تنبؤ الآخرين أكثر من أصحاب القوة المنخفضة، لأنهم أقل دافعية للميل إلى الآخرين بعناية، كما أظهرت الدراسة عدم انتباه أصحاب القوة للآخرين في الحياة الاجتماعية. (Fisk: 1993).

وهذه النتيجة تظهر مفارقة هامة في طبيعة التوجهات الإهراكية التي يحملها الأفراد في المستويات الاجتماعية المختلفة، خاصة وأن التنبؤ قد يتطوي على إجحاف وإصدار أحكام ظالمة بحق الآخرين، مما يتعكس على طبيعة الرموز التعبيرية والأخلاقية.

بالنسبة ليارسونز فإن أهم العناصر الثقافية في تنظيم نسق الفعل، تتمثل في أنماط المؤسسات التي تعمد أنماط التوجيه القيمي، ويصنفها يارسونز كما يلي:

1- المؤسسات العلائقية: وهي التي تتضمن تبادل توقعات الدور، التي تشمل مصلحة الطرفين المتبادلين.

2- المؤسسات التنظيمية، وهي تتضمن المحددات اشرعية المرتبطة باتفاق المصالح الخاصة مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف والوسائل، وهي تتضمن ثلاثة أنواع:

أ- أدائية: تكامل الأهداف الخاصة مع القيم العامة، وتعريف الوسائل الشرعية.

ب- تعبيرية: تنظيم الأفعال التعبيرية المباحة، والتي ترتبط بالمواقف والأشخاص والمناسبات.

ج- الأخلاقية: تعريف المساحات المباحة والمسروحة للمسؤولية الأخلاقية.

3- المؤسسات الثقافية: الالتزامات والواجبات لقبول أنماط الثقافة، تعمل على تحويل القبول والرضا إلى التزام مؤسسي. (Parsons: 1951: 57-58). ولا بد من الإشارة هنا إلى أن اتخاذ نمط التوجيه القيمي شكل المؤسسة، يعني أنه أصبح يرتبط بعملية انتقويم وفرض الجزاءات، وذلك فإن المؤسسة القيمية راسخة في النظام الاجتماعي، وتدعم تكامله.

ومن العناصر الثقافية الهامة التي تخضع لعملية المأسسة، (الأيديولوجيا)، ويعرفها بارسونز، بأنها: نسق معتقدات يغطي بالاتفاق العام من قبل أعضاء المجموعة، أو المجتمع، أو جماعة فرعية بما في ذلك الحركة المنحرفة عن ثقافة المجتمع الأساسية، إن الأيديولوجيا تمثل نسق الأفكار الموجه نحو التكامل التثويحي في المجموعة وذلك من خلال تفسير الطبيعة الإمبريقية للمجموعة، والموقف الذي توجد فيه، والعملية التي تطورت ونمت من خلالها، والأهداف التي تتوجه نحوها، ومسار الأحداث المستقبلية. (Parsons: 1951: 350)، وفي مقال آخر يعرف بارسونز الأيديولوجيا بأنها برنامج ثابت لتنظيم العمليات الاجتماعية والسيكولوجية، حيث يحاول هنا، إظهار أن المستويات

البيولوجية تُنظّم بموجب الأفكار والمعتقدات، في محاولة لإجراء مقارنة بين علم النفس والعنوم الاجتماعية. (Parsons: 1959).

يقول بارسونز: إن نسق المعتقدات لا يعنى الأيديولوجيا، إلا إذا ارتبط بتفسير الموقف المرتبط بأهداف معينة، مثلاً، إن نسق المعتقدات المرتبط بالنصر بالحرب هو مجموعة معتقدات أدائية ولتشكيل أيديولوجيا لا بد من وجود بُعد إضافي، وهو الالتزام التقوي للمعتقد كجزء من العضوية في المجموعة، وهذه المعتقدات تتأسس وترتب عليها جزاءات، ولذلك فإن الأيديولوجيا تتميز عن المعتقدات الإدراكية بالواجب لقبول المعتقدات والتعليمات كأساس للفعل.

تعمل الأيديولوجيا كأساس أولي للشرعية الإدراكية المرتبطة بأنماط التوجيه القيمي، فالتوجيهات القيمية تشكل دائماً تعريفات للموقف في ضوء اتجاهات حل المضكلات المرتبطة بالفعل وهذه الشرعية الإدراكية لها أهمية مشتقة من مصدرين هما: الأهمية انعامية لتوجيه الإدراكي للفعل، والحاجة لتكامل التوجيه الإدراكي مع مكونات أخرى في نسق الفعل. (Parsons: 1951: 350-351).

كما هو الحال بالنسبة للأيديولوجيا، فإن المعتقدات الدينية، تشكل جزءاً من المعتقدات التقويمية، فهي تحدد طريقة النظر للأشياء، والتصرف حيالها، وقد تعتبر الأفكار الدينية بمثابة إجابات لمشكلات المعنى، فهي تهتم بالتعريف الإدراكي لموقف الفعل ككل، وتتضمن المستويات الانتمالية والتقويمية. إن المعتقدات الدينية تُعنى بالمشكلات الأخلاقية للفعل الإنساني، وملامح الموقف الإنساني وموقع الإنسان والمجتمع في الكون. وهي ذات طبيعة مقدسة فوق طبيعية Super Natural، يظهر الناس نحوها الاحترام، كما يظهرهون نحو الالتزامات الأخلاقية. ولأن هذه المعتقدات ذات أهمية إدراكية، فإنها يجب أن تتصل مع الشرعية الإدراكية للمعايير الأخلاقية والمواطف. إذ يجب أن تهتم بتفسير الالتزامات نحوها وما يميزها كمعايير أخلاقية عن الوسائل الأدائية التي تتشكل نحو اتجاه فعل مختلف. إن المعتقدات الدينية تؤدي إلى

تكامل العواطف والمشاعر مع المعتقدات، وهذا التكامل مهم بالنسبة لثبات النسق.
(Ibid: 368).

يلاحظ جولدنر أن طروحات يارسونز تتضمن نسجاً قوياً بين الدين والأخلاق، وأن يارسونز قد أظهر المعتقدات الدينية، وكأنها أحضرت إلى الوجود عمليات جميع ما يمكن اعتباره مجتمع وثقافة معاصرة تتضمن اقتصاد قوي وتكنولوجيا وعلم علاوة على جودتها وصلاحيتها، إن يارسونز يحل كل بشاعة الحياة عن طريق المعتقدات الدينية، كما فصل بشكل واضح بين القوة والأخلاق، إن يارسونز لم يمنح أي مزمسة الفعلية والجودة مثلما منح الكنيسة والتي اعتبرها اللبنة الأساسية في الحضارة الحديثة، فقد أظهر العلاقة الاقتصادية بين التركيبة البروتستانتية والرأسمالية، وارتباط انشودة التغلبيبة في القرن التاسع عشر بالبروتستانتية مقارنة بالثقافة الفكرية للكاثوليكية. وبالنسبة لشخصية الفرد فإنها أساس هيبته واستقلاله، ومن الناحية السياسية فإن المسيحية الفردية هي أساس الديمقراطية الحديثة. ويعقب جولدنر: إن روسيا السوفياتية وألمانيا النازية كانتا مسيحيان، لكنهما لم تقدمان ديموقراطية سياسية، ولا هبة للفرد ولا استقلالاً فكرياً، ولا دفاعاً عن الفرد ضد السلطة المتوحشة، وبالمقابل فإن اليابان وهي ليست مسيحية طورت علوماً وتكنولوجيا وصناعة وديموقراطية (Gouldner: 1970: 254-257).

ولقد أدرك بعض العلماء - على خلاف يارسونز - باراك وباراتز مثلاً Mobilisation of Bachrach and Baratz أن القوة تمثل أداة لعبشة انتخبين bias، تعمل بموجب مجموعة من القيم المسيطرة والمعتقدات الدينية والإجراءات المؤسسية النظامية، التي توجه لفائدة عدد معين من الأشخاص على حساب الآخرين، وهؤلاء الذين يحتلون مواقع القوة بإمكانهم زيادة منافعهم بالطريقة ذاتها باستمرار.
(Bachrach and Baratz: 1970: 44).

وبذات الخصوص، يشرح كلغورد جريتس سياسات المعنى Politics of Meaning عند فيبر بقوله: إن الأفكار سواء كانت دينية أم أخلاقية، أم جمالية،

تستخدم من قبل الجماعات الاجتماعية صاحبة القوة لتحديث تأثيراً اجتماعياً قوياً، ولذلك نجد أحداً ما، يعجبها Revere، فإن يحتفل بها، ثالث يعونها ويحبها، ومن ثم نسمي جماعات القوة إلى مأسسة هذه الأفكار من أجل أن نجد وجوداً مادياً في المجتمع، بالإضافة إلى الوجود الفكري. (Greetz: 1973: 311).

ويلاحظ دافيد رونكبروف، أن الدين قد يشكل عنصراً تحريفياً في النسق الثقافي، بحيث يثير الفرقة والخلاف والصراع، فالاختلافات السياسية كثيراً ما تتركس من خلال ارتباطاتها بالجذور العاقضة للثقافة سواء الروحية أو التاريخية، ونتيجة لذلك يصبح تهديد ثقافة المرء تهديداً لدينه وأسلافه، وبالتالي تهديداً لجوهره. وقد استخدمت هذه الصيغة الملتبها لتبرير أسوأ الأفعال الإنسانية، ولا شك أن خطوط الصدع الثقافي هي الخطوط التي تندلع عندها الصراعات الثقافية كالصراعات الدينية والإثنية والعرقية. (رونكبروف: 1979 : 27-28).

يوضح توماس بيرنارد Bernard، أن مفهوم الإجماع القيمي Consensus of values كما استخدم من قبل بارسونز، فيه قدر من التضليل، إن المفهوم يستخدم عادة ليشير إلى الإجماع بين أعضاء المجتمع، لكن بارسونز استخدمه للإشارة إلى الإجماع فقط بين أولئك الذين يكوّنون أعضاء في مجتمع محلي Societal Community، أي الأعضاء الأكثر تكاملاً الذين يمكن وصفهم بأنهم مواطنين تامين Full Citizen، ولذلك فقد أوضح بارسونز بأن الإجماع القيمي يختلف في درجته Matter of Degree، ولعل التساؤل حول مدى شمولية أعضاء المجتمع فيه هو تساؤل إمبيرفي، والمسألة لا تتوقف عند حد الإجماع، لأن التسليم بذلك سوف يؤدي إلى التشكيك في إمكانية تحقيق النظام. ولذلك فإن نسق القيم المؤسسة يلعب هنا الدور الأهم، فهو يضم القيم التي تثير النظام المعياري، وتضفي عليه شرعية، والتي بدونها لا يكون النظام ممكناً، وهذا يشمل المجتمع بأسره. (Bernard: 1983: 156-157).

إن افترض بارسونز حول الإجماع في المجتمع المحلي، قد يكون ممكناً عندما يكون المجتمع المحلي متجانساً، وهو أمر نادر الحدوث ولكن عندما يتشكل المجتمع من جماعات مختلفة أيضاً فإن الأمر مختلف تماماً، ومثال ذلك ما توضحه دراسة دونالد هوروفيتز **Ethnic Groups in Conflict** الموسومة بـ جماعات إثنية في الصراع، **Fiji and Solomon**، تظهر الجماعات الإثنية حالة من المقاومة وعدم الاستسلام للظروف الاجتماعية، فهم لا يستندجون بشكل تام، أو لا يستندجون بمعايير وقيم أولئك الذين يعتبرونهم أجنبياً أو أغراباً، وكتيجة لذلك، فإن صراعاً اجتماعياً وسياسياً ينشأ في جزر الفيجي والسولومون، فالناس في هاتين البلدتين ليسوا متلقين سلبيين ولكنهم فاعلون نشطون يتحركون ضد الظروف الاجتماعية والبيئية التي لا ترضيهم أو تقنعهم. (Horwitz: 2000: 30)

إذن، المشكلة لا تكمن في مستويات الإجماع كما يوضح هوروفيتز، وأن الخلط بينها قد لا يعود إلى فهم خاطئ في الإضرار الكلي لطروحات بارسونز، حيث أن اتساق منظومة القيم والمعايير ودورها في تحقيق التكامل والتوازن الاجتماعي هو الأمر الواضح لدى بارسونز، فلم يوضح بارسونز متى تختلف؟، ولماذا تختلف؟ ولمصلحة من تتجه؟ وكيف يمكن تغييرها؟ ولعل إشارة بارسونز إلى أن الإجماع القيمي يختلف في درجته، يزيد من ثقل الموقف المخرج لطروحاته، حيث يظهر أنه اتخذ مساراً محدداً بالتحليل على الرغم من خطورة الافتراضات المرتبطة به على المستويين التحليلي والامبريقي، علماً بأنه قد أدرك وجود مسارات تحليلية مغايرة، ولكنه تجاهلها لأنها تعارض مع فكرة النظام التي حاول أن يؤسسها متجنباً لكل ما يمكن أن يظهر زيف النظام، واللامحياز الذي يركز عليه. لقد اتقن بارسونز فن توظيف المفاهيم لصالح أطروحاته على الرغم من التصنيفات الكثيرة لها، والتي يمكن أن تعود إلى طروحات مغايرة.

ولكن، كما يلاحظ بيرشادي **Bershady**، فإن النسق الاجتماعي عند بارسونز قد أبتى المجال مفتوحاً أمام اختبار واكتشاف الاختلاف البنائي والثقافي، والصراعات

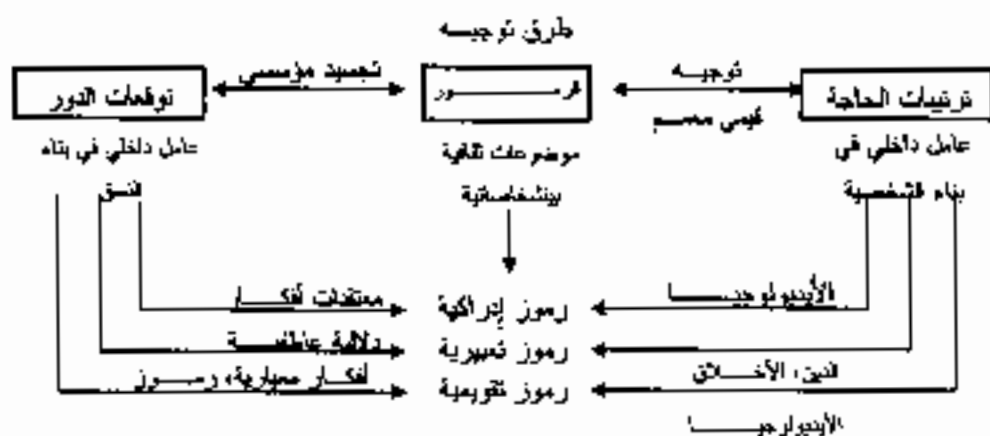
الأثنية والسياسية. (Bershady: 2002: 528)، وهذا بطبيعة الحال يتطلب اتخاذ مسارات محددة من طروحات بارسونز ومحاولة إظهار ما يغيرها تماماً.

لقد تعامل بارسونز، كما يبدو، مع الأنماط الثقافية المؤسسة بعيداً عن المتغيرات والتقوى التي تحكم تشكيلها، وكان ذلك جوهر المشكلة في عملية التحليل، وقد أظهرت طروحات بارسونز ثلاثة مفاهيم أساسية ترتبط بالإناسة، فالنمط الذي يحكم الفعل في النسق الاجتماعي محاسس Institutionalized، وهو يعرف الأنماط الأساسية للمسلك الشرعي المتوقع للأشخاص الذين يتفاعلون في أدوار معينة، وهذه التوقعات ذات أهمية بالغة للنمط. أما النمط المؤسسي Institutional، فهو نمط ثقافي ترتبط به مجموعة من الدوافع والجزاءات في تركيبة بنائية، إنه نمط مثالي، ولكن لأن التكيف هو توقع ذو شرعية فهو ليس يونونيا. والمفهوم الثالث هو المؤسسة Institution، فهي كل مركب من مثل هذه الأنماط والمؤسسية، والتي يمكن التعامل معها على أنها وحدة بنائية في النسق الاجتماعي. (Calhoun: 2002: 364-365).

يظهر من خلال هذه المفاهيم، أن المؤسسة والمؤسسي والمؤسسية، ترتبط بالتوقعات وبالشرعية، وبالتكامل البنائي، ولكن دون النظر في محتوى هذا التكامل، والمتغيرات التاريخية لنشأة المؤسسة والتي عملت على تثبيتها، ولكن من وجهة نظر مقابرة، يميز جوامشي Gramsci بين نوعين من الهيمنة الثقافية، كل منها وثيق الصلة بعملية التثبيت الاجتماعي Social stabilization: من ناحية انتشار قيم الحكام، وتقبل ثقافتهم على أنها متميزة وجيدة من قبل كل الجماعات في المجتمع، ومن ناحية أخرى خلق وإعادة إنتاج ثقافة الخفصوع، حيث أن التقييم المحدد وتعين لإخاد رقع الجماعات. فيعد مأسستها تمنع من تشكيل أي تحدي للجماعات الحاكمة. ولذلك فإن على الجماعات الخاضعة أن تجري قراءة بديئة للتقليد، إذا أرادت أن تحقق التغيير. وتنحصر من الأوضاع القائمة، فهذه الطريقة تجعل من الممكن تحديث الأنساق المؤسسة والراسخة للحكم. (Halliday: 1999: 3)، ولهذا السبب فقد اعتبر لوكاش Lukacs أن الأشكال الثقافية تشكل من خلال الممارسة التاريخية، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في مفهوم الثورة،

فهو لا يرى انثورة حدثاً سياسياً، ولا تغيراً اقتصادياً، ولكن إعادة تشكيل الأسس الثقافية للنسق الاجتماعي. (Feenberg: 1986: 180).

وهكذا، يمكن القول بأن النسق الثقافي يمثل مكانة مركزية في التشكيل النسقي للفعل، حيث يعمل النسق الثقافي بما يتضمنه من رموز إدراكية، وتعبيرية، وتقويمية، بالإضافة إلى الأيديولوجيا والدين، كوسيط بين تربيّات الحاجة في الشخصية، وتوقعات الدور بالنسبة للنسق الاجتماعي، ولكنه يتميز عنها بأنه يرتبط بموضوعات خارجية، وأنه بينشخصاني، وهذا الموقع المتوسط، بالإضافة إلى آليات حل المشكلات الرمزية التي يتضمنها، تجعل منه أداة هامة في تحقيق التضامن، والولاء، والتكامل الاجتماعي عموماً.



النموذج رقم (22): النسق الثقافي كوسيط بين الشخصية والنسق الاجتماعي

3-3-3: نسق الشخصية:

الشخصية هي نسق علائقي عضوية حية تتفاعل مع موقف، ولذلك يجب أن تفهم الشخصية في إطار المتطلبات الوظيفية لوحدة العضوية - الشخصية (Parsons: 1951: 18) Organism-Personality

ويعني آخر فإن الشخصية تمثل المنطقة التي تتجمع فيها العلاقات بين الكائين العضوي والموضوعات في البيئة الخارجية، خاصة الموضوعات الاجتماعية والثقافية. (روشييه: 1983: 164)، وبهذا المعنى فإن الشخصية تتجسد في سلوك أو وحدة فعل تحددها الدوافع والاتجاهات وعناصر الإدراك.

لقد صاغ بارسونز نسق الشخصية في إطار العلاقة بالكائين العضوي والنسق الاجتماعي، والنسق الثقافي تحبباً لطروحات المدرسة السيكولوجية العضوية التي ردت الشخصية إلى الغرائز وإنشاء السبولوجي من ناحية، وتجنباً للمدرسة الثقافية الأنتروبولوجية التي ردت الشخصية إلى عوامل ثقافية بعيداً عن العوامل البيولوجية من ناحية أخرى، وبهذا المنظور يقدم بارسونز طرحاً متوازناً للعلاقة بين الشخصية والأنسق الاجتماعية الأخرى للفعل.

وهكذا، فإن الشخصية كنسق للفعل تجسد العلاقة بين حافزية الفعل، وتوجيه الفعل وهنا تبرز الحافزية Motivation كتعبير عن الشق الأول من العلاقة، كما تبرز منطلقات الحاجة Need - dispositions كتعبير عن الشق الثاني من العلاقة. أما بالنسبة للدافعية، فيستخدمها بارسونز بمعنىين: إما أن تعني الطاقة المتولدة عضوياً، والتي تتحرر في الفعل، وإما أن تعني دافعية العضوية، أي مجموعة ميول تظهر من جانب العضوية لتحقيق غايات موضوعية معينة مثل دافعية الجوع، ودافعية الجنس. كما يستخدم بارسونز مفهوم الدافع Drive (إشارة إلى الطاقة السيكولوجية التي تجعل الفعل ممكناً. (Parsons: 1965: 112).

ولكن، عندما يتحدث بارسونز عن الفعل الإنساني فإنه يهتم بشكل أساسي بترتيبات الحاجة وهذا المفهوم يحمل دلالة مزدوجة: من ناحية، يشير إلى ميل لتحقيق بعض متطلبات العضوية أو جهة من الغايات، ومن ناحية أخرى يشير إلى ترتيب لفعل شيء ما، بمعنى آخر، فإن منطلقات الحاجة تمثل تنظيمياً للميول الحافزية حسب مقتضيات النسق الاجتماعي والثقافي، ولذلك فهي تأتي عن طريق التعلم، لذلك يقول بارسونز:

إن الأهم من الطاقة الدفاعية، هو كيف تظهر هذه الطاقة؟ وما السلوك الذي سبب عنها؟ وماذا سيترتب على هذا السلوك؟ وهذا يتطلب مناقشة متعلقات الحاجة في إطار الفعل. وهناك ثلاثة أنواع من متعلقات الحاجة، ذات أهمية بالغة بالنسبة لنظرية الفعل وهي:

- 1) متعلقات الحاجة التي تقابل العلاقة مع الموضوعات الاجتماعية، وهذه الترتيبات تتوسط علاقة الشخص - بالشخص.
- 2) متعلقات الحاجة التي تقابل ملاحظة المشويات المعيارية. وهذه المتعلقات هي التقييم الاجتماعية المستدجمة.
- 3) متعلقات الحاجة التي تقابل توقعات الدور.

إن الأنماط الثلاثة من متعلقات الحاجة في الشخصية ترتبط بأنماط النسق الثلاثة التي أخذت بعين الاعتبار، الأول: علاقات الشخصية - الشخصية (نسق التفاعل الثنائي)، الثاني، نسق علاقات الشخصية - الثقافة، والثالث، نسق علاقات الشخصية - النسق الاجتماعي. (Ibid: 116).

إذن، تشمل متعلقات الحاجة، حاجات Needs ترتبط بمتطلبات وظيفية في النسق وهي تنظم وتشرح في إطار تكاملي، إما بموجب الاستجابة من الآخرين، أو القيم العامة، أو توقعات الدور، وجميع هذه المشويات تستحضر طريقة محددة للإشباع في العلاقات الاجتماعية، وبذلك، تظهر متعلقات الحاجة كدائرة تفصل للشخصية الاتساقية، والنظام النسقي العام باعتبارها تفصل بين الصراعات وعمليات الإشباع، وتوجه الإشباع نحو المستويات المعيارية والقيمية، فالخفق - كما يوضح روشيه - أن الشخصية تدخل إلى النسق الاجتماعي في شكل أدوار اجتماعية، فالدور هو ذلك الجزء من الشخصية الذي يطلق عليه أهمية الاجتماعية، والأدوار الاجتماعية هي التي تمكن الفاعلين من النظر إلى بعضهم على أنهم موضوعات اجتماعية. إن الإشباعات التي يسمي الفاعل إلى تحقيقها

في علاقات معربة، ترتبط من ناحية بالجزءات الإيجابية التي يمكن أن يقدمها الآخرون، وترتبط من ناحية أخرى بالاشباعات التي ينتظر هؤلاء الآخرون الحصول عليها من الفعل الناتج عن انفعال الأول. (روشيه: 1983 : 166).

وفي عملية التبادل بين الشخصية والنسق الثقافي، فإن العناصر المنظمة تؤدي نفس وظيفة التحكم التي تؤديها الجزاءات في التبادل بين الشخصية والنسق الاجتماعي، فالوظيفة الرئيسية للثقافة - من زاوية الشخصية - هي التزويد بالمعايير والقيم التي تسمى النواثق السيكولوجي الداخلي، وتقدم للشخصية الشرعية، بمعنى، الأساس المعباري الذي يثبت الأهداف ويوجه السلوك. (المرجع السابق).

هناك ثلاثة ميكانيزمات تعمل باستمرار من أجل الحفاظ على حالة التوازن في نسق الشخصية، وبين الشخصية والأنساق الفرعية (الثقافي، والاجتماعي)، وهذه الميكانيزمات هي:

1- التعلم Learning: ويشير إلى جهة العمليات التي يكتسب الفاعل بموجبها عنصر جديد من توجيهات الفعل، مثل توجيهات إدراكية، أو قيم جديدة، أو مصالح تمبيرية جديدة، وهي عملية مستمرة عبر الحياة، وباختصار فإن عملية التعلم هي التكيف مع التغير في المواقف الاجتماعية.

2- الميكانيزمات الدفاعية Defense. وهي التي يتم بموجبها التعامل مع التوترات التي تدخل إلى حيز العلاقة المنظمة بين منطلقات الحاجة والأنساق الفرعية.

3- ميكانيزمات التعديل Adjustment. وهي التي يتم بموجبها التعامل مع عناصر التوتر في العلاقة مع موضوع التفاعل في إطار الموقف، مثل مواجهة الحوف من فقدان الموضوع، أو الإحباط.

إن التعلم هو عملية تغير في نسق الشخصية، بينما الدفاع والتعديل هي عمليات توازن، حيث تنصدي لميرال التغير في النسق بطريقة تحفظ له التكامل والتوازن، ولذلك

يؤكد بارسونز: نفترض أن استمرارية العملية الدافعية المنظمة في علاقات ثابتة مع موضوعات معينة لا تنطوي على إشكالية. (Parsons: 1965: 203).

من الواضح أن التوجيهات التي يطبقها الفاعل في تفاعله المتكامل مع توقعات الدور ليست مسألة فطرية، ولكن اكتسبت عن طريق التعلم، وربما يمكن القول: بأن الفاعل يميل إلى التصرف بطريقة تضد التوازن في التفاعل قبل أن يتعلم توجيه دور معين، يرتبط هذا بجهله في أداء واجبه ومسؤولية دوره. إن اكتساب التوجيهات المطلوبة للعمل الوظيفي المرضي في الدور هي عملية تعلم، وهي تمثل عملية جزئية من عملية أكثر شمولاً وعمومية وهي عملية التنشئة الاجتماعية Socialization التي نرى عملياتها الدافعية في ضوء دلالتها وأهميتها الوظيفية بالنسبة لنسق التفاعل. (Ibid: 205)، وهذه العمليات اخافزية هي مكيانزمات التنشئة الاجتماعية مثل: التدعيم، والاستتصال، والمنع، والامتداد، والمحاكاة، والمطابقة.

التنشئة الاجتماعية بمعناها الواضح هي: عملية تعلم أية توجيهات ذات أهمية ودلالة وظيفية بالنسبة لنسق تمام توقعات الدور، عبر الحياة، وهكذا، فإن أسر عملية التنشئة الاجتماعية يدرك كحالة تكامل للأنما مع توقعات الدور، حيث أن القيم العامة تستدمج في شخصية الأنا، ومسلكتها الاعتبارية تشكل نسق تمام التوقع - الجزء. (Parsons: 1968: 211).

ولذلك، يقول بارسونز: إن مشكلات التنشئة الاجتماعية تصاغ على افتراض أن العوامل التي تشجع التوازن في عملية التفاعل يتم تبيينها، ويستثنى من ذلك التوجيهات المطلوبة للقيام بعمل وظيفي كافي من قبل فاعل معين في دور معين، ولكن، لم يتعلمها بعد، وغالباً ما تظهر التغيرات التي نظراً في الموقف مشكلات تعلم جديدة. (Parsons: 1951: 2006).

بالإضافة إلى ذلك، فإنه من الممكن النظر إلى التنشئة الاجتماعية في ضوء حافزية الفرد الفاعل، فهو يتعلم أن يقرر ويختار بين بدائل مسؤولية وواجبات الدور التي يتركها

النسق الاجتماعي مفتوحة أمام الفرد، ومثل هذا القرار يوضح التوجهات القيمية المكتسبة بموجب التنشئة الاجتماعية، إن عملية الاختيار بين البدائل، تمثل ميكانيزم التعديل، الذي يمكن للفاعل أن يتعلمه بتجارب من خلال ميكانزمات التنشئة الاجتماعية، ولكن يبقى المجال مفتوحاً لتوفر عوامل تشجع ميول الانحراف، والتكيف مع المستويات المعيارية التي وجدت كثافة عامة، وبهذا المعنى فإن الميل للانحراف يمثل عملية دافعية من جهة الفاعل، الذي يمتلك بلا ريب فرصة تامة ليتعلم التوجهات التي تقوده إلى الانحراف، وهكذا فإن الانحراف يفرض على النسق الاجتماعي تحدي مشكلات الضبط Control، حيث أن الانحراف خلف حدود معينة، قد يؤدي إلى عدم تكامل النسق، ولذلك فإن ميكانزمات الضبط تظهر من أجل دفع الأفراد لتخلي عن انحرافهم واستبداله بالتكيف، ومن الجدير بالذكر أن ميكانزمات الضبط تتضمن جانبين من ميكانزمات الشخصية وهي ميكانزمات الدفاع والتعديل. (Ibid: 2006).

وهكذا، فإن نتاج عملية التنشئة الاجتماعية هو شخصية تتوحد مع الأهداف النكافية والمعايير الاجتماعية في المواقف المنظمة. (فروج: 1989: 257)، ولذلك يوضح روي بوين Roy boyne، أن طروحات بارسونز تظهر الشخصية على أنها مُطبعة بصورة مفرطة Over socialized. (Boyne: 2001).

ولذلك، فقد حاول بارسونز تجنب شعور الفرد بالحرمان، من خلال التأكيد على أن مشكلة الحصول على أقصى حد للإشباع، يمكن أن تحل من خلال النظر إلى أقصى حد للإشباع على أنه أفضل ما يمكن أن يتحقق في إطار الظروف الموجودة، مع الأخذ بعين الاعتبار تربيته الحاجة الموجودة وكذلك منظومة الموضوعات الشرفية، وهكذا يمكن إدراك الشخصية كنسق للمواظبة على تحقيق المستوى الأعلى من الإشباع. (Parsons: 1951: 121).

بهذه الصورة؛ فإن المستوى الذي يمكن أن يحققه الفاعل عنده اشباعاته بصرف النظر عن مستوى الإشباع أو رضا الفاعل عنه، هو أقصى حد للإشباع ويجب على

الفاعل أن يظهر نوافقاً وتكيفاً مع ما حققه، لذلك فإن عدم حصول الفرد على كامل حقه نتيجة الاستغلال الواقع عليه هو بكل بساطة الحد الأقصى للإشباع، ان الذي يجب أن يرضى به الفرد. وهنا يمكن التمييز بين نوعين من الحد الأقصى للإشباع في إطار التوقعات التي تمثل جوهر التوجهات القلبية:

1- الحد الأقصى الفعلي للإشباع، وهو ما يتحقق واقعياً. 2- الحد الأقصى المتوقع للإشباع وهو ما يفترض تحقيقه من إشباع.

وهكذا فإن الفارق بين ما هو محقق واقعياً كأقصى حد للإشباع، وبين ما هو متوقع، يمثل قدر الحرمان الذي تعرض له الفاعل.

الحرمان = الحد الأقصى المتوقع للإشباع - الحد الأقصى الفعلي للإشباع.

المشكلة الأساسية في تصور بارسونز هذا، تكمن في مطلقات الحاجة، التي تفرض سباجاً من النموه حول مستوى الإشباع من خلال استدماج الفرد لمحتوى ثقافي معين، وهي مسألة تضمن تحقيق الرضا بأقل تقدير، ولكن إذا نظرنا إلى تنوع الغايات والقيم أو الموضوعات الاشباعة في الحياة الاجتماعية، سوف تظهر مستويات تفاضلية، ترتبط بالمستويات المعيشية والطبقية والمواقع الاجتماعية التي يجتلبها الأفراد في الأنساق الاجتماعية، ومن هنا المنظور، فإن مستويات الإشباع ترتبط أساساً بظبيعة بناء الشخصية الذي يشكل له موقع اجتماعي معين، وهذا ما يوجه النظر إلى تفاضلية إشباع الشخصية على مستوى البناء الاجتماعي العام (مستوى إشباع مرتفع، مستوى إشباع منخفض). وأكثر من ذلك فإن الخضوع بذاته قد يشكل بديلاً للإشباع (تبادل الخضوع مع الإشباع)، ولذلك يمكن إيجاد الوجه الآخر لتكامل التوقعات في نموذج الشخصية الخاصة، ونموذج الشخصية المسبطرة، وهذه النماذج ناخط شكلاً وجودياً تعظيماً بفعل ارتباطها بمظومة القيم التي تستند مع وترسخ على هذا الأساس.

إن الحاجة تتطلب عملية إشباع في الإطار الاجتماعي - الثقافي، ولذلك فإن الميول المرتبطة بإشباع الحاجة تخضع لعملية ترتيب وتنظيم، وهذا ما يطلق عليه بارسونز منطلقات الحاجة ولكن بين عمنية ظهور الحاجة وتنظيم إشباعها، فقد أسقط بارسونز المقدرة التي تتحقق بموجب السيطرة على وسائل الإشباع، أو على أنواع معينة من وسائل الإشباع، حيث أن القيمة الاجتماعية المرتبطة بموضوع الإشباع، تعكس المسافة الفاصلة بين الفرد التفاعل وموضوع الإشباع. وهكذا فإن السيطرة على وسائل الإشباع تعكس في جوهرها مشكلة القوة داخل المجتمع، مما يسمح بتصنيف الشخصية أحياناً حسب معيار السيطرة على الوسائل الإشباعية.

علاوة على ما تقدم، فإن الثقافة المشكّلة لبناء الشخصية لا تعد تحيراً عن العدالة، وثمة فرق واضح بين الفاعل الذي يمكنه بحكم موقعه الخروج عن توقعات الدور، والآخر الذي يحكم موقعه، لا يبد إلا أن يتنل لتوقعات الدور. ومن هنا، فإن نمط منطلقات الحاجة - كيمد ثقافي - في بناء الشخصية، لا يتعارض لدى الغالبية العظمى من الأفراد مع ثقافة القوة داخل النسق الاجتماعي الأكبر، ولذلك فإن الشخص قد يتعلم عدم مواجهة القوة ونعاشيها، أو قد يتعلم فن الخضوع والمداينة والتملق، من أجل الحفاظ على مصالحه، وتحقيق إشباعاته، وهنا يمكن التمييز بين صناعة ترتيبات الحاجة وتلقي ترتيبات الحاجة.

تقد أظهر بارسونز انحراف الشخصية، ونزوحها عن توقعات الدور، والمستويات المعيارية التي تشكل ثقافة عامة. وذلك يعود بطبيعة الحال، إلى أن بارسونز يتعامل مع النمط المثالي للشخصية، ولم يميز بين أدوار الخضوع التي قد تنطبق عليها حالة الانحراف، وبين أدوار القوة التي تُصيغ القواعد وتسندها. بالإضافة إلى ذلك، فإن بارسونز يعتبر كل خروج عن المستويات المعيارية والثقافية السائدة على أنه انحراف، ولكن، في هذا التصور، تجاهل واضح لثقافة القهر والخضوع التي قد يتمرد عليها الأفراد، من قبيل المطالبة بالحقوق، وهنا يمكن استبدال مقولة بارسونز (تعلم ميول الانحرافية) بـ (الوعي). ولذلك فإن ميكانزمات الضغط في هذه الحالة قد تكون أدوات

القهر والفسر. ولكن بارسونز الذي كان يخشى الاقتراب من أية مقولة قد تؤدي إلى عدم تكامل النسق، لا يمكن أن يتصور الفعل الذي يؤدي إلى التغيير أو إنتاج معايير جديدة من خلال رفض الوضع القائم.

من الواضح أنه كما تعامل بارسونز مع المعايير والقيم على أنها منحدرة من توجيه القوة الاجتماعية، فإنه بعيد الخطأ ذاته مع الآلية التي تستدمج فيها هذه العناصر الثقافية في بناء الشخصية. وهنا لم يلتفت إلى أن التنشئة الاجتماعية قد تكون عملية موجهة، وأن عملية ترسيخ القيم وتثبيتها تُخدم مصالح أصحاب القوة، وتضفي عليها شرعية، وهنا يمكن أن تبرز أهم ميكانزمات التنشئة الاجتماعية. وهما التطبيق والتقليد. وهما ما يعتبرهما بارسونز بالفعل الأهم؛ إذ تتحول التنشئة الاجتماعية بموجبها إلى عملية تلقين، وقولية لبناء الشخصية. وبذلك تفرض الشكل الأكثر تنظيمياً من أشكال فرض السلطة وتثبيتها. إن التنشئة الاجتماعية الموجهة بهذه الطريقة تدعم نزعة الامتثال، وتضعف طاقة الإبداع والتجديد، ولذلك نعمة تسلطية وقمع وإذلال في جوهر هذه العملية. (انظر: شرايبي: 1977: 32-47).

يقول بارسونز: إنه على كل فرد أن يلتزم بتوقعات الدور التي يلزمه بها النسق الاجتماعي، وأن بناء منطلقات الحاجة الذي يضبط استجابات الفرد للتوقعات يعرف الأدوار المختلفة للفرد وهو أحد الجوانب الهامة في أي شخصية، وتعتبر الموضوعات الاجتماعية أهم عناصر الموقف الذي يتفاعل فيه. وخلال عملية التنشئة الاجتماعية يتعلم نسق منطلقات الحاجة في ضوء الحافزية لانحياز توقعات الدور. والأمور الأكثر أهمية، هو استدماج المساط التوجيهي القيمي من خلال عملية التطابق، حيث تحمل مشكلات التكيف باستمرار عن طريق التطابق مع توقعات الدور. (Parsons: 1965: 148).

تمت فصل الشخصية مع النسق الاجتماعي من خلال عدة مسارات: المسار الأول هو تصنيف الناس في عناصر موحدة داخل النسق الاجتماعي، وهذه العملية تتضمن

جانبين: 1) الطرف التي يصنف فيها الفاعلين كموضوعات توجيهه بموجب خصائصه، السن، والجنس، ومكان الإقامة وعدد أفراد العائلة. 2) الطرف التي تعرف بموجبها الأدوار التي تصرفون داخلها. المجموعة الأولى تعرف خصائص الفاعلين التي يلتصقون بموجبها بالأدوار، والمجموعة الثانية: تعرف الأدوار، بمعنى من يجب أن يمتثلها، والمتطلبات التي يجب تحقيقها، والعلاقات بين الأدوار داخل النسق. المسار الثاني: يجب على كل نسق أن يمتلك تعيين وتحدد منظم للتوجيهات مقابل لمطين من المصالح الجوهرية المرتبطة بالموضوعات الأداة Instrumental والتصيرية Expressive وهذا المسار يتضمن توزيع موضوعات قابلة للانتقال. مثل التسهيلات، و المكافآت، والمصالح ولهذا فهو يتضمن نسق بناء القوة والهيبة. أما المسار الثالث: فهو أن كل نسق اجتماعي يتطلب بناءات ذات أهمية تكاملية على المستويين الثقافي والمؤسسي، ولذلك فإن الظاهرة الأكثر أهمية في انبثاق الأدوار، هي ظهور الأدوار التي تحمل مسؤولية مؤسسية خاصة، بحيث تكون سلطانها وهيبتها أكبر من تلك التي يمتثلها معظم الفاعلين في النسق. (Ibid: 147).

تتعمد المسارات السابقة على الشخصية في ناحيتين: الأولى هي العلاقة بين صورة الذات، أو الصورة التصنيفية للفاعل عن ذاته والمكان الذي يمتلئه في فئة أو شريحة معينة داخل المجتمع الذي يكون جزءاً فيه، إن تصنيف الذات أو صورة الذات يجب أن يتم تعلمها في مسار التنشئة الاجتماعية. حتى عندما يكون هناك نقطة مرجعية بيولوجية، كما هو الحال بالنسبة للجنس أو اللون، كذلك الأمر بالنسبة لعضوية الجماعة الإثنية. للفرد يجب أن يتعلم رؤية ذاته كما يشاهده الآخرون، أي قبول المعنى الاجتماعي لمكانته. أما الناحية الثانية فهي ترتبط بما يعتقد الفرد عن ذاته. مع الأخذ بعين الاعتبار ذكائه وقدراته لحصل أشياء متعددة، بمعنى آخر التصنيف حسب قدرات الأداء والسمات الشخصية، وهذه المسألة تستدمج كجزء من نسق تربيته الخاصة. (Ibid: 147-148).

إن المقولات السابقة حول تفصل الشخصية مع النسق الاجتماعي، وانعكاسات ذلك على الصورة التصنيفية للشخصية، يمكن أن نرى - على عكس ما يتصوره بارسونز- في إطار التناقضات الاجتماعية والتفاعل في القوة، ومثال ذلك ما أظهرته دراسة روماسوامي. Romaswami mahalingam من أن هناك علاقة واضحة بين انبعاث القوة وتظهر بين المستويات الطبقية العليا والدنيا داخل المجتمع الهندي، حيث تتفاعل المكانة الاجتماعية للأفراد مع القوة التي يمتلكونها في إنتاج ثقافة متساوية من حيث مستويات تقدير الذات، والقدرة على التحفيز والإشباع ومستوى التوقعات. (Mahalingam: 2003).

كما أظهرت مناقشة روزمبيرغ Morris Rosemberg لفهوم الذات، ان الجماعات التي تتعرض لإجهاض وتجزؤ من قبل الأغلبية في محتوى اجتماعي معين، تميل إلى امتلاك مفهوم مندي للذات وتتميز هذه المسألة بالتنافر الاجتماعي في الفضاء التفاضلي الذي يتطوّر على تجزؤ وإجهاض. (Rosemberg ; 1990).

وهكذا، رغم أن بارسونز قد أصرّك، ما نعكس المكانات المتناقضة من قوة وهيبة وامتيازات بالإضافة إلى الاختلاف في تصنيف الشخصية المرتبط بالتشكّل الاجتماعية، وتربيّات الحاجة، إلا أنه أظهر جميع هذه التناقضات في إطار تكاملي يحفظ التوازن في النسق الاجتماعي، وبذلك ثمة تنكّر للتناظر الاجتماعي ومشاعر الكراهية والاستياء المتولد بين المكانات المسيطرة والمكانات الخاضعة. لقد اعتبر بارسونز أن الأحوار الأدبية في المكانات العليا تمتلك مسؤولية أخلاقية، تجعل أهداف الفرد متكاملة مع أهداف المجموعة بموجب إستدماج التوجيهات القيمية، وهذا ما جعله يتجاهل جميع أشكال التناقض في النسق الاجتماعي. لكنه بذات الوقت يشير إلى مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى سوء تكامل الشخصية مع النسق الاجتماعي منها: (1) الاعتراض: أي عدم توافق توقعات الفاعل مع توقعات المجموعة. (2) عدم القدرة على الامتنال بتوقعات

الدور وتوجيهاته. (3) عدم تشبع منطلقات الحاجة في الموقع الأدائي. (4) إشكالية انضبط، ويربطها بانخفاض الرزاع في الأنا العليا.

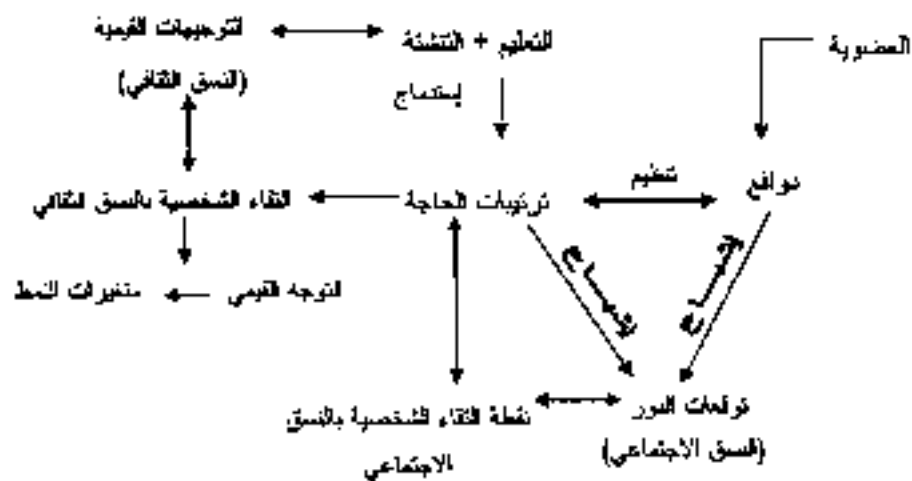
ولكن، يبدو أن جميع هذه المشكلات تحل من خلال ميكانزمات الشخصية (الأداء، والتعلم). حيث أن جميع التغيرات في نسق الشخصية محكومة بالمتطلب العام لصيانة النسق والذي يمثل (أقصى حد من الإشباع). لقد أكد بارسونز أن الجزاءات ذات أهمية بالغة بالنسبة للعلاقات التفاعلية وهي تمثل نقطة حاسمة بالنسبة لنظرية الفعل. وهذه المسألة ترتبط بتدعيم منطلقات الحاجة في النسق أكثر من أي شيء آخر. ولكنه لم يوضح لماذا لم تشبع منطلقات الحاجة بالدور الأدائي، كواحد من عوامل سوء التكامل، ومافاً يمكن أن ينتج عن ذلك.

يقدم بارسونز مجموعة من المتغيرات التي يعتبرها محاور أساسية في تنظيم الفعل بالإشارة إلى احتياجات الشخصية، ويطلق عليها اسم متغيرات النمط Pattern variables. إن هذه الأزواج من المتغيرات تتضمن نوعاً من المزاوجة بين التوجيه الحافزي من ناحية، والتوجيه الثقافي من ناحية أخرى، ويشكل شخاص التوجيه القيمي الذي هو على درجة عالية من الأهمية. كما يمكن تمثيل هذا التصنيف نقطة بدء مركزية لتصنيف محتمل لأنواع معينة من البناءات الاجتماعية، أو المجتمعات، ولكن بصورته الحالية غير كافٍ لمثل هذا الإجراء، حيث يتضمن فقط عنصر التوجيه القيمي، ولا يتضمن باقي مكونات النسق الاجتماعي. (Parsons: 1951: 107)، وهذه المتغيرات هي:

العمومية مقابل الخصوصية Universalism, Particularism، أي التوجه نحو موضوع باعتباره عاماً أو في ضوء معايير عامة أو باعتباره خاصاً، حيث ينظر إلى الخصائص التي تميز الموضوع عن غيره. الانتشار والتخصيص Diffuseness, specificity، أي علاقة الفاعل بالموضوع بمعرفة كل جوانبه أو يعرف جوانب محددة عنه، وهنا تظهر الصفة الخاصة للشخصية مقابل الصفة العامة لها. النوعية والإنجاز

Quality , Performance، بمعنى تقييم الشيء لذاته، أو لإمكاناته الأدائية، وهنا تظهر المسافة الموضوعية بين الفرد والموضوع، الوجدانية والحياد الوجداني Affectionality, Neutrality، فإما أن يقحم عواطفه ومشاعره، وإما أن يطردها. التوجه نحو الذات والتوجه نحو الموضوع، Self, Collective، وهنا تظهر مصالح الفرد الخاصة مقابل مصالح المجموعة التي يسمي إليها. (Ibid: 105).

ترتبط متغيرات العمومية والخصوصية. والتنوعية والانحياز بالموضوع، كما ترتبط متغيرات الانتشار والتخصيص، والوجدانية والحياد الوجداني بالتفاعل ويحددان توجهه نحو الموضوع ونحط العلاقة التي يتيها معه، وثمة حركة واسعة بين هذه المتغيرات كالارتباط بين العمومية والانحياز أو التخصيص الحياد الوجداني، ولكن بكل الأحوال، ورغم ما يمكن أن يقام من تحفظات على هذه المتغيرات، فمن الواضح أنها لا تتضمن الإشارة إلى ضغوطات القوة والمهز في عملية التوجيه أو حتى تشويه التوجيه والاختيار، ولا شك أن التوجيهات سوف تختلف بين الأفراد في مواقف القوة ومواقف الخضوع.



النموذج رقم (23): نسق لشخصية

يوضح النموذج (23) أن نسق الشخصية يجمع بين العضوية والنسق الثقافي، عن طريق منطلقات الحاجة، التي تتضمن عملية تنظيم إشباع الدوافع في إطار إستدماج التوجيهات القيمة من النسق الثقافي، والالتزام بتوقعات الدور في النسق الاجتماعي. حيث يتحقق الإشباع، وبذلك فإن منطلقات الحاجة - تمثل مركزاً أساسياً في بناء الشخصية، يربط الشخصية بالنسق الثقافي، والنسق الاجتماعي، حيث يمكن الشخصية من الإشباع، كما يمكنها من الاختيار بين بدائل مختلفة.

وهكذا أصبح من الواضح أن الأنساق القرعية الثلاثة للفعل تتفاعل مع بعضها في إطار شبكة من الاعتمادية المتبادلة، رغم أن كل نسق يحتفظ بدرجة من الاستقلالية تميزه عن الأنساق الأخرى، لكن، لكل نسق يته من الأنساق الأخرى ويعرف من خلالها، فنسق الشخصية يزود النسق الاجتماعي بالفاعلين المدفوعين لتوافق مع توقعات الدور، حيث تتم عملية تنظيم إشباع الحاجات، ولكن هذه العملية لا تتحقق إلا عن طريق النسق الثقافي، الذي يزود الفاعلين عن طريق التنشئة الاجتماعية بالتوجيهات القيمة، كما يزود النسق الاجتماعي بالشرعية، حيث يستمد النسق الاجتماعي القيم والمعايير التي تساعد على خلق التضامن والضغط والولاء.



نموذج رقم (24): أنساق الفعل

إن نسق الفعل لا يمكن أن يوجد إلا إذا اشتهت حاجات الأنساق الأساسية فيه، بما في ذلك النسق العضوي، ولذلك فقد قدم بارسونز في كتابه المشترك مع روبرت بلز Bales و إدوارد شلز Shils والمرسوم به أوراق عمل في نظرية الفعل، Working

1953 Papers in the Theory of Action (AGIL)، والتي تمثل مستلزمات وظيفية Functional Prerequisites أساسية لأي نسق من أنساق الفعل، حيث أن عملية الإشباع حتمية، ولو بشكل جزئي على الأقل. ولكن، كما يلاحظ ادريانسيس أن بارسونز أصبح يتحدث مؤخراً عن نموذج تبادل ونقاط Interchange أكثر من الحديث عن نموذج الوظائف الأربعة، حيث أن هذا النموذج لا يهتم بإنتاج وظائف من قبل أجزاء منفصلة، بمعنى آخر، إنه لا يمثل مخطط بنائي وظيفي، ولكن يهتم بالطريقة التي يتشكل من خلالها الفعل بموجب النواحي التحليلية مع بعضها في إطار تبادلي وتعاوني. (Adriaansens: 1980: 117).

ويمكن توضيح المستلزمات الوظيفية على النحو التالي:

أولاً: التكيف: (A) Adaptation، وتتضمن مركب من وحدات السلوك التي تعمل على إقامة علاقات بين النسق وبيئته الخارجية التي تحتوي الفاعلين والعناصر المادية، ويكون التكيف عن طريق حشد وأخذ المصادر التي يحتاجها النسق من أنساق البيئة، ومن ثم إعداد ونقل هذه المصادر لخدمة حاجات النسق، وتستلزم هذه الوظيفة من النسق التكيف مع بيئته بحدودها وضوابطها، وقدرته على تكيف البيئة لإشباع حاجاته وأن يعدل عليها ويتحكم فيها ويستغلها، وهذه الوظيفة ترتبط بالنسق العضوي في حال وحدة الفعل الصغرى، بينما ترتبط بالنسق الاقتصادي في حالة التحليل النسقي للمجتمع.

ثانياً: تحقيق الهدف: (G) Goal Attainment، وتتضمن الأفعال التي تعمل على تحديد أهداف النسق وتتحكم في الموارد وتستغلها من أجل تحقيق أهداف النسق، وهذه القدرة على تحديد الأهداف والسعي نحوها بطريقة منهجية هي التي تميز أنساق الفعل عن غيرها من الأنساق المادية، وترتبط

هذه الوظيفة ينسق الشخصية في وحدة الفعل الصغرى، بينما ترتبط بالنسق السياسي في التحليل النسقي للمجتمع.

نكاشاً: التكامل: (I) Integration، وتمثل جزمة الأفعال التي تحافظ على التنسيق بين الأجزاء المختلفة للنسق، وكف الميول المنحرفة، وحماية النسق من التغييرات المفجائية والاضطرابات الخطيرة، ويحافظ على قدر من التماسك والتضامن الضروري لديمومة النسق، وهذه الوظيفة ترتبط بالنسق الاجتماعي في وحدة الفعل الصغرى، بينما ترتبط بنسق الروابط الاجتماعية في التحليل النسقي للمجتمع.

رابعاً: المحافظة على النسق وإدارة التوترات (Latent Patterns of maintenance and tension-management (L)) وهي تتضمن الحفاظ على مستوى مناسب من الخافزية متفقة مع القيم الثقافية، ومكافأة الامتثال، وضبط السلوك المنحرف وإدارة التوترات، وتعد وظيفة المحافظة على النمط نقطة التقاء بين أنساق الفعل والعالم الرمزي والثقافي، وهو العالم الذي يزود أنساق الفعل بالرموز، والأفكار، وأشكال التعبير، والأحكام الضرورية لخلق الدافعية وتوجيهها لدينامية الفعل، وترتبط هذه الوظيفة بالنسق الثقافي في وحدة الفعل الصغرى بينما ترتبط بالنسق لائتماني أو التقوي (وهو يعتمد على اقتران قاعدة ثقافية عامة ومشتركة تضمن تقبل الجمهور وامتثالهم مما يولد توقعات تبادلية مشتركة) في التحليل النسقي للمجتمع. (مباني توضيح النسق التقوي لاحقاً).



النموذج رقم (25): المستلزمات الوظيفية وأنساق الفعل

- الأنشطة التي تنجده لتحقيق الغايات هي تحقيقية Consummatory

- الأنشطة التي تحصل على توفير وسائل إشباع الحاجات هي أدائية

.Instrumental

(تم توضيح الوظائف الأربعة والنموذج (23) بالاعتماد على عدة مراجع منها:

روشيه، أمريتمينس، سافاج).

لقد تعامل بارسونز مع المستلزمات الوظيفية لأنساق الفعل، باعتبارها تحقق في نياتها وتقاطعها التكامل والتوازن، ولكن يمكن النظر للعملية التفاعلية بين الأنساق في ضوء مستلزماتها كعملية تولد التفاضل في القوة، وتحقق السيطرة أحياناً، ومثال ذلك، أن التنسيق السياسي - مالكي القوة والهيمنة فيه - الذي يشوب مهمة تحقيق الهدف ويتحكم بتوزيع الموارد، يمتلك قوة أكبر من الأنساق الأخرى، ويستطيع أن يوجهها للخدمة مصالحه، وبالإضافة إلى ذلك فتمت الأخذ بعين الاعتبار أنساق مجتمعية متباينة يمكن، أن تظهر القدرة على التكيف (الاقتصاد والموارد) بحمد ذاتها كأساس لنشأة القوة

وتفاضلها بين الأنساق المجتمعية، وهنا يمكن أن تنشأ علاقة القوة من تبادل الخوض والتبعية بالإمداد بالموارد الضرورية.

إن التبادل بين المستلزمات الوظيفية والأنساق التي تؤديها، يعكس صفة تنظيمية للواقع، بموجب ما يطلق عليه بارسونز التدرج السيبرنطيفي Cybernetic وهو مبدأ - مأخوذ من عمليات السيطرة والتوجيه في الأنساق الإلكترونية والبيولوجية - يرتبط بالنظام والتغير وبشكل خاص التغير المنضبط والموجه، إنه يرتبط بالنظام لأنه يحكم التكامل بين أجزاء النسق ويرتبط بالتغير لأنه يحكم الاتجاه الذي تعمل فيه عوامل التحكم والضبط. وتتمثل الفكرة الأساسية في أن كل نسق يسيّره ذلك النسق الفرعي الذي هو أقوى منه في المعلومات وأضعف منه في الطاقة، وهناك تداول مستمر للمعلومات والطاقة في النسق، وهي التي تخلق الحركة والدينامية في الفعل.

بصيغة أخرى، هناك فروقات بين الأنساق من حيث الطاقة والمعلومات التي تمتلكها فالأجزاء التي تمتلك درجة عالية من المعلومات تفرض ضوابط على الأجزاء التي تمتلك درجة عالية من الطاقة، ونتيجة ذلك تنشأ داخل النسق سلسلة منظمة تنظيمياً تدرجياً من الضوابط المتتالية والمتراكمة، وفي قاعدة هذا التدرج تكون الأجزاء الأكثر طاقة، التي تعمل على تكيف الفعل، أما في القمة فتقع العناصر الخاصة بالمعلومات التي تضبط الفعل، ويمكن إعادة ترتيب مخطط المستلزمات الوظيفية وأنساق الفعل على النحو التالي:

الوظيفية	نسق الفعل	النسق المجتمعي	الخاصية السبرنطيفية
الكمون	النسق الثقافي	النسق الاتماني	↑ كثير المعلومات ↓ كثير المعلومات
التكامل	النسق الاجتماعي	الروابط المجتمعية	↑ كثير الطاقة ↓ كثير الطاقة
تحقيق الهدف	نسق الشخصية	النسق السياسي	دفع دفع
التكيف	النسق العضوي	النسق الاقتصادي	المعلومات الطاقة

النموذج رقم (26): التدرج السبرنطيفي

إن تجمّل بارسونز للقوة في التدرج السبرنطيفي، بعد مفصلاً، وبشكل خاص فيما يتعلق بترتيب الأنساق ووظائفها، ومثال ذلك، أن النسق السياسي الذي يهده بارسونز كثير الطاقة، يكون عملياً كثير المعلومات وكثير الطاقة في آن معاً، وذلك من خلال استنواذه على المعلومات والطاقة في الأنساق الأخرى، فكما يمكن أن يستحوذ على مقدرات النسق الاقتصادي فإنه يستحوذ على محتوى النسق الاتماني (الثقافي) ويعمل على تشكيل صورة معينة من الروابط الاجتماعية، وهكذا فإن سبرنطيقا القوة، تعمل على توجيه النظام، كما تعمل على توجيه التغير وبموجب هذه الحقيقة فإن التبادل بين المعلومات والطاقة، يتعرض للنشوء، وينضج لضرورات القوة ومطالبها عوضاً عن الصورة الانبائية لتبادل التي يقدمها بارسونز، وهنا قد تظهر معادلة التبادل بصورة مختلفة، فعندما يظهر النسق السياسي كنسق قوة بصورتها السلطوية، فإنه يستهلك الكثير من الطاقة (الاقتصاد) لصالحه الخاص، ويقدم مستوى متدني من المعلومات من خلال

السيطرة على أنساق المعلومات، وقد تكون هذه المعلومات مشوهة، بما يخدم مصلحتك كذلك.

3-4: الأنساق المجتمعية:

يقول بارسونز: إذا اعتبرنا المجتمع هو الشكل الأكثر شمولية للنسق الاجتماعي، فإننا نستطيع استخدام نموذج الوظائف الأربع لتوضيح التباين في هذا النسق التفاعلي الشمولي، عن طريق تقسيمه إلى أنساق اجتماعية فرعية. ومن هنا، فقد أعطى بارسونز أسماء محددة للوظائف الأربعة في مستوى المجتمع، حيث دعى وظيفة التكيف للاقتصاد Economy ووظيفة تحقيق الهدف، السياسة Polity، والوظيفة التكاملية، الروابط المجتمعية Societal Community، ووظيفة الكمون، النسق الائتماني Fiduciary System، ويمكن الإشارة هنا، إلى أن بارسونز قد استخدم مفهوم الروابط المجتمعية لأول مرة في كتابه (المجتمعات، والتطور، والمنظورات المقارنة Societies, Evolutionary and Comparative Perspectives أما مفهوم النسق الائتماني فقد ورد في كتابه المشترك مع بلات G. Platt الجامعة الأمريكية، 1973 The American University. (See, Adriaansens: 1980: 185).

لقد انبثقت فكرة تحليل الأنساق المجتمعية وظيفياً في ضوء نموذج الوظائف الأربع، بعد أن حاول بارسونز جعل النظرية الاقتصادية، أحد الجوانب التحليلية للفعل، ولذلك فهو يؤكد بأن النظرية الاقتصادية بالمعنى التحليلي تهتم بالجانب الواقعي المجرد من الفعل، أي الجانب الاقتصادي، حيث يظهر خطط الوظائف الأربع بأن الاقتصاد لا يدرس إلا في إطار علاقته مع الأنساق الفرعية الأخرى. ولذلك فإن فهم العلاقة بين الاقتصاد والأنساق الثلاثة الأخرى يتم في ضوء مفاهيم المدخلات والمخرجات. فالمدخلات في الاقتصاد هي عوامل الإنتاج، حيث نصحت النظرية الاقتصادية أربعة عوامل إنتاج هي الأرض، والعنن، ورأس المال، والتنظيم، وتربط هذه العوامل مع بعضها في إنتاج المخرجات الاقتصادية على صورة سلع وخدمات. ولكن ثمة مدخلات

يستمدّها الاقتصاد من الأنساق الأخرى، وبالمقابل تُعدّ مخرجات يقدمها للأنساق التي يتفاعل معها ويمكن توضيح صرورة العلاقة التفاعلية التبادلية بين الاقتصاد والأنساق الأخرى على النحو التالي.

بالنسبة لعلاقة الاقتصاد بالنسق الاتصامي، فهي تظهر من خلال تزويد النسق الاتصامي الاقتصاد بنوع من الدافعية والتضمين الثقافي Cultural Involvement، فهو ينتج الالتزامات والتعهدات Commitments، إنه ينظم الالتزام القيمي لشركاء المتفاعل ولذلك، فهو يزود الفاعلين بالرغبات والاستعدادات الجوهرية للقيام بعملهم، حيث أن تقديم العمل كعامل إنتاج يظهر انخراط الأفراد في الأهداف التي يسعى الاقتصاد إلى تحقيقها، ومن هنا فقد اعتبر يارسونز العمل كعامل متاصل في نسق الكمون القرعي للمجتمع، وتجدد الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من العملية التي تجري في نسق الكمون تتم في الأسرة، فهي تتضمن عملية التنشئة الاجتماعية، والآليات التنظيمية التي تشجّد دافعية الأفراد باتجاه معين. ولكن هذا لا يعني أن نسق الكمون مرادف للأسرة ولكن الأسرة تمثل مكانة هامة في هذا النسق. وبالمقابل فإن النسق الاتصامي وبشكل خاص الأسرة، تتلقى البضائع والخدمات مقابل العمل الذي تقدمه.

أما بالنسبة لعلاقة الاقتصاد بالسياسة، فإن النظام السياسي يزود الاقتصاد بالفاعلية Effectiveness، وذلك من خلال رأس المال الذي يملك مدخل النظام السياسي الذي يمنح الاقتصاد الفرصة ليزيد من فعاليته، وهذا يؤكد يارسونز على ضرورة التمييز بين الدولة Polity والحكومة Government، فعلى الرغم من أن الحكومة تلعب دوراً هاماً في عمليات الدولة، إلا أن مؤسسات الإفراض المالي، مثل البنوك تلعب دوراً هاماً بالنسبة لاقتصاد الفاعلية، أو عامل رأس المال وبالمقابل فإن النظام السياسي أو الدولة، يتلقى من الاقتصاد الخدمات Services أو الوسائل التي يستطيع من خلالها تحقيق الأهداف.

وبالنسبة للروابط الاجتماعية، فهي نتج التضامن الذي يشكل في محواه التكيف المشترك والتنسيق، الذي يساعد الاقتصاد في ربط عناصر الإنتاج ببعضها، وهذا ما يدعى في النظرية الاقتصادية بالتنظيم Organization. ولكن الأرض لا تدخل هنا بصورة مباشرة، إنما ترمز إلى مجموعة من الظروف التي تأخذ العمليات الاقتصادية مكاناً فيها، وبذلك فإن عملية الإنتاج لا تتوقف فقط على المواد الخام ولكن على أنماط القيم المتغيرة التي تشكل فيها العملية الاقتصادية. وبالمقابل لأن المنتج الاقتصادي يزود النسق التكاملي بتشكيلات إنتاج جديدة **Product** **New Combinations**، تمتلك أهمية رمزية في السياقات غير الاقتصادية، مثل النظم القانونية، والمحاكم، والسلك القانوني، والبرليس، إن منتجات العملية الاقتصادية، تمتلك معاني رمزية متنوعة في المجتمع، ومثال ذلك أن توزيع الثروة يظهر مشكلات تكاملية كثيرة. (Adriansens: 1980: 118-125)

بتعبير آخر حاول بارسونز وضع النظرية الاقتصادية في النظرية العامة للفعل، وذلك من خلال العلاقات التبادلية المتنوعة للنظام الاقتصادي مع الأنساق المجتمعية الأخرى، فبين الاقتصاد والسياسة يتم تبادل فرصة الفاعلية التي يقدمها النظام السياسي، بالخدمات التي يقدمها الاقتصاد كما يتم تبادل رأس المال بالمصلحة **Interest**، وبالتبادل مع الروابط الاجتماعية. يقدم الاقتصاد الفائدة والربح مقابل التنظيم، كما يقدم تشكيلات إنتاج جديدة (بضائع) مقابل الإنفاق. وبالتبادل مع النسق الاتساعي، يقدم الاقتصاد المال أو الأجور مقابل العمل، كما يقدم البضائع مقابل الإنفاق.

بعد أن عمل بارسونز على وضع النظرية الاقتصادية في إطار النظرية العامة للفعل حاول أن يكشف ما إذا كان المال ينتمي إلى طبقة معينة من وسائط التبادل، وقد شجّعه نموذج الوظائف الأربع على المضي في هذا الاتجاه، ولذلك فقد صيّر بين أربعة وسائط رمزية للتبادل، كل منها يمثل جزءاً تكاملياً لنسق فرعي معين، فالوسيط الذي ينتمي إلى الاقتصاد هو المال، حيث يسيطر المال على مدخلات الإنتاج من ناحية، ويظهر من

خلاله مخرجات العملية الاقتصادية وتعبّر عن ذاتها من ناحية أخرى، وترتبط القوة كوسيط للتبادل بالنسق السياسي، بينما يرتبط التأثير بالروابط الاجتماعية، والالتزام القيمي بالنسق الاتصالي. (Ibid: 129). إن هذه الوسائط الاتصالية تسمح بتداول وتدوير الموارد بين الأنساق، أي عناصر الإنتاج التي يشتملها كل نسق فرعي. وهنا يمكن أن تظهر العلاقة التبادلية لكل نسق فرعي مع الأنساق الثلاثة الأخرى بما في ذلك النسق الاقتصادي، وكما هو واضح فإن بارسونز يحاول إظهار شبكة العلاقات الاعتمادية المتبادلة بين الأنساق المجتمعية المختلفة.

الوسيلة الأولى من وسائل التبادل هي المال Money، وقد وصف المال في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية بأنه يؤدي ثلاث وظائف أساسية هي: أنه وسيط للتبادل يمتلك قيمة بذاته من خلال تبادله مع البضائع، ويمثل مقياساً لقيمة البضائع والخدمات، كما أنه يسمح بقابلية القيمة للاختزان. ولكن بالنسبة لبارسونز، فإن الخاصية الأبرز بالنسبة للمال هي أنه يمثل شيئاً رمزياً. وبمقتضى طبيعته الرمزية فإن المال لا يتضمن قيمة جوهرية بذاته، ولكن قيمته مرتبطة بمجموعة من القواعد والانقادات، وبدونها لا يمكن أن يكون وسيطاً للتبادل. بمعنى أنه لا يمتلك معنى خارج النظام الرمزي، وتكتسب هذه الوسيلة معنى حقيقي عندما تتجسد في نظام مؤسسي تترسخ فيه منظومة القواعد والانقادات. ومثال ذلك أن مؤسسة الملكية تصبح للمال أن يدور من خلال حقوق الملكية، حيث يمكن انتقاله من مالك لآخر. (Ibid).

إن وجهة النظر هذه، تتفق مع الطرح الأكثر شمولية، حيث حاول بارسونز إدماج النظرية الاقتصادية في النظرية العامة للفعل، حيث يؤكد في كتابه المشترك مع سمسر أن تحديد الغايات الاقتصادية يقع في النسق الاجتماعي، وبهذا المعنى فإن الاستهلاك لا يمثل ظاهرة اقتصادية مباشرة، حيث أن غايات الاستهلاك تنبثق خلال عمليات تتضمن تنشئة الشخصية ومأسسة القيم الثقافية، والدخل وحاجيات الاستهلاك، وبذلك

فهي مفولات للاتساق الاجتماعية، وليست ميول فردية. (Holton and Turner: 1986: 53).

وبذات الخصوص، فقد أشار بارمونتز في مقاله الموسوم بـ دافعية النشاطات الاقتصادية *The Motivation Of Economic Activities*: إلى أن النشاط الاقتصادي يأخذ مكاناً له في الإطار المؤسسي للمجتمع، حيث يمثل السلوك الاقتصادي وجهاً ملموساً للسلوك المؤسسي. والمؤسسات، أو الأنماط المؤسسية تمثل بالمعنى العام انبناء الاجتماعي، إنها أنماط معيارية تعرف ما هو ملائم وشرعي وأنماط متوقعة من الفعل. ومن أبرز ما يميز الإطار المؤسسي لنشاط الاقتصادي: أن التكيف معها ليس ذراعياً أو نفعياً بل هو واجب أخلاقي *Moral duty*، وكذلك أن الأفعال ليست عشوائية وإنما تخضع لتوقعات تحظى بالشرعية داخل المجتمع. (Parsons; 1964: 55).

وما أراده بارمونتز بالنسبة للمال تحديداً، أنه يمثل الرابطة الأساسية بين الاقتصاد والمجتمع، ومن خلال المال يتم التبادل بين النسق الاقتصادي والاتساق الأخرى، حيث تجري عملية التبادل في إطار رمزي مؤسسي، ولذلك فإن المال ذو طبيعة رمزية تحدد قيمة الأشياء والخدمات.

الوسيلة الثانية هي القوة *Power*، وتشير إلى قدرة معممة لفرض أداء الالتزامات من قبل الوحدات في نسق ذي تنظيم جمعي، عندما تكون الالتزامات ذات شرعية مستمدة من تحقيق الأهداف الجمعية، وفي حالة الإخلال في أداء الالتزامات، فهناك افتراض سبق لفرضها بالقوة من خلال الجزاءات السلبية. وتمثل القوة وسيلة التنسيق السياسي في التبادل، حيث يشمل التنسيق السياسي، كل أشكال صنع القرار وتعبئة الموارد البشرية لتحقيق أي هدف محدد تسعى إليه جماعة معينة. فالسياسة تتضمن تحديد هدف جمعي أو أكثر، وتعبئة الموارد لتحقيق هذه الأهداف، واتخاذ القرارات الضرورية لتحقيق هذه الأهداف، وكما يوضح روشيه فإن، هذا النشاط لا يوجد فقط في الحكومة.

ولكن في أي مؤسسة داخل المجتمع، حيث أن جميع المؤسسات ذات وظيفة سياسية ضمن المعنى السابق. (روشييه: 1983: 148).

إن ممارسة القوة، ترتبط بإمجاز الالتزامات والواجبات في محتوى ذي شرعية، وحسب ما يرى بارسونز فإن الشرعية تمثل وسيط رمزي للتبادل، فكما أن المال يكتسب قيمة تبادلية في سياق الملكية، فإن القوة تكتسب معنى وقيمة تبادلية من خلال الشرعية في موقف السلطة. وهكذا فإن السلطة هي النظام الرمزي الذي يجعل القوة وسيلة هامة وذات دلالة في الاتصال. (Adriaansens: 1981: 130).

بالنسبة لبارسونز فإن السلطة تمثل نظاماً رمزياً تعمل فيها القوة وتكتسب معنى كوسيط للتبادل. فمؤسسة السلطة هي التي تعطى معنى لاستخدام القوة، ومعنى ذلك أن السلطة لا يمكن تداولها، ولكن القوة التي يمتلكها شاغلوا الأوضاع هي التي تستخدم في التبادل مع الآخرين. (Ibid).

يعتبر التأثير أو النفوذ **Influence** الوسيلة الثالثة لتبادل حيث أن مصدر هذه الوسيلة هو نسق التكامل أو الروابط المجتمعية. ويشير التأثير إلى القدرة على اكتساب الموافقة أو القبول أو الولاء عن طريق الإقناع **Persuasion**، ويختلف التأثير عن القوة في أنه لا يعتبر صورة من صور الإكراه، كما أنه لا يتطلب أي ضرب من ضروب القسوة حيث يرتبط التأثير أو النفوذ بمقدار اهتية التي يتمتع بها الشخص، أو الذي في مقدوره أن يدعو إلى التضامن. والنفوذ حالة متغيرة يمكن أن يزداد أو يتقلص، طبقاً لدرجة استخدامه من قبل الأفراد أو الجماعات التي تمتلكه. (روشييه: 1983: 114).

ويشرح أدريانسنس أن كمية النفوذ متغيرة وتخضع للتضخم والانكماش، وعندما يحدث الانكماش فإن المعيار الذي أصبح الفرد مرجحاً مؤثراً أو في موقع مؤثر، وصنع لنفسه صيتاً ومكانة مرموقة، أصبح يعرف بشكل ضيق أو أخذ بالانحسار، ومعنى ذلك أن ولاء الجماعة قد اختزل أو تقلص ويمكن مشاهدة هذه الحالة في جميع المنظمات الاجتماعية. (Adriaansens: 1981: 137).

إن النفوذ يمثل طريقة للحصول على نتائج مثل المال والقرود، فإنفاق المال يُنتج السيطرة على البضائع، وممارسة القوة تُلزم الناس بالقرارات، وممارسة النفوذ تُقتنع الناس بالتصرف بطريقة معينة، ليس لأنهم مُجبرون على فعل ذلك، ولكن لأنهم أصبحوا مقتنعين بأحقية ومصداقية مثل هذا الفعل، وهكذا يمكن اعتبار النفوذ وسيط في الاتصال أو التبادل. إن أكثر ما يصف النفوذ هو مفهوم السميت والسمعة Reputation، فالناس أكثر ميلاً واستعداداً للاقتناع بشخص ما ذو مكانة مرموقة وسمعة عالية، ولكن دون النظام الرمزي المؤسسي يصبح مشكوكاً به أو فونه غير شرعية. إن النظام الرمزي الذي يمنح النفوذ يتألف معناه أساساً من مجموعة الاتجاهات التي تنظم الطرف التي يجب أن يرتبط بها الأفراد الواحد مع الآخر. (Ibid: 138).

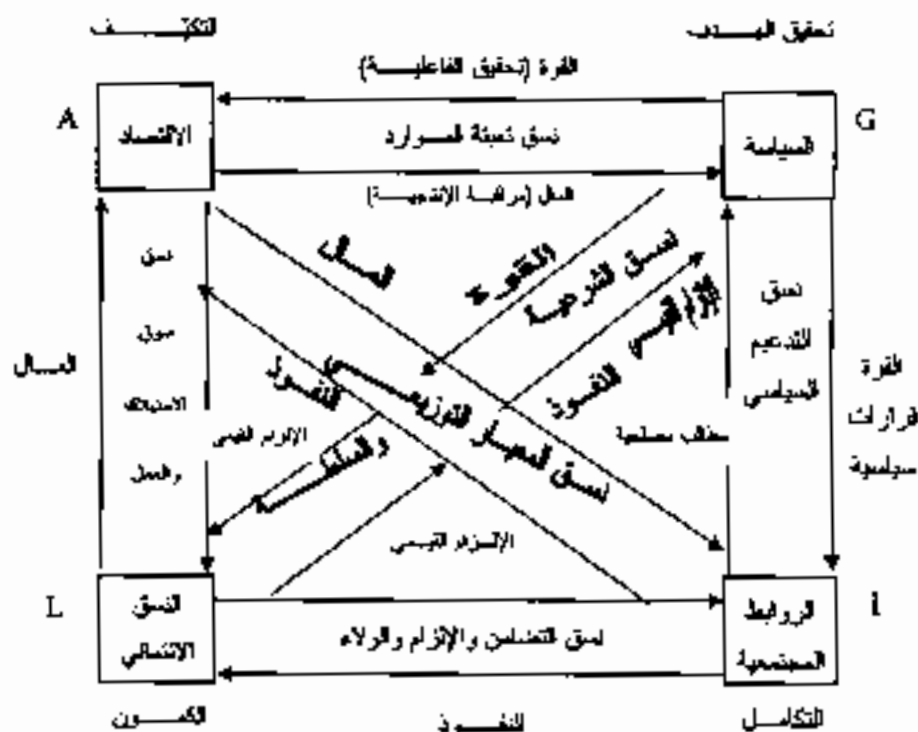
بمعنى آخر، فإن النفوذ يعرف من خلال الروابط المجتمعية التي تعمل على إقامة علاقات اعتماد متبادل تحتاج المجتمعات إلى وجودها بين أعضائها وإدامة هذه العلاقات، وهي النظم التي تقيم عيادى التنسيق اللازمة لاستمرار المجتمع دون كثير من الفوضى والصراع، حيث تقل مجال الضبط وتقوم على الانفاق لا على القهر، وتتمثل في صورتها البنائية بالقانون والنظم والحركات الاجتماعية والجماعات الضاغطة، إلى غير ذلك من التنظيمات التي تجمع أفراد المجتمع سوياً، يدافعون من خلالها عن مصالحهم ويشعرون بحاجاتهم، وهذه الفكرة تقرب من فكرة دوركايم حول التضامن.

الوسيلة الرابعة للتبادل هي الالتزام القيمي Value - Commitment، ومصدرها النسق الاتصالي، فمن خلال هذه الالتزامات تتغل المقومات الثقافية إلى الواقع الاجتماعي وتدخل في نطاق علاقات التبادل، ويمكن النظر إلى كل فاعل من الناحية النظرية على أنه يجب أن يكتسب التزامات تربطه ببعض المعايير والقيم الضابطة بثقافة معينة، وهذا ما يجعل الفاعل يتسم إلى مجتمع معين، وهي هنا الانتماء. بعد أن يكتسب الفاعل الالتزامات التي تجعله يتكامل مع مجتمعه، فإنه يستطيع أن يستخدمها كضمان للحصول على حاجاته ورغباته. إن مفهوم الالتزام القيمي كوسيط للتبادل يمثل

قدرة معممة تؤثر في تطبيق القيم، إنه يعمل على ضبط الطريقة التي نصح فيها القيم واضحة وملموسة في التفاعل. (Ibid: 139).

إن الالتزام القيمي كوسيط للتبادل يرتبط بالبعد الأخلاقي، فالمؤسسة أو المجتمع الذي يتعصب قانداً أخلاقياً يمكنه أن يقرر ما هي الأنسكان الشرعية من تطبيق القيم، ولذلك يعتبر يارسونز أن القيادة الكارزمية عند فيبر واحدة من أهم المعادلات السوسبيولوجية في عملية خلق الالتزامات القيمة، وهذا يقود إلى التضخم والانكماش في هذا الوسيط، فالتضخم يشير إلى زيادة الالتزامات غير المنجزة، وبذلك فإن التضخم يقاس بالمدى الذي تكون فيه مطالب مستجدة أو غير مستجدة في مجموعة من الإجراءات المؤسسية، أما الانكماش فهو يشير إلى اختزال درجات الحرية أو محدودية إمكانات التطبيق. (Ibid: 140).

وهكذا، فإن الوسائل الإنصالية الرمزية للأنساق تسمح بتداول وتدوير الموارد بين الأنساق المختلفة، منتجة بذلك أنساق تبادلية فرعية، تحدد صيغة أو صفة التبادل بين كل نسقين، بحيث يتمخض عن ذلك ستة أنساق تبادلية فرعية يمكن وصفها كما يلي: التبادل بين الاقتصاد (المال) والسياسة (القوة) يشكّل نسق تعبئة الموارد، والتبادل بين الاقتصاد (المال)، والنسق الاتماني (الالتزام القيمي) يشكّل نسق سوق الاستهلاك والعمل والتبادل بين الاقتصاد والروابط الاجتماعية (النفوذ) يشكّل نسق المعيار التوزيعي، والتبادل بين السياسة (القوة) والروابط الاجتماعية (النفوذ) يشكّل نسق التدعيم السياسي، والتبادل بين السياسة والنسق الاتماني (الالتزام القيمي) يشكّل نسق الشرعية والسلطة، والتبادل بين الروابط الاجتماعية (النفوذ) والنسق الاتماني يشكّل نسق التضامن والالتزام والولاء.



نموذج (27): تبادل الموارد بين الأنساق المجتمعية

يبدو أن هذا النسق التبادلي يتمدد وجوده في الواقع، حيث أن عملية التبادل بين الأنساق يترب عليها بعض التعديلات أو الاضطرابات في واحد أو أكثر من الأنساق البتائية. مثال ذلك، أن النسق الاقتصادي قد لا يلتزم بتوفير الخدمات للمجتمع، وكذلك فإن النسق السياسي قد لا يوزع الموارد بصورة عادلة، ومقابل هذه الحالة فإن الروابط المجتمعية قد تصدر ردود فعل سلبية واحتجاجات تهدد استقرار النسق السياسي، ويعزز هذه الحالة النسق الاتماني الذي قد يعمل على سحب الشرعية. إن صورة التبادل بين الأنساق المجتمعية تحتفظ بمفهوم التوازن كأداة استرشادية بمعنى أنه

يمكن أن تمثل نقطة انطلاق نظرية تعيد في تفسير التغيرات داخل الأنساق والعلاقات القائمة بينها.

لكن، يبدو أن مضامين هذا التحليل النسقي، لم تلقَ قبولاً عند الكثير من العلماء، حتى باعتبارها استرشادية، ومن قبيل ذلك، يقول رايت ملز في كتابه الخيال السوسيولوجي: «... ونحن لكي نقبل بمخطط بارسونز، مطلوب منا أن نقرأ ونستخرج من الصورة الحقائق الخاصة بالقوة، بل وفي واقع البنى المؤسسية وخاصة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وسوف نجد في هذه النظرية العامة أن بنى الهيمنة والسيطرة ليس لها أي موقع ينظر». (ملز: 1997: 730).

ويضيف ملز: أننا لا نستطيع اليوم أن نفترض بأن البشر لا بد أن يكونوا في نهاية المطاف محكومون طواعية، فمن بين وسائل القوة السائدة الآن هي القدرة على إدارة ومعالجة رغبات الناس. أما كوننا لا نعرف حدود هذه القدرة - ونأمل في أن يكون لها حدود - لا يلغي الحقيقة بأن قدراتنا كثيراً ما تستخدم اليوم بتجاه دون مجازاة عقل أو وعي الخاضع الممثل. (المرجع السابق: 71).

وبذات الخصوص يلاحظ هابرماس في مقاله الموسوم بـ «مشكلات النظرية عند بارسونز: Problems of Theory Construction: Talcott parsons: إن عالم الحياة الرمزي للفاعلين في المجتمع الحديث يعاني من التحريف والشويه بسبب خضوعهم لآلهات عقلنة المال والقوة. (Habermas: 198).

إن نسق التدعيم السياسي القائم بين النسق السياسي والروابط المجتمعية يحتاج إلى دولة قوية مستجيبة، ولكن عندما لا تكون الدولة مستجيبة أو تكون مؤسساتها غير ديمقراطية، أو لا تعترف بمطالب المواطنين ولا تستجيب لها، فإن طابع العمل الجماعي سوف يتعرض للإحباط مما يشكل أشكال أكثر عدوانية للمجتمع المدني. (فولي وبوب: 1998: 18). ويؤكد أوجين أريكيز أنه في كثير من البلاد لا تعاني السياسة من فقد ثقة

واضح فقط، ولكن المجتمع المدني ينحدر إلى التنظيم خارج الإطار السياسي. (الريكيز: 2000 : 32).

وبالمثل، يلاحظ كلاوس أوفه: أن الدولة قد تستخدم برجوازية الدولة عن طريق إنتاجها سلح فتوية تمنح بها برجوازية الدولة، وبدلاً من أن تخدم المجتمع المدني بأي شكل محسوس فإنها تمارس سيطرة القلة من الفاعلين، كما أن الأسواق تميل دائماً إلى تحريك نفسها بنحوها إلى ترتيبات القوة الاحتكارية، حتى أن رأس المال الاجتماعي الذي يمثل المبول المعرفية والأخلاقية للمواطنين ليس محايداً فيما يتعلق بالسلطة، بل هو جوهر قدرة المجتمع المدني على تحدي السلطة وتحديد مداها. (أوفه: 2001).

لقد استخدم بارسونز القوة كمورد لتدعيم النسق أو توجيه التغيرات فيه، وتجنب اعتبارها السيطرة على كل ما هو ذا قيمة أو مرغوباً به، وأنها تستخدم لتحديد طبيعة النسق المعياري، ولذلك فقد أشار ديفد لوكود إلى أن بارسونز قد تجاهل بصفة ضرورية أو أساء فهم الدور الحقيقي لتأثير القوى في النسق الاجتماعي، وذلك من خلال تجاهله للمصالح المتصارعة، وقصر اتجاهه على مجال المعايير والقيم المنظمة داخلياً. (أنظر: كوهن: د ت: 165-183) ويؤيد جون ركس هذا الرأي، حيث يؤكد أن بارسونز قد تجنب مناقشة القوة، ونظر إلى النسق كما لو كان متكاملأ تماماً في ضوء أنماط القيم، علماً بأن ندرة التسهيلات التي يفرضها التوزيع غير المتبادل للقوة هي أمر يجب أن يتوافق مع النسق الاجتماعي، كما أن نمط القيم يدعم وجود نسق خاص لتوزيع القوة والتسهيلات. (ركس: 1973 : 170).

من المشكلات الأساسية في المخطط التصوري للنسق المجتمعي عند بارسونز أنه يتصور جميع الأنساق صاحبة قوة بناء على المورد الذي تقدمه للأنساق الأخرى، ومثل هذا التصور يفرض إلى حقيقة اشتراك الأنساق مجتمعة في تشكيل السياق المجتمعي الراهن. بالإضافة إلى ذلك فإن بارسونز لا يلتفت إلى أي شكل من الصناعة التاريخية لارتباط الأنساق المجتمعية ببعضها، ومن هنا يوضح ملز Mills: أنه في مجتمع مثل

الولايات المتحدة، عند قليل من الرجال يؤثرون ويحركون ويعدلون حياة كثير من الناس إن القرارات المنبثقة عن القوة، وقوة اتخاذ القرارات المؤثرة على المستوى القومي والدولي يبدو بشكل واضح أنه يتم اتخاذها في المؤسسات السبابة والعكسية والاقتصادية، بينما المؤسسات الأخرى تغف على جانب الأحداث، بل إن مؤسسات مثل الدينية والتعليمية والأسرة تشكل من خلال تلك الثلاثة الكبار وتخضع لها. حيث أن هذه الكبار الثلاثة تحدث فيها عملية صناعة القرارات التاريخية History Making Decision (Olsen: 1993: 161-168).

ولهذا السبب، يرى إريك أولين رايت Erik Olin Wright، أن القول بأن الدولة الرأسمالية ضرورية لإعادة إنتاج العلاقات الاقتصادية الرأسمالية، لا يعني القول بأن الدولة الرأسمالية تعمل وظيفياً بشكل دائم، وبطريقة نموذجية لإعادة إنتاج تلك العلاقات الاقتصادية. (Wright: 1985: 20).

ولا بد من الإشارة إلى أن عملية إعادة الإنتاج هي عملية كلية اقتصادية، وسياسية وأيديولوجية، ولكن في المجتمعات الطبقة، هناك ميكانيزمات إعادة إنتاج، تبقى على سيطرة الطبقة الحاكمة وتصورها. وهي القهر الاقتصادي، والضعف، وأيديولوجيا الحرمان والعزل، وهي ميكانيزمات تؤدي إلى اخنزال قوة الدولة التي تمتلك - من منظور ماركسي وليس وظيفي - صفة طبقية. وبذلك تفقد طاعتها بالشرعية والقبول. (Thereborn: 1980: 176).

وضمن هذا المنظور، هناك من يطرح آراء نشككك بالتبادلية القائمة بين النسق الاقتصادي الذي يقدم المال والنسق الاتماني (التضائفي) الذي يقدم الالتزام القيمي. وذلك لأن المجتمع الرأسمالي يسمح بانزلاق النفود إلى نطاق الأخلاق والسلوك الإنساني مما يجعلها إلى موضوعات اقتصادية لا تدرج في قائمة العناصر المكونة للنسق الثقافي أو المتعكسة في النسق الاجتماعي. ولذلك فإن نسق سوق الاستهلاك والعمل يتطري في أعماقه على أخلاق الطبقة الحاكمة التي تسيطر على الوعي السائد في المجتمع،

ويوجهه بأيدولوجية استيعادية، (بيوخوفسكي: 1987 : 27-28)، ولذلك، فإن الأفكار السائدة في النهى والمؤسسات، تعكس أفكار الطبقة الحاكمة، وتأخذ صفة نقدية عبر نشاطها، وتحافظ على وجودها. (أنظر: رازين: 1980 : 37).

ومن هذا المنطلق، فإن النسق السياسي أو الحكومة بشكل محدد لا تعمل بالحيادية التي يتصورها يارسونز، ضمن إطار خدمة المصالح المجتمعية العامة. وضمن هذا الإطار، يؤكد وليم دمهورف William Domhoff: إن قرارات الحكومة الفيدرالية وعملية صناعة السياسة من أسعار النفط إلى خفض الضريبة ترتبط بمصالح صفوة القوة. (Egan: 2005: 79-89). لكن، يبدو أن التصور الليبرالي للدولة، كما يقدمه يارسونز، لا يعطي قيمة للطبقات، ويتجاوز تنوع الفئات الاجتماعية، وأن ثمة اثرياء وفقراء، فهي من هذا المنظور، تمثل معطيات اجتماعية ليس لها أي معنى من الناحية السياسية. (أنظره بوردو: 1985 : 122).

ومرجب هذه الحقيقة، ربما كان بوتومور محقاً عندما وصف يارسونز بأنه قليل الحساسية للقضايا السياسية والاجتماعية الحقيقية، وأنه لا يملك اهتماماً مستمراً بالحياة السياسية ومشكلاتها الحقيقية، وعندما يشرع في دراسة مسألة سياسية هامة متجاوزاً مع الضغوط الخارجية، فإنه يصيغ الأحكام حول الموضوع طبقاً لشرهه الذهني. ومن ضمن ذلك، أنه عندما يتناول مسائل انكماش القوة وتدهورها، فإنه لا يقدم إشارة مطلقاً للأسباب المحتملة هذه التبدلات السياسية (بوتومور: 1985 : 43-44). ولذلك فقد كان على يارسونز - وهو الأجدد بهذه المهمة - أن يوضح كيف يمكن لإطاره النهوري أن يفسر حالات الفعل التي تمثل خروجاً على التوازن والتكامل، مثل الحركات والقوى المعارضة، والفساد، والاعتزاز، وقمع الحريات، وانتهاك حقوق المواطنين.

لقد أبرز يارسونز نسق الشرعية بصورة بالغة العموم، حيث أن الدولة أو النسق انسياسي يضمن لنسق المحافظة على النمط نوعاً من المسؤولية الأخلاقية المرتبطة

بالمصالح الجمعية للمجتمع، وبالمقابل يكتسب الشرعية بموجب الالتزام التقييمي الأخلاقي المرتبط بالأوضاع المختلفة للسلطة. ولكن رغم أن الشرعية تتضمن عموماً تبادلية بين القادة والأتباع أو الدولة والمجتمع، إلا أنها تمثل وظيفة لخدمة النسق على إقناع الأعضاء بملامته. وغالباً ما يضع القادة القواعد، ويصممون السياسات، ويتجرون الرموز التي تحبر الأتباع كيف ربما عليهم أن يفعلوا ويشعروا، ولذلك فإن الشرعية قد تعرف على أنها قدرة النسق على إبقاء الاعتقاد بأن المؤسسات السياسية الموجودة هي الأكثر ملائمة للمجتمع، ولذلك فإن الحكومة شرعية باعتبارها ملائمة أخلاقياً للمجتمع بموجب مبدأ الملائمة أو ما يجب أن يكون الأمر. (Oughtness: 108-109; Schaar: 1984).

ولذلك يؤكد مارتن مارجر Marger، بأن وسائل الإعلام الجماهيري (المطبوع الإلكتروني) تعمل كوكلاء لتلبيته الاجتماعية، حيث تزود الناس بمعايير وقيم مجتمعية، ولكنها تكون الوحدات القوية في الحكومة والاقتصاد من إقناع الجمهور العام بدعم سياساتها، أو شراء منتجاتها، ولذلك فهي تعمل كوكلاء للشرعية، باعتبارها تركز معتقدات الجماهير حول قبول المؤسسات السياسية والاقتصادية. (Olsen: 1993: 238).

لكن يبدو أن بارسونز بعزله التقييم عن المصالح وانطبقات الاجتماعية - كما يوضح زايتلن - يتجاهل الحقيقة التي مؤداها أن غرس القيم وحياتها يتطوي غالباً على ألم عظيم ومعاناة. يدعم زايتلن رأيه هذا بما يذهب إليه بارنجتون مور: أنه من أجل صيانة نسق القيم ونقله من جيل إلى جيل يتعرض البشر للإرهاب والمعقاب والزج في السجون ومعسكرات الاعتقال والتعلق والداهنة والرشوة، أو تحويلهم إلى أبطال، وتشجيعهم على قراءة الصحف أو إطلاق الرصاص عليهم ووجدهم إلى الحياض. إن الحديث عن قصور ذاتي ثقافي، يتجاهل المصالح والامتيازات الملموسة التي تخدمها التربية والتعليم ونقل المبادئ وعمل العمدة المعقدة لنقل الثقافة من جيل إلى جيل. (زايتلن: 1989: 64).

التربية والتعليم وتلقين المبادئ وبمحمل العملية المعقدة لنقل الثقافة من جيل إلى جيل.
(زابتن: 1989: 64).

إن تصور بارسونز لتبادل الأنساق المجتمعية، يُظهر النسق الاقتصادي كنسق كافٍ لإشباع المجتمع ذاتياً، وبذلك ثمة تصور مضمحل يُفضي إلى اعتبار المجتمع نسق مكفي ذاتياً، وبمحل عن التبادل مع المجتمعات الأخرى. لكن الأمر مخالف لذلك واقعياً، حيث إن المجتمعات تُظهر تبادلات مكثفة من أجل إشباع احتياجاتها. أو تعزيز نفعها، وهنا، يمكن أن يظهر نسق التكيف (النسق الاقتصادي)، كمعيار لتفاضل القوة بين المجتمعات، وعداداً لعلاقات التبعية حتى على المستوى السياسي والعسكري، وقد يمتد ذلك إلى الثقافي، فالالاقتصادات القوية تُفضي إلى إملاءات سياسية على المجتمعات ذات الاقتصادات الضعيفة، ولذلك فإن ما يميّز الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن - حتى في إطار العولمة - أن الدول القومية الكبرى والكتل التجارية الناشئة هي الأطراف المهيمنة. (أنظر: ميرست وطوميسون: 2003 : 288)، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات العملاقة أصبحت تتمتع الآن بموقع مسيطر في قطاعات بعضها من الاقتصاد، بحيث تستطيع أن تسيطر على الأسواق بدلاً من أن تكون الأسواق هي المسيطرة عليها. (جدنز: 2002 : 72-73).

وهكذا، أصبح من الواضح، أن العلاقات التبادلية بين الأنساق المجتمعية، وما يرتبط بها من متطلبات وظيفية، وما ينتج عنها من أنساق فرعية، ليست مرضية تفسيرياً إذا ما تمت مطابقتها مع الواقع الاجتماعي، أو إذا ما تم اعتبارها تجسيداً لمجتمع واقعي معين. ولعل ذلك هو بالفعل ما أشار سخط الكثير من نقاد بارسونز الذين قدموا علاقات تنقيح واقعية لإثبات طوباوية طروحات بارسونز، أو تسلسلها في التفسير، أو اعتبارها ضرباً من الأيديولوجيا المحافظة. قد تكون جميع الاتهامات التي وجهت إلى طروحات بارسونز، عميقة، وذات وجه شرعي، لسبب واحد فقط، وهو أن بارسونز قد اكتفى برسم صورة العلاقات الوظيفية الافتراضية بين الأنساق المجتمعية، دون أن يبذل جهداً إضافياً لإيضاح وتفسير احتمالات الاختلال في العلاقات التي تصورها، ولو

استخدم القوة بمعناها الصراعى، بعد أن استخدمها بمعناها الوظيفي، لساعده ذلك، وعفاء من انتقادات كثيرة وجهت إليه، ولكن يبقى من الواجب والموضوعية أن يتم التعامل مع هذه الطروحات في مشواها التحليلي دون اختزالها إلى ما دون ذلك، حيث هي معدة لتكون إطاراً تحليلياً، يتخذ من التوازن مرجعية استرشادية.

3-5: التغيير الاجتماعي:

لقد أكد بارسونز أن الإطار التصوري للتحليل النسقي يجب أن يحتوي على المقولات التي نستطيع وصف وتحديد الكوّنات البنائية للنسق الاجتماعي وطبيعة العلاقات المتبادلة بينها والمقولات التي ترتبط بتحليل العمليات الدافعية داخل النسق بالإضافة إلى العمليات التي تؤدي إلى إحداث التغيير في بناء النسق الاجتماعي. (Parsons: 1951: 48).

إذن، يعترف بارسونز بأهمية تفسير التغيير الاجتماعي. ولكنه يرى بأن تحليل كل شيء على أنه في حالة جريان وتدفق، يتكرر لشرعية العلم، وينطبق هذا على كل العلوم، ويشكل خاص علم الاجتماع. إن مفهوم التغيير ذو معنى فقط في ضوء شيء ما قابل للتحديد، أي، شيء ما، يمكن أن يوصف بأشكال بنائية. (Savage: 1981: 201)، إن ثبات عملية التفاعل وحالة التوازن المشتملة في الاتصال بين الأنساق، هي افتراضات نظرية، وليس تعميماً إمبريقياً. ولذلك فإن مفهوم التوازن في النظرية، هو توازن متحرك Moving Equilibrium حيث أن عملية تغير إمبريقي، يمكن أن تحدث. (Parsons: 1951: 481).

يوضح بارسونز: إن الصفة الحاسمة للبنائية الوظيفية هي استخدامها لمفهوم النسق دون معرفة كاملة بالقوانين التي تحدّد العمليات داخل النسق، ومن هنا، فإن نظرية عامة لعمليات التغير في الأنساق الاجتماعية ليست ممكنة بالصيغة الراهنة للمعرفة المتوفرة، وسبب ذلك أن مثل هذه النظرية بحاجة إلى معرفة نامة بقوانين عملية النسق ولحن لا تمتلك هذه المعرفة حالياً. (Ibid: 483: 86)، لكن هناك تحليل للظروف أو العوامل

التي تؤثر في العمليات الدافعية باعتبارها آليات وليست قوانين. لذلك فإن العمليات الدافعية تقدم نموذجاً نظرياً Paradigm، وليس نظرية، غير أن هناك معرفة جزئية ببعض القوانين المتضمنة في بناء العملية التفاعلية، والعمليات الدافعية التي تتضمنها - مثل بناء الأدوار والمأسسة وإستدماج أنماط التوجيه الضمني وتوقعات الدور - ومثال ذلك أن عوامل سحب الشرعية والاصطدام بما هو مُباح، وانتهاك المعايير المستهدجة، ورفض قبول أداء القيم، التي تظهر في بعض ردود الفعل، مثل الغضب والفتنازيم تمثل مصدراً ليكازيمات الدفاع والتعنبيل. (Ibid: 485).

بصوغ بارسونز إشكالية التغير بالإجابة على التساؤلين التاليين: لماذا يؤدي تغير معين في الظروف المرتبطة بالنسق، إلى تغير النسق بطريقة معينة؟ ولماذا يفشل النسق في إحداث تغييرات لمواجهة تبدلات Alterations في الظروف؟، وبناء على ذلك، يميز بارسونز بين العمليات التي تجري داخل النسق، وعمليات التغير التي يحدثها النسق، حيث يمكن الجمع بين هاتين العمليتين تحت مفهوم ديناميات التوازن، وهو مفهوم مشتق من مفهوم آخر هو 'صيانة حدود النسق' Boundary-Maintaining System.

وينبغي الإشارة إلى أن ديناميات التوازن تمثل الوسائل التي يستطيع من خلالها المجتمع، أن يحقق وظائفه دون تغيرات بعيدة المدى. ومعنى ذلك بالنسبة لبارسونز، أنها لا عس منظومة القيم، لذلك يوضح: لكل مناقشتنا للتغير نستند إلى افتراض أساس يؤكد أن نمط القيم في النسق ثابت لا يتغير برغم حدوث التغير في بناء النسق، وهو الأمر الذي يؤكد أن التغير الذي يحدث في بناء النسق ينبغي أن يكون متوافقاً مع الالتزامات القلبية الأساسية، وأن يظل هذا التغير في نطاق سيطرة نسق الثقافة دائماً. (أنظر: الجوهري: 1992: 129).

ولذلك، يجب أن تصل قوى التغير إلى أعلى درجة ممكنة داخل النسيج السبيريونيقي، بحيث يصل إلى مستوى الرموز والقيم، فهناك تكمن أعنى قوى الضبط.

وإذا لم تصل قوى التغيير إلى هذا المستوى فمن المحتمل أن تسطر عليها العوامل التي تقاوم التغيير. (أنظر: رويشه: 1981: 119).

بأنسية بارسونز فإن القوة الدافعة للتغيير، ربما تأتي من منظومة الأعطال الثقافية، وربما تأتي من خلال التغييرات السكانية أو من المناخ، أو التكنولوجيا أو غير ذلك، وأهمية أحد هذه العوامل يقرره الواقع، لكن من الواضح أن هناك صورتين من عوامل التغيير عند بارسونز، وهما: التغييرات الخارجية التي تقع في البيئة الخارجية للنسق - وعلاقته بالأنساق الأخرى - فما يحدث من تغييرات في نسق الشخصية، يمكن أن تؤثر بصورة طبيعية في النسق الاجتماعي والتغييرات في النسق الثقافي، يمكن أن تؤثر في نسق الشخصية، وهكذا يتم تبادل التأثير بين الأنساق.

وبمخصوص العوامل الداخلية يقول بارسونز: هناك مصدر متأصل للتوتر يظهر من الندرة Scarcity، وهذا ما يمتدثر اجتيازه في التمييز بين الشخصية (المُنظمة حول منطلقات الحاجة) والمستويات الاجتماعية للفعل (المُنظمة حول توقعات الدور). إن تفصل الشخصية والأنساق الاجتماعية يظهر مساحة يستوطن فيها التوتر. (Parsons: 1965: 231).

إذا وقع التوتر في بناء النسق فهناك ثلاثة ميكانزمات للتصدي قبل وقوع التغيير:

- 1- إدارة التوتر: استعادة التوافق الكامل والتوقعات المعيارية.
- 2- الإيقاف أو العزل: بعد فشل الاحتمال الأول، قد تتم الموافقة على الإنجاز أقل من الإنجاز العادي من قبل الوحدات المعنية، وعلى الوحدات الأخرى أن تتحمل عبء هذا الفشل، ولكن التوتر لا يزال قائماً.
- 3- تفريغ التوتر عن طريق التغيير في بناء النسق، ويعني استبدال أو تغيير الثقافة المعيارية التي تحدد التوقعات التي تحكم العلاقة المتبادلة بين الوحدات الفرعية للنسق. (الجهوري: 1992: 128).

إن المقولات السابقة تتضمن إجابة كاملة على بعض اعتراضات جولدنر، التي أخطأت التقدير حيث يقول: إن منظروا الصراع أشاروا إلى أن العلاقات الاجتماعية تتضمن مصادر داخلية للتوتر Strain فالصالح المتناحرة والمصادر النادرة تسمى على أنها تدخل الصراع إلى العلاقات، وتؤدي إلى التغيير الاجتماعي، وقد تجاهل يارسونز مصادر التوتر، واقترأض أن الأنا والآخر لا يعيشان في عالم من الندرة وأن هذه الندرة لا تعكس على سلوكهما أو علاقتهما. (Gouldner: 1970: 237).

وهكذا، يبدو أن مقولة جولدنر بحاجة إلى مزيد من الدقة والضغط، حيث أن يارسونز لم تجاهل مصادر التوتر ولا المصادر النادرة، ولكنه لم يمنحها دوراً مركزياً في نظريته، كما لم يفسر من خلالها الصراع أو التغيير كما هو الحال بالنسبة لنظرية الصراع، فهناك إجراءات مختلفة ينفذها النسق ليحول دون وقوع الصراع فيه، أو إحداث تغييرات جوهرية، لكن بكل الأحوال (حتماً) سوف ينشأ التوتر والاضطراب في النسق.

وبهذا الخصوص يقول يارسونز: لا يوجد نسق توجيهي قيمي ذو استمرارية كاملة في نمطه بحيث يمكن أن يتأسس بشكل كامل في مجتمع معين، إذ سيكون هناك باستمرار توزيع متفاوت بين الأجزاء المختلفة في المجتمع. وسوف يكون هناك صراعات فيجبهه وصراعات دور، ونتيجة ذلك هو التكامل غير التام، الثلاثيات، ومن هنا نشأ القابلية للتغيير. (Parsons: 1965: 231).

لكن، قابلية الأنساق للتغيير، وكذلك التوتر الناشم في نسق التوقعات الذي هو ضروري للتكامل، يطلق عمليات إعادة التوازن Re- Equilibrating Processes، ومثال ذلك، أن هذه العمليات تدعى في نسق الشخصية ميكانيزمات الدفاع والتبرير، ولذلك فإن نمط التكامل في نسق الفعل بالنسبة للشخصية، يظهر مقاومة للتغيير بقدر ما يتم الاصطدام بالأنماط المؤسسة للفعل، وبهذا المعنى فإن التغيير لا يشمل فقط استبدال أو تغيير النمط، ولكن التغلب على المقاومة، التي تحاول الإبقاء على التوازن قائماً عن

طريق تثبت المحتوى الثقافي وليس عملية الفعل، وهذا ما عناه بارسونز أصلاً بمفهوم التوازن المتحرك. (Parsons: 1951: 491).

وبالمثل فإن عملية التنشئة الاجتماعية تظهر شكلاً من الترتب في أطوار تقدمها، بموجب ضرورة غياب شكل التوازن القديم، وإحلاله بشوازن جديد يظهر أهمية إستدماج منظومة قيم جديدة، وينطبق الأمر ذاته على الأنساق الاجتماعية من العائلة إلى المجتمع، حيث يفرض النسق التوتري، ويقدم طرق استيعابه. (Ibid).

وفي خلفية مشكلة التغير الاجتماعي، يتحدث بارسونز عن ظاهرة المصالح الراسخة *Vested Interests* في الأنساق الاجتماعية، وهي ظاهرة مرتبطة بظاهرة المؤسسة التي نتج شكلاً من التكامل لترتيبات الحاجة لتفاعلين معينين مع أنماط توجيه قيمي معينة ولذلك، فإن المصالح الراسخة تمكس المصلحة في الإبقاء على مستوى محدد من الإشباع في إطار نسق توقعات الدور الموجودة، وهي ستكون دائماً مشكلة لأي تغير اجتماعي، حيث أن التغير سيؤدي إلى اضطراب التوازن الممكن في الإشباع، لذلك يقابل بمقاومة من قبل أصحاب المصالح الراسخة، مما يقود إلى التوتري الذي يتم التقلب عليه بموجب عمليات التوازن. ومن هنا، يؤكد بارسونز: يمكن التعامل مع ظاهرة المصالح الراسخة على أنها تقع في خلفية مشكلة التغير الاجتماعي، وبإستثناء عمليات التغير المؤسسي، فإن التغير في النسق الاجتماعي ممكن فقط من خلال عمل الميكانيزمات التي تغلب على مقاومة المصالح الراسخة. (Ibid: 492).

ويرغب بارسونز في هذا المقام، باستخدام مصطلح المصالح بالمعنى الواسع للكلمة، فهي لا تمثل المصالح المادية أو الاقتصادية مع أنها قد تستوعبها، فهي إشباعات لترتيبات الحاجة وليس للتراث بالمعنى الضيق، لذلك فهي تتضمن مصالح من النوع الاعتباري والأخلاقي مثل المكافآت العلاجية، كالحب والقبول والتقدير، ويمكن أن تشمل جميع الإشباعات المرتبطة بترتيبات الحاجة الراسخة في نسق توقعات الدور الأساس. (Ibid).

حول المصالح المكتسبة عند بارسونز، يجادل إرفنج زاينلن. بأن بارسونز قد استخدمه بطريقة تعسفية تماماً، حيث لا توجد علاقة بينه وبين إطاره التحليلي العام، كما لا توجد علاقة أيضاً بين المصالح المكتسبة وبين الاتجاه الوظيفي، ثم إذا كان على بارسونز أن يقدم ويشرح هذا المفهوم القيم والمهم. فلماذا لم يوظفه ويستخدمه في علاقته بالظاهرة التي يسميها التوازن؟ لو كان بارسونز قد فعل ذلك. لكان قد اضطر إلى الاعتراف بأن ثمة إشكالية حقيقية بتطوي عليها التوازن، وأن هناك جماعات اجتماعية منظمة بطرق متعددة ومتنوعة لمقاومة التغيير، ومثل ذلك التحليل يتطلب بالضرورة دراسة القوة والسلطة وصراع المصالح، وهي قضايا واهتمامات غريبة تماماً في الاتجاه الرئيسي لعمله النظري. (زاينلن: 1973: 65-66).

إن التفاهة زاينلن هذه تبدو في مكانها، فقد بدى واضحاً أن بارسونز يستيقظ متأخراً عن مفهوم المصالح الراسخة، وهو مفهوم يعكس في جوفه تفاضل القوى وتناقضاتها التي تعتبر محرضات أساسية للصراع والتغير، وطالما أن بارسونز قد أكد بشكل أساسي على التوازن والتسوية في البنية الوظيفية، فإن هذا المفهوم يبدو شاذاً وغير مالوفاً في الاتساق الفكري النسقي لدى بارسونز، علماً بأن نظريته تحمل في طياتها مواقع هامة لاستثمار المقدمات النظرية المنطقية التي تقضي إلى مفهوم المصالح المكتسبة ومن ثم الصراع والتغير، وبشكل خاص يمكن لبارسونز استثمار مفهوم التمايز البنائي Structural Differentiation لتحقيق هذه المهمة، حيث يتضمن التمايز البنائي تفاضل الأدوار والمكانات والامتيازات الرمزية التمايزية المرتبطة بها. وهكذا، فقد كان على بارسونز الذي قدم مفهوم المصالح المكتسبة بمراوغة وعلى امتحان في مرحلة متأخرة من صياغة أطروحته، أن يعود من حيث انتهى به الأمر إلى هذا المفهوم باحثاً بمدية عن ارتباطات هذا المفهوم في نظريته.

يوضح بارسونز: أن القوى التي تعمل على التغيير قد تظل أضعف من القوى التي تؤدي إلى التوازن وكذلك من قوى الضبط. ولذلك لا بد من بعض الشروط لكي يتحول التوازن من شكل إلى آخر وهي: أولاً: أن تكون التوترات قوية بحيث تؤدي إلى

قوة دافعة للتغيير. ثانياً: يجب أن تتطور مجموعة من الوسائل لإزالة مقاومة أولئك الذين من مصلحتهم الحفاظ على الوضع القائم. ثالثاً: من الضروري أن تمتلك القوى الدافعة إلى التغيير نموذجاً للمجتمع على درجة من الوضوح والواقعية بحيث يمكن تحقيقه، فبدون هذا النموذج فإن قوى التغيير تحدث استنزافاً سريعاً دون إحداث أي فعل مؤثر. رابعاً: يجب أن تظهر بسرعة مجموعة من أشكال الجزاء، بحيث تشاب أشكال السلوك الجديدة في ضوء معايير جديدة. تحاول تخطيط المعايير القديمة. (انظر، روشيه 1981: 119) ولكن، ربما تقترب القوى مع بعضها، فتشكل حالة اندماج وتماص في شكل جديد من التوازن (Parsons: 1951: 496).

لإيضاح الصورة أكثر يمكن إجمال المقولات الأساسية للتغير الاجتماعي عند بارسونز على النحو التالي:

أولاً: يمثل التصور النسقي أداة فعالة لدراسة التغير الاجتماعي، ومعنى ذلك، إنسان أي قضية أو مشكلة بصورة مستمرة لحالة النسق ككل للكشف عن المتغيرات الفاعلة في التغير، حيث أن وصف النسق بمفاهيم محددة، يمكن من تحديد التغيرات التي حصلت.

ثانياً: لا توجد متغيرات محددة يمكن أن تعتبر المحرك الأول للتغير في النسق، فجميع المصادر بإمكانها إثارة التغير، وهنا يشكر بارسونز لأحادية العامل، واتجاهية التغير، وهذا يعني بأن نسفه النظري يستوعب جميع النظريات العامة. وبهذا الخصوص يقول بارسونز القاعدة المنهجية المركزية لنظريته هي الاعتمادية المتبادلة بين متغيرات متعددة، والتساؤل حول أي العوامل أكثر فاعلية في التغير أو أيها أدى إلى التغيير هو إمبيرفي. ولهذا السبب فقد اعترض بارسونز على الطروحات الداروينية في التطور باعتبارها اتجاهية في التطور، كما أنها نبئت مفهوماً للتاريخ مقيد بعمليات غير شخصية، حيث يظهر الرجال بأنهم لا يمكنهم السيطرة عليه، كما اعترض على طروحات سبنجلر Spengler

حول دورة حياة المجتمع، حيث أكد بأنه لا يمكن تصور أن المجتمع يتطور من خلال سلسلة عمليات. كما هو الحال بالنسبة لدورة حياة المجتمع والثقافة حيث تخالف هذا المنطلق لاعتبارين: فهي لا تتطور في لحظة عظمى، وكذلك أنها يمكن أن تُكتسب عن طريق الانتشار، ولذلك فإن العملية التطورية الداخلية يمكن أن تتأثر من الخارج.

ثالثاً: ضمن مقولة النسق المتصل ببيئته، فإن التعبير في الأنساق الفرعية يعتبر مظهراً لتحقيق التوازن في النسق الأشمل.

رابعاً: هناك مصادر داخلية ومصادر خارجية للتغير.

خامساً: إن نسق الثقافة ذو مكانة عالية في نسق الفعل، فهو النسق الذي يمتلك إمكانية الضبط والسيطرة، ولذلك فإن التغير الذي يصيب انتعاشه والتقسيم لا يمكن إيقافه، وهذا ما يؤكد أن ثبات واستقرار نسق الثقافة والقيم داخل النسق يعتبر ذو أهمية محورية بالنسبة لقضية التغير الشامل في النسق، وتؤكد الثقافة سيطرتها على نسق الفعل من خلال بُعدين هما: القواعد المعيارية التي تنظم التفاعل، وعمليات التنشئة الاجتماعية التي تؤدي إلى استيعاب الأفراد لمكونات الثقافة. بحيث تُصبح الثقافة مكوناً أساسياً في انبثاق الدافعي للشخصية. وذلك يعني أن التعبير في الثقافة يؤدي إلى تغير في نسق الشخصية، والنسق الاجتماعي، والعكس ليس صحيحاً تماماً. (أنظر: الجوهري: 1992: 128)

وهذا نابع من أن التوقعات المعيارية العائدة إلى علاقة الإنسان بمحيطه، ترسم الطرق التي يجب أن يتطور ونفها التكيف، وخاصة تعريفات ما يجب أن تكون عليه حياة الإنسان. (روبرنث وهابت: 2004: 133)

يمكن إضافة ملاحظة أخيرة، بمثابة نقطة سادسة. وهي أن بارسونز يقترح ثلاثة نماذج أساسية للتغير، يمكن إجمالها كما يلي:

أولاً: نموذج التغير التدريجي المنظم.

طالما أن التغير يجري دائماً بصورة منظمة، فإن النسق الاجتماعي يكتشف عن ذاته دائماً كنسق حيث أن تنظيم التغيرات يستند إلى التقدم المستمر للمعلم وتطبيقاته، وهكذا فإن عملية التغير تأتي من خارج النسق، وإذا كانت التكنولوجية ترتبط بمستوى ثقافي وقيمي محدد، نظهر هذه العوامل بشير بلا شك ضغوطاً وتوترات في النسق القيمي، مما يثير فيه المقاومة، وتكمن أسباب المقاومة في المفجوة بين التغيرات والمختصين والباحثين وجهل العامة، الأمر الذي يتطلب هجر الوسائل التقليدية التي ترتبط بها مصالح إحدى الجماعات داخل النسق، واستبدالها بالوسائل الحديثة ونشرها أداًبياً ورمزياً حتى في البناءات التكيفية، كالنسق الثقافي مثلاً. وهكذا فإن هذا التغير يكون عادة يفعل عوامل خارجية مرتبطة بالنسق الثقافي ومن ثم تؤثر في النسق الاجتماعي، وعملية التغير هذه يعبر عنها يارسونز (بالتوازن الدينامي)، حيث تتم عملية إحلال الجديد محل القديم ومعالجة الاختلال الناتج عن الهوة بينهما، وبذلك يتخلى النسق عن توازنه القديم في اتجاه تحقيق مستوى جديد من التوازن.

ثانياً: نموذج التغير الثوري بفعل الصفوة المهمة.

مصدر هذا التغير هو نسق الشخصية، وربما لا يمكن لعملية التوازن الدينامي تحقيق التلاؤم أو التكيف، ويترتب على ذلك أمرين: (1) أن تتجمع التوترات في مواقع معينة من النسق يستحيل عندها التكيف، وهنا يظهر الحد الأقصى من المقاومة للمصالح الراسخة فيتوقف التغير. (2) أن يتكثف التوتر في المراتب القيادية للنسق الاجتماعي، وهو التكثف الذي يقود إلى حركة ثورية ذات طابع راديكالي مغتربة من حيث نتائجها الدافعي عن الأوضاع القائمة في النسق، ورغم التهديد الدائم بقيام حركة ثورية في مختلف الأنساق إلا أنها من الصعب أن تحدث في مجتمع يشهد درجة عالية من التثبيح مثل الولايات المتحدة التي تمثل أرقى المجتمعات الصناعية (حسب تعبير يارسونز).

ولا بد للحركة الثورية من شروط حتى تبسط نفوذها وتحقق الانتشار، ومن أبرزها:

أولاً: وجود تيار كامل من العناصر ذات الحافزية المغتربة المنتشرة بين البشر الذين يشكلون سكان المجتمع، وهذه الحافزية المغتربة تعد تجلياً للتوتر أو الفهم السيئ في النسق.

ثانياً: تنظيم ثقافة فرعية منحرفة للحركة، ويقوي لها هذه الثقافة استغلال الحافزية المغتربة وهي تعد بمثابة طاقة لإمكانية قيادة التغيير.

ثالثاً: أن تمتلك أيديولوجيا، تقدم وعداً بإشباع احتياجات الجماهير وتحقق لهم إشباعاً أفضل يتوقعونه، وهكذا تنتقل من ثقافة فرعية أو مضادة إلى وضع تمتلك فيه أيديولوجيا لها ذيرعها في البناء الاجتماعي، ولكن المجتمع المعقد لا يمتلك نسق قيمي يحظى بالقبول الكامل، حيث يشخص حالة من عدم الاتساق، نبرز عدم الخضوع لكل منظومة القيم السائدة.

رابعاً: شكل وطبيعة توازن بناء القوة في النسق قبل ظهور الحركة الثورية، فإن كان نسق القوة مستقراً فإن الظروف تصبح غير مواتية لنجاح الحركة، وهذا سبب فشل الحركات المناهضة في أمريكا.

بعد أن تنفض الحركة الثورية على بناء القوة القائم، تباشر العمل في ظل مجموعة من الشروط:

أولاً: تعديل البناء، أو تشكيل أبنية تكيفية جديدة أو التكيف الثوري معه.

ثانياً: ازدواجية البناء الدافعي للحركة الثورية بين الاهتمامات القديمة المتعلقة بالشوار وإعادة تنظيم النسق.

ثالثاً: تنظيم جهد ثوري لأعضائها الذين قد يحاولون التراجع، أو قد تعمل على تدريب أشخاص ثوريين وفي هذه الحالة قد نجد الحركة الثورية نفسها

مدفوعة إلى وسائل التفهر التي كانت ترفضها بداية ويعتبر بارسونز هذا الإجراء بمثابة تحلي الحركة عن نورتها، كما حدث مع الشيوعيين.

رابعاً: ظهور قادة ثوريين جدد هم رؤية جديدة، بحيث يصبح التوافق مع قيمها ميلاً لتأكيد استقرار النسق.

ثالثاً: نموذج التغير العضوي بفعل عوامل ذاتية.

إن هذا النموذج مستقى من المماثلة العضوية، حيث يتم التغير بناءً على التباين المنظم ويتم على أساس التوافق مع القيم الأساسية للنسق، حيث يمثل التباين خلق وحدة جديدة تقوم بإداء الوظائف والمهام التي كانت تقوم بها وحدة قديمة، وعلى هذا النحو يتضمن نمو الوحدة الجديدة قلماً عن الإفتقاد الذي تعانيه الوحدة القديمة أو تمهد لإلغائها. (الجوهري: 1992 : 130 - 166).

ولكن، رغم جميع محاولات بارسونز لتقديم مقولات نظرية حول التغير الاجتماعي، إلا أن الرأي الشائع بين المقسمين لطروحاته لا يعتبر التغير الاجتماعي مشكلة بالنسبة له، فقد أشار جولدر: إلى أن النسق البارسوني هو آلة ذات حركة ثابتة مستمرة، وأوضح لوكوود بأن نظرية بارسونز لا تتضمن عمليات مرتبطة بالتغير الاجتماعي، وأكد دارندورف بأنه لا يرى أي مؤشر يوضح بأن بارسونز يعتبر التغير قضية حقيقية بالنسبة لعلم الاجتماع. (Savage: 1981: 179).

وقدما السبب يوضح أنتوني سميث Anthony Smith، في كتابه مفهوم التغير الاجتماعي، نقد النظرية الوظيفية في التغير الاجتماعي: إنك إذ تجادل بأن الوظيفية تمثل نظرية في التغير، فإنك تتحدى الرأي الشائع بين علماء الاجتماع، والذي يؤكد بأن الوظيفية لا تستوعب التغير الاجتماعي، وعلى الرغم من أن هذا الرأي أيديولوجي، إلا أنه يكرر حتى من قبل الكتاب المتعاطفين مع الوظيفية، حيث شاع هذا الرأي في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، باعتبار الوظيفية نظرية في الثبات والإجماع

المعياري، وليس في التعبير ولكن الوظيفية تسمح أكثر مما تسمح به النظريات التحولية، باكتشاف شبكة العلاقات التي تبقى المؤسسات في نسق اجتماعي قبل أن تضع أنفسنا في موقع نقرر من خلاله القوانين التي تتجاوز من خلالها صيغة معيشة من البناء صيغة أخرى. (Smith: 1973: 2-3).

3-6 ملاحظات ختامية:

لقد تضمن هذا الفصل، محاولة تحليل ونقد طروحات بارسونز حول الفعل الاجتماعي، في مستوياتها التحليلية المختلفة (المستوى الطروعي، والمستوى النفسي، ومستوى أنظمة المجتمع)، وهذه المحاولة أبرزت بشكل تفصيلي المادة الخام لعملية التوليف، بالإضافة إلى إظهار سرعة التوليف وأهميته من هذه المادة، ويبقى من الضروري تقديم جملة من الملاحظات حول طروحات بارسونز بما يخدم أطروحة الدراسة:

أولاً: تمتاز طروحات بارسونز بالشمولية والدقة والتنظيم، لكنها مكرسة بمجملها لتفسير حالة التوازن والاستقرار الاجتماعي، ويقدر عال من التجريد، وربما يعود ذلك إلى رغبة بارسونز في جعل طروحاته إطاراً مرجعياً للتوازن وليس مشكلة واقعية.

ثانياً: لقد تعامل بارسونز على امتداد طروحاته مع المعايير الاجتماعية والالتزامات القيمة كواقع معطى، دون أن ينظر في آلية تشكلها، وإن كان هذا الإجراء يتخدم عملية التجريد إلا أنه يمتزل قدرة طروحاته على التفسير، خاصة وأن المعايير الاجتماعية والالتزامات القيمة تمثل عناصر أساسية لتحقيق النظام والاستقرار وإضفاء الشرعية.

ثالثاً: لم يقب مفهوم القوة عن طروحات بارسونز، بل أدرك أهميته في تحليل الفعل الاجتماعي لكن بما يتوافق مع تحقيق الاستقرار داخل المجتمع، لذلك ذهب

إلى أن القوة تعمل على تحقيق الأهداف الجمعية. حتى في إطار ما أطلق عليه (التمييز البنائي)، وهو يعكس تفاضل المكانات في النسق الاجتماعي وما تتضمنه من مكانات ونسبيلات. إن مفهوم التمايز البنائي مثل قاعدة انطلاق مركزية من ظروفات يارسونز نحو ظروفات نظرية الصراع، لكن يلزم هذا الإجراء استبدال أيديولوجيا مفهوم القوة، على النحو الذي تبنته نظرية الصراع بحيث ينعكس فيه تضارب المصالح.

وأبعاً: تتحزق القضية السابقة في ظروفات يارسونز حول التغير الاجتماعي، حيث يؤكد أن التغير الاجتماعي يتحقق من خلال التطلب على مقاومة أصحاب المصالح المكتسبة الراسخة للتغير الاجتماعي، وهذا الطرح يمثل مسألة مركزية في نظرية الصراع. وقد تكتمل هذه المسألة لدى يارسونز من خلال طرحه لنموذج التغير الثوري الذي يمثل فيه نسق الشخصية - أو القيادة من منظور صراعي - موقفاً مركزياً.

الفصل الثالث

القوة وصيغ المعنى في الفعل

الاجتماعي

(نموذج التوازن التفاضلي)

الفصل الثالث

القوة وصيغ المعنى في الفعل الاجتماعي

(نموذج التوازن التفاضلي)

يعرض هذا الفصل للقسم الأكثر إيجابية في الدراسة، وهو نموذج التوازن التفاضلي الذي يمثل نتيجة عملية التوليف، وغاية أطروحة الدراسة، ويشتمل ثلاثة مستويات تحليلية هي: المستوى الأول: انطوعية المقيدة، والمستوى الثاني: أنساق التفاضل، حلقة مفرغة لمازق الفعل الاجتماعي، والمستوى الثالث: الأنساق المجتمعية لتوازن التفاضلي.

4- الفصل الثالث: القوة وصيغ المعنى في الفعل الاجتماعي

(نموذج^(*) التوازن التفاضلي) Differential Equilibrium Paradigm

4-1: العناصر المفاهيمية:

يمكن إجمال البنية المفاهيمية التي تحكم نموذج التوازن التفاضلي على النحو التالي:

مفهوم التوازن: Equilibrium

يشير التوازن إلى حالة بنائية قائمة على الاستقرار النسبي، واختزال التوترات والاختلالات إلى أدنى مستوياتها الممكنة. إن التوازن لا يركز بالضرورة على التدية أو التكافؤ بين الأطراف المتفاعلة، لكنه يركز في المقام الأول على (اتفاق مشترك) أو معيار مشترك بين الأطراف المتفاعلة. ولذلك فإن التعاير البنائي الذي يتضمن اختلاف الوحدات البنائية وتكاملها يشهد حالة من التوازن، بموجب الاتفاق المعياري المشترك بين الوحدات الفاعلة في هذه الصيغة البنائية المشايخة. وفي هذا السياق يلاحظ يونج Young أن التوازن هو في المقام الأول (معيار اتفاق)، ولذلك فإن التوازن يتضمن حلاً عرفياً Customary للخلافات. (Young: 2003:390). كما يلاحظ جيمس كولمان J. Coleman في نموذجه النظري الموسوم بـ التوازن الاستقلالي Independence Equilibrium أن العلاقات المتوازنة تنشق من تصور الفاعلين أن بإمكانهم شراء نتائج اتفاعل موضع اهتمامهم من خلال بيع نتائج تفاعلهم في المقابل. (Coleman: 1966).

بالمعنى السابق للتوازن، هناك ميل لاعتبار التوازن غير إشكالي، وهذا ما يقضي إلى التسليم بالطروحات الوظيفية للتوازن، لكن الأمر على خلاف ذلك في التوازن

(*) يستخدم مفهوم نموذج هنا، ليشير - حسب تعريف جورج رينزر - إلى تصور جوهري حول الموضوع الأساسي للعلم، وبهذا فهو يقترب من البرديغم، بمعنى الإطار الفكري Paradigm، وليس النموذج بمعنى Model.

التفاضلي، حيث أن هذا الشكل من التوازن، هو إشكالي، ويحمل في طياته بذور انشقاق والصراع، ومن أجل إيضاح الإشكالية التي يطوي عليها التوازن هنا، ينبغي الانتقال إلى الشقين المفاهيمي للتوازن في النموذج المقترح، وهو:

Differentiation: التفاضل:

يشير التفاضل إلى تفاوت الأطراف المتفاعلة من حيث القوة، وهذا التفاضل يشهد حالة من الاستقرار تعمل بكل عتواها لخدمة الطرف الأقوى، وتكرس خضوع الطرف الأضعف، إن معادلة التفاضل هذه، تركز بشكل أساسي على توغل القوة في المعايير الاجتماعية التي تحكم العلاقة، وتمثل عنصر تثبيت نسبي للتوازن القائم على التفاضل. ومن هنا، فإن التوازن التفاضلي يمثل شكلاً محدداً من التوازن المجرد الذي صاغه بارسونز، وهو قائم على معادلة مبهمة يتم بمقتضاها كسب الطرف الأقوى أكثر من الطرف الأضعف وعلى حسابه، دون أن يفقد الطرف الأضعف نصيبه بشكل كلي، بحيث تتكرس هذه المعادلة بموجب المعايير الاجتماعية الفالسة في العلاقة، والتي تنحاز للطرف الأقوى.

Power: القوة:

لأغراض التحليل النظري، يمكن اعتماد مفهوم ماكس فيبر للقوة، مع بعض التعديل عليه، ليصبح على النحو التالي، القوة هي: قدرة أحد الفاعلين على فرض إرادته في علاقة معينة، بموجب المصالح والمعايير الاجتماعية، ويصرف النظر ما إذا كان هناك مقاومة ناشئة. وهناك، لا بد من التوقف على العناصر الأساسية، لهذا المفهوم، استكمالاً لتحليل البنية المفاهيمية للتوازن التفاضلي.

Capacity: القدرة:

يتضمن مفهوم القدرة قدراً من الحيادية في مفهوم القوة، حيث أن القدرة تحمل معنى الاستطاعة دون أن تشكل الممارسة بالضرورة، فقادراً على لا يعني أنه راغب بـ

ومعنى هذا، أن ممارسة القوة تتوقف على الرغبة والنية والغصد الذي يمكن أن يجعله صاحب القوة، بحيث تكون الرغبة مرتبطة بفرض الإرادة التي تمثل مؤشراً فعلياً للممارسة، أو اقتران القدرة بالرغبة في الممارسة، وتمثل عملية فرض الإرادة، التحكم وتوجيه محتوى العلاقة لمصلحة صاحب القوة على حساب مصالح الخاضعين، ومعنى ذلك أن عملية فرض الإرادة تقع خارج نطاق العدالة والحقوق والتواجبات المفترضة.

المصلحة: Interest

تمثل المصلحة ركيزة أساسية في بناء علاقة القوة، فصاحب القوة أصلاً، هو في موقع يمكن من فرض إرادته، لأنه يتحكم بالمصادر التي تنعكس فيها المصالح والحاجات الخاصة بالطرف الخاضع، وبالمقابل فإن الطرف الخاضع، يمارس الخضوع، وقد يضطر أحياناً إلى التضيق في الخضوع لقاء المصلحة التي يجتنبها من العلاقة، رغم إدراكه أحياناً أن ما يحققه من مصالح لا تمثل جميع ما يستحقه. إن المصلحة هنا، تستخدم بمعناها العام، ولذلك فهي لا تنحصر فقط في المصالح المادية، إنما تعداها إلى الحب والقبول والتقدير، وكل ما من شأنه أن يحقق التفاضل أو يكشف عنه.

وهكذا، فإن المصلحة تكشف عن اعتبارين فيما يتعلق بممارسة القوة، وهما: (القوة الكامنة): و (القوة الظاهرة)، حيث إن ملكية المصادر لن تفضي إلى ظهور القوة وممارستها إلا إذا ارتبطت مصالح الآخرين بها ووافق ذلك رغبة مالك المصادر بممارسة القوة أو فرض إرادته.

المعايير الاجتماعية: Social Norms

بالإضافة إلى المصلحة، تمثل المعايير الاجتماعية عنصر التثبيت الأساسي للعلاقة، وهي توجه عملية إشباع المصالح ضمن قواعد محددة تحكم العلاقة بين صاحب القوة والآخر الخاضع. تمثل المعايير الاجتماعية، قواعد سلوكية تتحدد بموجبها الحقوق والتواجبات في العلاقة، ويؤكد بونج أن المعايير الاجتماعية تمثل قواعد سلوك ذات تعزيز ذاتي Self-Reinforcing، حيث تشمل توقعات الأفراد، وتعمل على حل مشكلات

التنسيق (Young: 2003:390): كما يؤكد كل من سام وهاربر Saarn and Harter، بأن المعايير تسمح بالتنسيق بين الفاعلين وتدعمه، كما تعمل على ضبط العداء بينهم، ويستشهد الباحثان بما أطلق عليه كل من كونت وكاستلفرانشي Conte and Castlefranchi (المعيار المُحدّد - الحافظ) Funder - Keeper Norm، حيث يعمل المعيار على ضبط أعداء بشكل فعال ومؤثر، وبذات الوقت يقنص اختلاف القوة بين الفاعلين، أي التماسوة (Sam and Harter: 1999:P3).

بالنسبة للتوازن التفاضلي، فإن المعايير الاجتماعية تشكل وتصاغ وفق ما يرتضيه صاحب القوة في المقام الأول، وبهذا الطرح يمكن تجنب اعتبار المعايير الاجتماعية محايدة أو عادلة أو واقماً معطى، وهكذا فإن المعايير تنشأ في إطار التفاضل، وتؤسس معها شرعية العلاقة التفاضلية بما فيها من إضعاف، فتعمل على تأطير أموار القوة، وأدوار الخضوع، والمسافة الفاصلة بينهما. تمثل المعايير بصيغتها التفاضلية مكوناً أساسياً في الثقافة، وبذلك فهي مكتسبة، وقابلة للانتقال بين الأجيال، الأمر الذي يجعلها تدوم ونستمر، ونحقق رسوخاً في النظام الاجتماعي، وبهذا الخصوص يقول جيرد ماير Gerd Meyer. القوة Power والافتقاد إلى القوة Powerlessness، يمكن أن تتطور إلى أنماط علائقية ثابتة، تستقر وتنتقل بين الأجيال من خلال المعايير الاجتماعية والبناءات الثقافية. (Meyer: 2005).

وهذا الطرح، يتفق مع الفهم البارسوني للمعايير الاجتماعية، لكنه يضعها في إطار تفاضلي حيث يرى بارسوفز بأن المعايير الاجتماعية تمثل توقعات الدور المؤسسة، وأن خاصيتها الموضوعية يمكن الحصول عليها من خلال تكامل توقعات الدور مع النسق الثقافي، وقابليتها الفعّالة للإستدماج، وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار المحتوى البنائي للمعايير، أي ما تتضمنه من قواعد وحقوق وواجبات ومؤشرات، بمثابة مكونات رمزية ترتبط بالمعاني التي تتضمنها علاقة القوة، ومن هذا المنطلق، فإن المعايير تمثل وعاءاً لأطر المعنى، باعتبار أن المعنى يمثل الدلالة المعرفية أو الإدراكية المرتبطة بالبنى الرمزية لعلاقة

القوة الموضوعية. ولذلك، فإذا كانت المعايير ليست محايدة في التوازن التفاضلي، فإن المعاني ليست محايدة كذلك، حيث أنها تأخذ صيغة وطابع المعايير الاجتماعية المشككة في العلاقة. ومن هنا، فإن التوازن التفاضلي، ينطوي على تفاضلية المعنى وعدم إنساقية، حيث أن ما هو في متناول يدي ليس في متناول يد الآخر، ويختلف عنه، وما هو في قبضتي ليس في قبضته، ويختلف عنه، مع إدراك أطراف العلاقة لهذه الصيغة التفاضلية وإقرار المعايير لها. ومذلك فإن الميزة الأساسية للتوازن التفاضلي هي: (تشوهات المعنى)، التي تنتج عن المسخ الذي تتعرض له قيم الحرية والعدالة، حيث الحرمان والخضوع، والاستغلال، ومشاعر الدونية، والمعجز، مع تغليب المعايير الاجتماعية لها.

يرتبط المعنى بالإدراك، وبالنسبة للتوازن التفاضلي، فهو يتطابق مع وعي الأفراد بنظروفهم، وبمعنى أكثر تحديداً يشير الوعي إلى طبيعة الدلالة المعرفية لسياقات المعنى القائمة في أذهان الأفراد، وهذا التعريف، يعد حياً بين إيجابية الوعي في النظرية الماركسية وسلبية الوعي في النظرية الوظيفية، حيث تشير الإيجابية إلى الوعي الدافع للتغير بينما تشير السلبية إلى الوعي الدافع للمحافظة على الوضع القائم، وبناءً على ذلك، فإن التوازن التفاضلي يتضمن سلبية الوعي، بينما تظهر إيجابية الوعي في المرحلة التي يمثل فيها شكل التوازن القائم. ويمكن التمييز بين مستويين في إطار سلبية الوعي، المستوى الأول: أن الأفراد يدركون حقيقة انشوهات التي تسبب المعاني في علاقة القوة، والإجحاف الذي تتضمنه المعايير الاجتماعية، لكن لا يظهر ذلك على شكل ممارسة رافضة للمواقع، وقد يعود الأمر إلى عدم كفاية عمرية وشعرية الوعي، أو أن صاحب القوة قد أحكم قبضته على النسق الاجتماعي، أما المستوى الثاني: يتمثل في أن الأفراد يشعرون بسوء الوضع، ولكن لا يدركون حقيقة الوضع القائم بسبب التحويل الذي تحدثه المعايير الاجتماعية في مستويات الوعي، علماً بأن الشعور بسوء الوضع، يمثل خطوة هامة في مسار انشاق الوعي الحقيقي.

بناءً على ما تقدم، فإن هيكلية التوازن القائم على التفاضل في القوة، تظهر صيغ المعنى المرتبطة بالفعل الاجتماعي في ضوء جدليتين مشورتين: الجدلية الأولى هي: المسافة الدينامية، وتشير إلى بعد شبه ثابت ومتحرك بين الطرفين المتفاعلين (وحدات اجتماعية صغيرة أو كبيرة) في علاقة القوة، ولتحدد هذه المسافة شكلاً من التوازن الدينامي، حيث يبقى التوازن القائم على التفاضل في القوة مستمراً رغم تغير ظروف العلاقة، وهذا يعني أن التغيرات لم نصب جوهر علاقة القوة، ولكنها طرأت بصورة حفظت معها مستوى المسافة القائمة، إن ثبات المسافة مع الدينامية في العلاقة مؤشر هام على ديمومة واستمرارية عمل المعايير الاجتماعية. أما الجدلية الثانية فهي: الجاذبية الوظيفية، حيث أن استمرارية المسافة الثابتة، واستمرار علاقة القوة أصلاً يتم بموجب الجاذبية القائمة على المصلحة من ناحية، حيث يستفيد الطرفان من العلاقة، كما تتم الجاذبية بموجب المعايير التي تحكم العلاقة من ناحية أخرى، حيث أن التصرف بموجب القواعد المعيارية يمتد قدرماً من القبول والرضا يكفي لاستمرارية العلاقة، ويجذب الفعل لمرافق مع البنى القائمة.

المقاومة: Resistance

نقطة تأكيد هام يتضمنه مفهوم المقاومة بالنسبة للتوازن التفاضلي، وهو أن التوازن التفاضلي ليس مطلقاً، وأن تغيراً جوهرياً يمكن أن يطرأ على العلاقة. إن ظهور المقاومة يمثل مؤشراً هاماً على تشكيل الوعي التحوري عند الغالبية العظمى من الحاضرين، وكذلك فهو مؤشر هام على مدى إمكانية بقاء القوة. فأحد المعايير الأساسية لتفاعلية القوة، ليس فقط السيطرة على المصادر، ولكن إمكانية التغلب على المقاومة حين تنشأ. إذن، يؤكد طرح المقاومة أن التوازن التفاضلي يسير باتجاه التغير وليس الثبات، ولكن التغير يقتضي أن تكون قوة المقاومة أكبر من قوة المحافظة على الوضع القائم، ومن هنا، فإن مفهوم القوة يتضمن إمكانية تملك الطرف الحاضِر لمصادر القوة التي تؤهله للتحرر

من علاقة المقصود، أو منع الآخر من التحكم فيه. كما أن تمكك القوة مسألة دينامية يمكن أن تتغير من حيث مالكيها ومصادرها.

الزمن: Time

إن الأخذ بعين الاعتبار السياق التاريخي لشكل التوازن التفاضلي، يساعد في تعميق الفهم والتفسير، ويستبعد اعتباره واقعاً معطياً، وعلى المستوى التحليلي يظهر وجهان لقاعلية الزمن التوجه الأول هو: سلبية الزمن، ويزداد حجم السلبية كلما تقدم الزمن على علاقة القوة حيث أن اتساع المدى الزمني لاستمرارية العلاقة يعني مزيد من الرسوخ والاستدماج وتصلب الأوضاع البنائية القائمة، فالسلبية الزمنية ترتبط باعتبار الإجحاف والتمييزات غير العادلة، وتكلس المعايير، وغياب الوعي. أما التوجه الثاني فهو، إيجابية الزمن، وهي حالة تعقب السلبية زمنياً وتبدأ بالنباشق ووعي الخاضعين بمفهوم المسئلة وتبلغ الإيجابية ذروتها بالتحرك الفعلي، والصراع المادي المفتوح مع أصحاب القوة. يترتب على ذلك منطقياً، أن وضع التوازن على متصل الزمن يعني أنه طارئ ومؤقت مهما طال أمده، فكل ما يوجد في قلب الزمان هو بطبيعة الحال صائر إلى تحول أو زوال ولذلك فإن طروحات التوازن التفاضلي، لا تتعالى على الزمن، ولكن تعيش فيه.

ويمكن تكثيف المقولات الأساسية المرتبطة بالتوازن التفاضلي على النحو التالي:

- يتج التوازن التفاضلي من مأسسة علاقة القوة القائمة مصلحياً على المعايير الاجتماعية، وهذا التوازن، مؤسس باتجاه خدمة مصالح الطرف الأقوى في العلاقة، لكنه رغم ذلك يدوم ويستمر بفعل المعايير الاجتماعية، التي تضمن توافق فعل الخاضعين مع مطالب أصحاب القوة.

القوة + المصلحة + المعايير = التوازن التفاضلي ⇔ توازن باتجاه خدمة صاحب القوة.

- يتطوي التوازن التفاضلي على تشوهات في صيغ المعنى القائمة في علاقة القوة، وهذه التشوهات تشمل تغليب المعايير للإجحاف والخضوع والحرمان ولذلك فإن التوازن التفاضلي يمثل توازناً إشكالياً يتضمن بذور الشقاق والصراع.

التوازن التفاضلي = تشوهات المعنى = توازن إشكالي.

- إن وعي الخاصين بحقوقهم المستلبة زائد التنظيم، قد يقودهم إلى مقاومة القوة المجحفة، وعندما تتشكل المقاومة، تكون صلبة التغير الاجتماعي الجوهري قد بدأت، لكن التغير الجوهري الشمولي يقتضي أن تكون قوة المقاومة أكبر من قوة المحافظة على التوازن التفاضلي.

وعي + تنظيم ↔ مقاومة ↔ تغير اجتماعي

التغير الاجتماعي الجوهري = مقاومة الخاصين < القوة المحافظة القائمة.

4-2: موقع النموذج في النظرية السوسولوجية:

لقد أصبح من المعروف بين علماء الاجتماع أن أية نظرية تتجاهل القوة والتغير في الحياة الاجتماعية، هي نظرية ساذجة على مستوى الفهم والتفسير، حتى لو فسرت قطاعات محددة من الحياة الاجتماعية بكفاءة وإتقان، وقد برزت هذه المسألة في النظريات قصيرة المدى، ويشكل خاص التفاعلية الرمزية والظاهرانية والإثنومثودولوجي، كما برزت في النظريات بعيدة المدى، ويشكل خاص في النظرية البنائية الوظيفية كما طرحها بارموزر، غير أن المشكلة لا تتوقف عند هذا الحد، فالنظريات التي تناولت القوة والتغير واهتمت بهما، كنظرية الصراع مثلاً، تجاهلت نواحي كثيرة مما ركزت عليه النظريات الأخرى، وهنا، تظهر إشكالية الشرذم والتمزق التي تعاني منها النظرية السوسولوجية.

تظهر الانقسامات في النظرية السوسولوجية باعتباريات وصيغ متنوعة، فهي تقهر بين علم الاجتماع قصير المدى، وعلم الاجتماع بعيد المدى، أو بين النظريات التي تركز

على الفعل والنظريات التي تركز على البناء، أو الفرد مقابل المجتمع، وضمن المستوى التحليلي الواحد هناك تمزق آخره. فهناك هوة شاسعة في المستوى الأكبر بين الوظيفية والصراع، وهناك انفصال واضح في المستوى الأصغر بين التفاعلية والتبادلية والتأهراثية والانتروميثودولوجي. وعلاوة على ذلك، فهناك رتبة ثالثة من التشرذم والانقسام يمكن العثور عليها في المنظورات ذاتها، كما هو الحال بـالنسبة للخلاف القائم بين مدرسة شيكاغو ومدرسة أيووا في التفاعلية الرمزية، وفي التبادلية بين هومانز وبلاو، وفي الصراع بين دارندورف وكوزر، وفي الوظيفية بين بارسونز وميرتون.

ولذلك يميل معظم علماء الاجتماع المعينين بالنظرية السوسولوجية، إلى اعتبار علم الاجتماع علم متعدد النماذج النظرية أو الأطر الفكرية **Multiple-Paradigm Science**. فقد لاحظ فرديريكز Friedrichs، أن علم الاجتماع منقسم بين الإطار الفكري النسفي (الذي يركز على التكامل والإجماع) والإطار الفكري الصراعى (الذي يركز على اللاتكامل والفهر)، مع مساحة عريضة لأطر فكرية ممكنة. كما يرى فرديريكز أن هذه الأطر الفكرية ليست ذات أهمية إذا ما جرت مقارنتها مع إطارين فكريين آخرين يرتكزان على أساس تصور علماء الاجتماع أنفسهم كفاعلين علميين، ولذلك فهو يفرق بين الإطار الكهنوتي Priestly، والإطار النبوي Prophetic، فبينما يتصور علماء الاجتماع الكهنوتيين أنفسهم بأنهم علماء متحررين من القيم Value-Free، يتصور علماء الاجتماع النبويين أنفسهم، على أنهم أوصياء على الشعب الاجتماعى. وقد ميز إيزنشتات وكريلاو Eisenstad and Cwrelaru بين الأطر الفكرية القائمة على أساس الأنساق المفتوحة، وتلك القائمة على الأنساق المغلقة، وكذلك فقد ميز ريتزر بين ثلاثة أطر فكرية أو نماذج نظرية هي: الحقائق الاجتماعية Social Facts، والتعريف الاجتماعى Social Definition، والسلوك الاجتماعى Social behavior. (Ritzer, 1981:6-8).

وبذات الخصوص فقد أكد ريتزر بأن مفهوم النموذج النظرى أو براديم Paradigm يفيد ضمناً بأن هناك انقسامات جوهرية بين منظورات علم الاجتماع،

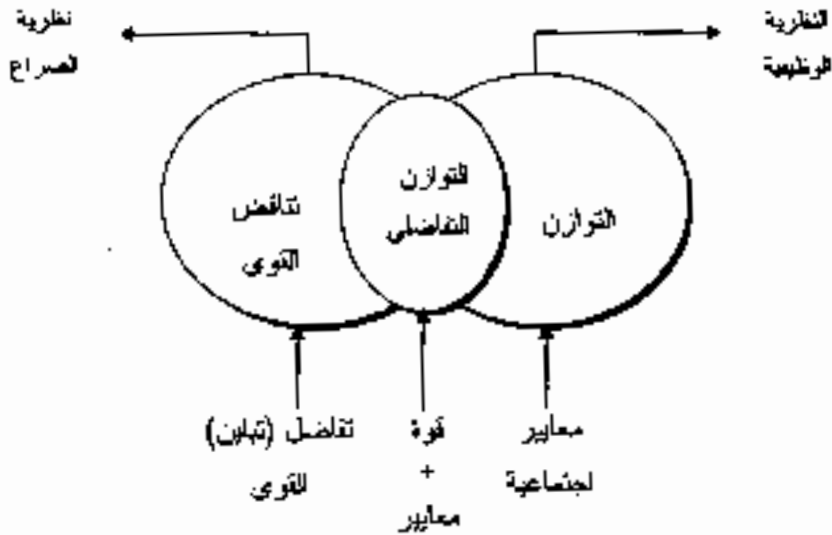
أكثر من الانقسامات داخل المنظور الواحد، مثل الوظيفية أو الصراع أو التبادل أو التفاعل، ولكن هناك خلافات بين المنسيين لكل منظوره، إنما ليس لدرجة أن يشكل كل منها نموذج نظري منفصل. (Turner: 1982:14).

يجب التأكيد هنا، أن الخلاف بين هذه المنظورات والمستويات التحليلية أو حتى الخلاف داخل المنظورات ذاتها لا يمثل حالة اعتلالية في النظرية السوسيوولوجية، بل يعكس نوعاً من انثراء المعرفي وتطور الطروحات المعدلة في المنظورات، ولكن، يبدو أن ما يجعل هذا الثراء إلى آليات تراجع وانحسار هو تحول المنظورات إلى سياجات وقوالب جامدة تمنع محاولة الخروج منها، وقد تكرست هذه الحالة عندما أعلن أنصار كل منظور أن منظورهم هو المنظور الوحيد الذي يستطيع إخراج علم الاجتماع من مأزقه النظري، ولذلك فإن أشد ما يستدعي الانتباه، أن النظرية السوسيوولوجية قد تحولت إلى دوائر متلقنة تعرف بأطروحات محددة وأعلام ومدارس وأتباع، وأن البحث محدود هذه الدوائر هو البحث بالمقدس.

لكن، كل هذا الانغلاق، لم يمنع من ظهور بعض المحاولات الجريئة والجادة التي نسمي إلى رأب الصدع وردم الفجوة بين هذه المنظورات، عن طريق التوثيف النظري بين الطروحات أو تكاملها. وقد برزت هذه المحاولات لدى تيرنر، وريتور، وزيابلن، والكسندر، وبلاو، وجنيز، وبوردو، لكن هذه المحاولات فويلت أحياناً بأفكار هائسة حول إمكانية تجاوز الأزمة، كما الحال بالنسبة لـ إيان كريب. بأقل تقدير، فإن المحاولات اثوثيفية، أو المحاولات التكاملية، توجه الانتباه إلى أن هناك وعي من قبل البعض بمخطورة المشكلة وحجمها، بالإضافة إلى ضرورة تجاوزها، ولذلك يدرك الكثير من علماء الاجتماع، أن المهمة الأساسية الماطة بعلماء الاجتماع على مستوى العمل النظري، مستقبلاً، هي السعي لإيجاد نظرية عامة، ومن قبيل ذلك المحاولات التي تحمري في إطار الوظيفية الجديدة، لإدماج المنظورات السوسيوولوجية، في النظرية الكبرى التي قدمها بارسونز.

وبناء على ما تقدم، فإن نموذج التوازن التفاضلي، الذي يمثل غاية اندراسة الراهنة، يمثل محاولة متواضعة في إطار الأعمال التوليفية، بحيث ينطلق من فكرة التوازن التي تمثل مركز أطروحة بارسونز حول الفعل الاجتماعي، ولكن يتخذ شكلاً محدداً من التوازن، لا يركز هذه المرة على الانقافات المشتركة والمعايير والقيم فقط، لكن يركز بشكل أساسي على إدماج القوة بالمعايير الاجتماعية، بحيث يتشكل توازن قائم على التفاضل في القوة نسانده المعايير الاجتماعية المؤسسة في البنى والعلاقات، ويُعد هذا الطرح بمثابة خطوة أولى تنطلق من النظرية الوظيفية باتجاه نظرية الصراع.

لكن الميزة الأساسية لهذا النموذج تكمن في أنه يمكن طروحات نظرية الصراع من الوقوف ملياً على علاقة السيطرة - الخضوع، أو علاقة التفاضل في القوة، حيث يظهر آلية عمل الأنساق ومحتوياتها في تكريس التفاضل ونشئته، كما يظهر التفاضل وتبعاته على المستوى الطوعي للفعل، وعلى مستوى أنساق الفعل، وكذلك على مستوى الأنساق المجتمعية، ومن ثم يظهر الآلية التفصيلية للانتقال إلى الصراع والتغير، وهكذا فإن هذا النموذج يمثل نقطة التقاء وتقاطع بين النظرية الوظيفية ونظرية الصراع كمنهجية للتجسير بينهما.



لنموذج (28): موقع نموذج التوازن التفاضلي في نظرية السوسولوجية

بهذا الإجراء فإن نموذج التوازن التفاضلي، يُلور فكرة طرحت أكثر من مرة في الوظيفة الجديدة، كما طرحها إيان كريب، وهي تتضمن تأكيداً بأن نظرية الصراع يمكن أن تعتبر شكلاً أو حالة خاصة من البنية الوظيفية. إن لهذا الطرح ما يبرره منطقياً. فنظرية بارسونز صيغت بصورة تجريدية، كما مثل التوازن فيها إطاراً مرجعياً، وتضمنت طروحات خصبة تعتبر بمثابة منطلقات لنظرية الصراع، وكل ما يمكن أن يربك التوازن يقدم متطفاً باتجاه نظرية الصراع. لكن، عندما تطرح مسألة الاستقرار والتوازن على نظرية الصراع، فإنها تقف عاجزة عن التفسير، وكما يرى الكسندر، فإنها، أي نظرية الصراع في هذه الحالة، إما أن تفسر الاستقرار بإرجاعه إلى نوع من انفسه، وتتخلى بذلك عن الطوعية، أو أنها تضطر إلى تبني تعدد الأبعاد ويعني ذلك إدخال عناصر الوظيفة البارسونية، ولكن كما هو واضح، فإن نظرية بارسونز أكثر دقة في التنظيم

وأوسع مدى، ولا يمكن حشرها في طروحات الصراع لكن العكس يبدو ممكناً حيث يمكن وضع نظرية الصراع في طروحات بارسونز.

3-4: المستوى التحليلي:

يمكن وضع مقولات هذا النموذج، من حيث مستوى التجريد (Abstraction)، ضمن طروحات النظرية متوسطة المدى، حيث تمثل مقولاته اشتقاقات من طروحات بارسونز المجردة نحو مستوى أدنى من التجريد، يقترب من حالات محددة يمكن العثور عليها بصورة أكثر سهولة ضمن المستوى الواقعي، ولزبد من الإيضاح يمكن الاستناد إلى مقولات ميرتون بهذا الخصوص، حيث يقول: تقع النظرية متوسطة المدى في موقع متوسط Intermediate بالنسبة لنظرية الأنساق الاجتماعية العامة، التي هي بعيدة جداً عن طبقات معينة من السلوك الاجتماعي أو التنظيم، فهي نحوها تتأخذ بعين الاعتبار ما هو ملاحظ، وتلك الأوصاف المفصلة بشكل منظم لأشياء معينة، والتي هي ليست مجردة على الإطلاق، إن النظرية متوسطة المدى تتضمن تجريدات، لكنها قريبة بما فيه الكفاية للبيانات الملاحظة، مما يسمح باختبارها إمبريقياً. (Merton: 1968: 39-40).

ومن الاعتبارات التفصيلية التي نضع مقولات نموذج التوازن التفاضلي، ضمن طروحات النظرية متوسطة المدى ما يلي: (1) يتجاوز النموذج إشكالية الوحدة الوظيفية، ينعكس إحدى العمليات التي تؤدي إلى ظهور شكل أو نمط محدد من التوازن والتكامل. (2) يُظهر النموذج القوة، والتوازن خارج العمومية الوظيفية، حيث يظهر أن القوة والتوازن عناصر وظيفية بالنسبة لأصحاب القوة لكنها معوقات وظيفية بالنسبة للآخرين. (3) إن هذا النموذج يعكس درجة محددة من التوازن والتكامل وهي أدنى درجات التوازن، باعتبار أنه يتضمن بذور الشقاق والصراع. (4) يقدم النموذج عناصر تحليلية مصاغة بمفاهيم إجرائية أكثر تحديداً، توضح نشأة واستمرارية، وتغير شكل التوازن القائم.

أما من حيث مستوى التعميم Generalization، فإن مقولات النموذج بطبيعتها، تتحرك من المستوى الطوعي للفعل إلى مستوى الأنساق المجتمعية، أي من المستوى الذي يوجد فيه الفاعل واختياراته إلى مستوى المجتمع وأتساقه الكبرى، بالإضافة إلى ذلك فإن التوازن التفاضلي، كعلاقات قوة حقيقية، يختلف في حجمه، حيث يوجد على المستوى قصير المدى Micro (العلاقات البيئشخصانية)، كما يوجد على المستوى بعيد المدى Macro (العلاقة بين الدولة والمجتمع)، وبينهما العلاقات الطبقية، والعلاقات التنظيمية، لكن، رغم إمكانية التحرك بين مستويات الواقع الاجتماعي، تحملياً، إلا أن كفاءة المقولات وكفايتها - كما هو الحال بالنسبة لمعظم المقولات من هذا النوع - قد تختلف من مستوى إلى آخر. ولكن وبكل الأحوال، فإن هذا النموذج يظهر إمكانية التحجير بين المستوى بعيد المدى والمستوى قصير المدى.

ورغم أن هذا النموذج يقع بين نظريات تطلق من تحليل البنى وليس الفاعلين، إلا أنه بالوقت ذاته معني بإبراز انعكاسات القوة على ميقات المعنى، ولذلك فإن هذا النموذج ليس ذو مرجعية ذاتية Subjective، كما أنه ليس ذو مرجعية موضوعية Objective، ولكنه يظهر العلاقة الجدلية بين الذاتي، والموضوعي، ولذلك فإن المعاني تشتق من أحكام الأفراد في ممارساتهم اليومية، لكن صياغة الأحكام ليست بمعزل عن تأثير البنى الاجتماعية القائمة، وهكذا فإن النموذج يظهر كيف يصنع الفاعلون البنى وفق نواياهم ومقاصدهم^(*)، وكيف تتوضع البنى وتستقل عن الفاعلين، وكيف نستمدج بما نحمله من دلالات رمزية ومعاني، من قبل الفاعلين وبعاد إنتاجها.

¹⁹¹ المقصود بذلك ضمن طروحات نموذج التوازن التفاضلي، أنه إذا كان للفاعلون أصحاب لقوة فإلهم يصنعون البنى التي يهيمنون عليها ويوجهون محقارها لخدمة مصالحهم فسي لتقسام الأول. وإذا كان الفاعلون هم للخاضعون فإن صناعتهم للبنى تظهر من خلال رفضهم للبنى السهيمنة وإطاعتهم بها عبر مدى زمني طويل.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن نموذج التوازن الشفاهلي، يؤكد الارتباط والتكامل بين (الذاتي - الموضوعي) والمستوى بعيد المدى - قصير المدى، حيث يمكن أن تظهر الذاتية والموضوعية، في كل من المستويين بعيد المدى وقصير المدى، على النحو التالي:

- المستوى بعيد المدى - الموضوعي Macro - Objective (ارتباط المصالح المادية والقوانين، والتطبيقات بعلاقات القوة على المستوى الأكبر).

- المستوى بعيد المدى - الذاتي Macro - Subjective (ارتباط الثقافة، والمعايير، والقيم بعلاقة القوة على المستوى الأكبر).

- المستوى قصير المدى - الموضوعي Micro - Objective (ارتباط أفعال الفعل، والتفاعل بعلاقة القوة على المستوى قصير المدى).

- المستوى قصير المدى - الذاتي Micro - Subjective (ارتباط المعايير والقيم بعلاقة القوة على المستوى قصير المدى).

4-4: الطوعية المقيدة (واجهية طوعية وخلفية نسقية مهيمنة):

تمثل الطوعية مطلباً أساسياً لأي نظرية تزعم أنها معنية بنهم وتفسير الفعل الاجتماعي، وهذا المطلب ليس متضمناً في المنطق النظري فحسب، ولكنه يعكس مستويات هامة للفعل في الحياة الاجتماعية، إن التسليم بهذا الطرح، لا يعني تجاهل المستويات النسقية للفعل، ولا يتناقض معها، فلكل مستوى، والعناصر التحليلية الضابطة التي تحكمه، ثم إن الحفيظة الكاملة لوجود الفاعل في المجتمع، تتحلل في وجوده حراً إرادياً في الانتقاء والاختيار، بالإضافة إلى وجوده في الإطار النسقي والعلاقات والبنى والمؤسسات القائمة في المجتمع، ومع ذلك فإن المستوى النسقي الذي يتحرك فيه الفاعل، لا يلغي حريته وإرادته بصورة مطلقة، لكنه يعمل على تقييدها.

وتظهر هذه المعادلة حتى في الطروحات التي حاولت تجاوز ثنائية (الفعل والبنية)، واستخدام مفهوم (الممارسة)، كتعبير عن علاقة جدلية بين الفاعل والبناء، ومن الواضح

أن هذه الظروف، نعرف بالفاعل كشكل وجودي مستقل، كما نعرف بالبناء وانعكاسه على الفاعل، بالإضافة إلى العلاقة الجدلية بينهما. لكن تدفقات هذه العلاقة الجدلية لا يمكن أن نوضع في قالب متجانسة، فهي ترتبط بدرجة حرية الفاعل، ووعيه، وقوته، وطبيعة البناءات القائمة. إن هذا المنطق يقضي إلى حقيقة أن هناك فاعلين يتحكمون بالبنى أكثر مما تتحكم البنى بهم، وربما يسيطرون عليها، وبالمقابل، هناك فاعلين تتحكمهم البنى أكثر مما يتحكمون بها، وينحنون أمامها.

ومع الأخذ بعين الاعتبار، الأبعاد المصلحية في الحياة الاجتماعية، فإن بعض الفاعلين يجادلون بحكم مصالحهم، الحفاظ على البنى القائمة والتمسك بها، والبعض قد يستسلمون للبنى رغم معارضتها مع مصالحهم، وآخرون يجادلون أو يتمنون الخلاص منها أو تغييرها، وهكذا، سواء كان حضور الفاعل سلبياً أم إيجابياً، فإن إعادة الاعتبار إلى الفاعل الإنساني، يعد مطلباً جوهرياً، لكن بالمقابل، فإن إظهار الفاعل في إطار من الحرية والاختيار ينبغي أن لا يصرّف النظر عن البنى المجتمعية التي تطف وراء توجيه اختياراته، ومستوى الحرية التي يتمتع بها. بهذا المعنى، فإن الفاعل ليس معلقاً في فراغ، وإن كانت واجهة أفعاله طوعية واختيارية فهناك نسقية مهيمنة تعمل في الخلفية، وتؤثر بصورة خفية، أو بعينة أحياناً، ومن الطبيعي أن تكون طوعية من يتحكم بهذه النسقية، مختلفة في عوائدها، عن طوعية من يتحكم لها. ومن هنا، يمكن استخدام مفهوم (الإطار المرجعي). للإشارة إلى العلاقات والبنى والأنظمة التي تطف وراء الواجهة الطوعية، وتعكس تفاضلها على المستوى المجتمعي العام، بما يتضمنه من تمايزات.

لذلك يؤكد ريتشارد جوهارت أن: النسبية هي التي نهيمن، وليس أحكام الأشياء، وهي تمثل تجليات أو عناصر للمنظمة، ومن المؤكد أنه ليس هناك ضرورة بالفعل، لأن يعلن أن نهاية السلطة أو انهيارها أمر مستحب، فمن الأفضل دائماً أن يقف الإنسان على قدميه، إلا أنه من الصعب دائماً أن يحمل المسؤولية عن قراراته واختياراته. (جوهارت: 2001:198).

وفي إطار استخدام مفهوم الإطار المرجعي، يمكن المقارنة على المستوى بعيد المدى بين مستويات الحرية والانفتاح وانعكاساتها على الطوعية في الأنظمة الاجتماعية المختلفة. ولذلك ثمة تفرق، مثلاً، - إذا تجاوزنا الطوعية الاقتصادية - بين المجتمع الذي تربطه بالدولة علاقة ديمقراطية تسمح للفاعل انتفاء من بمثل بحرية، وأن يُعبر عن آرائه بحرية، وبين مجتمع تربطه بالدولة علاقة تسلطية تضع الحريات وتؤسس النظام الاجتماعي على الخوف، حيث لا يمكن للفرد الفاعل أن يُعبر عن آرائه بحرية ولا أن يختار من بمثله بحرية. إن الإطار العام للطوعية في المجتمع الأول أكثر مواسمة من المجتمع الثاني، ولكن في كل من المجتمعين مستويات متميزة من الطوعية ترتبط بالمواقف والظروف وبالأوضاع الاجتماعية للفاعلين.

بناء على جميع ما تقدم، فإن ترغل القوة في عناصر النظرية الطوعية، من شأنه أن يظهر الحرية والقيود وتميزات الطوعية في السياق الاجتماعي العام، كما يظهر فاعلية القوة في صياغة المعايير وتوظيفها. ويمكن إبراز عناصر الطوعية المقيدة على النحو التالي:

4-4-1 الفاعل وتفاضلات الحرية - القيد:

مثل القوة معياراً عاماً للحرية والقيود في أن معاً، ولا شك أن الحرية والقيود متغيران يرتبطان بالفاعل الاجتماعي أساساً، وليس بالقوة ذاتها، ولذلك فإن تحليل القوة ضمن الأطر المرجعية، يوضح أن القوة ليست محايدة، بل هي مرتبطة بأوضاع الفاعلين وقدراتهم ومقاصدهم، كما يكشف عن مرجعية القوة كصفة مرتبطة بالفاعلين ومحتوى أفعالهم ونتائجها. إن الفاعل القوي (صاحب القوة)، الذي يستطيع أن يختار بين بدائل متنوعة ذات امتياز، هو كذلك، مقابل الفاعل الضعيف أو الخاضع، الذي يمكن أن يختار بين بدائل محددة وليست ذات امتياز، حتى وإن لم يرتبط معه بعلاقة نسبية مباشرة.

وهكذا، فإن الحرية الحقيقية تلتصق بصاحب القوة، بينما يلتصق القيد بالضعفاء. فالقوة تمنح صاحبها مستوى عالٍ من الحرية في الاختيار وطرق الإشباع، بينما يفرض

المقيد على الفاعل الضعيف دائرة محددة من الاختيار والإشباع، وبذلك فإن مستوى الاختيار، يمثل بالنسبة للطوعية المقيدة، معياراً لقوة الفاعل، الذي يرتبط بوضع اجتماعي محدد في الإطار المجتمعي العام. ومن هنا فإن إظهار التفاعل بين قوة الفاعل، ومستوى الاختيار، والوضع الاجتماعي، يُجسّد اللثام، على المستوى الواقعي تلحباة الاجتماعية، عن الظروف المضللة، التي تحاول رد الاعتبار إلى الفاعل بإظهار حريته في إطار حيادية المعايير والأوضاع الاجتماعية، وتمايز مستريات الاختيار.

يؤكد ريتشارد جوهارت شيئاً من هذا القبيل بقوله: يجب أن يسير المجتمع الجديد وفقاً لضرورة إلى خلق الذوق دائم التبدل والتغير، ولذلك يجب أن يتجه نحو ذلك الهدف الرئيس لأن معظم المكاسب والأرباح تكمن فيه، إلا أن التكنولوجيا الحديثة والرفاهية الحديثة يمكن أن يتفقا ويعملا معاً حتى على تلبية ما تشتهيهِ أذواق الأقلية، وتحقيق أرباح من وراء ذلك، ما دامت تلك الفئة قادرة، على دفع قيمة اختياراتها الخاصة المميزة. (المرجع السابق).

ويوضح جوهارت: أن الدليل على استمرار وجود اختلافات المكانة المعنوية يمكن أن نراه في إنجلترا في أكشاك بيع الصحف والمجلات بمحطات القطارات، إذ تضم تلك الأكشاك مجموعة ضخمة ومتنوعة من المجلات المصورة والتي من السهل تقسيمها إلى مجموعتين، إحداهما للفئة الوسطى (الساعين إلى الراحة والمتعة بكل أشكالها بوجه خاص)، والمجموعة الأخرى موجهة للفئة الأولى (الأكثر رقياً...) أما الفئات الأخرى فلا يبقى لها الكثير، كما يمكن تقسيم المجتمع إلى طبقات وفقاً لمعظم الأنشطة والأعمال الأخرى، لمحلات السوبر ماركت، ووكالات السفر والسياحة ومحلات الملابس والصحف طبعاً مرتبطة بالتقسيم الطبقي بصورة ضمنية. (المرجع السابق).

بهذا المعنى، فإن تمايزات القوة بين الفاعلين، تظهر من خلال طريقة الإشباع، ومدى البدائل المتوفرة وطبيعتها، لذلك فإن ولوج الفاعل مسار أحد البدائل قد لا يعبر عن حريته بقدر ما يعبر عن تنازل وتضحية من جانبه. وهنا يعني أن ارتباط عملية

الاختيار بالحرية الحقيقية بعد تعبيراً حقيقياً عن قوة الفاعل. إن الحرية الحقيقية ترتبط بـ
الإمكانية، ولذلك ينبغي التمييز بين نطاق الاختيار، وهو مرتبط بمجموع البدائل
المتوفرة، والاختيار الفعلي وهو مرتبط بما يمكن للفاعل اختياره فعلياً من بين مجموعة
البدائل المتوفرة. ويمكن القول، بأنه كلما اقترب الاختيار الفعلي من نطاق الاختيار أو
تطابق معه، فإن ذلك يعبر عن قوة الفاعل وحرية، وعكس ذلك، أنه كلما ابتعد
الاختيار الفعلي عن نطاق الاختيار كلما عبر ذلك عن الحصار قوة الفاعل وضعفه.

لقد أشار هيربرت ماركوز، في كتابه الإنسان ذو البعد الواحد إلى أن الحرية المنظمة
من قبل مجموع اضطهادي يمكن أن تصبح أداة سيطرة قوية، فالحرية الإنسانية لا تقاس
تبعاً للاختيار التام للفرد، وإنما العامل الحاسم الوحيد في تحديدها هو ما يستطيع الفرد
اختياره وما يختاره، ومقياس الاختيار الحر لا يمكن أبداً أن يكون مطلقاً، ولكنه أيضاً ليس
نسبياً كل النسبية. فقدرة العبد على اختيار سادته بحرية لا تلغي لا السيادة ولا العبودية،
والاختيار بحرية بين تشكيلة كبيرة من البضائع والخدمات لا يعني أن المرء الذي يختار هو
كائن حر ما دامت الرقابات الاجتماعية تفضل بوطاتها على حياته الكادحة، وما دام هو
مستلباً، وإذا كان الفرد يجدد تلقائياً الحاجات المفروضة عليه، فهذا لا يعني أنه سيد
نفسه، وإنما يدل فقط على أن الرقابات ناجحة. (ماركوز: 1969: 43-44).

كما يمكن التمييز بين الاختيار الفعلي والاختيار المتوقع من قبل الفاعل، وكلما
زادت الفجوة بينهما، كلما عبر ذلك عن الحصار قوة الفاعل، وكلما تطابقت، أو تضاهت
الفجوة بينهما كلما عبر ذلك عن قوة الفاعل، وفي كل من المعادلتين السابقتين تظهر
العلاقة بين قوة الفاعل والحرمان الذي يمكن أن يشعر به في عملية الاختيار، حيث يظهر
الحرمان هنا، في الفجوة القائمة بين الاختيار الفعلي ونطاق الاختيار أو بين الاختيار
الفعلي والاختيار المتوقع، ولذلك فقد أشار برينز Brains في نموذج الموسوم بـ نموذج
استخدام القوة [The power use Model]: إن حجم الحرية الذي يمتلكه الأفراد في
الاختيار هو ضيق، إلى الحد الذي لا يمكن معه مقاومة اختيارات غير مرغوبة.
(Bruins: 1999).

وهكذا، تظهر عقلانية الفاعل في إطار الطوعية المقيدة، بصيغتين هما: العقلانية الجوهرية: وهي ترتبط باختيار الفاعل المبني على تقديراته المنحرفة والمنبثق عنها، والعقلانية الشكلية، التي تظهر فيها حرية عملية الاختيار على المستوى الظاهري، لكن الحافزية لعملية الاختيار تكون مقيدة، والفارق الحطير بينهما يكمن في عملية التكييف، بالنسبة لمستوى العقلانية الشكلية، بحيث يصبح الفاعل جزءاً من الواقع الذي يعيش فيه، وشكلاً من أشكاله الوجودية، بحيث يعبر عن التصيغ اختراي لتلبية الحاجات المفروضة، والانتعاش في الواقع والتضالول فيه.

إن التمييز بين الفاعل القوي، والفاعل الضعيف في إطار الطوعية المقيدة، لا يعني الفصل الارتباطي بينهما، فمستويات الحرية قد تظهر على حساب مستويات القيد، وأكثر ما يعبر عن هذه المسألة العلاقات التطبيقية داخل المجتمع، ولذلك فإن الخلفية النسقية للطوعية المقيدة، لا تعمل الفاعل الضعيف كل المسؤولة عن عقلانيته الشكالية أو عن اختياريته، كما لا تعفي صاحب القوة من هذه المسؤولية. ومثل هذا الاختراض يتيح المجال لاعتبار الفاعل المقيّد خاضعاً، حتى وإن كانت العلاقة النسقية مضمرّة، وأن الآخر المسيطر لا يفرض القيد عليه بصورة مباشرة. وقد تنفق هذه الأطروحة جزئياً مع الحياتل السومبولوجي لدى هلز، وبشكل خاص ما يعبر عنه بـ "القضية" أي أزمة في النظم الاجتماعية أو ما يسميه الماركسيون تناقضات أو عداوات، خاصة عندما يُصبح الفاعل المقيد ظاهرة داخل المجتمع.

4-4-2 تغاير أنظمة الغايات: (غايات في أطر اجتماعية موجهة)

لقد توقف بارسونز عند حد القول بأن الغايات تمثل جملة الشؤون المستقبلية، التي تتوجه نحوها عملية الفعل، إن هذه التصيغة من قبيل التضييل، لكنّها تتوافق مع مجهولية وضع الفاعل عند بارسونز، يجب أن يكون للفعل غاية - على الأقل في إطار الطوعية - ، ولكن الغايات داخل المجتمع ليست عشوائية، فهي منظمة في مسترانيها، وفي طريقة بلوغها كذلك. ومن هنا، فإن طرح أنظمة الغايات يشير إلى أمرين: الأمر الأول هو، أن

الغايات مرتبطة بمحتوى اجتماعي وثقافي محدد، يوضح للفاعلين منظومة الغايات، التي يمكن أن يبلغوها، أو يفكروا بها، أو يتمنوها. والأمر الثاني، يوضح أن الغايات مرتبطة بمستويات اجتماعية متميزة داخل المجتمع، وهذا يقود إلى اعتبار الغاية وطبيعتها مبدئياً لتفاضل القوة بين الفاعلين الاجتماعيين.

إذن، الغايات التي يسعى صاحب القوة إلى تحقيقها، تختلف عن الغايات التي يسعى الخاضع، أو الفاعل الضعيف إلى تحقيقها، وتظهر هذه الحقيقة، في اختلاف الغايات بين مستويات الغنى ومستويات الفقر، التي تعبر عن تفاضل القوة، ومن الطبيعي أن تأخذ هذه الغايات صيغة شبه نطوية بموجب انعقادها بالأنظمة الاجتماعية التي تحكم المستويات الاجتماعية المختلفة، وكذلك فهي تأخذ حيزاً لها في أنماط الوعي وترجم في حافية الفاعل وعملية الاختيار.

طالما أن الغايات لا توجد في قبضة اليد، فهي دون شك ذات بعد مستقبلي، غير أن حيادية الزمن في التلافة مع تحقيق الغايات، قد تظهر فقط في تجريدات بارسونز؛ فالواقع أن مستقبلية التحقيق، تنطوي على اعتبارين: الأول: يتمثل في أن الغاية تمثل آمالاً، أو أمنيات مستقبلية، والاعتبار الثاني، يتمثل في أن الغاية تمثل توقع مستقبلي متحقق فعلاً بعد انقضاء الخطوات اللازمة للتحقيق، والفاوق، أن الاعتبار الأول ينطوي على توقع ذو مجهوليه وربما يصل إلى فقدان الأمل في التحقيق، بينما الاعتبار الثاني ينطوي على توقع واضح يمكن أن يتحقق.

وبناء على ذلك فإن من الأمور الهامة التي تكشف عنها مقولة تغاير أنظمة الغايات، أن النظر إلى الغاية باعتبارها شأنها مستقبلياً، يركز الانتباه نحو البعد المستقبلي الزمني، ويصرفه عن قواعد الانطلاق نحو الغايات، والأطر الاجتماعية التي توجد فيها. وهذه المسألة يمكن أن تقود إلى طرح ظاهراتي معدل يعترف بخارجية انغايات وموضوعيتها من ناحية، وباستقرارها نظامياً في وعي الفاعلين ومشاركاتهم من ناحية أخرى، وهذا ما يوضح بالفعل، أن تغاير أنظمة الغايات تحدد علاقة بني الوعي بالواقع الموضوعي

وخصائصه المادية ومتطلباته، ولذلك فقد تمت الإشارة إلى أن أنظمة الغايات تحدد ما يمكن أن يفكر المرء بتحقيقه، وكذلك ما يمكن أن يتساءل.

إن هذا الطرح، يتجاوز مسألة النسبية بين المستويات الاجتماعية المختلفة، بمعنى أن (مجال الغايات)، بصيغته السابقة، قد يكون حاضراً حتى في المستوى الاجتماعي الواحد (وهذا ما يقضي إلى مثولة الحرمان النسبي مثلاً)، غير أن حقائق الواقع قد تكشف عن ضعف النسبية، فسمى المرء إلى تأمين قوت يومه، يختلف عن سعيه إلى استبدال سيارته الفارسة، وسمى المرء إلى تأمين الحاجات الأساسية لأبنائه، يختلف عن سعيه إلى تمكيبهم من ممارسة هواياتهم بأفضل وأحسن تقنية ممكنة. إن هذه المقارقات تحيط اللثام عن تشوهات النسبية، إذا أدرجت في السياق الواقعي للمستويات الاجتماعية المتمايزة، قيمة مفارقة هامة بين مستويات الغايات، ومستويات الحرمان.

بناءً على ما تقدم، يمكن التمييز بين نوعين من أنظمة الغايات: الأول: (نظام الغايات الدنيا)، ويشمل الغايات المرتبطة بأفعال الضعفاء والمحاضمين، وهي تظهر في مستويات الفكر والامنيات وما يمكن تحقيقه، وإذا ما ظهر الوعي هنا، فإن ما هو في قبضتي أو في متناول يدي - على حد تعبير شوترز - هو أقل مما هو في قبضة الآخر، وليس مختلف عنه فقط. أما النظام الثاني فهو (نظام الغايات العليا)، ويشمل الغايات المرتبطة بأفعال أصحاب القوة، والتي تظهر في مستويات الفكر وما يمكن أن يتحقق، وهنا يصبح، ما هو في قبضتي أو في متناول يدي أكثر مما في يد الآخر.

ويترتب على ذلك، أن الغاية ترتبط عادة بـ المسافة الموضوعية، أي المسافة التي تفصل الفاعل عن حيث إمكانية التحقيق عن الغاية، لذلك كلما زادت المسافة الموضوعية الفاصلة بين الفاعل والغاية، كلما أصبحت الغاية بعدد الأمتية، ومعنى هذا، أن اتساع المسافة بصورة مطروقة بين الفاعل والغاية، يفقد الغاية قيمتها الواقعية بالنسبة للفاعل، لكن ينبغي الإشارة إلى أن زيادة المسافة بين الفاعل والغاية مع بقاء إمكانية التحقيق، قد يزيد من قيمة الغاية. إن اتساع المسافة الموضوعية، يختلف بين المستويات

الاجتماعية، ولذلك فإن ما هو ذا قيمة بالنسبة للمخاضع، قد لا يكون كذلك بالنسبة لصاحب القوة، فقد لا تكون الغاية حاضرة في نظام الغايات العليا كما قد لا يكون بين الفاعل وغاياته مسافة موضوعية، في حال وجدت في نظام الغايات العليا.

4-4-3 التمكين التمايز (انكماش الوسائل المصدرية وتمدها):

تمة اختلاف فوري بين الوسائل، ونظام الغايات، فيما يتعلق بعملية الاختيار، ولذلك فإن أنظمة الغايات التمايزية تفضي بطبيعة الحال إلى وسائل متميزة، وهنا يمكن إظهار منطلق آخر مغاير لمنطلق بارسونز في ترتيب العناصر الطوعية للفضل، لقد وضع بارسونز تحديد الغايات قبل اختيار الوسائل، بحيث يختار الفاعل الغاية، ثم يختار من بين مجموعة وسائل ما يساعده في تحقيق غايته، وبالنسبة لبارسونز فإن هذا المنطق، قائم على أن الوسائل تمثل العناصر الظرفية التي يتمكن الفاعل من السيطرة عليها، لكن إذا جرت عملية تحديد الأهداف، ولم يتمكن الفاعل من السيطرة على الوسائل، فإن طرح بارسونز يصبح اعتباطياً، من حيث الرشد والعقلانية المرتبطة بالفاعل، ويصبح الفعل قائماً على احتمالات الصواب والخطأ.

وحسب طروحات نظرية الاختيار العقلاني *Rational Choice Theory*، مثلاً، أنا أعرف ما هو دخلي، وأعرف ما هي السلع والخدمات المتاحة لي، وأعرف ترتيب الأشياء التي أرغب في الحصول عليها، ولذلك فإنني أستطيع ترتيب البدائل المتاحة لي بحسب ما أفضل (انظر: كريب: 1999:112)، ورغم الشهوات التي تحيط بهذا الطرح، إلا أنه ينطوي على فكرة هامة واحدة على الأقل، وهي: أنني أعرف ترتيب الأشياء التي أرغب والبدائل المتاحة بناءً على الوسائل التي أمتلكها، ومن هنا المنطلق، فإن امتلاك الوسائل، وبالاقتراح مع الغايات، يرتبط بالموضع الاجتماعي للفاعل، ومن هنا، فإن الفصل - تحليلاً - بين الظروف والوسائل، قد يبدو اعتباطياً أحياناً، أو مضللاً، وبشكل خاص، عندما تكون الغايات أماني متخيلة، بسبب الافتقار للوسائل

المفضية إلى تحقيقها، وهذا يعني - خلافاً لبارسونز - أن الوسائل قد تمثل الجانب الظرفي الذي لا يستطيع الفاعل السيطرة عليه.

يمكن اعتبار الوسائل مصادر للقوة، بل يمكن أن تكون المصادر بذاتها، الوسائل التي تتحقق من خلالها الغايات، فالمال، مثلاً، يعد مصدراً للقوة، باعتباره وسيلة لتحقيق غايات متنوعة (نسبياً)، لكن المصادر ذاتها قد تكون غايات، يتم تحقيقها بموجب وسائل متوفرة، هي بمثابة مصدر قد تكون من نوع آخر، ومثال ذلك، أن بعض الصراعات الاجتماعية والسياسية تتوجه نحو المصادر (مصادر القوة)، باعتبارها غايات، وبكل الأحوال، فإن طبيعة الوسائل والمصادر المتوفرة تمثل معياراً لتفاضل القوة، كما أن اقترانهما يرتبط بإمكانية التحقيق، ولذلك، من أجل تجاوز الفصل بين المصادر والوسائل، وفقاً لمفاهيم اعتبارها متركزات القوة، يمكن استخدام مفهوم (الوسائل المصدرية)، للتعبير عن الإمكانية الفعلية المتاحة لبلوغ الغاية.

إن الوسائل المصدرية، تمثل أوضح الطرق، للتعبير عن التمكين التمايز، حيث أن الإمكانية الفعلية المتاحة، بموجب امتلاك الوسائل المصدرية، غالباً ما تتركز بأيدي قلة من الفاعلين داخل المجتمع، بينما الغالبية يفتقدون لها، أو بصورة أكثر دقة، يمتلكون مستوى أدنى من الوسائل المصدرية. ولذلك، فإن أصحاب القوة يمتلكون عادة وسائل مصدرية تتيح لهم بلوغ الغايات اتعلياء، ضمن أنظمة الغايات، بينما الضعفاء والخاضعين لا تتيح لهم الوسائل المصدرية التي يحوزتهم، سوى الاختيار ضمن نظام الغايات الدنيا.

وبعبارة أخرى، فإن الفاعلين الذين تمتد بين أيديهم الوسائل المصدرية، يتسع لديهم نطاق الإشباع الفعلي والفرص المتاحة بينما الفاعلين الذين تنكسر بين أيديهم الوسائل المصدرية تتعرض غاياتهم، والبدائل المتاحة أمامهم، لحالة من الانحسار.

وهنا، يمكن الالتقاء جزئياً مع ماركسية الاختيار العقلاني، وهي التيار الذي جاء استجابة لانتعاش السياسة اليسارية القائمة على السوق الحرة في الثمانينيات من القرن الماضي، وكذلك رداً على التزعة الحتمية في اناركسية البتوية التي ظهرت في السبعينيات.

(المراجع السابق: 114). وترتكز طروحاتها - كما يوضح كارلنج - حول مفهوم الندرة في عملية الاختيار، حيث ينشأ الظلم نتيجة الحرمان من الحصول على الموارد، ويحول التبادل الحر في السوق إلى تبادل استغلالي عندما يسهل أمر الحصول على موارد معينة لطرف دون آخر، وكل ذلك يرتبط بعدم تكافؤ الفرص في الحصول على المكائنة الاجتماعية، وفعل هذه الحقائق، لا يمكن الالتفاف عليها بأي صياغة تجريدية، دون الأخذ بعين الاعتبار التمييز التمايز للفاعلين، واعتبارات الكلفة المترتبة عليه.

فإذا ما تم اعتبار السلطة وسيلة مصدرية هامة في الحياة الاجتماعية، نعكس مستويات التفاضل في القوة، فإن مفهوم السياسة التحتية الذي صاغه جيس سكوت، يظهر شكلاً محدداً (مشوهاً) من الوسائل المصدرية لتحقيق الغايات، أو تجنب العقاب أحياناً. ويشير مفهوم السياسة التحتية إلى سياسة من لا سلطة له، والتي تتمثل في التذلل والخضوع والتفاني، والتملق، وهي وسائل تظهر عندما تفتقر السلطة بالسلط، وتستخدم كأداة لممارسة القهر والظلم على الأفراد، والتي يقابلها الأفراد بالسياسة التحتية، ورغم أن السياسة التحتية تنشأ في إطار نسقي مباشر، إلا أنها تتحول فيما بعد إلى وسيلة لتحقيق الغايات في إطار من الطوعية، (الرابعة: 1998:50).

لكن، المفارقة بين السياسة التحتية، والسياسة القوية، أي سياسة أصحاب السلطة الفعلية التي تمكن صاحبها من الاختيار والتحقيق بحرية، تكشف عن حقيقة ملازمة للحقيقة السابقة، وهي أن السلطة الفعالة، تعتمد أصلاً على امتدادية الوسائل المصدرية، ويبدو أن هذه المسألة لا تقتصر فقط، على الفاعل الفرد، لكن يمكن أن ترتبط بفعل الدولة كذلك، فكما يوضح آر إيه بركانان في كتابه الأكلة قوة وسلطة: إن السلطة الفعالة للدولة من أجل الحفاظ على القانون وتطوير وسائل الدفاع الضرورية ضد أي عدوان محتمل، إنما تجدها كفاءتها التكنولوجية، لكي تزيد من عدد قوات الشرطة والجيش وتزودهم بالمعدات، وكذلك كفاءتها في نقل هذه القوات بسهولة إلى أي مكان مطلوب، وتوفير الاتصالات مع هذه القوات أثناء عملياتها. (بركانان: 2000:235-236).

4-4-4 التمايز المعياري: تصدع البنية الداخلية للمعايير الاجتماعية

لقد مثلت التوجيهات المعيارية، الإضائة الحاسمة التي قدمها بارسونز لنظرية النغية. لذلك يمكن وصف ما قدمه بارسونز، بأنه شكل من الطوعية الثقافية - الاجتماعية، التي تنعكس في بعدين: البعد الأول: إن المعايير الاجتماعية التي توجه اختيار الفاعل، ليست من إنتاجه هو فقط، لكنها نتاج أعضاء المجتمع الذي يوجد فيه كذلك، ورغم أن بارسونز قد أكد بأن مرجعية طروحاته ذاتية، إلا أن الصيغة الخارجية للمعايير الاجتماعية تبدو واضحة، وتتمارس شكلاً من الإلزامية على الفاعل. أما البعد الثاني: فهو يتمثل في أن المعايير الاجتماعية تمثل مصدر النظام الاجتماعي. وجوهر هذه المسألة، أن جميع عناصر النظرية الطوعية بما في ذلك الفاعل والغايات والمصالح، تنحني في نهاية المطاف أمام المعايير الاجتماعية، بما يضمن تحقيق النظام، وأكثر ما يظهر هذه الحقيقة هو التوتر الذي يمكن أن ينشأ بين العناصر المعيارية والظرفية، وتسنجيب فيه العناصر الظرفية للمعايير الاجتماعية كآلية حل، إلى درجة أن الإرادة الحقيقية من وجهة نظر بارسونز، تمثل الطاقة المطلوبة من قبل الفاعل لإدراك المستويات المعيارية.

لكن التسليم بتجريدات بارسونز حول التوجيهات المعيارية، يضع التحليل في منطقة ما موجودة فوق المجتمع، وليس في سياقاته الواقعية، ومن هنا، فإن ولوج الواقع الاجتماعي، يفتضي التساؤل عن آلية تشكل المعايير الاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الواقع الاجتماعية للأفراد الذين يصوغون المعايير ويشكلونها، ومثل هذا التساؤل يهبط اللثام عن التمايز المعياري، والكشف على محتوى البنية الداخلية للمعايير السائدة، ولصالح من تتجه؟

تشكل المعايير الاجتماعية، بموجب تفاعلات الأفراد مع بعضهم، في واقع معين من أجل إشباع حاجاتهم، ومع الأخذ بعين الاعتبار تفاضل القوة بين الفاعلين، فلا يمكن تجاهل حقيقة أن صاحب القوة، يكون عادة أكثر تدخلًا في صياغة البناء المعياري في السياق الاجتماعي لإشباع الحاجات، ولذلك فإن المعايير الاجتماعية، سواء كانت

خاصة أم عامة تكشف عن شكل من التمايز المعياري المرتبط أساساً بمصالح أصحاب القوة. ولذلك يقول جورج جبيرتر: إن بنية الثقافة الشعبية التي تربط عناصر الوجود بعضها ببعض، وتشكل الوعي العام بما هو كائن، بما هو مهم، وما هو حق، وما هو مرتبط بأي شيء آخر. هذه البنية أصبحت في الوقت الحاضر متجاً يتم تصنيعة. (أنظر: شيلر: 1999:113).

بهذا المعنى، فإن تفاعل القوة مع المعايير الاجتماعية، يولد تمايزاً معيارياً في واقعية التوجه نحو الغاية وشرعيتها والوسائل المصدرية المستخدمة، وكذلك نطاق الاختيار. بمعنى آخر، فإن خطورة المعايير الاجتماعية تكمن في أنها تمثل محاور انعقاد متشعبة مع كافة عناصر الطوعية ولذلك فإن المعايير إما أن تمثل عناصر تقييد شبه تام، أو عناصر حرية وانفتاح؛ فهي مرتبطة بوعي الفاعل والتزاماته، وتحدد له نطاق الاختيار، وتضع الغايات في منظومة شرعية تفرض نوعاً من الالتزام، بالإضافة إلى تقييد الوسائل المصدرية، وتحميد شرعيتها.

وعلى المستوى المجتمعي العام، يمكن أن تظهر خطوط التصدع المعياري والانقسامات المعيارية بين المستويات الاجتماعية المختلفة، بحيث تتركس التمايزات في عملية الإشباع. إن أصحاب القوة ينتجون المعايير العامة وشروط الحياة وينولي الطرف الضعيف مهمة إعادة إنتاجها، وطالما أن المعايير تلتقي مع مصالح أصحاب القوة، فهي تغطي بالديمومة والاستمرار ويمكن أن تتغير أو تستبدل إذا ما تعارضت معها. تكشف صناعة المعايير عن إمكانات التحكم عن بعد بعمليات الاختيار، فكما يوضح شيلر: يكرس الإعلام الأمريكي شكلاً ومضموناً - أي الأساطير وأدوات نقلها - للتضليل، وعندما يتم استخدامها بنجاح، وهو ما يحدث دائماً، فإن النتيجة تتمثل في السلبية الفردية، أي حالة القصور الذاتي التي تعوق الفعل، وذلك في الواقع هو الشرط الذي تعمل وسائل الإعلام والنظام ككل بنشاط جسيم على تحقيقه، من حيث أن السلبية تعزز وتؤكد الإبقاء على الوضع القائم. وتتغذى السلبية على ذاتها مدمرة القدرة على

الفعل الاجتماعي الذي يمكن أن يغير الظروف التي تحد من الإنجاز الإنساني. (شيلر: 1999:45).

حسب موقع الفاعل من صياغة التوجيه المعياري يمكن التمييز بين نوعين من الفاعلين هما: الفاعل فوق التوجيه المعياري، وهو صاحب المصلحة من التوجيه المعياري القائم، ويمتلك نسبياً إمكانية التغيير والاستبدال. والفاعل تحت التوجيه المعياري، وهو في وضع ينطوي على حرمان، ولكن يلتزم بما عليه المعايير الاجتماعية، ولا يمتلك إمكانية تغييرها أو استبدالها حتى لو تعارضت مع مصالحه، ويمكن اعتبار هذا الوضع مؤقت في إطار متطلبات الصياغة النظرية الراهنة، ويتبقي الإشارة هنا إلى أن صاحب القوة، الذي وصف بأنه فوق التوجيه المعياري لا يقف خارج منظومة المعايير الاجتماعية، وعلى عكس ذلك، فهو يقع في داخلها ويتصرف بموجبها، ولكن تعبير (فوق) Above. يشير إلى إمكانية التدخل والصياغة والمرونة في الاستخدام، وبالمقابل فإن تعبير (تحت) Below يشير إلى الاستلاب النسبي لهذه الإمكانية.

إن الاحتفاظ بالفاعلين الاجتماعيين، داخل بنية المعايير الاجتماعية، رغم اختلاف مشريات القوة التي يتمتعون بها، ينطوي منطقياً على اعتبار هام، وهو: أن المعايير الاجتماعية تمثل جوهر النظام في الحياة الاجتماعية، حتى في إطار التمايز. فخروج الأفراد بشكل واضح عن المعايير الاجتماعية سواء كانوا من أصحاب القوة أو من يفتقدون لها، يثير المفروض، وهذا الاعتبار يلقي الضوء على سرعة الاختيار والطوعية في إطار تمايز، فإذا كانت الوسائل المصدرة للفاعلين والغايات التي يسعون إلى تحقيقها متمايزة، فإن المعايير التي تحكم تفاعلهم مع الوسائل والغايات هي متمايزة كذلك، وتعكس التمايز بين المستويات الاجتماعية المختلفة، ونضفي عليها سرعة. فالمعايير التمايزة تقرر تمايز الإشباع واختلاف مساراته، وتؤكد في بنى الوعي، ولذلك فإن ما نسمح به المعايير الاجتماعية للذكور في الحياة الاجتماعية العربية قد لا نسمح به للإناث، ويتخذ هذا التمايز سرعة راسخة مرتبطة بالحنوق والواجبات وهكذا، فإن

المعايير الاجتماعية، التي تعكس أطر المعنى الناتجة في الحياة الاجتماعية، لا تمثل كلاً متجانساً، بل تشكل في ضوء تباين القوة، وتغلف هذا التباين، وتستحضر في الأنشطة المختلفة للفاعلين.

إن هذا الموقف النظري يقود إلى اعتبار المعايير الاجتماعية أدوات تثبيت، تركز على المستوى المجتمعي العام، شكلاً وجودياً قائم على احتواء مزدوج لأصحاب القوة ومن يفقدون لها. ولذلك فإن اعتبار المعايير الاجتماعية وأطر المعنى التي تحملها بأنها عادلة أو مسلمية، بعيداً عن تصدعات بينها الداخلية، هو في الواقع إجراء يسطح النواحي ويعكس بصورة ساذجة، إن قوة ووطأة المعايير الاجتماعية كأدوات لتثبيت التمايز، تلعب دوراً بالغ الخطورة في اختزال الدافعية إلى التغيير، حتى لو أدرك الضعفاء تشوهات المعنى القائمة في نطاق الاختيار. فاعتقاد الامتثال قد يجعل الرفض الصريح أمراً بالغ الصعوبة، لكن كل ذلك قد لا يلفي عدم الرضا المضر في أعماق الوعي. وضمن هذا المستوى، هناك حالة خاصة تتمثل في مفارقة الشعور بالإدراك والوعي، حيث لا يدرك الأفراد حقيقة إجحاف المعايير الاجتماعية لكنهم يشعرون بالافتقار إلى المزايا، ورغم كل ذلك، يبقى الأمر الأكثر صعوبة وتساوة على المستوى العملي للأفراد هو إدراك الإجحاف المعياري، وامتزاجه بالشعور، ويرافق ذلك الامتثال للمعايير، ويعد عدم امتلاك القوة اللازمة للتغيير أمراً كافياً لهذا الأمر.

لا شك، إن اعتبار المعايير الاجتماعية أدوات لتثبيت الاجتماعي التمايز، يرتبط بالزمن، فعملية صياغة المعايير الاجتماعية والحفاظ عليها، تقع داخل الزمن، وهنا يمكن تلمس المظهر الأكثر خطورة للمعايير وعلاقتها بالوعي والتغيير، وهو ما يمكن وصفه بـ "التعتق المعياري"، والمقصود بذلك، انقضاء فترة زمنية طويلة على أفعال إعادة الإنتاج، ضمن الاختيارات المقلدة التي يمثلها الضعفاء، مقابل الأفق المدود الذي تقدمه المعايير الاجتماعية لأصحاب القوة، إن هذا التعتق والرسوخ يجعل قوة التمايز المعياري قائمة على أمرين: الأمر الأول: هو انحناء الظروف والمصالح والفاعلين أنفسهم للمعايير، والأمر الثاني: أن التنادم والرسوخ، يجعل الأفراد يستعظمون جداً أمر تجاوزها، حتى مع

الوعي بإجتماعها ولذلك فإن المعايير الاجتماعية حتى مع إيجابتها، قد تمثل مصدراً للأمن الوجودي للأفراد، وهنا تظهر نتائج البنية للمعايير الاجتماعية، لكن ليس على طريقة جدنز، إنما ثنائية بنية ذات تمكين تمايز.

إن أكثر عناصر الطوعية المقيدة التي تعمل المعايير الاجتماعية على تثبيتها وإضفاء شرعية عليها، هو التمكين التمايزي، بحيث يرومخ في وهي الفاعلين، نطاق الاختيار وحدوده فقط ضمن الإمكانيات المتاحة، فتتحول الإمكانيات المتاحة إلى حقيقة كاملة في الواقع الوجودي لاختيارات الأفراد، وبذلك يتم تجاهل ما يقع خارج هذه الحدود المقروضة من إمكانيات، وتغيب أحقيتها وشرعيتها. وبذات الوقت يغيب السؤال حول المنطق السببي الذي يبرر وجود التمكين التمايزي واكتسابه للشرعية، وهكذا، فإن تفاعل المعايير مع التمكين التمايزي، يظهر حالة التقيد التي تحيط باختيارات الفاعلين، وتظهر أولوية حساب الوسائل المصدرة على الغايات، حيث أن إعطاء الأولوية للغايات - كما يقترح بارسونز - يظهر مستوى عالٍ من الحرية لاختيار الفاعل، ولذلك يظهر في المستويات الاجتماعية الدنيا عادة، ما يمكن وصفه بـ "العقلانية النمطية"، وهي تمثل شكلاً مشوهاً من العقلانية تعقل فيها الحرية، وتصادر وفرة الإمكانيات، فتحدد غايات الفاعل، ومساراتها بصورة نمطية:

ثمة ملاحظات توضيحية ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار، فيما يتعلق بالطوعية

المقبلة:

أولاً: إن الشكل الطوعي للفعل، لا يمثل تصرفاً طارئاً، أو وليد اللحظة، فهو يتشكل من خلال صياغة تاريخية، وعمليات ترتيب وتنظيم، تعكس في محتواها تمايزات القوة، وأفق الاختيار وإمكانياته في المستويات الاجتماعية المتباينة.

ثانياً: إن طرح قضية أنظمة الغايات، يعني فقط، أن الفاعل قد يتمتع على نطاق محدد من الغايات، ولكن ذلك لا يعني أن بإمكانه دائماً أن يحقق ما يريد من

النظرية للمحصرة في علم الاجتماع

هذه الغايات، فهو عرضة للفشل والإخفاق، وهذا الأمر تابع بطبيعة الحال، من حقيقة الاختيار المقترح في كل نظم الغايات، بحيث يمكن للفرد أن يختار بين عدد من البدائل، يكثر أو يقل حسب الوسائل المتوفرة.

ثالثاً: إن الطوعية المقيدة ذات مرجعية جدلية تجمع بين وعي الفاعلين بالمعاني المرتبطة بالغايات والوسائل، وبين موضوعية الغايات والموارد انعكاساتها على وعي الفاعلين في إطار التمايزات.

رابعاً: رغم أن الطوعية المقيدة، تركز على الفاعل وتوجهاته ومقاصده، إلا أن الفاعل يتحرك في نظام فوق فردي، ولذلك ليس ثمة شك، أن الفرد يظني صيغة فردية على توجيهات معيارية فوق فردية تمنحه أفقاً، ولكنها لا تفك التحامه الوثيق بها.



النموذج (29): لظوعية المقيدة

4-5: أنساق التوازن التفاضلي: (حلقة مفرغة لمأزق الفعل الاجتماعي)

يمثل إظهار الفاعل في إطار عملية اختيار، جانباً واحداً فقط من جوانب وجوده في الحياة الاجتماعية، لذلك فإن اعتبار الطوعية صفة أساسية متفردة في الحياة الاجتماعية، ينكر للنسب والأنماط المؤسسة؛ فالفاعل يظهر في ارتباطات علائقية إلزامية، وأدوار اجتماعية مؤسسية، كما أظهرت الطوعية المقيدة، أن هناك تقييداً مضمرة حتى في إطار الطوعية. فالمعايير الضابطة للاختيار هي أساساً نظام فوق فردي يمتاز بالاستقرار النسبي والاستمرار، ولذلك فإن المعايير الاجتماعية تضي على الفعل، شكلاً من الانتظام. إن المعايير لا تجعل النظام ممكناً بموجب التزام فرد واحد بها فقط، بل إن النظام يتحقق من خلال التزام الغالبية من الفاعلين بها، وإن كانت أفعالهم مستقلة عن بعضها، والمنطق الكامن من وراء ذلك، أن المعايير هي نتاج اجتماعي، وليس فردي. وهكذا، يمكن اعتبار الطوعية، والتنسيقية مجالات منفصلة حول منطلقات تركيز التحليل بالنسبة للفاعل، تنسقي نظرياً وعملياً.

إن التحليل التنسقي للفاعل، يكشف عن تحالف نسقي متقن يعقل الفعل ويفيده، ويجعله في إطار حلقة مفرغة بين النسق الثقافي، ونسق الشخصية، والنسق الاجتماعي، وتبدو خطورة هذا التحالف، عندما تعمل هذه الأنساق بجميع مكوناتها ومحتوياتها الداخلية لمصلحة أصحاب القوة، مما يجعل الفعل الاجتماعي في مأزق حقيقي يصعب الفكك منه، وفي خلفية هذا التحالف، يتلاعب أصحاب القوة بمحتويات النسق الثقافي، ويشكلون منظومة القيم والمعايير بصورة مشوهة تنطوي على ظلم وحرمان، وتفتقد إلى العدالة، وتساندها عملية التنشئة الاجتماعية بمحطاتها المختلفة ويتشرب نسق الشخصية هذه المحتويات، التي تتكامل مع توقعات الدور في النسق الاجتماعي بحيث تعبر منطلقات الحاجة الرابطة بين نسق الشخصية والنسق الاجتماعي، عن منطلقات انصباع حقيقية لمحتوى ثقافة القوة التي تظهر صورتها النهائية في النسق الاجتماعي.

4-5-1: النسق الاجتماعي (ازدواجية^(*) وتكامل):

إن مفاهيم المكانة، والدور، والوضع الذي يوجد فيه الفاعل بالنسبة للآخرين داخل النسق الاجتماعي، لا يمكن أن تكون محايدة، على الأقل، في إطار الهرمية البنائية للأنساق، والتي ترتبط بمصالح متأصلة متباينة، وامتيازات متباينة يحظى بها شاغلوا الأدوار والمكانات، بالإضافة إلى تمايزات السلطة واتخاذ القرار، التي تظهر بصورة واضحة بين المكانات العليا والمكانات الدنيا، وهنا فإن اعتبار الفاعل موضوعاً لغيره من وجهة النظر النسقية، يكشف عن نوعين من الفاعلين في الأنساق التنافسية وهما: **الفاعل الموضوع:** وهو الفاعل الذي يلعب دوره سلبية وفقاً لخصائص الطاعة التي يفرضها الآخر أو يحتاجها، بحيث يكون موضوعاً حقيقياً لتلاعب الآخر، والفاعل المؤثر: الذي يمتلك القدرة الحقيقية على التصرف، وإحداث النتائج المرغوبة على حساب الآخر.

وإذا وضعت المفاهيم في مستواها الحقيقي، فإن المكانة والدور هي وحدات نسقية، تنسب إلى النسق، وليس إلى الفاعل، لذلك يمكن الكشف عن مكانات قوة، ومكانات خضوع، وأدوار إنتاج، وأدوار إعادة إنتاج، وكما هو واضح، فإن هذا التقسيم لا يلغي الفاعل وجودياً، كما أنه ليس من قبيل تطابق الصفات والخصائص بين الفاعل والمكانة والدور، ولكن الفاعل هو المحرض الأساسي للخصائص النسقية، وينطبق ذلك على الفاعل المؤثر بتوظيفه مصادر القوة وامتيازاتها لخدمة مصالحه، وكذلك ينطبق على الفاعل الموضوع، الذي يعيد إنتاج الخضوع. إذن، يكشف النسق الاجتماعي عن ازدواجية في المكانات والأدوار، وفي إطارها الفاعلين الذين يتصرفون بموجب محتوياتها المعيارية التي تعمل على تثبيت الوضع القائم من ناحية، وربط الأدوار ببعضها تفاضلياً

(*) الازدواجية تشير إلى وجود معيارين وهم مختلفين باختلاف (تدور - المكانة) واختلاف المعنى. وبهذا يمكن استبدال مصطلح ازدواجية بالتباين حيث تشير أصلاً إلى تباين القوة تبعاً لتباين الوضع في البناء.

وتكاملياً من ناحية أخرى، وكما هو واضح، فإن هذا التكامل، لا يعني الانساق، ولا يمثل حالة من التوازن المستمر، بل في جوهره تناقض وازدواجية، تحمله معتلاً.

يمثل نسق التفاعل الثنائي، أبسط الأشكال النسبية التفاضلية، وهو ينشأ عن تفاعل طرفين متفاضلين في القوة، بحيث يترتب على وجود التفاضل، أن كل ما يتطور في محتوى العلاقة، بما في ذلك المعايير الاجتماعية، قائم على أساس التفاضل. وفي هذا المستوى النسقي، تظهر صورة الفاعل المؤثر الذي يتج فواعد الفعل للفاعل الموضوع بصورة واضحة، حيث أن العلاقة غالباً ما تكون واضحة ومباشرة في الأنساق الثنائية. إن هذه المعادلة النسقية التفاضلية قائمة على أساس إشباع الحاجات بالنسبة للطرفين المتفاعلين، ولكن مصلحة الطرف الأضعف غالباً ما تكون أكبر، فالموضوعات الإشباعية بالنسبة للفاعل الموضوع تمثل جزءاً أساسياً من جاذبية العلاقة مع عدم توفر البدائل أو قلة جاذبيتها، بينما يصبح هو موضوعاً إشباعياً للفاعل المؤثر، بنتائج فعله.

وهنا يظهر المكون الإشباعي لمنطلقات الحاجة المزدوجة بين الفاعل المؤثر والفاعل الموضوع في النسق التفاضلي، وهو يكشف عن مفارقات واضحة فيما يتعلق بالتمايز الإشباعي لدى طرفي العلاقة. والشكل الأكثر تطرفاً في هذا السياق هو تقديم الذات كشكل من الملكية، وإن كانت أحياناً مغلقة بمظاهر سطحية للحرية. ويظهر المكون الثنائي، لمنطلقات الحاجة المزدوجة، وهو ما يمكن وصفه بـ "أهميائز المعايير"، وهذا الشكل المعياري يتبثق منطقياً عن التفاضل بين الطرفين، بحيث تعكس ازدواجية في فواعد الفعل داخل العلاقة، إن هذه المعايير الإهميائية، تفر لصاحب القوة ما تمنعه من الخاضع، وتبجح له ما تحرمه عليه، وتعمل ما هو أخلاقي لدى صاحب القوة عيباً على الضعيف، وما هو حلال له حرام على الآخر وغير ذلك من أوجه الازدواجية، إن الاعتبار الأهم الذي تقوم عليه هذه البنية المعيارية المزدوجة، هو أنها تصاغ وفق متطلبات القوة، وليس متطلبات العلاقة عموماً.

إن هذين المكونين المشوهين كمنطلقات الحاجة المزوجة (التمايز الإشباعي، وانحياز المعايير) يعتبران عنصرين فاعلين، في تشكيل التكامل الوظيفي في بنية التناقض القائم، حيث غالباً ما تتم عملية استدماج المعايير المتحازة والتصرف بموجبها على نحو عملي في إطار العلاقة القائمة، ويمتضى الإشباع، بصرف النظر عن حقيقة التمايز الإشباعي القائم، وما فيه من ظلم وحرمان، وربما تحبط هذه المعايير أية محاولة للتفكير على نحو يظهر الظلم والحرمان. لذلك فإن المعايير المؤسسة على التفاصل في القوة تعتبر أداة خطيرة في تغليف الوعي، والرضا بما هو قائم، حتى لو لم يشكل فناعة أحياناً، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعايير المتحازة قد تشكل في أنساق تفاضلية ثنائية خاصة، لكن الشكل الأكثر خطورة هو التمايز المعايير العامة التي تنظم منظومة واسعة من العلاقات داخل المجتمع، حيث تحدد بمقتضى هذا الشكل المعياري المشوه العام، أطراف المعادلة التفاضلية سلفاً، بعيداً عن أية مرتكزات سببية. ومثال ذلك، المقابلة الذكرية الأنثوية التي تعكسها المعايير الاجتماعية داخل المجتمع العربي.

ومن أوجه الخطورة الواضحة في هذه المعايير، أنها قد تصبح بذاتها مصدراً للقوة، ووجه اللامعالية القائمة فيها، هو أنها قد تجعل الضعيف قوياً من حيث لا يدري، ومن حيث لا يستحق لكنه يكفيه أنه قد ولد في هذه المنظومة المعيارية المتحازة، وهذا ما يكشف عن أن هيمنة المعايير المتحازة على العلاقات داخل المجتمع، تخلق شكلاً من الفكر مجرد التناقض العملي الذي يعود إلى التغيير من شروط وجوده.

تنعكس التشوهات المعيارية على بناء التوقعات الذي يحقق مطلب التوازن التفاضلي شبه النهائي للنسق العلائقي القائم. بحيث تنشأ التوقعات ذات البعد الواحد - خلاف تمام التوقعات عند بارسونز - التي تدفع الخاضع لمكافحة صاحب القوة بأن يتصرف في ضوء ما هو متوقع منه، لكنها لا تدفع القوي بالاتجاه ذاته، فهي تتيح للطرف القوي أن يتوقع، وغالباً ما يتوقع الاتصياح لطلبه، وما يحفظ عدم اعترافها من قبل الآخر الضعيف، فهو يفعل ما يشاء ومتى يشاء - نسياً - ويلقي الأوامر وفق ما هو طارئ بالنسبة له دون اعتبار للآخر، ويفعل صاحب القوة ذلك طالما يدرك أن الآخر لا

يمكنه أن يفرض عليه عقوبة أو جزاء. وبالعكس فإن الطرف الخاضع لا يمكنه أن يتوقع غالباً، ويعيش حالة من ضبابية التوقع، لذلك فهو يعرف واجباته أكثر مما يعرف حقوقه، مما قد يدفعه إلى استجداء حقه أو اعتباره هبة يقدمها صاحب القوة، والأمر الواضح ضمن إطار توقعاته هو أنه يمكن بنفي العقوبة أو الحرمان إذا لم يكافئ صاحب القوة أو يتفن مكافئته.

تتطوي التوقعات ذات البعد الواحد، على افتراضين أساسيين بالنسبة لمصاحب القوة، ولهما انعكاسات بالغة الخطورة على إمكانية الاجتماعية للطرف الخاضع، وهما: أولاً: التملك الضمني، وهو افتراض قائم على التداخل والارتباط بين غياب التضيق الوجودي للعلاقة القائمة، والتشوه الذي أصاب بنية المعايير والتوقعات. حيث يبدو الطرف الخاضع جزءاً من الملكية الشخصية للطرف القوي، يحق له التلاعب به كما يشاء، ثانياً: التدخل الاهتياطي، وهو افتراض مترتب منطقياً على التملك الضمني، حيث يمكن الطرف القوي أن يتدخل في أخص خصوصيات الطرف الخاضع، مما يفضي إلى مصادرته معلنة لحق الآخر الضعيف في ملكية ذاته والتصرف بحرية، وهذه المصادر المعلنة ربما لا تمثل وصمة سلبية أو عيب إذا ما تعرضت تحت غطاء المعايير الانحيازية العامة، وهكذا، فإن القانون الأول للعملية الاجتماعية، هو في الواقع قانون القوة، الذي يعمل على صيانة الأزواجية والتناقص في إطار التكامل.

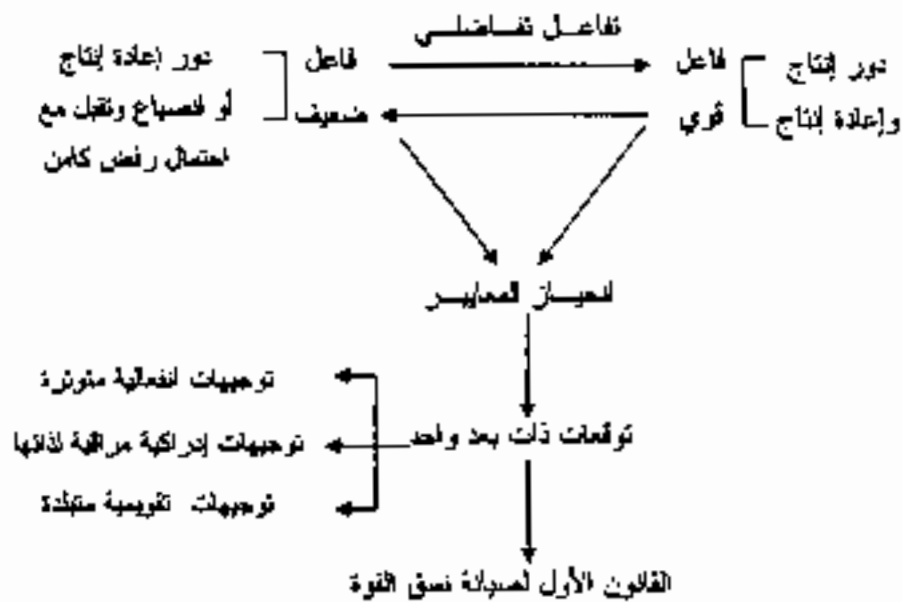
يتضمن بناء التوقعات ذات البعد الواحد، ثلاثة توجيهات دافعية بالنسبة للطرف الخاضع والتي لا تنفصل عن فعل صاحب القوة، وهي: أولاً: توجيه انفعالي متوتر، وهو ينتج عن وجود علاقة خبروية سلبية بين الفاعل وموضوع الإشباع في النسق الاجتماعي، وتنتجلى صورة الانفعال المتوتر، في المشاعر الدفينة للاستياء والكراهية والشعور بالدونية الذي يترافق مع الجاذبية السلبية لموضوع الإشباع. وفي عمق الحالة الوجدانية والانفعالية للطرف الخاضع تظهر مسألة اعتماد اللفظ، التي تعود إلى أن معظم عمليات الإشباع التي يحققها الطرف الخاضع تجري في إطار من اعتماد الحرية، والتدخل

السافر في شؤونه الخاصة، وإحاطته إلى موضوع غلثك، ولذلك، حتى وإن بدت هناك مظاهر تحرر في بعض المجالات الإشباعية السطحية، فهي شكلية، لأنها غير متصلة في نظام من الحرية والمعدالة، ولذلك - كما يقول جان كازانوف - فإن اللذة تتحقق عندما يستطيع الإنسان أن يتجاوز شرطه المحدد، وأن لا يفهم ذاته بواسطة المشاعر فاللذة التي يشعر بها المرء لدى تجاوزه هذه الحالة هي من رتبة سامية، إذ تنجم من إكمال طبيعة الإنسان الخرة. (كازانوف: 1983: 28).

ثانياً: توجيهات إدراكية مراقبة لغايتها، تفي التوجيهات الإدراكية وظيفتها الحقيقية المرتبطة بتعريف جوانب العلاقة في إطار علاقاتها بمصالح التفاعل. وذلك عندما تخضع نوع من المراقبة الذاتية وفقاً لتوجيهات صاحب القوة، المفعلة بالجهة نظامية الوضع القائم واستمراره، ولذلك فإن الوضع الإدراكي الآمن بالنسبة للطرف الخاضع غالباً ما يكون من خلال التمسك بالتمسك، الذي يركز على اقتران الفعل بالمصلحة ذات الخيرة السلبية، ومراقبة ذاته في تعريفها، باعتبارها وضعاً قائماً ينهي التكيف معه. إن هذا الجهد الذاتي، أي تعريف المصلحة، ومراقبة الذات في التعريف بصورة تناوبية يعمل على إجماع الإدراك، الأمر الذي يتيح فرصة إنعاش العاطفة والانفعال في الفعل أكثر من العقل، ولذلك رغم سلبية الانفعالات إلا أن عدم امتزاجها بالإدراك الحقيقي يفقدتها قيمتها التحررية، وهكذا، فإن المراقبة الذاتية لتوجيهات الإدراكية تمثل آلية مؤمنة لاستمرارية التوقعات ذات البعد الواحد.

ثالثاً: توجيهات تقويمية متبلدة، تبدل التوجيهات التقويمية، عندما تستجيب للتوجيهات الإدراكية، التي تخضع لمبدأ المراقبة الذاتية، إن تبدل التوجيهات التقويمية يشير إلى فقدانها وظيفتها الحقيقية، وعدم قدرتها على العمل بموضوعية، وذلك عندما يرتبط التقويم أو الحكم على الإشباع المحض القائم، واتخاذ قرار بشأنه، أو محاولة تفسيره، بمقتضيات التكامل النسقي الأزواجي وانتظام الأفعال فيه، وبذلك تتحول كل حقيقة بموجب الحكم التقويمي إلى قناع مزيف وغطاء ثمين، ناتج عن ضعف إدراكي زائف، تظهر صوره المتطرفة في تبرير التوجيهات الإدراكية المراقبة لذاتها.

وهكذا، فإن القوة، لا تحقق الانتظام لذاتها في إطار العلاقات السفية، من خلال قبولية التوقعات والمعايير فقط، بل تنفذ إلى محتويات التوقعات الداخلية، وتعيث بها فتشوه الانفعال، وتفيد الإدراك، وتحمّد التفسير، فتشكل تصورات ذاتية تتركس أفعال الخضوع والامتثال، مما يعرف النسق الازدواجي في استقرار شبه نهائي، وجميع هذه الإجراءات تجعل القوة في موضع آمن يبعدها عن مواجهة تسلطية عنيفة أو مادية مباشرة، ويمنحها شرعية زائفة.



النموذج (30): نسق التفاضل التفاضلي

كما هو الحال في نسق التفاعل الثاني، فإن العناصر البنائية المشوهة، توجد في إطار منظومة مشوهة أكثر شمولية، هي البنية المؤسسية، التي تتركز في جوهرها على نماذج التسهيلات والمكافآت، وتوزيع الفاعلين في إطار هذا التمايز. إن هذا التمايز البنائي ذو

طبيعة ازدواجية. تنعكس شكلتها في اختلاف الأدوار وتكاملها، بينما تنعكس جوهرتها في انفصال بنائي موجه نحو مصالح المكائنت العليا، والاستمرار بالتسهيلات والمكافآت الفعالة، واستثمارها لخدمة مصالحها، على حساب المكائنت النسقية الأخرى. ولذلك فإن الشكلية التكاملية تتفعل بموجب ضغوطات القوة وهبتها من ناحية، وتوجيه البنية النسقية وفقاً لمتطلباتها من ناحية أخرى. وهذه الحالة، تقتضي انفصال بين توقعات الدور وتوقعات شاغلوا الأدوار حيث أن توقعات الدور مستقلة بنائياً وموجودة ضمن ما هو متعارف عليه، أو ما هو مدون رسمياً تكن التوقعات الفاعلة لمن يحتلونها، توجه حسب مقتضيات أوامر أصحاب القوة، وليس ما تلمبه توقعات الدور الحقيقية، ولذلك، فإن المقارنة بين صورة توقعات الدور، ومضمونها المرتبط بالتصرف الفعلي للفاعلين، هي بمثابة الألية المنتجة لاغتراب الأفراد عن دوره، وعن ذاته كذلك.

يتضمن هذا التشكل النسقي، استقطاباً نحو الأعلى، ناتج عن انحسار كل البنية النسقية في مركزية القوة، التي تخضع البناء إلى عملية امتصاص نسقي تشمل اتخاذ القرارات والتسهيلات والمكافآت ومحتويات الأدوار ذاتها. تقتضي عملية الاستقطاب إلى معضلة إلغاء فاعلية الأدوار، حيث تنعكس فيها تفلص المقدر الفعالية على اتخاذ القرارات بما تلمبه بنية النور، سوى في المراتب العليا، أو حتى مركز القوة في المراتب العليا. يترتب على هذه السلطة الصورية، تفلص أدوات الدور بالنسبة للفاعل في المراتب الدنيا، ونبشاق تعبيرية سلبية نصف مشاعر الاستياء وعدم الرضا المضر، لكن مع كل ذلك يبقى التكامل قائماً، بموجب الحرف من القوة. وبناء على ذلك، يظهر أحد الرؤسي. وهو يمثل الخط الفاصل المضر بين أدوار القوة وأدوار الخضوع، فالجماعات المثابة حاضرة في صميم البنية المؤسسية، ولكنها لم تشكل استقطاباً إتصالياً يتجاوز التكامل الشكلي. لذلك يظهر على الدرام التناشز بين استقلالية البنى ووعي الفاعلين، حيث لا يسيطرون على توجيهها وهجرات الأحداث فيها.

وهكذا، تظهر الراجبات المفروضة، وتغيب الحقوق، كما نكسر الأخلاق من أجل خدمة الوضع القائم، كتعبير عن اغتيال المعايير النسقية عموماً، وبهذا المعنى، فإن

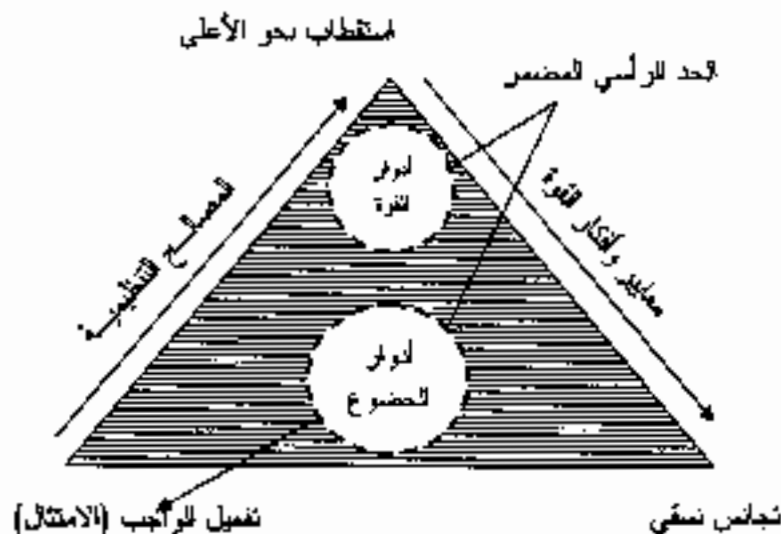
الأخلاق ليست محايدة، فالخروج عن الامتثال لحالة الاستقطاب التسقي نحو الأعلى، يعد عملاً غير أخلاقياً، وأحياناً تدينياً لما هو مقدس، ومن هنا، ترتبط الأخلاق بمنح الثقة وإضفاء الشرعية على القوة القائمة، مع تجريد الثقة والشرعية من الاعتبارات الأدائية والأخلاقية التي تركز عليها، مما يؤدي إلى تشكل المحرف الثقة، ويُفقد الشرعية.

إن خضوع البنية النسقية لأخلاق القوة، وتجردها من بنيتها المعيارية الإلزامية يعني شخصنة البنية النسقية، ويمكن اعتبار الشخصية النسقية كإطار مرجعي تنسج من خلاله جميع المشكلات السابقة، حيث تعرف النسق في ذاتية شخصية مفردة وتعمل كل الطاقة النسقية متحركة باستمرار من الأسفل على الأعلى، مع تدفق قليل من الأعلى إلى الأسفل، وهذا ما يمكن وصفه بـ"الجدل النسقي شبه القطبي". إن هذا الجدل يحتفظ بطابع التجانس الكلي للنسق، وإعادة إنتاج الوضع القائم، حيث تصبح رؤى وتصورات معظم الفاعلين، هي ذاتها التي يحمونها صاحب القوة، والتفاعلات والعلاقات وفق ما يرغب، وطرق التفكير والأخلاقيات المطلوبة وفق ما يقرر ويحدد، وتكون النتيجة النهائية عجز البنية النسقية عن خدمة الأهداف الموضوعية للنسق، وتحويل العلاقة النسقية نحو خدمة الأهداف الشخصية.

تم هذه العملية من خلال التغاف المصالح المكتسبة لأصحاب القوة على المعايير النسقية؛ فيظهر الولاء بصورة إضفاء الشرعية، ويظهر الانتماء بصورة الامتثال وهي عملية تكتسب قوتها ورسوخها على متصل الزمن. لكن الأمر الذي لا يمكن تجاوزه هو، أن هناك حد أدنى من الإشباع - رغم الحرمان - يحجب التساؤل عن طبيعة ومحتوى المعايير القائمة وهذا يقتضي، أن توغل القوة في المكونات الإشباعية لمطلقات الحاجة، إلى درجة تهدد الإشباع قد تحرض الوصي التحرري، ولذلك فإن معايير التفاضل الراضخة ليست نهائية مع أنها تدوم وتضمن استمرار الوضع القائم.

بناءً على ما تقدم، يمكن الاحتفاظ بالمستلزمات الوظيفية التي قدمها بارسونز، باعتبارها مستلزمات وظيفية لتكريس التوازن التفاضلي في النسق الاجتماعي، ويمكن

توضيحها على النحو التالي: أولاً: تحقيق الهدف، وهذه الوظيفة في قبضة القوة، حيث تتحكم بالموارد، وتستغلها لخدمة مصالحها في المقام الأول، وتوجه النسق الكلي في إطار رؤاها وتصوراتها ومطالبها، ثانياً: وظيفة التكامل: حيث تلعب المعايير المنحازة دوراً بارزاً في تحقيق التضامن الموجه نحو مصلحة القوة، ونحوي النسق من التغيرات العجائية والاضطرابات الخطيرة، وتحمل على كف الميول المنحرفة وتلزم الأفراد بواجباتهم، ثالثاً: وظيفة المحافظة على النمط، وإدارة التوترات وهي تشحن الأفراد بالدافعية الاستسلامية، التي تزود الفعل بالرموز والأفكار وأشكال التعبير والأحكام الزائفة التي يصنعها أصحاب القوة، فتضمن توجيه حافزية الفعل نحو الامتثال، وإيجاد طرق لحل التوترات التي قد تنشأ. رابعاً: التكيف، إن جميع الوظائف السابقة تركز على وظيفة التكيف، التي يتم بموجبها حشد المصادر الضرورية وحيازتها من قبل أصحاب القوة، الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل تفاضل القوة أساساً، بين من يمتلكون المصادر ومن يفقدون لها.



النموذج (31): لزواجية النسق الاجتماعي

4-5-2: صناعة النسق الثقافي (الأدبجة والتمويه):

تمثل صناعة النسق الثقافي وفق متطلبات القوة، آلية خطيرة في توجيه بناء الفعل بأنساقه المختلفة، حيث تتمحور هذه الصناعة الثقافية حول السيطرة على الوعي، أو بتعبير آخر، أهتقال الوعي والإرادة الحرة، فتفيد طرق التوجيه والتصرف، وتحاصر قواعد الفعل ونتائجه. ومن هنا، فإن النسق الثقافي، يتضمن، الأكيات الحقيقية، لرسم صورة الامتثال، والطاعة الألبية، ودرجات الخضوع، وحدود زرع الرأس المسوح بها، وطرق التعبير، والهبة، وغير ذلك مما يفترض أن يأتيه الطرف الخاضع ضمن فعله في مجالات تحكم القوة، لذلك فإن الفاعل الخاضع عليه أن يجيد استهلاك منتجات الصناعة الثقافية المشروعة، وأن يتفنن استخدامها، فهي تزود الفاعلين بمنتجات السلوك اللفظي المطلوب، والتعابير المخرجة اتلافظية المرغوبة، ومختلف المسارات العملية للفعل، ويشمل ذلك، إظهار الرضا والقبول المنع، وأغاظ المديح والتسليق، وأفعال التذلل والخضوع.

يُسد النسق الثقافي سيطرة أصحاب القوة، من خلال موقعه المركزي بين أنساق الفعل الأخرى، فهو يمثل المحتوى الحقيقي لبناء نسق الشخصية، وكذلك يمثل المحتوى الحقيقي لوحدة النسق الاجتماعي، والأهم من ذلك، أنه يمثل آلية الربط الأساسية بين نسق الشخصية والنسق الاجتماعي، ولذلك فقد وصفه بارسونز بـ"نمط التماسك"، الذي يحفظ توازن الوحدة الداخلية بين الأنساق، كما تعمل الأنساق على إعادة إنتاجه عن طريق نسق الشخصية الذي يعزز رسوخه في النسق الاجتماعي.

يظهر في التوازن التفاضلي نمط تماسك مودليج، يمؤ محتوى الوعي، ويعمل على تثبيت التفاضل في القوة وتجزئه، من خلال روابط الإذعان، التي تكمن في بنئه، وهي ثلاث روابط أساسية: الرابطة الأولى: (النسق الثقافي - الشخصية)، وهي الرابطة التي تشكل بموجبها أشكال الفكر المودليج والتوجيهات القسبية المدافعة إلى الخضوع في بناء الشخصية. والرابطة الثانية: (النسق الثقافي - النسق الاجتماعي). وتتأصل بموجبها

اشكال الفكر المؤدلج في بناء توقعات الدور، والتوجهات القيمة اندافعة إلى الرضا بمستويات الإشباع في النسق الاجتماعي. أما الرابطة الثالثة: (نسق الشخصية - النسق الاجتماعي) فهي تشكل مأسسة الارتباط السلبي التوافقي، بين حافزة نسق الشخصية وتوقعات الدور في النسق الاجتماعي.

تفاعل هذه الروابط الثلاث مع بعضها في دائرة تفاعلية تبدأ من النسق الثقافي إلى نسق الشخصية، ومن ثم إلى النسق الاجتماعي. وأحياناً من النسق الثقافي إلى النسق الاجتماعي إلى نسق الشخصية، ويصرف النظر عن اتجاه الدائرة، فإنها تشكل حلقة مفرغة لمازق الفعل الاجتماعي، حيث تؤدي إلى استمرارية الخضوع وإطالة مدته، ونعمل على توسيع الوضع القائم.

وتتدخل صعوبة الحلقة المفرغة، التي يقع في مركزها النسق الثقافي المؤدلج مع الخصائص التي تحملها الثقافة بحيث تمثل ركائز إضافية للتثبيت، وهي: انتقال الثقافة بين الأجيال بما يشير إلى إمكانية وجود أجيال متعاقبة تتفنن ثقافة الخضوع، وكذلك فهي متعلمة، حيث يكتسبها الفاعل من السياق الذي يوجد فيه وبموجب آليات تعلم معينة، ولذلك فإذا كانت الثقافة مؤدلجة، ومسيئة، فإن الفاعلين يشربون عناصر ثقافية مؤدلجة، بالإضافة إلى ذلك فإنها، مشتركة، ومعنى ذلك أن الثقافة خارجية، وليست خاصة بفرد معين، مما يمنحها صفة الإلزام، والقدرة الهائلة على ضبط التوجه وانصرف بما يتوافق مع مصالح أصحاب القوة.

إن نفاذ القوة إلى محتوى النسق الثقافي، والبطورة على محتوياته، ينفي في الواقع امرين: الأمر الأول هو، نفي تقييد حركة الفعل في مسارات محددة، والتصديق على خياراته بقبض من الأوامر والنواهي الخارجية التي تستأصل الإرادة، والأمر الثاني هو. نفي السلطوية المباشرة التي يتم بمقتضاها إفراغ المجال القائم بين صاحب القوة والخاضعين، بحيث تصبح المواجهة مباشرة، حيث تمثل السلطوية، هيمنة مادية على الخاضعين، لا ترتبط بوعدهم بقدر ما ترتبط بمخزواتهم الحسية المادية. وهكذا يبدو، بنفي

الأمرين السابقين، أن النسق الثقافي يمثل نسقاً سلطويًا اختياريًا، تكون السلطوية فيه مضمرة، والإرادة موجهة عن بعد، وهذا ما يمنح الأدبجة والتمويه قيمة كبيرة في السيطرة على الخاضعين، مما يضمن الأمن والاستقرار لأصحاب القوة، وبما يجلب الخاضعين إلى شعاعة يعنى عليها كل تبريرات الفشل والتعثر في الإشباج. ليس بفعل أصحاب القوة فقط، ولكن بفعل الخاضعين أنفسهم كذلك. وبهذا الخصوص يؤكد جيرد ماير Meyer: إن القوة التي أفترض أنني أعني لها في العلاقات الاجتماعية، ترتكز في الواقع على قوة الاعتياد أو العيول الطوعي، حيث تتأسس لفترة زمنية طويلة، ولذلك فإن التقلب على افتقاد القوة يبدأ من عقولنا أو وعينا. (Meyer: 2005:17-23)

بناء على ما تقدم، فإن أدبجة النسق الثقافي، توند نهاية المعنى المزيف. حيث يميل الخاضعون إلى استدماج الحقائق البثرة أو المفضلة كليا، ويكسبونها شرعية مفرغة من مبرراتها الحقيقية، وبهذا المعنى، تؤدي الأيديولوجيا دوراً وظيفياً بالنسبة لأصحاب القوة، ودوراً لا وظيفياً بالنسبة للخاضعين، ومحور هذا الدور هو ربط أطراف التفاعل المتنافسة تكاملياً، بما يحافظ على تميز الامتيازات والمكاسب وعملية السيطرة ذاتها.

وتمثل أدبجة المعتقدات الإيمانية والدين، حرفة خطيرة في إطار صناعة النسق الثقافي حيث تستخدم النصوص الدينية لتبرير الأوضاع القائمة وتسيويفها، وإضفاء الشرعية عليها، ولذلك فإن تأويلات الدين كمكون ثقافي، لا يظهر محايداً في إطار علاقته بانساق التفاضل في القوة ومثال ذلك، ما يؤكد عليه حلليم بركات: بأن الدين يستخدم في المجتمعات العربية كأداة للسيطرة من قبل الأنظمة السياسية، ويستخدم من قبل الطبقات الخاضعة كأداة للمصالحاة مع الواقع المرير والتكيف معه، ورغم أن الدين قد يستخدم كأداة للتحريض والسخط من قبل القوى المعارضة، إلا أنه غالباً ما ينحصر في هذا المجال، ضمن دوائر محدودة من الطبقات الخاضعة لكن الخطورة البالغة للدين تبقى واضحة إذا ما تم استثماره من قبل الدولة والطبقات العليا. (بركات، 2000:488-

(500)

كما يؤكد وجيه كوثراني: أن المؤسسة الدينية التي اعتبرها المؤرخون جزءاً من السلطنة العثمانية، قد شكلت ناقذة المؤسسة الحاكمة على المجتمع عبر وظيفتها القانونية والتعبئة في الولايات والمقاطعات، حيث أضفى ممثلوا الشريعة، شرعية عليها، وقد ساعد ذلك في قيامها. (كوثراني: 1988: 42-43).

يعمل أصحاب القوة، على ترميز الوجود الاجتماعي الكلي للخاضعين، وتوجه الدلالات الرمزية وأطر المعنى على مستوى الوعي والموضوعات، وبم تبويبها وتجهيدها فيزيقياً من خلال الأدوات والأشخاص والخدمات والموضوعات المختلفة التي نستطيع القوة أن تنفذ إليها. إن التجسيد الفيزيقي لرموز القوة ودلالاتها هي محاولة من قبل أصحاب القوة لـ تعريف العالم الاجتماعي وفق تصوراتهم ومفهوماتهم. وتكتمل هذه المعادلة، بتعلم الخاضعين للدلالة الرمزية، واستجاباتهم لكل ما يجسدها موضوعياً، ولذلك فإن منطلقات الحاجة المزدوجة في نسق الشخصية، تتضمن توجيهات خضوع مغممة، تفرض على الفاعل إعلان التوافق مع متطلبات أصحاب القوة في أوقات وأماكن مختلفة.

إن ترميز الحياة الاجتماعية وفق مقتضيات استقرار القوة، وتعميم الدلالات الرمزية في الثقافة المشتركة، بالإضافة إلى التجسيد الفيزيقي للرموز، هي عملية فعالة في استمرار أساق التفاضل، حيث تعزز القوة حتى في غيابها، ولذلك فإن القوة تبقى حاضرة باستمرار، ومفعلة من خلال الاستجابات التلقائية من قبل الخاضعين لمطالباتها، ومن هنا التطلق يمكن اعتبار رموز القوة بمثابة قوى الضبط التلقائي.

ترتبط، قوى الضبط التلقائي، بإشباع الحاجات والمصالح، مما يعمق قوة الإلزام المرتبطة بها، ولذلك فإنها تعكس تمايزات المصالح والحاجات في إطار من الشرعية الموثقة بالنسق المؤسسي ذاته، حيث يتحول الرضا والقبول، وشرعية القوة القائمة، إلى التزام مؤسسي يرتبط بسلسلة لا نهائية من فرض الجزاءات، ويأخذ هذا الالتزام صورته الضابطة من خلال اقتران تبادل الرموز ودلالته، بتبادل توقعات الدور الانحيازية.

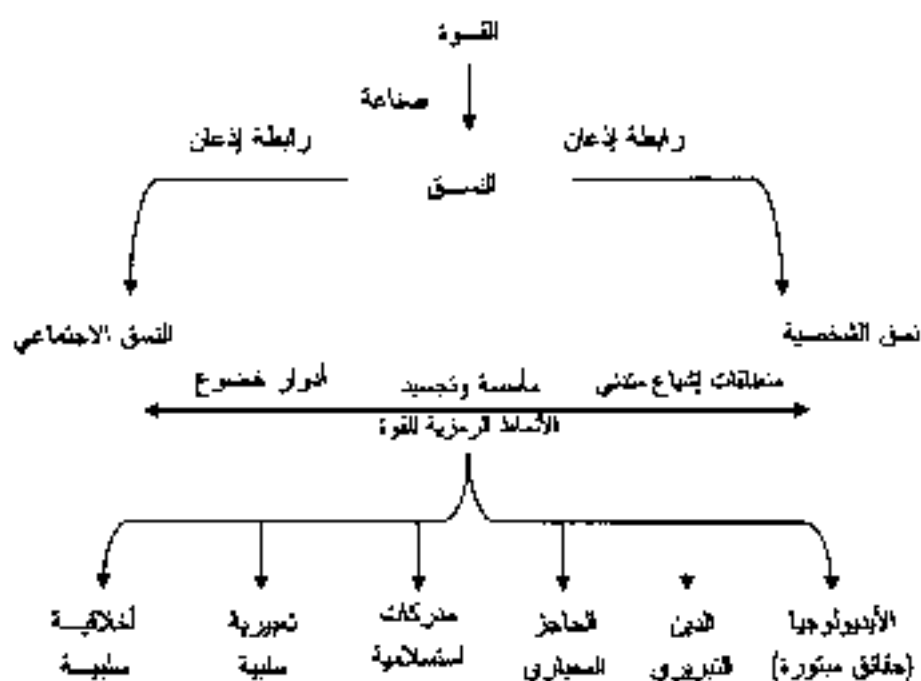
تشكل عملية الترميز، وتجهيدها الفيزيقي، ومأسستها على النحو السابق، ما يمكن وصفه بالـ «الحاجز المعياري» وهو من أهم التشكيلات الثقافية المؤدية في تكريس التوازن التفاضلي، فهو بناء المعايير الانحيازية الراسخ، الذي يقف بين الوعي الخفي، والحقيقة الواقعية، حيث يدرك ويشعر معظم الفاعلين بأن هناك جدار سميك يحكم البناء، لا يمكن شططه أو تجاوزه فيشكل كل فاعل لبنة من لبنات الحاجز المعياري، ليس بموجب وعيه السني فقط، ولكن بفعل انصياعه لما يتهاى على وجهه من دلالات، تشيع من خلالها احتياجاته المشوهة المتأدنية، وبذات الوقت تصفي شرعية على القوف، وتظهر أحقيتها في الممارسة القائمة.

إن هذه المعادلة المعقدة التي تجمع بين الإشباع وتدق الشرعية، تظهر تناشراً في مستويين، المستوى الأول، يتمثل في أن كل فعل (إشباع تحت وطأة اقوة المعصمة رمزياً) هو فعل إعادة إنتاج شرعية القوة والوضع القائم، أما المستوى الثاني، فيتعلل في أن كل فعل امتناع، أو إجماع عن الإشباع، يتحصل عملياً عن عملية سحب الشرعية - إلا إذا كان فعلاً جمعياً - لأن الشرعية قد حظيت بتجسيد خارجي مؤسسي، ومن هنا فإن الامتناع وإن كان جمعياً، يجب أن يترافق مع إزالة جميع البنى الرمزية المؤسسية التي تمثل القوة القائمة وذلك من أجل استئصال شرعيتها ووجودها كلياً.

تكشف مقولة الحاجز المعياري عن حالة استلابية هي تأمر المرء على ذاته. وتتضح معالمها من خلال الأخطاط الرمزية التي يتعلمها، والأفعال المرتبطة بها، فالمعتقدات (الرموز الإدراكية) تستمدج متطلبات القوة ودلالات وجودها، وتفضي إلى فعل أدائي تكيفي يستجيب لمستوى متدنٍ من الإشباع، وتتألف المعتقدات مع الرموز التعبيرية، حيث أن إدراك النتائج المترتبة على الخروج عن المحتوى الرمزي قد يدعم الحالة الانفعالية المرتبطة به، وهذا ما يزيد من ميل الفعل الأدائي نحو طقوسية أدائية تعبيرية بذات الوقت، فالإدراك يشمل العفوية والألم المرتبط بها، كما يشعل الخضوع وسلبية المشاعر المرتبطة به، ولكن الأمن الوجودي يتحول إلى قيمة أساسية لدى الخاضعين، وهنا تبرز الرموز

التنظيمية، التي تمثل الركن الرمزي الأخرى في تحقيق التكامل عن طريق أساليب انتزاعية القيمي التي تحددها القوة، وهذا الإجراء يعبر عن سلبية أخلاقية تختزل المشكلات، وتقلل التوترات التي قد تقلق استقرار القوة. ولذلك يؤكد جيمس سكوت: أنه بمقدار ما تتعاظم الساطة المفروضة على المحكومين، وبمقدار ما تكون الرقابة مكثفة، يصبح على المحكومين واجب تعزيز الانطباع بأنهم مذعنون، راضون، وعلنيون بالتبجيل لمن هم أرفع منهم مكانة. (الربابعة: 1999:47).

وهكذا، يتحول الإذعان إلى معيار تقاس من خلاله مستويات صلاحية المرء أو عدمها ويترب على ذلك، أن الشخص الذي يخالف دلالات ومعاني البنى الرمزية الجسدية للقوة، لا يعد منحرفاً فقط أو مذنباً من وجهة نظر أصحاب القوة فقط، ولكن يعد كذلك من قبل مجتمع الإذعان ذاته، ولذلك فإن دلالات الخوف الرمزية، تزود الحاضرين بساطة عالية لتجنب التماس المشبوه، أي التفاعل مع الخارج عن أوامر القوة ومن يعارضها، حيث يجيل التماس المشبوه كل من يتفاعل مع الخارج عن مطالب القوة إلى دائرة الاحتراف، مما يشكل آلية إضافية في اختزال المشكلات التي قد تقلق القوة واستقرارها.



للمودج (32): أدلجة وتمويه للنسق الثقافى

4-5-3: نسق الشخصية (أداة القوة، ووعاء الأدلجة والتمويه):

يشتمد النسق الثقافى معناه وحقبته عندما يستدمج في وعى الأفراد، ويتعلق عملياً في ممارساتهم، وكذلك الأمر بالنسبة لتوقعات الدور في النسق الاجتماعى، حيث تحظى بالشرعية والاستمرار عندما يستجيب الأفراد لتعليماتها، ومن هنا، فإن جميع نشوهات النسق الثقافى التى صنعتها القوة، وجميع ضروب الأدلجة والتمويه، سوف تنعكس في نسق الشخصية الذى يمثل وعاءً يشوعب محتوى النسق الثقافى، ويتمائل مع متطلبات التضاهل في النسق الاجتماعى، ولذلك فإن نسق الشخصية يمثل الأداة الحقيقية تفاعلية القوة والسيطرة على الوضع القائم، فصناعة الوعي وحباعته وفق متطلبات القوة، تم

عن طريق صناعة وصياغة المكون التوجيهي لمنطلقات الحاجة، والتي تمثل مرتكزاً أساسياً في نسق الشخصية.

لذلك، إذا تكثرت القوة من إدماج تشوهات النسق الثقافي في منطلقات الحاجة، فإنها لا تضمن لذاتها القبول والاستمرار فقط، ولكنها تعفي ذاتها من جهود الحذر والاحتياط والتخوف حيث أن استجابة الشخصية للتشوهات الثقافية لا تتوقف عند حد الخضوع، بل تعدى ذلك إلى إصدار تبرير سلمي للوضع القائم.

بناء على ما تقدم، يتأسس بناء الشخصية على تغطية منطلقات الحاجة، المصاغة في أطر محددة، تجمع بين الإشباع المتدنية، وترتيبات تقاليدية تكيفية، تسمى التوافق مع مستويات الإشباع وتحقق الرضا، كما تقدم للشخصية الأساس المعياري الذي يجمد الأهداف ويقولها ويرجعه الفعل نحو شرعية تدني مستوى الإشباع. ولذلك فإن الأدوار الاجتماعية التي تمثل مكان الإشباع الحقيقي، تستحضر ضمن توقعاتها مسارات محددة للإشباع تكون عادة موجهة نحو المستويات المعيارية والقيمية للمصاغة في بنية التفاضل.

تؤدي تغطية منطلقات الحاجة إلى استغراق إشباعي، أي توفيق انطموح وجموده في إطار من المسلية الإشباعية النمطية، التي تفصل بني الرعي عن حدود التفكير في ما وراء قبضة اليد، وتتميز هذه الحالة بموجب بعض العمليات الفاعلة في النسق الثقافي، كاستخدام المؤسسة التعليمية، والمؤسسة الدينية، والمؤسسة الإعلامية، في تشكيل الأفعال التكيفية. إن التماثل مع توقعات الدور التي تهين الفعل التكيفي، والنمطية الإشباعية يكرس وهم أقصى حد للإشباع، والانهماك بالحفاظ عليه، ولذلك فإن تفاعل الخاضعين وتناقضهم في إطار هذا الوهم يصنع 'نقل الخضوع' - حسب تعبير بورديو - أي تفاعل الأفراد في إطار منافسة خادعة لتخفيق إشباعاتهم في إطار محدد وتحت سقف معين.

يرتبط نسق الشخصية، بهوية اجتماعية تبريرية، تكوّن التمايز من خلال نظر الأفراد الخاضعين إلى شرعية وضعهم الاجتماعي مقابل وضع الآخرين (أصحاب القوة)، وظهور الهوية التبريرية على هذا النحو، له ركنين أساسيين في تكريس التوازن

التفاضلي وهما: أولاً: اختراق المحافظة، أي الجبل للتوافق مع تربيّات الإشباع في حدوده المتدنية، مع انتقاد القدرة على تجاوز هذه الحالة، وضبابية الوعي حولها. وكذلك يمكن اعتبار المحافظة المغتربة شكلاً من أشكال التطابق مع أهداف القوة. ثانياً: تدني مفهوم الذات حيث أن تعريف الأفراد لذواتهم وإمكاناتهم وحاجاتهم يكون مطابقاً لوضعهم المتدني، وبذات الوقت يحملون تصورات مغايرة ترفع من شأن أصحاب القوة وإمكاناتهم وحاجاتهم وتبرز هذه الحالة بإظهار تضخم مفهوم الذات لدى أصحاب القوة، مما يحافظ على طول المسافة القائمة بين الطرفين حتى على مستوى التصورات والمدركات.

وهنا، تبرز عملية التنشئة الاجتماعية، كعملية ترويض، أو تدجين مدعومة بالخوف وفق مصالح القوة، فتوجه الأفراد نحو الخضوع، وتروضهم على منطلقات حاجة استلابية، وهي عملية تسير عبر الزمن في مختلف البنى والمؤسسات التي يوجد فيها الفرد، بحيث تتخذ بعداً تكاملياً سلبياً في نقل تشوهات النسق الثقافي إلى نسق الشخصية، فتكون النتيجة، نسق شخصية استتالي، خضوعي، وذو حامية متدنية لتشوهات النسق الاجتماعي وعملية الإشباع، يميل إلى التغطية، ويعتمد عن التجديد والتغيير رغم أن الظروف ليست في صالحه، ويلوذ بالمسارات الآمنة (وهي مسارات الخضوع)، ولو أدى ذلك إلى تنازلات إشباعية، وهكذا فإن عملية التنشئة الاجتماعية، هي عملية إعادة إنتاج النسق الثقافي المؤدج من خلال إدماجه في نسق الشخصية.

وعلى هذا النحو، يقول شرابي: إن الطفل في العائلة البطركية يتعلم درسين أساسيين من خلال تعامله مع ذوي السلطة في بيئته، أولاً: كيف يقمع عدوانيته تجاه السلطة، ثانياً: كيف يتحاشى مواجهتها، وهذا بالضبط ما يؤدي إلى الانكالية والخضوع. (شرابي: 1977: 49).

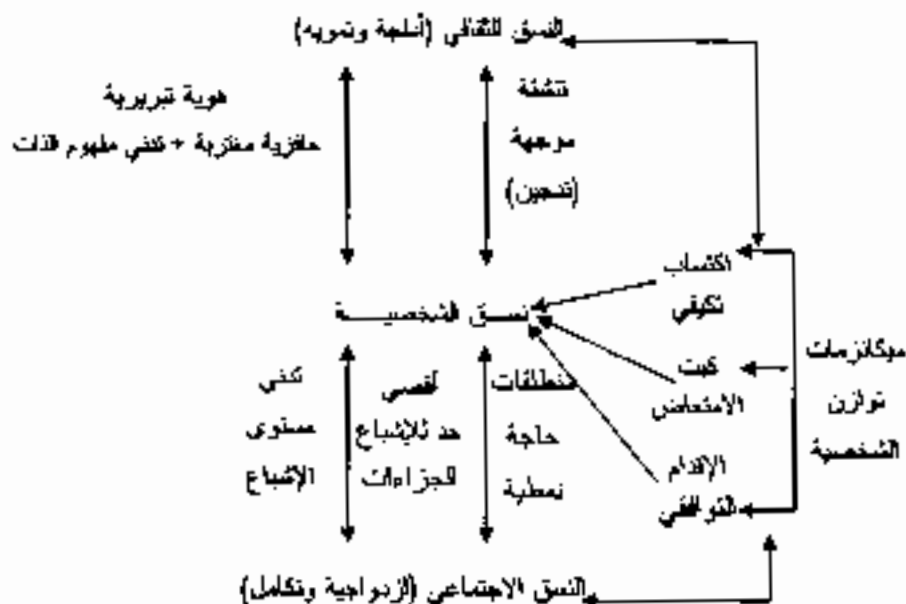
ويضيف في السياق ذاته: إن الفرد في المجتمع العربي يتخرط في الحياة الاجتماعية كأمين مصالحه الخاصة والمحافظة على سلامته، فالقول العربي المأثور «أمش الحيط الحيط»

يذهب إلى اتباع سلوك حذر والاستثناء عن روح المغامرة. إن الفرد يواجه الحياة بصورة دفاعية ويتحمل ألامها بهدوء، وكبت داخلي. إن المجتمع يفضي أن تحمل روح الخضوع محل روح الافتحام، وروح المكر محل روح المشجاعة وروح الفراجع محل روح المبادأة، وتبعاً لذلك فإن القوي المسيطر، لا يواجهونه مواجهة مباشرة بل يستعينون بالله عليه، كما في القول: أكيد يلي ما فيك نكسرهما بوسها وادعي عليها بالكسر. أما مقارعة الخصم فلا فائدة منها إذا كان قوياً كما في القول المأثور: العين ما بتقاوم المخرز. (المرجع السابق: 55).

إن اختراق نسق الشخصية إلى هذا الحد، يؤسس معه ميكانيزمات تحافظ على حالة التوازن داخل نسق الشخصية، وتجعله آلية فعالة في تكريس التوازن التفاضلي، وهذه الميكانيزمات هي: أولاً: الاكتساب التكيفي، ويعني اكتساب الفرد التوجهات والقيم الجديدة التي تضمنها القوة في النسق الثقافي، وترسخها مصلحياً في النسق الاجتماعي، ولذلك فإن الاكتساب التكيفي يمثل عملية تعلم عناصر التكيف مع التغير الموجه الذي تقومه القوة، وهذه العملية تمنح الفعل الأمن في تفاعله مع القوة، حيث أن اختراجه عن توجهات القوة المستجدة، قد يعرضه للجزء، أو السخط عليه. ثانياً: كبت الاعتراض، ويمثل هذا الميكانيزم عملية تصريف فائض التوترات التي تدخل حيز العلاقة بين منطلقات الحاجة الشيطانية، والنسق الاجتماعي، وشكل خاص التعبير الذاتي لتدني مستوى الإشباع، وكبت التذمر والشكوى الأمر الذي يفضي إلى التظاهر بالضعف بدلاً من الإقدام على انتزاع الحق. ويرتّب على ذلك، ظهور الميكانيزم الثالث وهو، ثالثاً: الإقدام التوافقي، ويتضمن عملية تغلب على التوترات التي تربط الفاعل بموضوع الإشباع، من خلال التوافق مع متطلبات الخضوع، وقد ينطبق على الفاعل هنا ما أطلق عليه سيبينوزا المناق المستجدي، وهو الذي يستجدي حقه عن طريق التفائق، ويحفر من شأن ذاته. (انظر، عبد الفتاح: 1988:252). فالفاعل يلجأ بمقتضى هذه العملية إلى التملق والتفاف، واستدراة الشفقة، وكما يقول شرابي: فكل فعل يصبح نوعاً من الاستجداء،

بحيث أن صاحبه يعترف، من خلال تعبيره وموقفه بسخاء المعطي، وبالتالي بعجزه هو وانكاليته (شرابي: 1977:50).

إن عمل هذه الميكانزمات في نسق الشخصية؛ بشكل ما يمكن وصفه بـ «مركب الاضمحلال» ويشير إلى الارتباط والتداخل بين هذه الميكانزمات بحيث يؤدي ذلك إلى اضمحلال الأنا الفاعلة النشطة (I) - حسب ميد - ، لصالح الذات المنأثرة (Me) التي تمثل قيم ومعايير أصحاب القوة، إلى درجة يصبح عندها الفكر ليس ملكاً حقيقياً لصاحبه. إن هذه الحالة يمكن أن تبرز بشكل واضح في إطار أهمية التبريرية المشار إليها سابقاً. حيث يتعلم المرء كيف يرى ذاته كما يشاهده الآخرون أصحاب القوة، وضمن تدني مفهوم الذات، تبرز الدونية، وانقصور، والعجز وضمن الحافزية المغتربة يبرز وجوب الامتثال والطاعة، ويرافق ذلك شعوراً بالاستيحاء، والخوف. وتكرس هذه الأبعاد بتمفصل نسق الشخصية مع النسق الاجتماعي، الذي يمنع الحاضرين خصائصهم مقابل أصحاب القوة، ويحدد لهم طبيعة الأدوار التي يجب أن يتصرفوا داخلها، وحدود تصرفهم، إن مأسسة نسق الشخصية المتلوي بتشوهات النسق الثقافي في النسق الاجتماعي، يرسخ التوازن التفاضلي ويمنحه الاستقرار.

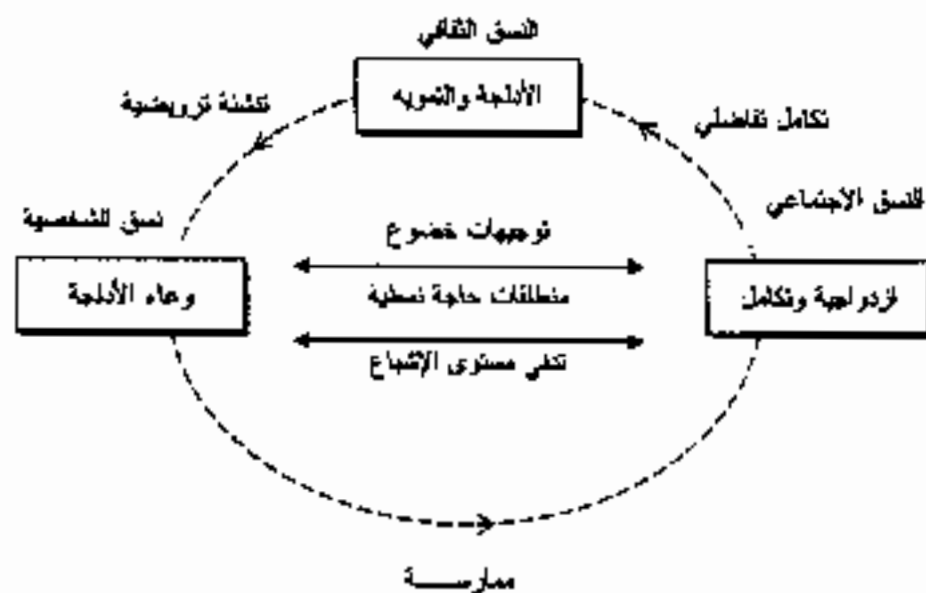


النموذج (33): نسق الشخصية كوعاء للألجنة والتنويه

إن التفاعل بين الأنساق الثلاثة (الثقافي، والاجتماعي، والشخصية)، في إطار التوازن التفاضلي، يكشف عن شكل مشوه من التدرج السيرنطقي، وهو ما يمكن وصفه بـ سيرنطيقا القوة حيث أن توغل القوة في محتويات الأنساق، يجعلها تتفاعل ضمن تنظيم ذاتي توازني يخدم مصالحها أساساً. ومعنى آخر، فإن القوة تمتلك قدرة المعلومات التي تحرك طاقة الأنساق لخدمتها، وعملية امتصاص المعلومات والطاقة على هذه النحو تخلق الوجه الآخر لسيرنطيقا القوة، وهو الحلقة المفرغة للأزق انفعال الاجتماعي، حيث يكبل الفعل بأغلال نسقية تغذي بعضها بصورة دائرية يستعصي عليه الخروج منها بوضعه الراهن، ويمكن إجمالاً على النحو التالي:

لا يمكن أن يوجد الفعل الاجتماعي، دون وجود فاعلين محضرين بشكل كاف للاستجابة لمتطلبات النسق الاجتماعي، ووفق مقننات لتوازن التفاضلي، فإن

محتويات النسق الثقافي المؤدلج، تنتقل إلى نسق الشخصية عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية الموجهة لمصلحة القوة بحيث يُشكل نسق الشخصية صورة مطابقة نسبياً لمحتوى النسق الثقافي المؤدلج، وبذلك فإن نسق الشخصية يزود توقعات الدور في النسق الاجتماعي بالفاعلين الذين يمثلون حافزية مغتربة، وميكانزمات توازن ومركب اضمحلال، يكرس التوازن التفاضلي في النسق الاجتماعي، حيث أن كل ممارسة لتوقعات الدور، تعيد إنتاج المحتوى الثقافي المؤدلج، ومنطلقات الحاجة النمطية التي تربط نسق الشخصية المؤدلج بتوقعات الدور الانحيازية، وهكذا تأخذ العملية شكل الحلقة المفرغة التي تضع الفعل في مأزق الخضوع، ونجمه أكثر رسوخاً مع مرور الزمن.



النموذج (34): الحلقة المفرغة لمأزق الفعل الاجتماعي

وفي ضوء ما تقدم، يمكن إجمال العمليات الدائمة إلى استمرارية الحلقة المفرغة لمأزق الفعل وديمومة التوازن التفاضلي، على النحو التالي:

أولاً: رغم قدرة أصحاب القوة على صياغة الفعل الاجتماعي وضمان خضوعه عن طريق المعايير الاجتماعية في النسق الثقافي، ومتطلبات الحاجة في نسق الشخصية، وتوقعات الدور في النسق الاجتماعي، إلا أن رغبة السيطرة لديهم، لا تتوقف عند هذا الحد، بل تتعداها إلى استئطام القهر المادي الصريح إن لزم الأمر، حيث يتحول أصحاب القوة مع مرور الزمن إلى أوصياء على الاستقرار والتوازن بشكله التفاضلي، وكذلك على المحرمات الاجتماعية والثقافية، ومصالح الفاعلين، كما يقدررون الصواب والخطأ والحق والباطل وهذا ما يمكن وصفه بـ"تفاج القوة"، أي المبالغة الحراقبة في الإدعاء والعظمة وارتفاع الشأن دون جهد فعلي أو مبررات موضوعية للوصول إلى هذه العظمة، مما يجعلهم يشعرون بأن المحيط الاجتماعي قد انحسر أمامهم. (حول مفهوم الانتطاج: انظر: حجازي: 1988:229)

ثانياً: إن ارتباط الفاعل بالمرضوعات الإثباتية المشوهة، التي تأسست مع الحوف والجزاء في بنية توقعات الدور، يدفع الفاعل إلى الالتصاق أكثر بتوقعات الدور، والانهماك في التماثل معها، وترتبط هذه الحالة بتلازم ثلاثي في أساق الفعل يجمع (الأدائية، والتعبيرية، والزمن) ضمن ما يمكن وصفه بـ"الخبرة الإثباتية"، وهي تعكس عمقاً تاريخياً للمشاعر واللذة والألم المرتبط بموضوعات الإثبات. إن هذه الخبرة - في التوازن التفاضلي على وجه الخصوص - تلعب دوراً تكييفياً من خلال اقترانها بالمعايير الاجتماعية التي تفر التفاضل ونكسه شرعية وتبرره عبر الزمن، ولذلك فهي تمثل قوة دافعة أساسية للامتثال، وبذات الوقت تكسب الفعل قدراً من المرونة ووهم الحرية. وهناك يلزم قول امينوزا: إن الناس يظنون أنفسهم أحراراً، لأنهم واعون برغباتهم وشهواتهم، ولكن نظراً لجهلهم، لا يملكون بالتفكير في الأسباب التي أدت بهم إلى هذه الرغبات. (انظر: عبد الفتاح: 1988:237).

ثالثاً: تمثل عملية التنشئة الاجتماعية، بمحطاتها ومحتوياتها المختلفة، آلية إعادة إنتاج حقيقية للحلقة المفرغة، تعمل التنشئة الاجتماعية على نقل تشوهات النسق الثقافي إلى نسق الشخصية الذي يمثل منفصلاً مركزياً بين النسق الثقافي والنسق الاجتماعي، بحيث يتحول هذا النسق إلى تعبير عملي صريح عن متطلبات أصحاب القوة، خاصة بعد أن يعمل بألية فائبة من خلال ميكانزمات التوازن التي يتضمنها (الأكساب التكيفي، وكتب الامتصاص، والإقدام التوافقي).

رابعاً: يمثل النسق الاجتماعي، الصورة النهائية للتوازن التفاضلي، الذي يتجسد في الأدوار وتوقعاتها، بما تتضمنه من تقايزات، وتبريرات، وشرعية زائفة. إن النسق الاجتماعي يحدد تنظيم قوة، يحظى بالاستمرار والديمومة، من خلال أفعال إعادة الإنتاج، المرتبطة بتوقعات الدور المؤسمة من جهة، وموضوعات الإشباع التي يتضمنها النسق الاجتماعي من جهة أخرى.

4-6: الأنساق المجتمعية للتوازن التفاضلي (هيمنة النسق السياسي)^(*):

ضمن مقتضيات تحليل الأنساق المجتمعية وارتباطاتها - بالنسبة للتوازن التفاضلي - يظهر النسق السياسي، كتعبير عن قوة مهيمنة على الأنساق الأخرى ومتوغلّة في عنوياتها، ويوجه وظيفة تحقيق الهدف، أي حشد المصادر وتميئتها وتوزيعها، للخدمة ومصلحة فئات محددة، وليس للمصلحة المجتمعية العامة. إن هذا الافتراض لا يلغي قوة الأنساق الأخرى بصورة مطلقة، لكنه يظهر استلابيتها النسبية من قبل النسق السياسي وتسخيرها للخدمة مصالحه.

(*) إن مقولة هيمنة النسق السياسي كواقع محتمم، يصعب تعميمها على المستوى العالمي، ولكن قد تطبق على أقاليم لعدة دول، والشمولية عامة، كما يمكن الأخذ بعين الاعتبار أنه في ظل العولمة تضعف سيادة الدولة، بتأثير الشركات عابرة القنود، مما يحرر اللجنة الاقتصادية حتى في البلدان النامية - نسبياً - من تسلط القائلين على النظام السياسي.

لذلك، يمكن تصور اعتلالية نسفية عامة داخل المجتمع، يسيطر من خلالها أصحاب القوة على خيارات النسق الاقتصادي، ومهوهون محتوى النسق الاتصالي لإضفاء الشرعية على وجودهم وقراراتهم، كما يتزعمون الدعم من الروابط المجتمعية لتثبيت مواقفهم. وتنعكس هذه العلاقة الإعتلالية على الأنساق الفرعية وتشوهدا، حيث تظهر القسرية والزيف في نسق التضامن والولاء، وتظهر اللاعندانة في نسق المعيار التوزيعي، ويظهر الترهل وضعف الإنتاجية في نسق سوق الاستهلاك والعمل.

ويعنى آخر، يظهر هنا، دور الدولة الاستلابي، حيث تهيمن الدولة على المجتمع وتعد أجهزتها السيادية فيه، تلجأ إلى القهر أحياناً، وإلى الترهيب أحياناً أخرى، ولكنها بصورة دائمة تستخدم المحتوى الرمزي والثقافي لتدعيم السياسي وإضفاء الشرعية، وتقديم الولاء. إن هذه العلاقة بين الدولة والمجتمع، تعكس صورة المجتمع الذي يمشي على رأسه، حيث يقوم المجتمع على خدمة الدولة، وليس العكس، وتغييب الديمقراطية، وتقلص الحريات، وتظهر صورة الاغتراب الحقيقية للأفراد، حيث الضعف والهاشمية والشعور بالاستياعة والتعرض للخطر، كما يستحوذ قلة على رأس المال، وتضعف الإنتاجية، ويتفاقم الاستهلاك، مما يعكس نشوهات عميقة في بنية النسق الاقتصادي.

ومن انفارقات الهامة، أن هذه الصورة النسفية للمجتمع، تقدم إزدواجية واضحة بين الشكل والمضمون، أي أن المجتمع، قد يمتلئ بالأشكال التي تعبر عن مظهرية مزيفة؛ تحجب النظر مباشرة إلى فبح المضمون، ولذلك، فقد تظهر المؤسسات الديمقراطية، ولكنها تعمل ضمن أيدولوجيا تبريرية ودفاعية عن مصالح الدولة وتكون مغترية عن الفعل السياسي الحقيقي. وقد ترفع شعارات الحرية والتعبير عن الرأي، وبذات الوقت تكتم الأنواء بأقفال من حديد، وقد يتم تبني مشروعات تنمي المشاركة السياسية، ولكن المطلوب فعلاً يكون مشاركة نوافضية إنصياعية، وربما تنتشر المؤسسات التعليمية، والتربوية، ولكنها بدلاً من تحرير الفكر وتنشيطه، تساهم في احتفاله وترويضه أو تلقينه مبادئ الطاعة والولاء وبطيعة الحال، فإن الفاعل الاجتماعي، يقع في مركز العلاقات السفية ونشواتها، وينعكس ذلك على هويته ووعبه وأهدافه وطموحاته، وفعله بصورة

عامه، فكما قال دوركايم: المجتمع ليس شيئاً ما يقف هناك خارجاً عنا، لكنه هنا بيننا وجزء من داخلتنا الإنسانية، إن المجتمع لا يضبط فقط حركاتنا، لكنه يشكل هويتنا وفكرنا وعواطفنا، إن بناءات المجتمع تصبح بناءات وعينا فالمجتمع لا يتوقف على سطح جلودنا، إنه يخرقنا إلى المدى الذي من خلاله يطوقنا. (Goudsblom: 1977:117)

ويمكن إبراز صورة العلاقات النسبية الاعتلالية ونشروعاتها والأنساق المنبثقة عنها

على النحو التالي:

نسق الاستحواذ:

ينتج هذا النسق عن علاقة الهيمنة بين النسق السياسي والنسق الاقتصادي بحيث توجه عملية تعبئة الموارد لصالح أصحاب القوة في النسق السياسي. يستحوذ أصحاب القوة في النسق السياسي على القسم الأكبر من خبرات النسق الاقتصادي، وتوجه في المقام الأول لرخاقتهم، وليس لرخاء المجتمع ككل، وبالمقابل فإن النسق السياسي لا يهتج فرصة تحقيق الفاعلية أمام النسق الاقتصادي، وبشكل خاص، فيما يتعلق برأس المال والأرصدة التي من المفترض أن تطرحها الدولة للتداول من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، ويترتب على ذلك إصابة النسق الاقتصادي بـ"عجز الفاعلية"، على صعيد المنتج، والخدمات التي تحقق أغراض المجتمع، وفي جوهر هذه العلاقة، تظهر اللامعادلة، أو الأجحاف بالنسبة للفاعلين المتحجرين في النسق الاقتصادي، حيث يتلقون موارد سائلة أقل من استحقاقاتهم، وبما لا يفي باحتياجاتهم. ويعتبر هذا الأمر جزءاً أساسياً من سلب الأفراد فاعليتهم الإنتاجية، وإغراقهم في حالة تبلد إنحازي، وحافزية اغترابية للفعل، وتظهر هذه الحالة حتى بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الخاصة التي تمثل جزءاً من المؤسسات الاقتصادية العامة، وتسير وفق ميزان الأجور العام داخل الدولة، وتستجيب لتبلد التشريعات التي يضعها النسق السياسي وتقيدها. ولذلك فإن الفاعلين المتحجرين في هذه القطاعات، لا تعد عوائلهم أفضل حالاً من العاملين في القطاعات التابعة للدولة، حسب معيار مقارنة الجهد المبذول في العملية الإنتاجية. - هذا في حال أن تكون

عوائدهم أعلى فعلاً -، لكن التشوه الوجودي الحقيقي للقطاعات الخاصة يتشكل من خلال المفارقة بين ارتفاع الفاعلية الإنتاجية، وتدني مستوى العوائد المقدمة للمفاعلين المنتجين وربما يؤدي التحالف بين أصحاب القوة في النسق السياسي، وأصحاب الثراء العريض ورؤوس الأموال في النسق الاقتصادي، إلى تعيين الحالة السابقة، حيث يكون الفاعل المنتج جزءاً من العملية الاستثمارية، التي تستغل طاقته الإنتاجية، ولا تعود عليه بما يستحق، بينما يزداد أصحاب الثراء تراءً، ويحظى أصحاب القوة في النسق السياسي بالامتيازات والخبرات لقاء التسهيلات المقدمة.

وفي نسق الاستحواذ، تظهر الرغبة الاقتصادية، على صورة إغراق اقتصادي لمن يتولون حماية النسق الاقتصادي، أو من يمكن وصفهم بـ الحاشية الطامية، إن الإغراق الاقتصادي يمثل القاعدة الاقتصادية لولاء الحاشية، وهو على حساب استلاب واختزال اقتصادي لمن يقعون خارج دائرة المصلحة المتبادلة. إن الحاشية الحامية تتكسب اقتصادياً بطرقها الخاصة، وتعمل على تمرير مصالحها فوق كل الاعتبارات الأخلاقية والاجتماعية، وتنتهك كل الظرمات، بما في ذلك الاقتصادية منها، باسم الولاء المظلي والحراسة التامة للنسق السياسي، وهو ما قد يفضي شرعية - مرتبطة بالخوف - على تصرفاتها، إن هذا الاستلاب المزدهج من قبل أصحاب القوة وحاشيتهم، قد يفضي إلى استقطاب طبقي داخلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات السلبية التي يمكن أن تطرأ على العملية الاقتصادية. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن مستوى تكشف مساوئ الاستحواذ الاقتصادية ترتبط إلى حد كبير بمستوى تطور القاعدة الإنتاجية المادية، التي تمثل ركيزة أساسية للنسق الاقتصادي، حيث يظهر مستوى عال من المقاومة لمساوئ الاستحواذ، في أنساق الاستحواذ التي تركز على مستوى عال من تطور القاعدة الإنتاجية المادية، بينما يتفنى مستوى المقاومة في الأنساق التي تمتلك مستوى متدنٍ من تطور القاعدة الإنتاجية المادية، وقد تنعدم المقاومة في الأنساق التي لا تمتلك قاعدة إنتاجية مادية أصلاً.

ويدخل في اعتبار ما تقدم، شكل الدولة العربية الزبونية. التي تقوم على شبكات من العلاقات والولاءات والارتباطات الشخصية والمصلحية بأصحاب الوجاهة والسلطة

على كل المستويات وهي ما يعبر عنها الشعب بعلاقات المحسوبة أو التسوية، إنها علاقات تقوم على التبعية وتبادل المنافع بين الأتباع والوجهاء وأصحاب الجاه والتفوذ والسلطة. ويصفها، حلليم بيركات بأنها علاقات خارج القانون والتنظيم المؤسسي، وترافقها ممارسات الرشوة والتهب، والتهويل على القانون، ويكون الفساد مقبولاً في صلب النظام، وليست هذه ظواهر جديدة خاصة بالدولة الحديثة التي تعتمد على جيش وبيروقراطية منفصلين عن المجتمع، إذ لها علاقة قديمة بميل السلطة لإطلاق أيدي خدامها تفرض إناوات على الشعب، وكان بعض من يعملون لحساب الدولة لا يتقاضون رواتب منها، وإن تقاضوا كانت رواتب خشيلة، مما شكل تسوية للفساد. (بركات: 2000:535).

وفي نسق الاستحواذ، تعاطف قيمة الاستهلاك، بينما تراجع قيمة الإنتاج، وهي نتيجة مرتبة منطقياً على الحوافز الاقتصادية الشذنية والجامدة التي يوجه الأفراد نحو التكيف معها. وهذا التشكيل القيمي، يعتبر جزءاً من عملية التراجع الاقتصادي، وتدني الفاعلية الإنتاجية، التي يضعها النظام السياسي المهيمن، وهنا فإن النسق السياسي قد يلجأ إلى اعتبار منظومة القيم، وتبادل العملية الإنتاجية واقعاً معطى، ولذلك فقد يبدو بصورة مضللة أن وراء تردي الإنتاج، وتراجع المستويات الاقتصادية، تقف منظومة القيم التي يجعلها أفراد المجتمع، وليس التهب المكثف الذي يمارسه النسق السياسي، ولذلك فإن تحليل المسار التاريخي لتفاعلات الأنساق يعنى الفهم الحقيقي بالتناثر بين منظومة القيم التي يجعلها الأفراد، ومتطلبات العملية الإنتاجية.

إن استمرارية الاستحواذ، مع عدم توفر قاعدة إنتاجية مادية متجددة باستمرار، أو عدم القدرة على استثمار المواد الخام الوفيرة، قد يؤدي إلى إغراق النسق الاقتصادي في التبعية الاقتصادية التي تهر معها نعية سيامية، ويعد النسق السياسي الرابع الأول من علاقة التبعية، بحيث يحافظ على رخائه وتنعمه، بينما الخاسر الحقيقي هو المجتمع الذي يتلقى كل الآثار السلبية للتبعية، ورغم أن هذه المغولة تتجاوز صورة النسق المخلوق، إلا

إنها تمثل جزءاً من المتغيرات الهامة في الارتباطات النسقية الداخلية، مرة بفعل النسق السياسي المهيمن داخلياً، ومرة أخرى بفعل الأتساق المهيمنة من الخارج، بحيث يمارس النسق السياسي الخفي دور الواجهة بالنسبة للأتساق الخارجية. إن عدم امتثال النسق السياسي للتوجيهات الخارجية قد يلقي عليه كلفة عالية سياسياً واقتصادياً، فعلاوة على انحسار الدعم المادي الذي يتلقاه، فقد يصبح في مواجهة مباشرة مع مجتمعه، حيث لا شرعية داخلية، ولا إسناد أمني خارجي، ولكن حسابات الكلفة قد تلغي أي نقائص حقيقية بين الداخلي والخارجي، وتدعم توغل الخارجي في الداخلي مع استجابة تلقائية لتوجيهاته.

نسق الواجهة التعددية:

ينبثق نسق الواجهة التعددية، عن هيمنة النسق السياسي على الروابط المجتمعية ويشكل خاص، مؤسسات المجتمع المدني. تشكل الروابط المجتمعية جزءاً من الواجهة المؤسسة للديمقراطية للنسق السياسي الاستحواذي، ومعنى ذلك، أنها تمثل صور وأشكال ديموقراطية، لكنها فارغة المحتوى من حيث قدرتها على العمل في مواجهة تصرفات النسق السياسي. إن هذا الطابع الوجودي المزدوج للروابط المجتمعية، يقدم التدعيم السياسي للملائم لاستقرار النسق السياسي، بينما يعمل النسق السياسي من خلال القرارات التي يصدرها على تقييد حرية هذه الروابط، ويحرمها غالباً من أبعاديات نشاطها السياسي.

وبهذا المعنى، فإن الوجود المزدوج للروابط المجتمعية، يمثل قيمة هامة بالنسبة للنسق السياسي، فوجودها يعكس صورة لمؤونة الحياة السياسية وانفتاحها، وقبول التنوع والاختلاف كما قد تعمل أحياناً على إضفاء الشرعية والقبول بما هو قائم، وهذا الإجراء جزء من الضرورة الوظيفية المترتبة على وجودها بالنسبة للنسق السياسي، وهكذا يتعامل النسق السياسي المهيمن مع الروابط المجتمعية بموجب خطين متوازيين: الأول: يتمثل في السماح بوجودها، وانتشارها وتحركاتها اللامسببة أو الخدمية، بينما

الخط الثاني، يتمثل في تفردها من الفعل السياسي الحقيقي، وإحالتها إلى صور اجتماعية للواجهة السياسية، إن التعددية السياسية على هذا النحو تبدو زائفة، بل قد تكون خطرة على مصالح المجتمع عندما تسخر لخدمة النسق السياسي.

وبهذا الخصوص، يصف حليم بركات أزمة المجتمع المدني في المجتمع العربي بقوله: إن البحث في أزمة المجتمع المدني، هو بحث في ممارسات الدولة التعميرية للسلطة. لقد سلبت الدولة في مختلف البلدان العربية المجتمع من وظائفه الحيوية واحتكرتها لنفسها، وجردت الشعب من حقوقه الإنسانية، ومنها، حق المشاركة في الحياة السياسية، وحق التعبير عن آرائه المستقلة، وقد تمكنت الطبقات والعائلات الحاكمة من فرض هيمنتها على المجتمع والشعب بوسائل مختلفة منها السيطرة على العائلة والقبيلة والطائفة والدين والأحزاب والقطاعات والجمعيات والاتحادات المهنية... (بركات: 2000: 923).

يبثق عن تفاعلات نسق الواجهة التعددية مع تحالفات النسق السياسي، أو زبونية الدولة ما يمكن وصفه بـ"بنية التمايز القلنونية"، حيث تظهر القوانين بشكلينها، أو كما هي مدونة بأدق تفاصيل العدالة، لكن على المستوى العملي، تتضمن تنفيذاً حازماً على الضعفاء، بينما تراجعت وتحتسرت، أو يتعطل العمل بها أمام أصحاب القوة وحلفائهم. إن بنية التمايز القانونية تعكس، الطابع الوجودي الازدواجي العام للروابط المجتمعية، ولذلك فهي لا تخرج عن خدمة مصالح أصحاب القوة.

مقابل الروابط المجتمعية تظهر روابط السيادة. وهي تتمثل في جميع الأجهزة السيادية التي يضعها النسق السياسي فوق المجتمع، بما في ذلك الروابط المجتمعية. إن توغل روابط السيادة في جزئيات عمل الروابط المجتمعية، وتغولها عليها، يعني إلغاء الحريات وبت الخوف والرعب في المجتمع من ناحية، كما يعني خوف وقلق النسق السياسي الذي يدرك افتقاده لمقومات الحكم والشرعية الحقيقية من ناحية أخرى.

وفيما يتوافق مع هذه الحالة، يصف شرابي فعالية الدولة العربية، بقوله: إن أكثر العناصر تقدماً وفعالية في الدولة البطركية الحديثة (في الأنظمة المحافظة والأنظمة التقدمية

على السواء) هو جهاز أمنها الداخلي، أي ما يدعى المخابرات، ونجد أن جميع الأنظمة البطركية تركز على ازدواجية الدولة، بمعنى أن هناك تنظيمًا عسكرياً، بروتوقراطياً إلى جانب تنظيم بوليسي سري يهيمن على الحياة اليومية، ويشكل أداة الضبط النهائية في الحياة المدنية والسياسية وهكذا؛ نجد على الصعيد الاجتماعي العملي أن المواطن العادي ليس محروماً من حقوقه الأساسية فحسب، بل إنه عملياً أسير الدولة كذلك، يفعل به الحاكم كما يشاء. (شرايبي: 1987: 22-23).

يترتب على فعالية روابط السيادة، وهيمنة النسق السياسي، ما يمكن وصفه بـ 'التوجس الاتصالي' بالنسبة للجماهير، أو 'المخسار الاستقطاب' بالنسبة للروابط المجتمعية، وكلاهما لا تنفصل عن الأخرى. حيث يخوف أفراد المجتمع من الانتماء لهذه الروابط - خصوصاً مؤسسات المجتمع المدني - باعتبارها تمثل مساحة مواجهة فريدة مع النسق السياسي، وتحظى بأهمية سطحية ورقابية خاصة من قبل روابط السيادة. ولذلك فإن هذه الروابط تعاني من ضعف العضوية، واقتتاد القاعدة الجماهيرية. وهكذا، فإن شعاراتها وتحركاتها غالباً ما تكون مقترية عن حس الجماهير، حتى وإن كانت صادقة.

إن اقتتاد الروابط المجتمعية فاعليتها الحقيقية من ناحية، واقتتادها إلى الاستقطاب الجماهيري من ناحية أخرى، يعني المجتمع السطحي في حالة من الخوفاية، الأمر الذي يُسر عملية التلاعب به والتحكم فيه، كما يتم ضمان عدم قيامه بقفل سياسي منظم. إن جميع ردود الفعل الغاضبة خارج الروابط المجتمعية، لا ترتقي إلى مستوى الفعل السياسي المنظم، على الأقل، لأنها تفتقد إلى الوعي الجمعي المنظم، مما يثنيها في إطار الثورات الانفعالية، التي سرعان ما تنطفئ. إن البنية المفاهيمية السابقة، التي تجسد نسق الواجهة التعددية، تكشف عن طراوة، وقسوة الشبهات التي تصيب بناء الروابط المجتمعية وانعكاسات ذلك على المجتمع في ظل هيمنة النسق السياسي.

نسق التواء الشرعية:

ينبثق هذا النسق عن تفاعلات النسق السياسي والنسق الاتحادي. فالتعامل مع المعايير العامة، والالتزامات القيمة، والولاء، والطاعة، جميعها، لا تعبر عن شرعية موية حيث لا تكون قائمة على مرتكزات حقيقية للتبادل بين النسق السياسي والمجتمع. فمثل الشرعية عملية تبادلية، حيث يضحى أعضاء المجتمع شرعية على النسق السياسي مقابل الخدمات التي يقدمها ولذلك تظهر قوة المجتمع - من الناحية الافتراضية - عندما يكون بإمكانه سحب الشرعية، لكن عندما يتم انتزاع الشرعية والالتزام القيمي عن طريق التزهيب من ناحية، وترسيخ الرموز الثقافية المشوهة من ناحية أخرى، دون تقديم خدمات أو مع تدني مستويات الإشباع، فإن ذلك دليل على التواء الشرعية القائمة، وزيغها.

تشكل عملية أدلجة وتثوية الرموز الثقافية، والمعتقدات، وأنماط الفكر ركيزة أساسية في هذا النسق، وهنا تلعب المؤسسة التربوية، والمؤسسة الإعلامية، والمؤسسة الدينية دوراً بارزاً في أدلجة النسق الثقافي، وإظهار محاسن النسق السياسي، وإخفاء عثره أو تبريره، وإقناع أعضاء المجتمع بضرورة تعميق الولاء والانتماء، وتقديم الطاعة، وذلك بإظهار مرتكزات للشرعية قائمة على حقائق مبتورة واعتبارات زائفة. وهكذا، يحل التسميه الأيديولوجي، محل الحقيقة الواقعية، ويتحول إلى الواقع ذاته. وبهذا المعنى، فإن النسق السياسي يظهر مسؤولية أخلاقية زائفة عن المصالح الجمعية للمجتمع.

إن عملية الأدلجة والتسميه تشكل في عمق تاريخي لتفاعل النسق السياسي مع المجتمع وينقلها الأفراد عن طريق تنشئة اجتماعية صارمة عبر المؤسسات الاجتماعية المختلفة التي ينمون فيها. إن هذه الأدلجة التاريخية، تتركس قناعات زائفة ركيزتها إدراك الخوف وأدواته فبظهور الفعل بصورة تماثل معياري انسيابي، ولذلك فقد عرف غرامشي الدولة بأنها: "يُجسّد مركب النشاطات العملية والنظرية التي بواسطتها تقوم الطبقة

الحاكمة، ليس بتبرير وتثبيت هيبتها فحسب بل والنجاح في كسب موافقة الذين نحكّمهم. (النظر: هلال: 1996:29).

ومن هذا المنظور، فإن دراسة الدولة تتم عبر رفع الفئاع الأيديولوجي عن سلطتها بحيث توضح هذه السلطة، كسلطة طبقية تحقق لنفسها بنية مرتبطة بانصالح الاقتصادية، وهي سلطة تكمن وتمارس عبر أجهزة وكادر وقوانين تشكل في مجموعها مركباً شاملاً للسيطرة والإخضاع ويندو الدولة هنا، كبنية محمية تتمركز في تجميع السلطة السياسية المؤسسة. (المراجع السابق: 38).

وعلى نحو أكثر تفصيلاً، فإن مؤسسات التنشئة الاجتماعية تؤدي وظيفة ألتساند التنشيطي المؤدّج، بما في ذلك الأسرة، التي تأخذ صورة مصفرة عن هرمية المجتمع. وتعمل على تثبيت وغرس الثقافة المؤدّجة في بناء الشخصية، وتساندها المؤسسات التربوية والتعليمية التي تعمل على ترسيخ ثقافة نظامية تحفظ شرعية القوى القائمة، وتؤكد أحقيتها في الفعل السياسي، وتبرر وجودها في السلطة. وتتخذى الوعي بالانتقائية الإخبارية الموجهة التي يمارسها الإعلام، فتعمل المؤسسة الإعلامية على تضخيم هبة أصحاب القوة، وتبرر ما يستجد من مواقف، وفي سلسلة التساند يظهر دور المؤسسة الدينية، حيث تضع أصحاب القوة في إطار من الرمزية الثقافية المقدسة، التي تكون عادة في متهى المونوقية بالنسبة لأعضاء المجتمع وتلعب دور العبادة دوراً في ذلك. كما يظهر مكان العمل، كإطار اجتماعي يجعل فيه رمز القوة وشماهى الأفراد مع دلالاتها. والأخطر من جميع ما تقدم، هو، أن تظهر مؤسسات المجتمع المدني في سلسلة التساند التنشيطي المؤدّج، بحيث تعمل على حشر الوعي الزائف في عقول الأفراد. وتتكيف في فعلها السياسي مع الوضع القائم فتفقد قيمتها وهبتها.

إن نجاح أصحاب القوة في النسق السياسي، بالسيطرة على سلسلة التساند التنشيطي، يفضى مع مرور الزمن إلى آليات بالغة الخطورة، وهي الإنتاج الذاتي للخضوع و ألتولد الذاتي للشرعية، حيث تتولد لدى الأفراد الرغبة الذاتية بالخضوع والانصياع، ويتظرون

من يسيطر عليهم وينحكم بهم، وهي حافة شبيهة بما أطلق عليه روبرت ميشلز المظنوع
السيكولوجي لدى الجمهاير - وهو أحد العوامل التي تدفع بالديموقراطية نحو
لاديجاركية - (انظر: زايد: 1998:82). ولذلك ينطب الأفراد فديرتهم على سحب
الشرعية، فتدقق عملية إضفاء الشرعية بصورة تلقائية بعيداً عن مرتكزاتها الحقيقية.

يقول حليم بركات، في كتابه الديموقراطية والمعدالة الاجتماعية، واصفاً بعض
مؤسسات الأدلجة في الدول العربية: لقد سلب الشعب من حقه بالتفكير في بناء
مؤسساته الطوعية وإدارتها، وجعلها قادرة على المساهمة الفعلية في عملية إنشاء المجتمع
والتفافة، ليس هناك سوى عدد محدود من المؤسسات غير الحكومية، وحيث توجد ينتهي
الأمر بوقوعها تحت نفوذ القوى المتحكمة بمصير المجتمع، بل قد تحولت مؤسسات الثقافة
والإعلام إلى مؤسسات تابعة للأنظمة، فتعمل على تشويه الحقائق، إذ تبرز ما تريد وإن
كان زائفاً، وتطمس ما لا ترغب بسماعه وإن كان صحيحاً، وإضافة على ذلك، تمارس
الرقابة على الفكر ويتم شراء الضمائر، ويقمع الأفراد الذين يصرون على قول الحقيقة.
(بركات: 1995:122).

ويؤكد مهدي عامل: "... ومن يدرس التناقض العربي الترامن، يتضح له أنه
ليس في طابعه الغائب إلا نقلاً لثقافة النظام ومحاكاة لأرائه وأهوائه، إن هذه الثقافة، هي
ثقافة إنتاج السلطة وثقافة قمع الإنسان واستهلاك طاقاته..." (عامل: 1989:58).

وقبما يتعلق بالدين والمؤسسة الدينية يؤكد عامل: كلما تمأسس الإسلام (أي
استحال مؤسسة)، كان في وجوده المؤسسي هذا، جهازاً سلطوياً - أو على حد تعبير
أكتوسير - جهازاً أيديولوجياً للدولة، فبما أسسته - لا يترتمته - بنحاز الإسلام إلى
الطبقات المسيطرة ونظام سيطرتها الطبقي، بل بنحاز الدين بعامته هذا الانحياز. (المرجع
السابق: 261).

ويلاحظ أدونيس أن بنية المعرفة - الثقافة العربية هي أيديولوجية، فهي سادت
وتسود النظام - المؤسسة، وهي التي وجهت وتوجه سياسات النظام - المؤسسة. ويرى

أن الثقافة المعارضة التي نشأت خارج أطر النظام - المؤسسة، هي أيديولوجيا كذلك، فهي تتحدث بلغة الثقافة السائدة التي تناهضها، وفي سياق مفهوماتها ومعطياتها، إنه في تسييس الكلام، من يخالف فكر النظام السائد، أو فكر النظام المعارض، يقطع نسيانته، وتسييس الكلام الملني على هذا المستوى، يؤدي إلى أن يأخذ النظام دور الملقن، ويأخذ المواطن دور المتلقن، هذا الفكر العربي انسانيته نظاماً ومعارضة، لا يشوه الواقع والحقيقة وحدهما، وإنما يشوه اللغة والمنطق. (المرجع السابق: 63).

إن نسق التواء الشرعية، على نحو ما تقدم، يكشف عن خياب وظائفة الفكر. حيث يدخل الفكر في إطار الصورة، فتندم قيمته في بث الوعي والتعبير، وبهذا المعنى يتحول أهل الفكر والمثقفين إلى أدوات تبريرية بيد أصحاب القوة، وتعبير ماركسي، فإن هؤلاء المثقفين وأصحاب الفكر (مندوبين) للوعي الزائف، وليسوا مثقفين (ثوريين) يفكرون شيفرة قوانين التاريخ. (تورين: 1997:147).

كما يؤكد غرامشي: إن وحدة الفكر العضوية والمثاقفة الثقافية، لا تصبحان ممكنتين إلا إذا قامت بين أهل الفكر والبسطاء وحدة كذلك التي تقوم بين النظر والعمل، شريطة أن يكون أهل الفكر قد جعلوا أنفسهم مفكرين عضويين لتلك الجماهير، يمدون ويوحسون المبادئ والمسائل التي تثيرها تلك الجماهير بنشاطها العملي، وذلك بإقامة كتلة ثقافية اجتماعية. (تكسيه: 1972:156).

يمثل نسق الولاء الزائف - كنسق فرعي - النتائج عن توغل الالتزامات القبلية المؤجلة في بنية الروابط المجتمعية، رافداً رئيساً لنسق التواء الشرعية. إن دخول الالتزامات القبلية المؤجلة والسلبية للحرية، إلى بنية الروابط المجتمعية، يعني أنها قد تطلعت، وأصبحت أكثر تنظيمياً، وهذا يقضي إلى إلزام بالانصياع أكثر قوة، ودفع أكبر باتجاه الامتثال والولاء الزائف. إن هذه المسألة تشير إلى وجود نظامي (مؤدلج) حقيقي للثقافة المجتمعية، حيث تتأطر ثقافة النظام السياسي مع نفيها المفترض الغائب، وتتوحد معه، في كل استلابي، يكرس الولاء لنسق السياسي المهيمن.

إن هذه الصورة، تبدي النظام السياسي كآلة ساحفة للألساق المجتمعية الأخرى مرة بالاستحواذ ونتائجه المباشرة، ومرة أخرى باستخدام الواجهات الديمقراطية الدعائية، ومرة ثالثة باستخدام الأدلجة والنموه الثقافي الذي يستحضر الشرعة والولاء المتزعز. نتيجة ذلك تحط الطاقات العقلية وتضمحل الإرادة في التغيير، ويظهر المعجز والاعتراب في أعلى مستوياته إلى درجة أن المجتمع لا يوجد فيه نقيض للنظام السياسي من داخله، وعلى حد تعبير أدونيس كغد تجرهره قساوت فيه النقائص جميعاً، إنه الواحد المثلث بوجوده، نيس فيه مكان الفراغ، الفراغ خارجه، هامش يحمله الفرد، ويبقى فيه في موقع انعدم يجابه الوجود بنفسه، والنظام في موقع الوجود لا يأبه للفرد له حضوره الساحق، ولل فرد الغياب شبه الساقق. (انظر: عامل: 1989: 55-56).

وفي إطار تفاعل النسق الاتماني مع نسق الروابط المجتمعية - أي نسق الولاء الزائف - تحسر اللطافية للانتماء العام، أو المصلحة العامة العليا، ولهذا يغيب مفهوم العام حيث أن البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة تنجح على تمركز اهتمام الأفراد والجماعات وانشغالهم بالشؤون الخاصة وتلك التي لها مردود مباشر وأني ومنفعة شخصية على حساب الاهتمام بالدروب بالشؤون العامة التي تعود منفعتها على المجتمع ككل. ومن مؤشرات غياب مفهوم العام في المجتمع العربي. مدى انتشار المؤسسات والجمعيات التي تعنى بالمصالح الخاصة الضيقة فحسب، كالجمعيات العائلية والمحلية والدينية التي تقوم على مفهوم الحنة والرحمة، وليس على مفهوم العدالة الاجتماعية أو المصلحة العامة بالمقابل مع تلك التي تعنى بالشأن العام للمجتمع والأمة ككل بصرف النظر عن الخلفيات والانتماءات الجزئية. (بركات: 1995: 103).

ونتيجة تفاعل النسق الاتماني مع النسق الاقتصادي يظهر نسق سوق الامتلاك والعمل المضطرب، إن النسق الاتماني يزود النسق الاقتصادي بطاقات إنتاجية ذات دافعية مثدية، وثقافة مشوكة حول العمل وقبته، والطموح، والرغبة في الإنجاز، مع غياب المهارة اللازمة للإنجاز، وبالمقابل فإن النسق الاقتصادي يزود المنتجين بمسوى

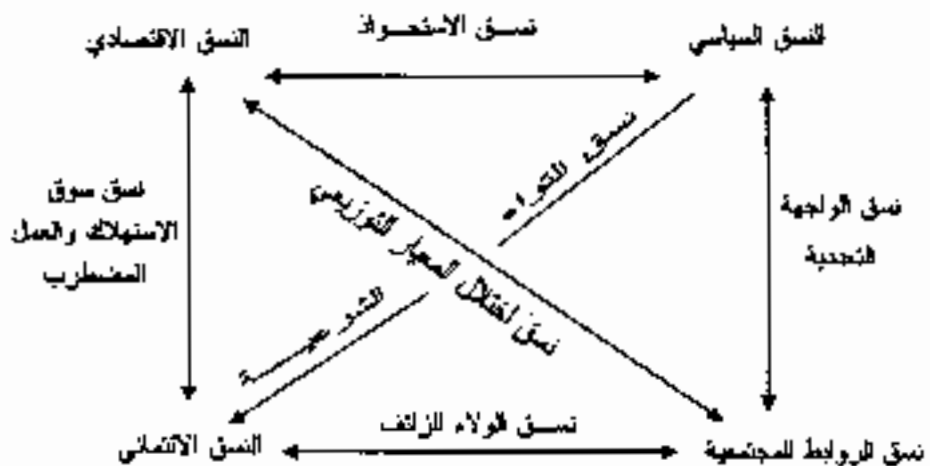
متدني من الدافعية للعمل، وبشكل أساسي، ندني مستوى العائد الذي يتلقاه المنتجون في العملية الإنتاجية.

إن تبادل الممتلكات المشوهة بين النسق الاتصالي والنسق الاقتصادي، يؤدي إلى ترويدي نوعية المنتج والمنتج في آن معاً، بينما يظهر التضخم في الاستهلاك، حيث يتطور شكلاً من الاستهلاك الذليل، بموجب ميل المجتمع إلى الاستهلاك بما لا ينتج، ويعود ذلك إلى عدم الثقة بمهودة ما ينتجه النسق الاقتصادي. إن أعضاء المجتمع بما في ذلك المنتجين أنفسهم يدركون تشوهات الإنتاج، ورداءة المادة الخام، ولذلك فإن أصحاب القوة في النسق السياسي والحاشية وذوي الثراء العريض - التحالف الاستحواذي - يتسلخون بصورة شبه تامة عن منتجات النسق الاقتصادي. ويرتبطون باستهلاك تجبري تبعي، إن هذا الإجراء الاستهلاكي، يمثل حافزاً استهلاكية، أو قدوة استهلاكية لكل الفئات القادرة على اندخول في دائرة هذا الشكل الاستهلاكي، حيث يفرق الاستهلاك في إطار من الترفية المرتبطة بالمكانة الاجتماعية والهوية والثروة، ولذلك فإن الاستهلاك الترفي يعد إحدى الآليات الهامة في إبراز التمايزات الاجتماعية، وتفاضلات القوة داخل المجتمع.

ويظهر نسق اختلال المعيار التوزيعي، نتيجة تفاعل الروابط المجتمعية المزدوجة مع النسق الاقتصادي، الذي استحوذ النسق السياسي على عنبراته، حيث تتعطل قدرة الروابط المجتمعية على وضع معايير توزيع الموارد، وتفقد وظيفتها الرقابية والتنشيرية. إن هذه الحالة تمثل ركيزة أساسية لفوضى التوزيع، واستلاب الموارد من كل يد تلوها. ولذلك فإن النسق الاقتصادي لا يؤكد استحقاقات الموارد، ولا يحكم إلى معايير ضابطة حقيقية، ويعتقد إلى أسس واضحة لتبرير الاستحقاقات، والتي تتم هادة بناءً على معايير موضوعية تساعد في بلورتها وضبطها الروابط المجتمعية.

ومن هنا، فإن الروابط المجتمعية توجد بمنأى عن ترتيب الاستحقاقات (الموازنة) سوى شكلياً، بل غالباً ما تميل إلى إقرار التشوهات التي تصيب الاستحقاقات، وقد

نبرها وتضفي عليها شرعية استرضاء لأصحاب القوة في النسق السياسي، إن أصحاب القوة في النسق السياسي يمثلون المصدر الحقيقي لاختلال المعيار التوزيعي، وتآكل الاستحقاقات، ولذلك فإن مصادقة الروابط المجتمعية، وشرعيتها لشبهات الاستحقاقات استرضاء لأصحاب القوة، تؤكد المثل القائل لكل شيء سعراً، حيث يصبح للمتفذين في الروابط المجتمعية ثمتهم الحقيقي من أجل المصادقة وإضفاء الشرعية، بالإضافة إلى الخوف المضر كدافعية لإضفاء الشرعية.



النموذج (35): الأمتالي لمجتمعية للتوازن التفاضلي

4-7: التغير الاجتماعي (الالتقاء بنظرية الصراع - كسر الحلقة المفرغة)

لقد أظهرت المحاور السابقة، أن التوازن التفاضلي ينعكس في حلقة مفرغة تضع الفعل الاجتماعي في مأزق الامتثال والخضوع لمطالب القوة، حيث تعمل الضافة السائدة والمعايير الاجتماعية على تكريس الخضوع، وتضفي شرعية على مطالب القوة، وتضع الفكر والفعل في مسارات محددة وفقاً لمطالب أصحاب القوة، وما يتقدم مصالحهم. إن فاعلية المعايير الاجتماعية تخرج مع الخوف المضر من القهر المادي، الذي

يلجأ إليه أصحاب القوة أحياناً، لكن الاستخدام المستمر للمعايير الاجتماعية والأدلة والنموذج، هو ما يحقق بالفعل، السيطرة التامة لأصحاب القوة مع هامش وهمي من الحرية، حتى أن المرء ذاته قد يصبح من أدوات القوة التي تعيد إنتاج الثقافة المؤدية، وتكرس الوضع القائم، وهذا ما يعكس بحته الصورة المظلمة حول إمكانية التغيير، وكسر الحلقة المفرغة، بعد أن تكلمت مع طول الفترة الزمنية، ورسخت دلالاتها الرمزية في أذهان الأفراد.

إن جميع ما يحصل من تغيرات في إطار التوازن التفاضلي، لا تخرج عن مصلحة القوة المسيطرة وهي غالباً ما تكون تغييرات شكلية لا تصيب صميم جوهر البنى الاجتماعية والثقافية، ولا تؤدي إلى تحرر الفعل وانعناقه من الأغلال التي تكبله، وهذه التغييرات تقع في إطار دينامية التوازن التفاضلي أو التوازن التفاضلي الدينامي. ومن هنا فإن التغييرات الحقيقية، هي التي تصيب جوهر التوجهات المعيارية والقيمية للفعل. لكن في خلفية مشكلة التغير الاجتماعي، تقع المصالح المكتسبة الراضخة، التي أحاطت بها منظومة قيمية معيارية لمدة زمنية طويلة، ورسختها في توفعات الدور، ولذلك فليس من مصلحة أصحاب القوة القائمة أن تجري أية عملية تغيير تقترب من البناء المعياري والقيمي المرتبط بمصالحهم ويعمل على إختفائها.

إن بداية التساؤل عن شرعية وأحقية أصحاب القوة والمصالح التي تقاوم التغيير، يقتضي ضمناً أن هناك قوى دافعة باتجاه التغير الحقيقي، وحتى تشكل هذه القوى، ينبغي أن يتشكل اقترافاً ضمناً يرتبط بتشكيل الوعي، حيث يمكن اعتبار الوعي، المحرض الأساس لانتقال التغير وظهور التقبض للقوة القائمة، وبشكل خاص التقبض الداخلي الحقيقي، ولكن مع ذلك، يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التفاضل، يمكن اعتبارها بمثابة نماذج للتغير المحتمل المرتبط بالتوازن التفاضلي.

أولاً: التغيير الراديكالي (من القاعدة إلى القمة)

رغم كل ضروب الأدلجة والتموية الذي يمارسه أصحاب القوة عبر الزمن، فهناك أقلية من الفاعلين الخاضعين، يمكن وصفهم بالأقلية الواهية، يدركون حقيقة الإجحاف الذي ينطوي عليه التوازن القائم بآلياته المختلفة، وضروب الاستغلال الكامنة خلف الجدر والحواجز المعيارية، والهيمنة التي تقف وراء التصريحات والإجراءات الدعائية، لكن وعي الأقلية لا يعني بالضرورة الدافعية إلى التغيير، فقد تكون الأقلية غير منظمة أصلاً، أو لا تمتلك الجرأة على الإقدام باتجاه التغيير، أو إعلان المقاومة، أو ليس لديها رغبة وإصرار على التغيير، وهكذا، فإن انبثاق الوعي التحرري لدى الأقلية يحتاج في المقام الأول إلى التنظيم ومن ثم الجرأة والإصرار على المقاومة والتغيير، ثم يعقب ذلك المبادرة الفعلية للمقاومة، وبطبيعة الحال، فإن الوعي التحرري بهذه الصيغة، يستلزم تضحيات باهظة الثمن، خاصة عند رواد المقاومة والتغيير. لكن الإصرار على المقاومة، مع بذل التضحيات عبر الزمن، يخلق آيديولوجيا المقاومة لدى الأقلية، بحيث تبرر ما يقوم به الأفراد، وتحدد آلياته ومساراته المستقبلية.

ولكن، المسألة الأكثر فاعلية فيما يتعلق بالوعي التحرري هي الانتشار، أي شيوع الوعي بين الغالبية العظمى من الفاعلين الخاضعين. إن عملية انتشار الوعي، ترتبط بزيادة حدة الظروف الموضوعية الدافعة للصراع، كزيادة شدة الحرمان والظلم، بالإضافة إلى انحسار الإثبات، حيث تفضي هذه الظروف إلى ظهور الميول الأولية للصراع لدى الجماعات المحرومة، وتتضمن مشاعر الاستياء والكراهية والعداء. ربما لا تظهر هذه الميول بصورتها العلنية لشدة ضغوطات القوة وهيمنتها لكن ذلك لا يلغيها، إنما يعمل على تراكمها وتجميعها وزيادة حدة انفعاليتها. إن وجود الفاعلين الحاملين لهذه الميول يمثل قاعدة حافزية للصراع، يمكن استمرارها بشكل فعال في نشر الوعي التحرري من قبل الأقلية الواعية.

إن استثمار القاعدة الحافزية للصراع، من قبل الأقلية الواعية يتوقف على إمكانية تنابع العمليات المفضية إلى الصراع والتغيير ومن أهمها ما يلي:

(1) تنظيم الأقلية الواعية وظهور القيادة، فننظيم الجماعة يبدؤ على التماسك والإصرار على تحقيق الأهداف، ووضع معايير وقواعد للعمل. بالإضافة إلى الشعور بالمسؤولية تجاه الأهداف والمثابرة على تحقيقها. وكل ذلك يُشير إلى تبلور الأيديولوجيا التي تمثل مصدراً لجاذبية الجماعة، لكن جميع ما تقدم لا يتصل عن ظهور القيادة ذات الشرعية، التي يمكنها توجيه الأعضاء والتأثير بهم، بالإضافة إلى قدرة القيادة على استنهاض الحافزية الصراعية الكامنة لدى الخاضعين. إن فكر القيادة والأيديولوجيا التي تحملها، تقدم تشخيصاً للمشكلات التي ترضب الجماعة في نصحيحها، وتبرر إجراءاتها وتطبيقاتها الممكنة ويرتبط بذلك التكتيكات أو الأساليب التي نطرحها القيادة من أجل تعزيز وزيادة ولاء الأعضاء واستقطاب أكبر عدد ممكن لمعضية الجماعة وكل ذلك يتطلب قيادة مخلصّة ومتفانية في أهداف الجماعة. وهكذا فإن قدرة القيادة والجماعة الواعية المنظمة على صياغة نسق أفكار تحررية مقنن، وطرح التكتيكات الملائمة لاستقطاب الخاضعين، يعد خطوة أول هامة في نشر الوعي التحرري.

(2) ومن الاعتبارات الهامة لنشر الوعي التحرري، زيادة فرصة الاتصال مع الخاضعين وحشدتهم، وجذبهم نحو الأهداف التحررية، إن تتيّد حرية تحرك الأقلية الواعية من قبل أصحاب القوة، يحون دون تشكيل قنوات اتصال فعالة مع الخاضعين، الأمر الذي يمنع تدفق الوعي التحرري نحوهم. ولذلك فإن قنوات الاتصال الفعالة تظهر بانساق الفرصة السياسية، أي، فرصة سماح الجماعات المهيمنة بتكوين تنظيم للمصالح المعارضة إن سماح الجماعات المهيمنة بتشكيل الجماعات المعارضة، هو بمثابة، صناعة التقيض الداخلي الحقيقي. لكن يبقى الأمر متوقف على هامش الحرية الفعلي لهذه الجماعات،

ومستويات التحرك المتاحة لها. غير أن قدرة الجماعة الواجبة على الاستفادة من المصادر المتوفرة، بما في ذلك الفرصة السياسية، قد يهيئ أمامها بيئة مواتية للاتصال بجمهور الخاضعين.

(3) إن وجود القاعدة الخافضة للصراع، لا يقود بالضرورة إلى انتشار الوعي التحرري، حتى مع توفر عنصر الاتصال، ولذلك فإن استجابة القاعدة الخافضة للصراع للوعي الذي تحاول الأقلية نشره بعد أمراً بالغ الأهمية، حيث أن اكتساب الأفراد لخافضة اغترابية متوغلة في أعماق نفوسهم لفترة زمنية طويلة، قد يحول دون استجابتهم لمطالب التحرر بسهولة، حتى مع ميول العداء والكراهية التي يمتلكونها. وهنا تكمن خطورة استمرارية التوازن التفاضلي. ولكن استمرارية انحسار الإشباع، وتزايد الحرمان، مع تزايد المضغوطات، قد يؤدي إلى نشوب الوعي التحرري من قبل الخاضعين، وانتشار الأيديولوجيا التحررية بينهم، مما يؤدي إلى تشكل استقطاب صراحي تدريجي بين الجماعات، وهو مؤشر حقيقي عنى بداية فاعلية الوعي التحرري، ثم تترجم مشاعر العداء والكراهية، إلى مظاهر علنية للصراع، كالتاحتجاج والإضراب، والمقاومة العلنية، وعند هذا الحد يمكن القول بأن الجماعات المحرومة قد تحولت من شبه جماعة إلى جماعة صراع، حسب تعبير دارتدورف، أو من طبقة في ذاتها إلى طبقة لذاتها حسب الطروحات الماركسية. تزداد حدة المظاهر السابقة، بزيادة سوء الوضع البنائي القائم. وبازدياد نصيب القادة من الامتيازات والمكاسب المتحققة، وقد ينطبق الأمر على الجماعة الخاضعة بأكملها؛ فعندما يتحول حرمانها من شبه المطلق، إلى حالة إشباعية أفضل، تزداد الروح التضائية، وتزداد شدة الصراع (مدى ارتباط أعضاء الجماعة) ويزداد عنف الصراع (درجة الانتظام والاستمرار)، مما يزيد من فرصة التغيير البنائي وإعادة توزيع المصادر. ويعد معدل التغيير البنائي مؤشراً على قوة جماعة الصراع المشكّلة، وشدة وعنّف الصراع.

ويمكن استكمال منطق العمليات المفضية إلى الصراع والتغير، من خلال الفضاءيا الضابطة التالية:

أولاً: إن اصطدام المعايير الاجتماعية مع المستويات المتدنية من الإشباع والحرية والعدالة، يفقدها قيمتها في تبيته التوازن التضاهلي بصورة تدريجية، ولذلك فإن عدم قدرة أصحاب القوة على تصريف التوترات الإشباعية والضبطية والميول الأولية المرافقة لها، قد يضعف القيود المعيارية، ويميط اللثام عن حقائق نشوهات المعنى في مستويات القوة والعدالة والحرية.

ثانياً: إن تكشف نشوهات المعنى، لا يقود بالضرورة إلى انفجار الصراع، إذ يتوقف الأمر على مدى نسلل العمليات المفضية إلى الصراع - الموضحة سابقاً - ولذلك فإن إحكام أصحاب القوة قبضتهم على البناء، وقدرتهم على استخدام القهر كوسيلة بقاء نهائية يحول دون انفجار الصراع. بالإضافة إلى ذلك فإن انفجار الصراع قد لا يفضي بالضرورة إلى التغير، أو التغير الفعلي الشمولي، بل قد يؤدي إلى مزيد من الهيمنة، وقرصن قيود معيارية جديدة؛ وذلك عندما لا تتجح القوة التحررية في الإطاحة بالقوة المسيطرة، فالمراجعة قد تنطوي على مخاطرة حقيقية، وقد تكون نتائجها أكثر سلبية مما كان قائماً، لذلك تبرز هنا، أهمية القيادة في إدراك تكاليف النصر والهزيمة، كما تبرز أهمية تشكيل قوة تحررية تكون أكبر من القوة المسيطرة.

ورغم ذلك، فإن تكشف نشوهات المعنى، والدخول في صراع مفتوح مع القوة المسيطرة، يؤكد حقيقة هامة بالنسبة للخاضعين، وهي - كما يوضح ألف نلسن Alf Nilsen -: [إن بناءات السيطرة والاستغلال ليست مجرد بناءات معطاة مسبقاً، تفرض ذاتها على جماعات معينة وتعمل حسب منطقتهم، إنها منتجات تاريخية، خلقت ويماد خلفها من خلال الجدال بين المتعارضين أي الجماعات المسيطرة، والجماعات الخاضعة. (Nilsen:2004).

ثالثاً: إن الصراعات المنبثقة عن التوازن التفاضلي، تكون شديدة وعنيفة، لأن عدم قدرة الأفراد على تصريف المبول الأولية بسهولة وبسرعة يؤدي إلى تراكم احتقانات وجدانية سلبية مع جهود البناء، ولذلك يرتبط الأمر هنا، بمدى لجوء أصحاب القوة إلى إحداث انفراج في البناء بصورة متكررة. إن ازدياد تكرار نشوء التوترات مع ازدياد تكرار تصريفها من قبل أصحاب القوة، قد يسمح بتنظيم الصراع تنظيمياً معيارياً، مما يحافظ على ديمومة واستمرارية التوازن التفاضلي القائم.

رابعاً: إن تمسك القوة التحررية، بنموذج نسقي جديد، يعبر عن المصالح الجمعية وتغيب فيه المعاناة السابقة، بضمي قدرأ من الانتظام على المرحلة الجديدة عقب الإطاحة بالقوة المسيطرة. إن غياب هذا النموذج، والأيديولوجيا التي تحكمه قد يؤدي إلى حادة من الغرضي، أو على حد تعبير ميرتون فوضى ثقافية Cultural Chaos، أو ربما حالة من الأتومي على حد تعبير دوركايم، أي غياب الأدوار التقليدية، المرتبطة بوظائف المجتمع، وليس وظائف الأفراد، حيث أن فقدان الأدوار يعني فقدان المجتمع وطاقته، وتبعاً لذلك تفقد المفاهيم معناها، والعادات والقناعات، وتكون القيم غير محددة لأن التوازن هو قاعدتها. (Ortmann: 2000:1).

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن الظروف البنائية الجديدة، قد تعكس الوضع التفاضلي السابق ذاته، وقد نفضي إلى اختراقات جديدة من قبل أصحاب القوة في الوضع الجديد القائم، وسيادهم عن المبادئ التي كانوا يتمسكون بها، ويتوقف هذا الأمر على مدى مأسسة المطالب التي كانت تمثل منطلقات للعملية الصراعية، ومدى تمسك الأفراد بها، ومستوى إعادة إنتاجها في الممارسة العملية، إن مأسسة مطالب التحرر تشكل كانبجاً للاختراقات، أو تحول دون عودة نمط السيطرة السابق.

وهذا السبب، فقد أكد فوكو بأن التحرر من السيطرة ليس كافياً حتى نكفل الحرية فإلهم، هو تأسيس أنماط جديدة من السلوك، والاتجاهات، وأشكال التنافس التي تعمل على تقوية وتدعيم الطرف الضعيف غير المحصن، وبهذه الطريقة نضمن أن علاقات القوة التناوبية لن تتجمد في هيئة علاقات سيطرة، كما نضمن ممارسة الحرية Practice of Liberty، التي تمكننا من لعب القوة بأقل سيطرة ممكنة. (Foucault: 1988:298)

ثانياً: التغير الاستراتيجي - التكيفي (من القمة إلى القاعدة)

لقد أظهرت الشروحات المرتبطة بالتغير الراديكالي، أن قدرة أصحاب القوة على نصريف التورات الناشئة بصورة مستمرة، قد يؤدي إلى المحافظة على ديمومة التوازن التفاضلي، حيث أن عملية التغير تجري تحت سيطرة أصحاب القوة، مع تقديم بعض الامتيازات للخاضعين. إن مراقبة أصحاب القوة لردود فعل الخاضعين، ومبادرتهم بتصريف الميول الأولية الغائبة المرتبطة بها، يؤدي إلى استرضاء الخاضعين، كما يؤدي إلى تكيف التوازن التفاضلي عبر الزمن. إن استرضاء الخاضعين، أو التحايل عليهم، يأتي في مرحلة حوضائية الميول الأولية أي، قبل استثمارها في تشكيل وعي حقيقي منظم وواسع النطاق، ولذلك فإن التغير الاستراتيجي التكيفي، يمثل استراتيجية هامة في فناء الميول الأولية وهي في مهدها.

وهكذا، عندما يخشى أصحاب القوة، تقاوم التورات، وانتشار الوعي، وعدم فاعلية الأدبجة، والتمويه، مع عدم الرغبة (أو القدرة) في ممارسة الفكر المادي الصريح، فإنهم يلجأون إلى استرضاء الجماهير، عن طريق إجراء بعض الإصلاحات، وتقديم بعض الامتيازات التي لا نصيب جوهر التوازن التفاضلي القائم. وبذات الوقت تحافظ على بقاءه إن التغير الاستراتيجي التكيفي، يُبقي على هيكلية المعنى قائمة، وتظهر تشوهات في مستوى القوة (سيطرة - خضوع) وفي مستوى الحرية (حرية - قيد)، كما تظهر في مستوى العدالة (عدالة - إجحاف)، إن إجراء التغير من القمة إلى القاعدة، مع بقاء تشوهات المعنى قائمة يكشف عن التغير بفعل تقيض ذاتي زائف.

ولكن، ضمن المجال الزمني، يمكن أن تلعب تجربة الخضوع، دوراً حاسماً، في إبطال فاعلية التغيير الاسترضائي - التكيفي، حيث يتعلم الخاضعين أن التغيير من فوق أو من القمة هو تغيير زائف. وأن ما يجري من تغيرات، لا تصل إلى صميم مصالحهم، ولا تنعكس على رفاهيتهم، لذلك، فإن التغيير الاسترضائي التكيفي، قد يفنق قبته، وفاعليته مع مرور الزمن، بل قد يبرز عدم الثقة بالقوة المسيطرة، وإجراءاتها الإصلاحية المستقبلية، وهنا، تبدأ عجلة التغيير التراديكالي بالدوران، وقد نستمر تجربة الخضوع وعدم الثقة بإجراءات القوة المسيطرة من قبل الأقلية الواعية، وتشكل مرطون قدم لها في نشر الوعي التحرري.

ثالثاً: التغيير بفعل قوة خارجية.

قد تشكل القاعدة الحافزية للصراع، وتظهر الأقلية الواعية المنظمة، وتكشف تشوهات المعنى مع الحساس الإشباع، لكن الفرصة السياسية لا تنشق، مما يحول دون الاتصال الفعال، وانتشار الوعي التحرري، وتشكل جماعة صراع حقيقية، بل إن أصحاب القوة يشددون رقابتهم وضبطهم، وقد يلجأون إلى انفجر المادي الصريح بصورة مستمرة. إن استمرار علاقة القوة على هذا النحو، يكشف عن اتوترات والاضطرابات ويجعلها تظفر على السطح، وقد تشكل هذه الحالة، قاعلة حافزية شرعية للصراع من قبل قوة خارجية تتعارض مصالحها، مع مصالح القوة المسيطرة، وتفوقها من حيث إمكاناتها الصراعية. إن التفاء الحافزية الخارجية للصراع مع الحافزية الداخلية للصراع، بالإضافة إلى اغمار تحالفات القوة المسيطرة (داخلياً وخارجياً). سهل من عملية الإطاحة بها.

وهنا، تهمد الإشارة إلى أن التقبض الخارجي قد يصبح نهالاً في صياغة حالة نسبية جديدة مستقرة، وقائمة على المصالح الجمعية، بثلاثة شروط أساسية، هي:

أولاً: اكتمال ونضج شروط التقبض الداخلي، من حيث الوعي وشموليته والمبادرة الفعلية للتغيير، بالإضافة إلى امتلاك الأفراد اتجاهات إيجابية نحو أهداف القوة

النظرية المعاصرة في علم الاجتماع

الخارجية، ومقاصدها. إن اكتمال شروط التقيض الداخلي على هذا النحو، يعني، أن القوة الخارجية لا تمتلك دعوة للتغيير مغتربة عن وهي التقيض الداخلي ومطالبه، مما يهيئ فرصة الاتفاق على شروط المرحلة الجديدة واستقرارها.

ثانياً: يترتب على ما تقدم، ضرورة اتفاق التقيض الداخلي والتقيض الخارجي على معالم المرحلة الجديدة، مع إعطاء الفرصة الحقيقية للتقيض الداخلي لصياغة المرحلة وفق مطالبه الحقيقية وبذلك، تكون معالم المرحلة الجديدة نابعة من متطلبات التقيض الداخلي وطموحاته وليست مغتربة عنها.

ثالثاً: أن يجعل التقيض الخارجي مقاصد ونوايا حسنة لإزاء مطالب القوة والعدالة والحرية المرتبطة بالتقيض الداخلي، ومعنى ذلك أن التقيض الخارجي لن يعمل محل القوة المسيطرة السابقة، ويمارس هيمنتها، مما يقضي إلى مرحلة استقرار جديدة فعلية.

4-8 ملاحظات ختامية:

أولاً: إن صياغة نموذج التوازن التفاضلي على النحو السابق، توضح إمكانية احتواء النظرية البنائية الوظيفية لنظرية الصراع، أو أن هناك إمكانية للتجسير بينهما، ومثل هذا الإجراء يساعد في تفسير الصراع من خلال وصف الظروف الفعلية التي أدت إليه.

ثانياً: يتحقق التوازن التفاضلي عندما تتأسس علاقة القوة القائمة مصلحياً على المعايير الاجتماعية، بحيث تركز عملية التماسك خدمة مصالح الطرف الأقوى في العلاقة، وتعمل على تغليب الإجحاف والتخضوع والحرمان الذي ينشأ عن هذه العلاقة. ومن هنا، فإن التوازن التفاضلي، يدوم ويستمر بفعل المعايير الاجتماعية الماسمة والعناصر الثقافية المزدوجة صوماً، إن استمداج

الفاعلين للمعاصر الثقافية المؤدجة يجعل الفعل الاجتماعي يتحرك بموجب قصور ذاتي مصلحي ومعيارى، يمنح القوة القائمة شرعية زائفة.

ثالثاً: لقد تضمن التوازن التفاضلى مظاهر رئيسية للتمايز تنعكس في المستويات التحليلية المختلفة، المستوى الأول (الطوعية المقيدة)، وجاءت مظاهرها الأساسية على النحو التالي: التفاعل وتفاضلات الحرية - القيد، والتمكين التمايز، وتغاير أنظمة الغايات، وتصدع البيئة الداخلية للمعايير الاجتماعية. المستوى الثاني (أنساق التفاضل: حلقة مفرغة لمأزق الفعل الاجتماعي)، اشتمل على ثلاثة أنساق تحليلية هي: ازدواجية النسق الاجتماعي وتكامله، وأدلة وتغويه النسق الثقافي، ونسق الشخصية أداة القوة ووجع الأدلة والنموه. المستوى الثالث. (الأنساق المجتمعية للتوازن التفاضلي)، فقد تضمن هيمنة النسق السياسي على ثلاثة أنساق أساسية هي: النسق الاقتصادي، ونسق الروابط المجتمعية، والنسق الاتعاني، وقد نتج عن هذه الهيمنة ثلاثة أنساق أساسية هي: نسق الاستحواذ، ونسق المواجهة التعددية، ونسق الثواء الشرعية. كما انبثقت أنساق فرعية أخرى مثل، نسق الولاء الزائف، ونسق سوق الاستهلاك والعمل المضطرب، ونسق اختلال المعيار التوزيعي.

رابعاً: هناك ثلاثة أشكال محتملة من التغيير الاجتماعي، الذي يعمل على كسر الحلقة المفرغة لمأزق الفعل الاجتماعي في التوازن التفاضلي وهي: التغيير الراديكالي (من القاعدة إلى القمة) وهذا الشكل يمثل نقطة الالتقاء مع نظرية الصراع، والتغيير الاسترضائي التكميلي (من القمة إلى القاعدة)، والتغيير بفعل قوة خارجية. وبالنسبة للتغيير الراديكالي فهو يبدأ عندما يمي الحاضرون حقوقهم المستلبة، ويأخذ هذا النوعي بحداً تنظيمياً يفوق إلى مقاومة منظمة.

5- الخاتمة

تقد أتت عملية توليف القوة والمعنى، بين النظرية الوظيفية ونظرية الصراع على نهايتها، وقد بات واضحاً أن الجزء الهام والأكثر إيجابية في هذه الدراسة هو * نموذج التوازن التفاضلي* الذي تضمنه الفصل الثالث والذي يبرز الطيعة التكميلية لانتشين من أهم النظريات السوسولوجية أي النظرية الوظيفية ونظرية الصراع، أما بالنسبة لإلقاء الضوء على تفاعلات القوة والمعنى في النظرية السوسولوجية، كما تضمنها الفصل الأول من الدراسة، فإن أهميتها تتبع من إبراز أهمية النظرية السوسولوجية في تقديم فهم وتفسير لأكثر جوانب الحياة الاجتماعية أهمية وخطورة، وهي عمليات السيطرة والمضروع، كما أن تحليل طروحات بارسونز ونقدتها في الفصل الثاني من الدراسة، أظهر جوانب التقص والتقصير في طروحات بارسونز حول الفعل الاجتماعي، وكذلك الجوانب التي يمكن استثمارها لالتقاء بطروحات نظرية الصراع.

ثمة مغزى يتطوي عليه نموذج التوازن التفاضلي سواء من حيث المنطلق التحليلي، أم من حيث البعد الأيديولوجي، وهو تجاوز ثنائية البنية في علم الاجتماع على نحو إجرائي محدد، إن فهم الموقف الإنساني من خلال المنظورات التي تركز على البنية هو أمر خاطئ، كما أن فهم الموقف من خلال المنظورات التي تركز على الفعل والفاعل متجاهلة البنية أمر خاطئ كذلك. إذن لا بد من فهم الموقف الإنساني من خلال إظهار الأمرين معاً، أي جملة القيود والمحددات البنائية التي توجه الفاعل في موقف الفعل، وكذلك الحالة التي تظهر فيها الطبيعة النشطة للإنسان في محاولته تغيير ظروفه أو تعديلها، وهكذا فإن صناعة التاريخ والمجتمع الإنساني تتم من خلال التفاعل الجدلي بين القيود والمحددات المفروضة بنائياً، والتي هي في قبضة أصحاب القوة، ومحاولات الأفراد فك القيود وتجاوز المحددات المفروضة عنهم.

إن المبالغة في الاعتقاد بأحد التوجهين، أي قوة وسطوة النظم والتقليل من قدرات الإنسان في تجاوز ظروفه أو إيمتاق الذات وتحررها يفتقد إلى سوء فهم وتقدير للحالة الإنسانية، على المستوى النظري، ولعله من المفيد التأكيد على أن أحد المنظورين قد يكون أكثر موائمة للفهم والتفسير في مجتمعات بعينها، فالمجتمع العربي، الذي اشتهرت منه إجماعات نموذج التوازن التفاضلي يشهد حالة من سيطرة البنى وأصحاب القوة المتصلبون فيها. إن هذه البنى نسحق الفرد، وتهشم كيانه، وتهشمه وتقربه، بينما تبدو أفعال الأفراد في مجتمعات أخرى أكثر انفتاحاً وتحرراً، وعملية إنتاج المعنى تسير جنباً إلى جنب مع عملية الإنتاج الحر والميدح للذات. وكذلك يتطور الآخر ويسير قدماً بينما يراوح الأول في مكانه.

لكن الأخذ بالبعد التاريخي، يمحط اللثام عن إمكانية تجاوز هذه الحالة، إذا ما استوفى الفعل شروط التجاوز نحو الإيمتاق والحرية رغم طول المرحلة واستمرارها عبر الزمن. وبكل الأحوال، فإن الفاعل الإنساني يبقى حاضراً سواء كان من النوع الذي يعيش فوق البنى وسيطر عليها، أم من النوع الذي يناضل من أجل تعديل ظروفه وتجاوز البنى. أما الخاضعون لتطلق السيطرة، فهم دمسى مطوبة الإرادة، وماهيات لا تتحرك إلا وفق مقتضيات ومطالب من يسيطر عليها. إن فهم أنماط الفاعلين وعلاقتهم بالبنى على هذا النحو يستند إلى معيار "القوة" والقدرة على التأثير والتحكم، وليس على معيار الأثرية العددية، ومن هذا المنظور لا يمكن نفي الفاعل الإنساني عن مسرح الأحداث، وبشكل خاص، عندما ننتقل من المنظورات التي تركز على البنية، ومهما كان الأمر، فإن فهمنا كهذا للموقف الإنساني وأنماط الفاعلين فيه، ينبغي أن يندرج ضمن عملية تاريخية وليس ضمن منطلق تجميد التاريخ.

6- قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

• الكتب:

- أحمد، سمير نعيم، (1985)، النظرية في علم الاجتماع، القاهرة. دار المعارف.
- أنصار، بيار، (1992)، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ط1، ترجمة نخلة فريفر، بيروت، المركز الثقافي العربي.
- أيوب، سمير، (1983)، تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع، بيروت، معهد الإنماء العربي.
- بركات، حليم، (1995)، الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ط1، رام الله، مواطن.
- بركات، حليم، (2000)، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغيير الأحوال والعلاقات، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- بلاو، بيتر، (1961)، البيروقراطية في المجتمع الحديث، ترجمة إسماعيل الناظر ومعد كيالي، بيروت، دار الثقافة.
- بورديو، بيير، (2000)، العقلانية العملية حول الأسباب العملية ونظريتها، ط1، ترجمة عادل الحواء دمشق، دار كنعان.
- بورديو، جورج، (1985)، النبوة، ط1، ترجمة سليم حنّاد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات.

- برتومور، ت (1983)، تمهيد في علم الاجتماع، ط6، ترجمة محمد الجوهري وأخرون، القاهرة، دار المعارف.
- برتومور، ت (1985)، علم الاجتماع، منظور نقدي، ترجمة عادل هوارى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- بيخوفسكي، ب، (1987)، الفرد والمجتمع، ط3، ترجمة هنري رياض، الخرطوم، المطبوعات العربية.
- بيرغر، بيتر، وجيمس لوكمان، (2000)، البنية الاجتماعية للواقع، دراسة في علم اجتماع المعرفة، ط1، ترجمة أبو بكر باقادر، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع.
- تكسيه، جاك، (1972)، غرامشي، دراسات مختارة، ترجمة ميخائيل إبراهيم، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
- تورين، آلان، (1997)، نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.
- نيرنر، جوناثان، (1999)، بناء النظرية الاجتماعية، ترجمة محمد سعيد فرج، الإسكندرية، منشأة المعارف.
- تيماشيف، نيقولا، (1993)، نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وأخرون، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية.
- جدنز، أنتوني، (1985)، دراسات في النظرية الاجتماعية والسياسية، ترجمة أدهم عضيمة، دمشق، منشورات وزارة الثقافة.

- جدتزه، أنتوني، (2000)، قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع، نقد إيجابي للاتجاهات التفسيرية في علم الاجتماع، ترجمة محمد محيي الدين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.
- جدتزه، أنتوني، (2002)، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- الجهرري، محمد وآخرون، (1992)، التغير الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- حجازي، مصطفى، (1998)، انخلف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، ط7، بيروت، معهد الإنماء العربي.
- رازين، فلاديمير، (1980)، حول نظرية التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية، ترجمة عادل إسماعيل، بيروت، دار الغارابي.
- الربايعة، أحمد، (1998)، الشخصية الأردنية، سماتها وخصائصها، دراسة في طبيعة المجتمع الأردني، د.ن.
- ركس، جون، (1973)، مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- روشيه، جي، (1981)، علم الاجتماع الأمريكي، دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، ط1، ترجمة محمد الجوهري وأحمد زايد، القاهرة، دار المعارف.
- روشيه، جي، (1983)، مدخل إلى علم الاجتماع العام (الفاعل الاجتماعي)، ط1، ترجمة مصطفى دندشلي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- ريتزر، جورج، (1993)، رواد علم الاجتماع، ترجمة مصطفى خلف وآخرون، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- زابتنز، إرنست، (1989)، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دراسة نقدية، ترجمة محمود عودة وإبراهيم عثمان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- زايد، أحمد، (1989)، علم الاجتماع السياسي، الدوحة، دار قطري بن فحشاء.
- سوينجود، آلان، (1996)، تاريخ النظرية في علم الاجتماع، ترجمة السيد عبد العاطي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- شراي، هشام، (1987)، البنية البطرورية، بحث في المجتمع العربي المعاصر، ط1، بيروت، دار الطليعة.
- شراي، هشام، (1977)، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع.
- عامل، مهدي، (1989)، نقد الفكر اليومي، ط1، بيروت، دار الفارابي.
- عبد الجواد، مصطفى، (2002)، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.
- عبد الفتاح، إمام، (1988)، فلسفة الأخلاق، القاهرة، دار الثقافة.
- فرح، محمد سعيد، (1989)، البناء الاجتماعي والشخصية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- كازانوف، جان، (1983)، سيكولوجية أسير الحرب، ط1، ترجمة عدنان سبيعي وتحويل نسطا، دمشق، دار دمشق.

- كوثراني، وجيه، (1988)، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- كوهن، بيري، د. ت، النظرية الاجتماعية الحديثة، ترجمة عادل هوارى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- نبلق، علي، د. ت، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، القاهرة، دار المعارف.
- ماركس، إنجلز، لينين، (1975)، المادة التاريخية، بيروت، دار القاري.
- ماركوز، هيرت، (1969)، الإنسان ذو البعد الواحد، ط1، ترجمة جورج طرايشي، بيروت، منشورات تاز الآداب.
- ملز، سي زابت، (1997)، التحليل العلمي الاجتماعي، ترجمة عبد الباسط عبد المعطي، وعادل هوارى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- هابرماس، يورجن، (2002)، المعرفة والمصلحة، ترجمة حسن صقر، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.
- هلال، جيل، (1996)، الدولة والديموقراطية، ط1، رام الله، مؤسس مواطن.
- بوكنان، آر، إيه، (2000)، الآلة قوة وسلطة، التكنولوجيا والإنسان منذ القرن 17 حتى الوقت الحاضر، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، العدد 259.
- ستروك، جون، (1996)، البنيوية وما بعدها، من ليفي شتراوس إلى دريدا، ترجمة محمد عصفور، عالم المعرفة، العدد 2060.

- شيلبر، هيربرت أ، (1999)، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عيد السلام رضوان، عالم المعرفة، العدد 243.
- روبرتس، ج، تيموز، وهابت إيمي، (2004)، من الحدائق إلى العولمة، ج1، ترجمة سمر الشيشكلي، عالم المعرفة، العدد 309.
- كريب، إيان (1999)، النظرية الاجتماعية، من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد غلوم، عالم المعرفة، العدد 244.
- هيرست، بول، وجراهام طومسون، (2001)، ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، عالم المعرفة، العدد 273.

■ المجلات والدوريات:

- أنوبكر، أوجين، (2000)، الدولة ومستقبل السياسة، ترجمة نجوى حسن، الثقافة العالمية، العدد 98.
- أوقه، كلاوس، (2001)، المجتمع المدني والنظام الاجتماعي، الفصل بين السوق والدولة والمجتمع المحلي والمجتمع بينهما، ترجمة أحمد محمود، الثقافة العالمية، العدد 107.
- جوهارت، ريتشارد (2001)، الثقافة والدولة، ترجمة شعبان عبد العزيز، الثقافة العالمية، العدد 108.
- زونكوف، دانييل، (1997)، في منحى الإمبريالية الثقافية، ترجمة أحمد خضر، الثقافة العالمية، العدد 85.
- فولبي، و. ماكل، وبوب إدوارز، (1998)، مفارقات المجتمع المدني، ترجمة محمد أحمد إسماعيل، الثقافة العالمية، العدد 86.

▪ الرسائل الجامعية غير المنشورة:

- الحوراني، محمد، (1998)، تطبيق مفهوم الاستغلال في نظرية التبادل والقوة، لم بيتر بلاو على الحياة الاجتماعية في المجتمع العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

▪ الكتب:

- Adriaansens, Hans P. M., (1980), **Talcott Parsons and the Conceptual Dilema**, London, Routledge and Kegan paul.
- Labor, Martin, (1990), **Max Weber's Construction of Social Theory**, Macmillan.
- Bachrach, and Baratz, (1970), **Power and Poverry, Theory of practice**, New York, Oxford University Press.
- Barry, Bain (Ed.), (1976), **Power and Political Theory, Some European Perspectives**, London, John Willey and Sons.
- Bernard, Thomas J., (1983), **The Consensus - Conflict debate Form and Content in social Theories**, New York, Columbia University Press.
- Bershadly, Harold, (1973), **Ideology and Social Knowledge**, Oxford, Black well.
- Blau, Peter, (1964), **Exchange and Power in Social Life**, New York, John Willey and Sons.
- Blumer, Herbert, (1969), **Symbolic Interactionism, Perspective and Method**, Berkeley, Prentice Hall.
- Boyne, Roy, (2001), **Subject, Society, Culture**, London, Sage Publications.

- Clhoun, Craig and Others, (2002), **Contemporary Sociological Theory**, London, Black well.
- Calhoun, Craig and Others, (2002), **Classical Sociological Theory**, London, Black well.
- Charlesworth, Simon, (2003), **A Phenomenology of Working class Experience**, Cambridge University press.
- Clegg, Stewart, (1975), **Power, Rule and Domination, A critical and Empirical Understanding of Power In Sociological Theory**, London, Rutledge and Kegan paul.
- Collins, Randal, (1990), **Conflict Theory and The Advance of Macro - Historical Sociology**, From, George Ritzer (Ed.). **Frontiers of Sociological Theory**, New York, Columbia University Press.
- Colomy, Paul (ed.), (1990), **Neo Functionalism Sociology**, Great Yarmouth, Galliard Printers, Ltd.
- Cook, Karnes and Others, (1990) **Exchange Theory, A Blue print For Structure and Process**, From George Ritzer (Ed.), **Frontiers of Sociological Theory** New York, Columbia University press.
- Coser, Lewis, (1987), **Continuities of Social Conflict**, New York, Free Press Paper Back.
- Dahrendorf, Ralf, (1959), **Class and Class Conflict in An Industrial Society**, Stanford, Stanford University Press.
- Devereux Jr, and Edward C., (1961), **Parsons Sociological Theory, From, Max Black (Ed.), The Social Theories of Talcott Parsons, A Critical Examination**, Prentice Hall, Ltd.
- Domhoff, W., (1998), **Who Rules America**, Mountain View CA.

- EGAN, Daniel and Levon, A. (Ed.), (2005), **Power, A Critical Reader**, Pearson Education Inc.
- Emerson, Richard, (1993), **Power, Dependence Relations From**, Marvin Olsen and Martin Marger (Ed.), West View press Inc.
- Feenberg, Andrew, (1986), **Lukacs, Marx and the Sources of Critical Theory**, New York, Oxford University Press.
- Fine, Gary Alane, (1990), **Symbolic Interactionism in the Post Blumerian age**, From, George Ritzer (Ed.), **Frontiers of Social Theory, The New Syntheses**, New York, Columbia University Press.
- Foucault, M. (1980), **The Ethic of Care For the Self. As a Practice of Freedom**, From, Bernhouer and Rasmussen (Eds.) **The Final Foucault**, Cambridge, MIT Press.
- Greetz, Clifford, (1973), **The Interpretation of Cultures**, New York, Basic Books.
- Gibbard, A. (1990), **Wise Choices, Apt Feeling, A Theory of Normative Judgement**, Cambridge, Harvard University Press.
- Giddens, Anthony, (1987), **Social Theory and Modern Sociology**, Cambridge, Polity Press.
- Giddens, Anthony, (1984), **The Constitution of Society, Out Line of the Theory of Structuration**, Cambridge, Polity Press.
- Giddens, Anthony, (1981), **A Contemporary Critique of Historical Materialism**, Vol. 1, Property and the State, California, University of California Press.
- Giddens, Anthony, (1971), **Capitalism And Modern Social Theory, an Analysis of The Writings of Marx, Durkheim and Max Weber**, Cambridge University Press.

- Goudsblom, Johan, (1977), **Sociology in The Balance, A Critical essay**, New York, Columbia University Press.
- Gouldner, Alvin, (1970), **The Coming Crisis of Western Sociology Harper**, Basic Book, Inc.
- Habermas, Jurgen, (1976), **Ligitlmation Crisis**, T. Mccarthy (Trans), London, Heinemann.
- Heritage, John, (1987), **Ethnomethodology**, From, Giddens and Turner (Eds.), Social Theory Today, Polity Press.
- Holton, Robert and Turner Bryanns, (1986), **Talcott Parsons on Economy and Society**, Rutledge and Kegan Paul Plc.
- Homans, George, (1961), **Social Behavior, It's Elementary Forms**, Harcourt, Brace and World. Inc.
- Honneth, Axel, (1999), **The Critique of Power**, Kenneth Baynes (trans.), Cambridge, The MIT Press.
- Horowitz, Donald, (2000), **Ethnic Groups in Conflict**, Berkley, University of California.
- Issac, Jeffrey, (1987), **Power and Marxist Theory, A Realistic View**, Cornell University.
- Kriesler, Hary, (1989). **Straddling theory and Practice**, Berkeley, Institute of International Studies.
- Lenski, Gerhard, (1984), **Power and Privilege, A Theory of Social Stratification**, The University of North Carolina Press.
- Martindal, Don, (1960), **The Nature and Types of Sociological Theory**, Boston, Houghton Mifflin Company.
- Menzies, Ken, (1977), **Talcott Parsons and the Social Image of Man**, London, Rutledge.

- Merton, Robert, (1968), **Social Theory and Social Structure**, New York, The Free press.
- Merton, Robert, (1967), **ON Theoretical Sociology**, New York, Free Press Paper Back.
- Meltzer, B. N. and Others, (1975), **Symbolic Interactionism**, London Rutledge.
- Olsen, Marvin, (1993), **Forms and Levels of Power Exertion**, From, Marvin oslen and Marrin Marger, **Power In Modern Societies**, West View Press.
- Parsons, Talcott, (1968), **The Structure of Social Action**, New York, The Free Press.
- Parsons, Talcott, and Edward Shils (Eds.), (1965), **Toward A General Theory of Action, Theoretical Foundations For The Social Sciences**, New York, Harper and Row.
- Parsons, Talcott, (1964), **Essays in Sociological Theory**, New York, The Free Press.
- Parsons, Talcott, (1951), **The Social System**, New York, The Free Press Paper Back.
- Parsons, Talcott, (1959), **An Approach to Psychological Theory in Terms of the Theory of Action**, S. Kock, (Ed.), **Psychology, A Study of Science**, New York, The Free Press.
- Ritzer, George, (1992), **Contemporary Sociological Theory**, 3Ed, New York, MCGRaw Hill, Inc.
- Ritzer, George, (1981), **Toward An Integrated Sociological Paradigm, The Search For an Exemplar and An Image of the Subject Matter**, Allyan and Bacon, Inc.
- Rosemberg, Morris, (1990). **The Self-Concept: Social Product and Social Force**, From, Morris Rosemberg and Ralf Turner (Eds.) **Social Psychology, Sociological Perspectives**, Trans Action Publishers.

- Savage, Steven P., (1981), **The Theories of Talcott Parsons, The Social Relations of Action**, New York, St. Martin's Press.
- Schaar, John H., (1989), **Legitimacy in The Modern State**, New Jersey, Transactions Publishers,
- Schaar, John H., (1984), **Legitimacy**, From, William Connolly (Ed.) **Legitimacy and The State**, Oxford, Katerprent. Co.
- Smelser, Neil J., (1962), **Theory of Collective Behavior**, New Yrok, Free Press.
- Smith, Anthony, (1973), **The concept of Social change, A critique of the Functionalist Theory of Social Change**, London, Routledge and Kegan Paul.
- Summer, William Graham, (1906), **Folk ways**, Boston.
- Swarts, David, (1997), **Culture and Power**, The Sociology of Pierre Bourdieu, The University of Chicago Press.
- Thereborn, Goran, (1980), **What Does the Ruling Class do When it Rules**, London, Redwood Burn.
- Turner, Jonathan, (1978), **The Structure of Sociological Theory**, the Dorsey Press.
- Young, Hpeyton, (2003), **The Power of Norms**, From Hammerstein (ed.) **Genetic and Cultural Evolution of Cooperation**, The MIT Press.
- Wagner, Helmut, (Ed.), (1970), **Alfred Schutz, on Phenomenology and Social Relations**, The University of Chicago Press.
- Wallace, Ruth And Alison Wolf, (1995), **Contemporary Sociological Theory**, New Jersey, Prentice Hall, Inc.

- Weber, M., (1947), **The Theory of Social and Economic Organization** Handerson and Parsons (Trans.), New York, Oxford University Press.
- Wright, Erik Olin, (1985), **Class, Crisis and The State**, Thetford, Thetford Press Ltd.

▪ **المجلات والدوريات:**

- Alexander J.C. and P. Colomy, (1985): Toward New Functionatism. **Sociological Theory**, (3), 11-23.
- Alexander J. C., (1978). Formal and Substantive Voluntarism in the work of Talcot Parsons. A Theoretical and Ideological Reinter Pretation, **American Sociological Review**, (43); 177-198.
- Alexander J. C., (1988). Parsons Structure in American Sociology. **Sociological Theory**, (6): 96-102.
- Bershady, Harold J. (2002). Talcott Parsons Today (Book Review). **American Journal of Sociology**. Vol. 108. Issue 2.
- Bruins, Jan. (1999), Social Power and Influence Tactics. A Theoretical Introduction, Social Influence and Social Power Using Theory For Understanding Social Issues. **Journal of Social Issues**.
- Charles, Varela, (2004). Parsonian Theory and Dynamic Embodiment. **Journal For the Anthropological Study of Human Movement**, Spring.
- Coleman, James, (1986), Foundations For A Theory of Collective Decision. **American Journal of Sociology**, (71): 615-627.
- Englestad, Fredrik. (2003). Power, culture and Hegemony Comparative Studies of Culture and Power, **Comparative Social Research**. Vol. 21.

- Fish, Jonathan S. (2004). The Neglected Element of Human Emotion In Talcott Parson's. *The Structure of Social Action*, **Journal of Classical Psychologist**.
- Fiske, T. (1993). Controlling other People, The Impact of Power on Stereotyping. **American Psychologist**. Vol. 48. No. (6).
- Galinsky, Adam. (2003). From Power to Action. **Journal of personality and Social Psychology Association, Inc (VI): 453-460**.
- Gould, M. (1981). Parsons Versus Marx, An Earnest Warning, **Sociological Inquiry**. (51): 197-218.
- Hallidy, Fred. (1991): Culture and Power. Center For the Study of **Democracy**. Vol. 6. No. (2).
- Kivel, Paul. (2004). The Culture of Power. **Conflict Management In Higher Educational Report**. Vol. 5. No. (1).
- Litchman R. (1970). Symbolic Interactionism and Social Reality, Some Marxist Queries. **Barkeley, Journal of Sociology**. 15: 75-94.
- Loyal, Steven and Bary Barens. (2001). Agency As A Redherring in Social Theory, **Philosophy of Social Sciences** Vol (31). No. (4): 507-544.
- Mahalingam, Romaswami. (2003). Essentialism, Culture and Power Representation of Social Class, **Journal of Social Issues**.
- Meyer, Gerd. (2005). Power Powerlessness and Chances of Productive Action. **Fromm Forum (English Version)**. Tuebingen, (Selts Verlage). (9): (17-23).
- Scott, J.F. (1963). The Changing Foundations of the Parsonian Action Schema. **American Sociological Review** (28).

- Sciulli, D. (1986). Voluntaristics Action as Distinct Concept, A Theoretical Foundations of Social Constitutionalism. **American Sociological Review**. (51): 743-766.
- Samm. Nicole and Harrer Andreas. (1999). Simulating Norms. Social Inequality and Functional Change. In Artificial Societies. **Journal of Artificial Societies and Social Simulation** Vol. 2, No. (1).
- Viskovatoff, Alex. (1999). Foundations of Niklas Luhmann's Theory of Social Systems, **Philosophy of social sciences**, Vol. 29, Issue 4.
- Wright Susan. (1998). The Politicization of Culture, **RAI**. Vol. 14, No. (1).

■ وقائع المؤتمرات والندوات:

- Habermas, Urgan, (1980). Talcott Parsons. Problems of Theory Consturction, Paper Delivered to the **German Sociological Association**.
- Nilsen, ALF, (2004), Collective Remembereng and Struggle over Meaning. Understanding the Discursive Practice of Narnad Bacho Andolan as Post Colonial Politics of Memory, A Paper presented at **Second International Conference of Social and Cultural Movement, Imagining Social Movements**, Edge hill College, July, 1-4.
- Ortmann, Rüdiger. (2000). Anomie As A Consequence of Disturbances of Equilibrium in Case of Suddenly Occurring Social or Personal Changes. A Paper Presented at the **Annual Meeting of the American Society of Criminology, Sanfrancisco, California, USA, November, 17.**



دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
تلفاكس: ٥٣١٩١٩٧ - ٥٣١٩١٩٩
ص.ب. ١٧٥٨ عمان ١١٩٤١ الأردن
Email: order@majdalaawbooks.com
www.majdalaawbooks.com

علم المعرفة

علم النظرية المعاصرة في علم الاجتماع التوا
اجتماع 4
S.P1000



1 3 5 1 4 5

ISBN 978-9957-02-308-9

علي مولا